

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان  
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم  
تخصص التحليل الاقتصادي

عنوان الرسالة

# امكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي

تحت اشراف :  
أ.د بن بوزيان محمد

من تقديم الطالب :  
بن شلاط مصطفى  
أعضاء اللجنة :

|                                  |               |                      |                      |
|----------------------------------|---------------|----------------------|----------------------|
| رئيسا                            | جامعة تلمسان  | أستاذ التعليم العالي | أ.د بوثلجة عبدالناصر |
| مشرفا                            | جامعة تلمسان  | أستاذ التعليم العالي | أ.د بن بوزيان محمد   |
| ممتحنا                           | جامعة تلمسان  | أستاذ التعليم العالي | أ.د مليكي سمير       |
| المركز الجامعي عين تموشنت ممتحنا |               | أستاذ محاضر          | د.جديدن لحسن         |
| ممتحنا                           | جامعة مستغانم | أستاذ محاضر          | د رمضان محمد         |
| ممتحنا                           | جامعة سعيدة   | أستاذ محاضر          | د بلعربي عبدالقادر   |

السنة الجامعية: 2015-2016

■ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ■

لَا أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ  
وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ .

■ صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمُ ■

# إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- أمي و أبي حفظهما الله و بارك لي فيهما.
- زوجتي العزيزة.
- حبيبتايا مريم و إسراء.

بن شلاط مصطفى

## كلمة شكر و تقدير

أتقدم بشكري الخالص إلى:

- الله عز و جل و أحمده و أشكره على هذه النعمة.
- أستاذي المشرف الدكتور بن بوزيان محمد، الذي كان له الفضل الكبير في المتابعة و الإشراف على هذا العمل ، كما أشكره كثيرا على تشجيعاته و تفهمه.
- جميع أساتذتي الكرام و أساتذة جامعة بشار.
- الأخ عبد الرزاق، وفقه الله و بارك فيه.

# فهرس المحتويات

|    |   |
|----|---|
|    | الإهداء<br>كلمة شكر<br>فهرس المحتويات<br>فهرس الأشكال والجداول  |
| أ  | المقدمة العامة  |
|    | الفصل الأول : سعر الصرف: المفاهيم، الأسواق و النظريات           |
| 01 | مقدمة الفصل   |
| 02 | المبحث الأول: ماهية أسعار الصرف                                 |
| 02 | المطلب الأول: مفهوم وصيغ سعر الصرف                              |
| 05 | المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف                                  |
| 06 | المطلب الثالث : وظائف أسعار الصرف                               |
| 07 | المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في سعر الصرف                    |
| 09 | المبحث الثاني : أنظمة الصرف                                     |
| 09 | المطلب الأول :أنظمة الصرف قبل انهيار نظام Bretton woods         |
| 12 | المطلب الثاني :أنظمة الصرف بعد انهيار نظام Bretton woods        |
| 18 | المطلب الثالث :مزايا و عيوب أنظمة الصرف الثابتة و المرنة        |
| 19 | المبحث الثالث : أسواق سعر الصرف                                 |
| 19 | المطلب الأول : مفهوم سوق الصرف و أنواعه                         |
| 22 | المطلب الثاني : المعاملات و العاملون في سوق الصرف               |
| 25 | المطلب الثالث: وظائف سوق الصرف و أهم المعاملات التي تتم فيه     |
| 26 | المطلب الرابع : التحديد السوقي لسعر الصرف                       |
| 31 | المبحث الرابع: النظريات المفسرة لسعر الصرف                      |
| 31 | المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية                        |
| 39 | المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة                        |
| 43 | المطلب الثالث: النظرية الإنتاجية و نظرية ميزان المدفوعات        |
| 44 | المطلب الرابع: النظرية الكمية و نظرية التعديل الزائد لسعر الصرف |
| 45 | خاتمة الفصل   |

## الفصل الثاني : عموميات حول العملة النقدية

|   |  |
|---|--|
| 46  | مقدمة الفصل  |
| 47  | المبحث الأول : ما هية العملة النقدية                             |
| 47  | المطلب الأول : مفهوم العملة النقدية وتطورها                      |
| 52  | المطلب الثاني : خصائص النقود و أنواعها                           |
| 59  | المطلب الثالث : علاقة النقود بالثروة ، السيولة و شبه النقود      |
| 62  | المبحث الثاني : النظريات النقدية                                 |
| 62  | المطلب الأول : النظرية الكمية للنقود لدي الاقتصاديون الكلاسيكيون |
| 65  | المطلب الثاني : نظرية الطلب على النقود لكينز                     |
| 67  | المطلب الثالث : النظرية الكمية الحديثة للنقود                    |
| 69  | المبحث الثالث : قياس النقود ووظائفها                             |
| 69  | المطلب الأول : وظائف النقود                                      |
| 73  | المطلب الثاني : قياس كمية النقود                                 |
| 75  | المطلب الثالث : قيمة النقود                                      |
| 76  | المبحث الرابع : الأنظمة النقدية                                  |
| 76  | المطلب الأول : ماهية النظام النقدي                               |
| 77  | المطلب الثاني : أنواع الأنظمة النقدية.                           |
| 82  | المطلب الثالث : أسس وأنظمة إصدار العملة النقدية                  |
| 85  | خاتمة الفصل  |
| <b>الفصل الثالث : الإطار النظري للتكامل الاقتصادي والتكامل النقدي</b> |  |
| 86  | مقدمة الفصل  |
| 87  | المبحث الأول : ماهية التكامل الاقتصادي                           |
| 87  | المطلب الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي                           |
| 93  | المطلب الثاني : أهمية التكامل الاقتصادي                          |
| 94  | المطلب الثالث : شروط التكامل الاقتصادي                           |
| 96  | المبحث الثاني : نظريات التكامل الاقتصادي                         |
| 96  | المطلب الأول : النظرية الوظيفية                                  |
| 98  | المطلب الثاني : النظرية الفيدرالية                               |
| 99  | المطلب الثالث : النظرية الاتصالية أو التعددية                    |

|  |   |
|--|---|
| 101  | المبحث الثالث: محددات و آليات التكامل الاقتصادي                         |
| 101  | المطلب الأول : مراحل التكامل الاقتصادي                                  |
| 104  | المطلب الثاني : محددات وآليات التكامل الاقتصادي                         |
| 109  | المطلب الثالث : آثار التكامل الاقتصادي                                  |
| 113  | المبحث الرابع : التكامل النقدي  |
| 113  | المطلب الأول : مفهوم وأنواع التكامل النقدي                              |
| 115  | المطلب الثاني: تقسيمات التكامل النقدي                                   |
| 121  | المطلب الثالث : علاقة التكامل النقدي بالتكامل الاقتصادي                 |
| 121  | المبحث الخامس : المنطقة النقدية المثلى                                  |
| 123  | المطلب الأول : مفهوم وشروط المنطقة النقدية المثلى                       |
| 123  | المطلب الثاني : نظريات المنطقة النقدية المثلى.                          |
| 128  | المطلب الثالث : تكاليف و محددات و معايير منطقة العملة المثلى            |
| 131  | خاتمة الفصل   |
| <b>الفصل الرابع : واقع التكامل المغربي</b> |   |
| 132  | مقدمة الفصل   |
| 133  | المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري                                    |
| 133  | المطلب الأول : الاقتصاد الجزائري في الفترة (1962-1979 )                 |
| 141  | المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري في فترة التنمية اللامركزية 1980 - 1989 |
| 144  | المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق     |
| 147  | المبحث الثاني: واقع الاقتصاد التونسي                                    |
| 147  | المطلب الأول: طبيعة اقتصاد تونس   |
| 149  | المطلب الثاني: الاقتصاد التونسي في الفترة 1956-2010                     |
| 151  | المطلب الثالث: الاقتصاد التونسي بعد 2010                                |
| 156  | المبحث الثالث : واقع الاقتصاد المغربي                                   |
| 157  | المطلب الأول : طبيعة الاقتصاد المغربي                                   |
| 158  | المطلب الثاني: القطاعات الإستراتيجية في المغرب                          |
| 161  | المطلب الثالث: بعض المؤشرات الاقتصادية للمغرب                           |
| 163  | المبحث الرابع : مسيرة التكامل الاقتصادي المغربي                         |
| 163  | المطلب الأول : التطور التاريخي لاتحاد المغرب العربي                     |
| 167  | المطلب الثاني : الإطار القانوني للتكامل الاقتصادي المغربي               |

|   |   |
|---|---|
| 170   | المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي                    |
| 174   | المبحث الخامس : التكامل المغربي : المقومات ، التحديات و الاستراتيجيات   |
| 174   | المطلب الأول : مقومات التكامل المغربي                                   |
| 176   | المطلب الثاني: تحديات التكامل المغربي                                   |
| 178   | المطلب الثالث : استراتيجيات الاندماج المغربي                            |
| 187   | خاتمة الفصل   |
| <b>الفصل الخامس : سياسات سعر الصرف في دول المغرب العربي</b>                         |   |
| 188   | مقدمة الفصل   |
| 189   | المبحث الأول: مفاهيم حول سياسة سعر الصرف                                |
| 189   | المطلب الأول: سياسة سعر الصرف :المفهوم ، الأدوات و الأهداف              |
| 194   | المطلب الثاني: سياسة تعديل سعر صرف العملة                               |
| 201   | المطلب الثالث: سياسات: الرقابة، الموازنة وتغطية خطر الصرف               |
| 215   | المبحث الثاني: سياسة سعر الصرف في الجزائر                               |
| 215   | المطلب الأول : تطور سعر الصرف في الجزائر                                |
| 236   | المطلب الثاني : دوافع تخفيض قيمة الدينار الجزائري                       |
| 243   | المطلب الثالث: مراحل تخفيض قيمة العملة في الجزائر                       |
| 251   | المبحث الثالث: سياسة سعر الصرف في المغرب                                |
| 251   | المطلب الأول : نظام سعر الصرف الدرهم المغربي                            |
| 254   | المطلب الثاني:آلية تحديد سعر الصرف                                      |
| 256   | المطلب الثالث : سياسة سعر الصرف في المغرب                               |
| 257   | المبحث الرابع : سياسة سعر الصرف في تونس                                 |
| 257   | المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار التونسي                              |
| 259   | المطلب الثاني : نظام سعر الصرف في تونس.                                 |
| 262   | المطلب الثالث: واقع سياسة الصرف بعد ثورة الياسمين                       |
| 264   | خاتمة الفصل   |
| <b>الفصل السادس : دراسة قياسية لإمكانية توحيد العملة بين الجزائر، المغرب و تونس</b> |   |
| 265   | مقدمة الفصل   |
| 266   | 1.تنسيق سياسة سعر الصرف بين دول المغرب العربي للوصول إلى العملة الموحدة |
| 266   | 1.1. المنافع الخاصة بأسعار الصرف المثبتة أو العملة المشتركة             |

|     |  |
|-----|--|
| 267 | 2. النفقات الخاصة بأسعار الصرف المثبتة أو العملة المشتركة                      |
| 268 | 3. آلية سياسة الصرف في الاتحاد الأوروبي  |
| 270 | 4. تنسيق سياسة الصرف بين الجزائر و تونس و المغرب وفق آلية عمل الإتحاد الأوروبي |
| 276 | II. دراسة قياسية لتوحيد العملة بين الجزائر، تونس و المغرب                      |
| 276 | 1. أفاق توحيد العملة في دول المغرب العربي                                      |
| 278 | 2. التعريف بالإطار القياسي   |
| 295 | 3. الدراسة القياسية .  |
| 299 | 4. تفسير نتائج الدراسة من الناحية القياسية                                     |
| 303 | 5. تفسير نتائج الدراسة من الناحية الاقتصادية                                   |
| 306 | خاتمة الفصل  |
| 307 | الخاتمة العامة   |
| 312 | قائمة المراجع  |
| 323 | قائمة الملاحق  |

## فهرس الجداول

|     |   |
|-----|---|
| 74  | الجدول رقم (2-1) : مقاييس الكمية النقدية  |
| 81  | الجدول رقم (2-2) : أهم مزايا وعيوب الأنظمة النقدية                                      |
| 101 | الجدول رقم (3-1) : مثال توضيحي لظاهرة انحراف التجارة                                    |
| 151 | الجدول رقم (4-1): العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لتونس خلال الفترة 1987-1992 |
| 153 | الجدول رقم (4-2): الإنتاج والدخل (التغير %)   |
| 154 | الجدول رقم (4-3): القطاع الخارجي (التغير %)   |
| 155 | الجدول رقم (4-4): مجموع الدين الخارجي (التغير %)  |
| 161 | الجدول رقم (4-5): التطور السنوي للناتج الداخلي الإجمالي (2011-2012-2013)                |
| 166 | الجدول رقم (4-6) : مراحل التكامل الإقليمي المغاربي                                      |
| 169 | الجدول رقم (4-7) : مؤتمرات وزراء الاقتصاد   |
| 183 | الجدول رقم (4-8) : مؤشر الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربي لسنة 2015                  |
| 184 | الجدول رقم (4-9) : مؤشر الانفتاح الاقتصادي لدول المغرب العربي                           |
| 185 | الجدول رقم (4-10) : أهداف دول المغرب العربي من وراء التكامل الاقتصادي                   |
| 208 | الجدول رقم (5-1) : وسائل الرقابة المباشرة على الصرف                                     |
| 209 | الجدول رقم (5-2) : وسائل و أساليب الرقابة غير مباشرة على الصرف                          |
| 212 | الجدول رقم (5-3) : أنواع خطر الصرف  |
| 223 | الجدول رقم (5-4): مراحل تسعير الدينار الجزائري حتى سنة 1994                             |
| 229 | الجدول رقم (5-5) : سعر الصرف الرسمي والموازي في نظام الصرف الثابت للدينار               |
| 236 | الجدول رقم (5-6) : تطور انحراف سعر الصرف الرسمي عن الموازي                              |
| 238 | الجدول رقم (5-7): مكونات الكتلة النقدية في الجزائر                                      |
| 239 | الجدول رقم (5-8): الكتلة النقدية 1970-1990  |
| 240 | الجدول رقم (5-9) : مراحل التضخم   |
| 242 | الجدول رقم (5-10): الميزان التجاري 1978-1987  |
| 242 | الجدول رقم (5-11): مؤشر ميزان المدفوعات   |
| 249 | الجدول رقم (5-12) : بعض المؤشرات الاقتصادية قبل سنة 1994                                |
| 254 | الجدول رقم (5-13) : تطور سعر صرف الدرهم المغربي مقابل الدولار                           |

|     |   |
|-----|---|
| 257 | جدول رقم (5-14) : تطور هيكل الصادرات في الفترة 1991- 200 %                            |
| 258 | الجدول رقم (5- 15) : المراحل التي مر بها سعر الصرف في تونس                            |
| 262 | الجدول رقم (5- 16) : تطور سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار                       |
| 263 | الجدول رقم (5- 17) : وضعية الميزان التجاري التونسي 2011-2013                          |
| 271 | الجدول رقم (6-1): معدلات تغير سعر صرف الدينار الجزائري مع المغرب و تونس               |
| 273 | الجدول رقم (6-2): معدلات تغير سعر صرف الدرهم المغربي مع الجزائر و تونس                |
| 274 | الجدول رقم (6-3): معدلات تغير سعر صرف الدينار التونسي مع المغرب و الجزائر             |
| 297 | الجدول رقم ( 6- 4) : اختبار (LM) لنموذج كثافة الصادرات البينة على الناتج المحلي       |
| 297 | الجدول رقم ( 6- 5) : اختبار (LM) لنموذج كثافة الواردات البينة على الناتج المحلي       |
| 297 | الجدول رقم ( 6- 6) : اختبار (LM) لنموذج كثافة اجمالي التجارة البينة على الناتج المحلي |
| 298 | الجدول رقم ( 6- 7) : اختبار Hausman لكثافة الصادرات البينية على الناتج المحلي         |
| 298 | الجدول رقم ( 6- 8) : اختبار Hausman لكثافة الواردات البينية على الناتج المحلي         |
| 299 | الجدول رقم ( 6- 9) : اختبار Hausman لكثافة اجمالي التجارة البينية على الناتج المحلي   |
| 300 | الجدول رقم ( 6- 10) : تقدير معاملات كثافة الصادرات البينية على الناتج المحلي          |
| 300 | الجدول رقم ( 6- 11) : تقدير معاملات كثافة الواردات البينية على الناتج المحلي          |
| 301 | الجدول رقم ( 6- 12) : تقدير معاملات كثافة إجمالي البينية على الناتج المحلي            |

## فهرس الأشكال

|     |  |
|-----|--|
| 15  | الشكل رقم (1-1) : أنظمة الصرف بعد انهيار بريتون وودز               |
| 20  | الشكل رقم (2-1): أسواق الصرف العالمية                              |
| 27  | الشكل رقم (3-1): منحنى الطلب على العملة الأجنبية DD                |
| 28  | الشكل رقم (4-1) : منحنى عرض العملة الأجنبية SS                     |
| 28  | الشكل رقم (5-1) : توازن السوق                                      |
| 29  | الشكل رقم (6-1) : انتقال منحنى الطلب على العملة الأجنبية           |
| 30  | الشكل رقم (7-1): انتقال منحنى عرض العملة الأجنبية                  |
| 30  | الشكل رقم (8-1): انتقال منحنى العرض والطلب في نفس الوقت            |
| 69  | الشكل رقم (2- 1) : وظائف النقود                                    |
| 90  | الشكل رقم (1-3) : دوافع التكامل الاقتصادي                          |
| 118 | الشكل رقم (2-3) الأهداف الاتحاد النقدي الجزئي                      |
| 119 | الشكل رقم (3-3) الأهداف الاتحاد النقدي الجزئي                      |
| 154 | الشكل رقم (1-4) : إجمالي الناتج المحلي و المدخرات و الاستثمار      |
| 155 | الشكل رقم (2-4) : الميزان التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر      |
| 156 | الشكل رقم (3-4): نسبة الدين الخارجي                                |
| 170 | الشكل رقم (4 - 4) : الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي           |
| 175 | الشكل رقم (4- 5) : عدد سكان المغرب العربي لسنة 2014                |
| 190 | الشكل رقم (1-5) : الحلقة الفاصلة للعملة القوية                     |
| 206 | الشكل رقم (2.5): العرض و الطلب على الدولار في ظل الرقابة على الصرف |
| 213 | الشكل رقم (3-5): تقنيات تغطية خطر الصرف                            |
| 230 | الشكل رقم (4-5) : سعر الصرف الرسمي و الموازي                       |
| 239 | الشكل رقم (5-5) : تطور الكتلة النقدية                              |

المقدمة العامة

### المقدمة العامة :

لقد شهد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات عميقة مست مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للدول، و بروز ونمو ظاهرة جديدة على مستوى العلاقات الاقتصادية، وهي ما يعرف " بالتكامل الاقتصادي "، الذي أضحى من المسائل الهامة التي تثار حاليا وبشكل واسع على الصعيدين النظري و العملي ، إذ شاع الحديث عن عولمة الاقتصاد نتيجة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي التي أصبحت تستوجب على كل البلدان - خاصة النامية منها- إعادة النظر في تسطير مساراتها التنموية المستقبلية ، فوجود البلدان فرادى في ظل هذه المتغيرات أصبحت بمثابة مسألة لا تؤمن عواقبها ، حيث المخاطر التي تشوبها أكبر من أن تتحملها دولة واحدة ، و هذا ما دفع العديد من الدول القيام بمحاولات للتكامل والتوحد أو على الأقل التنسيق و التعاون في إطار مشترك لتلبية الحاجات المتزايدة لمواطنيها ومعالجة القضايا والرهانات والتحديات المشتركة، وقد ازدادت وتيرة المحاولات التكاملية للدول نتيجة تزايد القضايا العابرة لها بفضل التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي والمواصلات وظهور و تطور نماذج تكاملية ناجحة .

و أمام هذا الوضع كان من الطبيعي أن تواجه الدول المغاربية التكتلات العالمية بإقامة تكتل فيما بينها في إطار التكامل الاقتصادي ، حيث أصبح هذا الأمر يفرض نفسه كبديل حتمي وحقيقة تاريخية لمواجهة التحديات الخارجية ، خاصة بعد إنشاء اتحاد المغرب العربي (UMA) بمدينة مراكش - المغرب في 17 فبراير 1989 ، والذي تقع على عاتقه جملة من التحديات والرهانات التي يجب أن يأخذ بها حتى يضمن بقائه و اندماجه في الاقتصاد العالمي وفي النظام العالمي للتجارة ، وعدم تهميشه في إطار قسمة العمل الدولية الجديدة .

فالتكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي أصبح ضرورة في وقت تزيد فيه باقي التكتلات في وحدتها واندماجها ، حيث أصبحت التجمعات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الدولي الراهن تسيطر على 90 % من حجم التجارة العالمية التي تتزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد.

و تبرز أهمية موضوع التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية كآلية لتضييق مجالات الخطر وخفض مستوى التهديدات ، خاصة وأن كل المحاولات السابقة لم تسجل الكثير من النجاحات والإنجازات، وفي المقابل نجد أن الوصول إلى تحقيق هدف العملة الموحدة يتطلب العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية ، إلى جانب ضبط التشريعات والقوانين بما يتوافق مع المرحلة الجديدة ، ثم دراسة وتحليل مدى قدرة دول المغرب العربي على توحيد عملتها.

و إذا ما أرادت دول المغرب العربي أن توحد عملاتها إلى عملة مغاربية واحدة فعليها أن تعطي أهمية كبيرة لسياسة الصرف ، لأن سعر الصرف يعتبر متغير اقتصادي شديد الحساسية نظرا للمؤثرات الداخلية و الخارجية التي تؤثر فيه ، وأي تذبذب لسعر الصرف قد يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية و بالتالي على الاقتصاد ككل ، فاتباع سياسة صرف ملائمة تتماشى مع المتطلبات توحيد العملة له أثر إيجابي في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

و تشتمل العملة الموحدة على الكثير من المزايا، فطرحها يزيد من شفافية الأسعار ويقلل تكلفة إجراء الصفقات الناتجة عن تعدد أسعار الصرف و مخاطر سعر الصرف بين عملات الدول الأعضاء التي قد تقيد حركتي التجارة والاستثمار ، كما أن طرح العملة الموحدة يزيد حجم الاستثمار عن طريق تخفيض تكاليف التحويل بين العملات، وثبات سعر الصرف، وتوسيع أسواق العملة، وتخفيف المضاربات عليها، و توسع قاعدة التنافس وتنمي فعالية الأعمال وتزايد خيارات المستهلكين وأصحاب الأعمال وتحسن التجارة و الإنتاج والنمو وهي بذلك تخلق وظائف جديدة في اقتصاد الدول الأعضاء.

### ■ الإشكالية :

"ما مدى تنسيق سياسة الصرف و إمكانية توحيد العملة للجزائر و تونس و المغرب ؟ "

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

✓ ما هي أهم الأنظمة النظرية المفسرة لسعر الصرف ؟

✓ كيف تطور سعر الصرف في الجزائر ، تونس و المغرب ؟

- ✓ ما هي وضعية سياسات سعر الصرف في الجزائر ، تونس و المغرب ؟
- ✓ فيما تتمثل معايير المنطقة النقدية المثلى ؟
- ✓ ما هي الخطوات التي اتبعتها الدول المغاربية خلال مسيرتها نحو التكامل الاقتصادي؟
- ✓ ما هي الإجراءات التي يجب إتباعها لتوحيد العملة ؟
- ✓ ما هي إجراءات سعر الصرف المتبعة لتوحيد العملة ؟
- ✓ إلى أي مدى تؤثر التجارة البينية على النشاط الاقتصادي لدول المغرب العربي ؟

### ■ فرضيات الدراسة :

- بعد دراسة الموضوع من عدة جوانب قمنا بصياغة الفرضيات التالية للإجابة على التساؤلات المطروحة :
- ✓ بإمكان كل من الجزائر و تونس و المغرب - تنسيق سياسة الصرف - بتثبيت سعر صرف عملاتهم وفق متطلبات توحيد العملة الأوروبية .
  - ✓ بإمكان كل من الجزائر و تونس و المغرب تحقيق التكامل النقدي و توحيد العملة.
- ### ■ دوافع و أسباب اختيار الموضوع:

- تتلخص دوافعنا في البحث في هذا الموضوع في ما يلي:
- ✓ ميل شخصي دعمه الأستاذ المشرف في اختيار هذا الموضوع المتعلق بالمالية الدولية بصفة عامة و بسياسة سعر الصرف و توحيد العملة بصفة خاصة.
  - ✓ رغبة مني في إثراء المكتبة الجامعية بموضوع يبين مدى امكانية توحيد العملة بين الجزائر و تونس و المغرب.
  - ✓ قلة الدراسات والأبحاث الاقتصادية التي تخص المنطقة المغاربية .
  - ✓ بحكم التخصص العلمي الذي درسناه وروح الفضول في اكتشاف خبايا وأسرار هذا الموضوع .
  - ✓ الرغبة في الخوض في غمار مجالات الاقتصاد القياسي .

### ■ أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز التطور التاريخي لسياسة و أنظمة سعر الصرف في الجزائر و تونس و المغرب بالتالي معرفة الدور الذي تلعبه هذه السياسة في مجال التكامل النقدي و توحيد العملة هذا من جهة ، و من جهة أخرى تسليط الضوء على محاولات و جهود التكامل الاقتصادي المغاربي و آفاقه .

### ■ أهداف الدراسة:

- إن الغرض من تناولنا لهذه الدراسة ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية :
- ✓ تسليط الضوء على سياسة سعر الصرف و النظريات التي تحدده و أنظمتها، بالإضافة إلى واقع سياسة الصرف في الجزائر و تونس و المغرب.
  - ✓ الإلمام بمفهوم التكامل الاقتصادي من خلال تعريفه، مراحلهم و مقوماته.
  - ✓ إبراز الخصائص و الإمكانيات المتاحة للدول المغاربية من أجل توحيد عملتها .
  - ✓ اضافة أطروحة جديدة للمكتبة الجامعية و توسيع معارف الباحثين.

### ■ حدود الدراسة :

- ✓ **المجال المكاني :** تشمل هذه الدراسة منطقة المغرب العربي ، وهي المنطقة التي تضم خمسة دول متمثلة في : الجزائر المغرب ، تونس ، ليبيا و موريتانيا ، لكن ستقتصر هذه الدراسة فقط على كل من الجزائر ، المغرب و تونس ، نظرا لتوفر المعلومات الإحصائية عن هذه البلدان .
- ✓ **المجال الزمني :** حددت فترة الدراسة القياسية من 1990 إلى 2014 .

### ■ المنهج المستخدم في الدراسة :

كما هو معلوم ، فإن لكل دراسة أسلوبها و منهجها الخاص ، و من أجل الإجابة على الإشكالية و اختبار صحة الفرضيات ، قمنا بالاعتماد على:

- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي** : الذي يتطلب وصف خصائص وأبعاد الظاهرة ، في إطار يتم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عنها ، لمعرفة أسباب تلك الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها ، وبالتالي استخلاص النتائج المناسبة.
- ✓ **المنهج التاريخي**: الذي يساعد على سرد تطور كل من : العملة النقدية و النظام النقدي ، و سعر الصرف إضافة إلى ذلك التعرف على الجذور التاريخية للتكامل و سياسة الصرف المغاربية .
- ✓ **المنهج الإحصائي القياسي** : تم استخدام هذا المنهج لدراسة إمكانية توحيد العملة بين الجزائر و تونس و المغرب باستخدام طريقة بانل .

### ■ أدوات الدراسة :

- أثناء قيامنا بإنجاز هذه الدراسة قمنا باستعمال الأدوات التالية :
- ✓ اعتماد على عدة مراجع من كتب ، مجلات ، مذكرات ، تقارير ، ملتقيات وطنية و عربية و عالمية، وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية.
- ✓ القوانين والتشريعات والمراسيم المتعلقة بكل ما له صلة بالموضوع الدراسة .
- ✓ أدوات الإحصاء الوصفي .
- ✓ برامج آلية خاصة بالحاسوب مثل برنامج Eviews7 .

### ■ صعوبات الدراسة:

- إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة، لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين، و يمكن تلخيصها فيما يلي:
- ✓ تعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة، و حتى إن وجدت تختلف من مصدر لآخر.
- ✓ ندرة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية ، خاصة المتعلقة بسياسة الصرف في تونس و المغرب .
- ✓ قلة المراجع التي تبحث في توحيد العملة بين دول المغرب العربي كعنوان مباشر .

### ■ الدراسات السابقة :

✓ صليحة بخوش ، كتاب بعنوان " إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية " ، عمان ، الأردن ، 2011 ، حيث قامت هذه الباحثة بتغطية تجربة الإتحاد المغرب العربي منذ تأسيسه ، و تناولت موضوع الإتحاد المغاربي كنموذج من التكتلات الاقتصادية ذات الخلفية و المرجعيات السياسية ، و أكدت أن للعامل السياسي دور كبير و مهم في تحقيق التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي .

✓ جمال الدين قشي ، كتاب بعنوان " l'union du Maghreb arabe , intégration régional et développement économique " و تم التطرق إلى الاندماج الإقليمي لدول الإتحاد المغاربي و التنمية الاقتصادية ، و استند من خلال هذه الدراسة على نظريات الاندماج الاقتصادي الإقليمي و إلى مختلف عوامل التكامل في منطقة المغرب العربي و كذا المشاكل التي تسبب انسداد المسار الاندماجي في المنطقة ، مع إبراز أهمية التكامل الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المغاربية .

✓ محمد شكري ، نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي ، دراسة بعنوان " تجربة التكامل الاقتصادي لدول الإتحاد المغرب العربي " المؤتمر المصرفي العربي السنوي 2007 ، حيث تطرق هذا الباحث إلى مقومات التكامل الاقتصادي للدول المغاربية ، و ركز على أن التكامل المغاربي ضرورة ملحة في ظل مختلف التغيرات التي يشهدها العالم .

✓ محمد الشريف منصوري ، 2008-2009 ، " امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة أعمال ، جامعة منتوري بقسنطينة ، تجيب هذه الأطروحة على الاشكالية التالية : أي استراتيجية يجب أن تتبعها اقتصاديات بلدان المغرب العربي لكي تضمن ديمومة نموها و تنجح على الاندماج إقليميا في ظل منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية وفي النظام العالمي الجديد للتجارة ؟ ، وتوصل إلى أن امكانية اندماج بلدان المغرب العربي في اطار الاقتصاد العالمي المبنية على فرضية الاكتفاء ببناء الاندماج الاقتصادي المغاربي وفق استراتيجية جهوية غير كافية .

✓ بلقاسمي رقية ، 2010-2011 ، " التكامل الاقليمي المغربي : دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغربية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، و تجيب هذه الدراسة على الاشكالية التالية : ماهي حدود التكامل الاقليمي المغربي وتوجهاتها المستقبلية ؟ والتي توصلت إلى ضرورة التكامل المغربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية و لكي تنجح في تحقيق التكامل أن تنتهج استراتيجية بديلة لأجل الوصول إلى تحقيق تكامل اقتصادي شامل والذي يعني الوصول للتنمية الاقتصادية لدول هذه المنطقة و هذا ما يعني تحقيق الاستقرار و الوحدة و الاستمرار في ظل بيئة دولية لا تسمح إلا ببقاء الأقوياء .

### ■ محتويات الدراسة :

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ستة فصول، حيث أدرجنا في **الفصل الأول** المفاهيم الخاصة بسعر الصرف و أنظمتها و النظريات المفسرة له بالإضافة لأسواق الصرف و المتدخلون فيها ، أما **الفصل الثاني** خصصناه إلى مفهوم العملة النقدية و تطورها و كذلك إلى أنواعها و خصائصها ، و إلى مختلف النظريات النقدية ، و إلى مختلف وظائف النقود و إلى الكيفية التي تقاس على أساسها ، و إلى أنواع الأنظمة النقدية و أسس إصدار العملة النقدية، أما في **الفصل الثالث** تطرقنا إلى مفهوم التكامل الاقتصادي وأهميته و شروطه و نظرياته و إلى مراحلها و محدداته و إلى مفهوم التكامل النقدي و علاقته بالتكامل الاقتصادي و إلى مفهوم و شروط ونظريات المنطقة النقدية المثلى ، أما في **الفصل الرابع** تطرقنا إلى مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري و التونسي و المغربي و إلى الإطار القانوني و التاريخي للتكامل الاقتصادي المغربي ، و إلى مقومات و تحديات و استراتيجيات التكامل المغربي ، أما في **الفصل الخامس** تطرقنا إلى سياسات الصرف في الجزائر و تونس و المغرب ، أما في **الفصل الأخير** تطرقنا إلى تنسيق سياسة سعر الصرف بين دول المغرب العربي للوصول إلى العملة الموحدة ، و إلى دراسة قياسية لإمكانية لتوحيد العملة بين الجزائر، تونس و المغرب باستعمال بيانات بانل.

# الفصل الأول

## مقدمة الفصل:

من أهم الاختلافات بين التبادل الدولي و التبادل المحلي هو أن تسوية الأول يتم بالعملات الأجنبية و الثاني يتم تسويته بالعملة المحلية ، هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة يؤدي إلى بروز مشكلة نقدية في الدول المختلفة مفادها كيفية قياس هذه القيم النقدية و كيف يتم تسويتها .

لو وجدت عملة دولية يقبل المجتمع الدولي التعامل بها داخليا و خارجيا لما كان هناك وجود لمثل هذه المشاكل ، لكن هناك دول متعددة ولكل دولة عملتها الخاصة بها ، فعند مقارنة عملة دولة بعملة دولة أخرى يقتضي الأمر وجود نسبة لمبادلة عملة الدولة الأولى بعملة الدولة الثانية ، تعرف هذه النسبة بسعر الصرف.

المكان الذي يتم فيه بيع و شراء العملات الأجنبية يعرف بسوق الصرف و هذا الأخير يتسم بطابع العالمية حيث لا يوجد له مكان محدد ، أما نظام الصرف فيقصد به الكيفية التي تتحدد على أساسها أسعار الصرف و قد تعددت هذه الأنظمة بتعدد الأنظمة النقدية. قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث ، تطرقنا في المبحث الأول إلى المفاهيم الخاصة بسعر الصرف و وظائفه و العوامل المؤثرة فيه ، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى أنظمة الصرف قبل و بعد انهيار نظام بريتون وودز و كذلك إلى مزايا و عيوب الأنظمة الصرف الثابتة و المرنة ، أما المبحث الثالث تطرقنا إلى ماهية سوق الصرف و وظائفها و أنواعها و المتدخلون فيها و المعاملات التي تتم فيها بالإضافة إلى التحديد السوقي لسعر الصرف ، أما في المبحث الرابع تطرقنا إلى أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف و لخصناها في ستة نظريات.

المبحث الأول: ماهية أسعار الصرف.

المطلب الأول: مفهوم وصيغ سعر الصرف.

من أهم المشكلات التي تثيرها المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين المقيمين في الدول المختلفة ليس فقط مشكلة حساب قيمة هذه المعاملات وإنما أيضا كيفية تسوية هذه القيمة،<sup>1</sup> وبما أن العالم يتكون من عدة دول لكل دولة عملتها الخاصة بها، فهذا يعني أن التبادل الدولي يتطلب وجود نوع من المقارنة بين عملات الدول، إذن عند مبادلة عملة دولة بعملة دولة أخرى يقتضي الأمر وجود نسبة لمبادلة عملة الدولة الأولى بعملة الدولة الثانية، أو ثمن عملة الدولة الأولى مقومة بعملة الدولة الثانية<sup>2</sup> ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف.

إذن يمكن تعريف سعر الصرف على أنه نسبة مبادلة عملة ما بعملة أخرى حيث تعد إحدى العملتين سلعة وتعتبر الأخرى السعر النقدي لها.<sup>3</sup> كما يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى، كما يمكن تعريف سعر الصرف بطريقة عكسية، على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية.<sup>4</sup>

وبالتالي يعرف سعر الصرف من زاويتين "فمن الزاوية الأولى يمكن النظر إليه على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنها لوحد واحد من العملة الأجنبية، ومن زاوية ثانية يمكن النظر إليه على أنه عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنها لوحد واحد من العملة الوطنية.<sup>5</sup>

1 - محمود يونس، "اساسيات التجارة الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص121.

2 - عادل أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2000، ص113.

3 - عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، عمان 1999، ص147.

4 - أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة، 1997، ص292.

5 - سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1994، ص23-

يوجد أربعة أشكال لسعر الصرف وهي:

1. **سعر الصرف الاسمي:** يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود من هذا التعريف هو سعر الصرف الإسمي أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الإعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.

عندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية ونرمز له بـ E فمثلا في حالة الدولار والدينار الجزائري يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل الدينار بـ \$/AD (دولارات للدينار الواحد) ويشمل تحويل الدولارات للدينار بالتقسيم على E والعكس بالضرب في  $\bar{E}$  حيث هو  $E/1$ .

يتغير سعر الصرف الإسمي يوميا، وهذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما التدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية، باستعمال التعريف الأول فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الإسمي (E)، يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحني إتجاهيا مغايرا لمستواه الحالي في الأجل الطويل وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة تبعا للظروف الاقتصادية السائدة.

2. **سعر الصرف الحقيقي:** نفرض أن المستوى العام للأسعار في بلد ما هو P وفي البلد الأجنبي هو P\* و E هو سعر الصرف الاسمي، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي:<sup>1</sup>

$$E' = \frac{EP^*}{P}$$

1 - العباس بلقاسم ، "اساسيات أسعار الصرف" ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23 - نوفمبر 2003 ، ص 01 .

إذن يعبر سعر الصرف الحقيقي عن وحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية<sup>1</sup>، أي أنه ذلك المؤشر الذي يجمع بين كل تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم. باعتبار انه يأخذ في الاعتبار تقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.<sup>2</sup>

3. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، أي القدرة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة لدولة أجنبية و هو يحدد على اساس تعادل القوى الشرائية النسبية في الدولتين، أو على أساس الأسعار النسبية لسلع التبادل.<sup>3</sup>

إذا كان سعر الصرف الإسمي لبلد معين ثابت دون أي تغيير، لكن مستوى الأسعار في هذا البلد ارتفع فهذا يعني أن سلع التصدير في هذا البلد سوف يرتفع ثمنها وتصبح عملة البلد مبالغ في قيمتها مما يلقي ضغوطا على ميزان الحساب الجاري.

4. سعر الصرف التوازني : هو تعريف لسعر الصرف متنسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني  $e_t^*$  يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلفة، إن الصدمات الاسمية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده على مستواه التوازني ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن تم تفسير مجراه.

1 - قدي عبد المجيد، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103.  
 2 - بن قذور علي، "دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي - دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، للمركز الجامعي مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2005، ص 05.  
 3 - جديدين لحسن، "تسيير خطر سعر الصرف، حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004، ص 02.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف.

يوجد نوعين لسعر الصرف وهما :

1. **سعر الصرف العاجل أو الحاضر:** حيث تتم المعاملات طبقا للسعر الحالي، إذن فسعر الصرف الحاضر يختص التعامل بالصرف الأجنبي بمبادلة العملات أو تسليمها فورا وبالسعر السائد وكأقصى تقدير يومين من تاريخ الاتفاق على العملية، ويتميز هذا النوع من سعر الصرف بالتغير المستمر وهذا طبقا لعرض العملات والطلب عليها.

2. **سعر الصرف الآجل:** حيث تتم المعاملات طبقا لسعر آجل أو لاحق، إذن فسعر الصرف الآجل يخص التعامل عندما يتم مبادلة العملات أو تسليمها بعد فترة من تاريخ إبرام العقد، وبالتالي فإن بيع وشراء العملات الأجنبية يتم وفقا لسعر آجل\*، وبطبيعة الحال فإن السعر في هذه الحالة يختلف عن السعر الحاضر وفقا لتوقع ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل فإذا كان من المتوقع في المستقبل ارتفاع سعر العملة الأجنبية المراد التعاقد على شراءها بالنسبة للعملة المحلية، تضاف علاوة إلى السعر الحاضر وعلى العكس يجرى خصم من السعر الحاضر إذا كان من المتوقع مستقبلا انخفاض قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية<sup>1</sup>.

$$100 \times \frac{\text{السعر الآجل} - \text{السعر العاجل}}{\text{السعر العاجل}} = \text{العلاوة أو الخصم}$$

سعر الصرف الآجل = سعر الصرف الفوري + ثمن التأجيل.

\* بمعنى أن التسليم يكون مؤجلاً إلى حين دخول التاريخ المتفق عليه.

1 - محمود يونس، "أساسيات التجارة الدولية"، مرجع سابق، ص 169.

ثمن التأجيل عندما يكون موجب يسمى المربحة REPORT وعندما يكون سالب يسمى  
الوضعية<sup>1</sup> DEPORT.

### المطلب الثالث : وظائف أسعار الصرف.

يتميز سعر الصرف بعدة وظائف منها:<sup>2</sup>

■ **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية\* مع أسعار السوق العالمية وبالتالي يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

■ **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالإستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على الصرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة ، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان، وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان، فعند ارتفاع سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني زاد إقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية حيث كان ثمنها منخفض مقارنة بالسيارات الأمريكية.

■ **وظيفة توزيعية:** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم، فمثلا عند انخفاض سعر الصرف الدولار إزاء الين الياباني، وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية فستضطر اليابان من دفع زيادة في الدولارات على استيرادها توازن نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على احتياطات

1 - الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003 ، ص 109.

2 - عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص 149-150.

\* لمختلف السلع والخدمات.

اليابان من الدولارات الأمريكية، في حين سترتفع احتياطات الأمريكية من الدولارات، وينطبق ذلك أيضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني، إذن فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها، ستؤثر في حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد البنوك المركزية في البلدان الأخرى.

#### المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

إن من أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تقلبات مستمرة في أسعار الصرف ما يلي:<sup>1</sup>

■ **التغيرات في قيمة الصادرات والإستيرادات :** عندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات فهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وهذا ما يؤدي إلى تشجيع الاستيراد من الخارج و هذا ما يعمل إلى إعادة حالة التوازن في سعر الصرف.

■ **تغير معدلات التضخم :** بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10 بالمئة ويكون المستوى العام في البلدان الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد - نتيجة التضخم - ستقل إستيرادات الأجانب من سلع هذا البلد، وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة، وهذا ما يعني أن للتضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة.

■ **التغير في معدلات الفائدة المحلية :** إن الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية\* ، سوف تجذب رأسمال الأجنبي وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.

1 - عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص 158-159.

\* أي المعدلات التي تتكيف مع معدل التضخم المتوقع.

■ **التغير في معدلات الفائدة الأجنبية :** إن ارتفاع معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير. على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لإجتناء الأرباح في سوق الأجنب، إذن فارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.

■ **التدخلات الحكومية :** تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للعملة تعديل سعر صرفها عندما لا يكون ملائم مع سياسته المالية والاقتصادية.

■ **العوامل السياسية والعسكرية :** ترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء والنشرات الإقتصادية والمالية أو عبر تصريحات المسؤولين، فتأثر على المتعاملين في أسواق العملات والأسهم الذين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناء على هذه الأسعار ، كما أن للاضطرابات السياسية والحروب دور كبير في التأثير على الوضعية الاقتصادية العامة للبلد ، حيث تتأثر كل القطاعات الاقتصادية خصوصا الصناعية والتجارية ، ويكون اقتصاد البلد في وضع حرج نسبيا ويفقد الثقة بعملة البلد ويتأثر سعر صرفها.

المبحث الثاني : أنظمة الصرف.

المطلب الأول :أنظمة الصرف قبل انهيار نظام bretton woods .

تعددت أنظمة الصرف عبر التاريخ، حيث لم يكن هناك نظام موحد يتبعه كل الدول وإنما لجأت كل دولة إلى النظام الذي يلاءم اقتصادها، ويقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات<sup>1</sup>، كما أن تنوع أنظمة الصرف كان مرتبط بتعدد الأنظمة النقدية الدولية، ويمكن حصر أنظمة الصرف قبل انهيار نظام bretton woods فيما يلي :

1. أسعار الصرف في قاعدة الذهب :

كان هذا النظام مطبق في أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى حيث كانت كل دولة ترتبط عملتها بوزن معين من الذهب<sup>2</sup> ، ويترتب على ذلك احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تباع وتشترى به، ويستلزم هذا النظام توفر ثلاثة شروط أساسية وهي:<sup>3</sup>

■ تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

■ ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد ولا شرط طبقاً للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.

■ حرية تصدير واستيراد الذهب.

2. أسعار الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية :

شهدت الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى انتشار في استخدام العملات الورقية على إثر انهيار قاعدة الذهب\* ، فيما استخدم الذهب لأغراض الإستيرادات العسكرية، وأهم سمات هذه القاعدة ما يلي:<sup>4</sup>

1 – Fougère J. et voisin, « Le système financière et monétaire intrenational », édition Nalban 1994, P122.

2 - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 124.

3 - سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص46.

\* حيث تخلت بريطانيا على قاعدة الذهب سنة 1931 ثم تبعتها معظم دول العالم.

4 - عرفان تقي الحسني، مرجع سابق ص173.

- عدم إمكانية تحويل الورقة النقدية إلى ذهب أو العكس.
- تخضع تجارة الذهب إلى قيود حكومية.
- تحدد الورقة النقدية سعر رسمي.
- تعد الورقة النقدية وسيلة للمدفوعات، وهي ذات قوة إبرام قانونية.
- تخضع قيمة هذه الأوراق إلى تقلبات واسعة.

إن أسعار الصرف في ظل هذه القاعدة كانت تتحدد على أساس تفاعل العرض والطلب وهذا ما يعرف بأسعار الصرف الحرة، إلا أنه تم التخلي عن هذه القاعدة لأن أسعار الصرف متغيرات رئيسية في اقتصاد الدولي، فثباتها و استقرارها أمر ضروري لتوطيد وسائل الاتصال بين الاقتصاد القومي لمختلف الدول والواقع يفرض على الدولة التدخل في سوق الصرف لتخفيف حدة التقلبات في سعر العملة الوطنية.<sup>1</sup>

### 3. نظام الرقابة على الصرف :

ظهر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي على نطاق واسع بشكل لم يعهده العالم من قبل في غمار الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في فترة<sup>2</sup> 1929-1933، حيث انتشر هذا النظام في ألمانيا ودول أوروبا الوسط والشرقية وأمريكا اللاتينية ففي هذه الأزمة شهد العالم انهيار قاعدة الذهب الدولية.

ويعرف نظام الرقابة على الصرف في دولة ما بأنه عبارة عن الإشراف الحكومي المنظم على سوق الصرف الأجنبي، أي على عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه في هذه الدولة وتتلخص قواعد هذا النظام في:

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
- إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.
- في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي فإنه يوجد في الغالب أكثر من سعر الصرف وبالتالي أكثر من سوق لصرف الأجنبي.

1 - Yves Simon, Samir manai « techniques financières internationale », 7 eme édition, Economica , Paris, P182.

2 - سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص 68-69.

ويقوم هذا النظام - الذي كان سائداً في ظل النقود الورقية - على احتكار الدولة لعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، وذلك من خلال تعبئة الصرف الأجنبي المتاح بكميات قليلة وتوزيعه على أوجه الطلب الممكنة، بحيث يبقى الطلب على الصرف الأجنبي في حدود المعروف منه وبهذا يمكن لسعر الصرف أن يبقى ثابتاً على الرغم من المغالاة فيه<sup>1</sup>، إذن فجوهر هذا النظام هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة<sup>2</sup>.

تم إتباع هذا النظام في أغلب الدول الرأسمالية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، فلم تتخلى عليه دول أوروبا الغربية إلا في أواخر<sup>3</sup> 1958 عندما شعرت بالاستقرار الاقتصادي فقامت بتحرير معاملاتها الخارجية وسمحت بدخول رؤوس الأموال إليها وخروجها منها.

#### 4. نظام استقرار أسعار الصرف:

بعد إنشاء صندوق النقد الدولي إثر اتفاق Bretton woods أصبح نظام الصرف يعتمد على أسعار صرف ثابتة ومستقرة، حيث تقوم كل دولة بتحديد سعر صرف عملتها إلى الدولار الأمريكي والذهب حيث 1 دولار يساوي 0,88867 غرام من الذهب، مع إعطاء كل الحرية إلى التحويل إلى الذهب، وكان يسمح لسعر الصرف بالانخفاض أو الارتفاع في حدود 1% من سعر التعادل وتحولت هذه النسبة إلى حدود 2% سنة 1959<sup>4</sup>، وكان لكل دولة عضو في الصندوق الحق في تغيير سعر التعادل لعملتها طالبة التخفيض في حدود 10% في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان المدفوعات<sup>5</sup>.

لم يكن الاستقرار كاملاً في العمل بنظام استقرار أسعار الصرف، بل نجد أن الهزات الأولى التي شهدتها هذا النظام قد حدثت عند ظهور الضعف على بعض العملات ومنها الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي.

ففي بريطانيا أدى ضعف الجنيه سنة 1961 إلى طلب الحكومة من صندوق النقد الدولي قرضاً مقداره 1,5 مليار دولار، ثم تعرضت البلاد إلى أزمة مضاربات أخرى في

1 - سيد عيسى، "أسواق وأسعار صرف النقد الأجنبي"، مطبوعات معهد الدراسات المصرفية، القاهرة 1984 ص 67-68

2 - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 130.

3 - جديدين لحسن، مرجع سابق، ص 07.

4 - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق ص 133.

5 - عرفان تقي حسين، مرجع سابق، ص 174.

أكتوبر 1964 أدت إلى طلب جديد للقروض مولتها مجموعة العشر وكل هذه الأزمات أدت إلى انخفاض قيمة الجنيه في نوفمبر 1967<sup>1</sup>، ثم قامت فرنسا بتخفيض قيمة عملتها في أوت 1968 بمعدل 11,1 % ، كما قامت ألمانيا برفع قيمة عملتها بنسبة 9 % ، وفي سنة 1971 انخفضت احتياطات أمريكا من الذهب إلى 11 بليون دولار بعدما كانت تزيد عن 20 بليون دولار، وكانت أسعار الذهب تعرض لنفس الضغوط منذ 1968، فقد عملت عوامل المضاربة على رفع سعر الذهب ، الأمر الذي أفسد دوره كمقياس لأسعار التعادل، إذ لا يجوز القياس على معيار متغير، الأمر الذي أفسد دور الدولار كمقياس بعدما اختلفت العلاقة بينه وبين الذهب، وهذا يعني عدم القابلية لتحويل الدولار إلى ذهب بعدما اختلفت كميات الدولار خارج أمريكا ومخزون أمريكا من الذهب، الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي نيكسون إلى إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971 وفرض رسوم إضافية بمقدار 10% على الواردات الأمريكية من اليابان من أجل إجبار اليابان على إعادة تقييم الين الياباني<sup>2</sup>، هذا القرار أضعف الدول الأخرى التي قامت بإيقاف الأخذ بمبادلات التحويل على أساس قيمة التعادل بين العملات كما أدت التبايدات عن سعر صرف التعادل إلى رفع قيمة معظم العملات الرئيسية مقابل الدولار وبهذا تحول النظام من نظام ثابت ومستقر إلى نظام صرف يعتمد على سياسة تعويم العملات.

### المطلب الثاني: أنظمة الصرف بعد انهيار نظام Bretton woods .

لقد أحدث القرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي نيكسون في 15 أوت 1971 وهو عدم قابلية تحويل الدولار إلى الذهب فوضى كبيرة في النظام النقدي الدولي لمدة 3 أشهر عم فيها تقويم العملات الرئيسية ، ذلك ما أدى إلى لقاء معهد سميثسونيان بواشنطن يومي 17 و 18 ديسمبر 1971 عقده أعضاء مجموعة العشر و نتج عن هذا اللقاء تخفيض قيمة الدولار الأمريكي بعد أن ظل مستقرا منذ سنة 1934<sup>3</sup> ورفع قيمة بعض العملات الأخرى

1 - قادري عبد العزيز، "صندوق الدولي - الآليات والسياسات، دار هومة، طبعة أولى ، الجزائر 2003، ص21.

2 - كامل بكري، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت 1988، ص261.

3 - قادري عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 25-26.

ومنها على الخصوص الين الياباني و المارك الألماني ، كما تقرر توسيع هامش التغيرات المباحة في قيمة العملات ليصبح ذلك الهامش 2.25 % ، ومع ذلك لم تكن اتفاقية سميثونيان واقعية فسرعان ما بدأ القلق من جديد لأن بعض العملات كانت في نظر المتعاملين في أسواق الصرف مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية و الأخرى بأقل من قيمتها الحقيقية ، فلم يستطع الجنيه الاسترليني الالتزام بالهامش الجديد 2.25% واضطر إلى التعويم ، وفي فبراير 1973 تم تخفيض في الدولار بنسبة 10% من 38 إلى 42.2 لكل أوس .<sup>1</sup>

عقد محافظو البنوك المركزية\* في الجماعة الاقتصادية الأوروبية اتفاقا في مدينة بال بسويسرا في أبريل 1972 عرف باسم "اتفاق بال" وقد عرف التنظيم النقدي الجديد الذي أتى به هذا الاتفاق باسم الثعبان الأوربي وعلى وجه التحديد "الثعبان داخل النفق" ، إن أسعار صرف عملات الثعبان بالدولار ترتفع معا أو تنخفض معا و ذلك في حدود 2.25% ، لذلك عرف هذا التنظيم بالتعويم المشترك أو التعويم المتناسق، أما خروج إحدى العملات من الثعبان فيحدث عندما لا تستطيع أضعف عملة أن تحافظ على نسبة وجودها داخل منطقة الثعبان، أي عندما تعجز أن تحافظ على نسبة 2.25% كفارق بين سعر صرفها بالدولار وسعر صرف أقوى عملات الثعبان بالدولار ، أما عن النفق فإنه يمثل المجال الذي يمكن للأسعار صرف عملة الثعبان أن تتحرك في داخله أي الهامش الذي يمكن لأسعار صرف هذه العملات بالدولار أن تنقلب في حدوده و في منتصف النفق نجد سعر تعادل العملة بالدولار، وعلى إثر أزمة فبراير 1973 و التي انتهت بإقدام الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض قيمة الدولار للمرة الثانية بنسبة 10% لم تستقر الأوضاع النقدية الدولية تماما بل استمرت حركات رؤوس الأموال في اتجاه اليابان وسويسرا و الدول الأوروبية الأعضاء في تنظيم الثعبان ، وترتب عن هذا إعلان كل من اليابان وسويسرا عن تعويم عمليتهما وهذا ما يعني الكف عن التدخل في أسواق الصرف الأجنبية فيهما لشراء الدولار منعاً لسعره من الانخفاض عن 2,25 % عن سعر التعادل، أما الجماعة الاقتصادية الأوروبية في تنظيم الثعبان فقد أعفت بنوكها المركزية من

1 - حسن النجفي " النظام النقدي الدولي و أزمة الدول النامية " بيت الموصل ، العراق 1988 ، ص 93-111

\*- هذه الدول هي ألمانيا غ، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، سويسرا.

التدخل في أسواق الصرف الأجنبية لتدعيم سعر الدولار بعدم السماح لسعره بالانخفاض عن 2,25 % عن سعر التعادل، وقد استمرت على إبقاء هامش التقلب المسموح به بين أسعار صرف عملاتها بنسبة 2,25 % ومن هنا سمي التنظيم الجديد بالثعبان خارج النفق.

يمكن القول أن تقويم العملات قد أصبح هو القاعدة في تحديد أسعار صرف مختلف العملات سواء كان تقويم مستقلاً أو مشتركاً، وبعد أن كانت أسعار التعادل النظرية للعملات تتحد في شكل وزن معين من الذهب أصبحت تحدد في شكل وحدات من حقوق السحب الخاصة وذلك بعد أن انتهى الدور النقدي للذهب حيث كانت الوحدة من حقوق السحب الخاصة نفسها نعرف في شكل وزن معين من الذهب أصبحت تحدد على أساس سلة تحتوي على 16 عملة رئيسية ابتداءً من جوان 1974 وهذا يعني أن قيم مختلف العملات أصبحت مرتبطة في ظل التعويم ببعضها البعض وليس بأي شيء ثابت القيمة<sup>1</sup>.

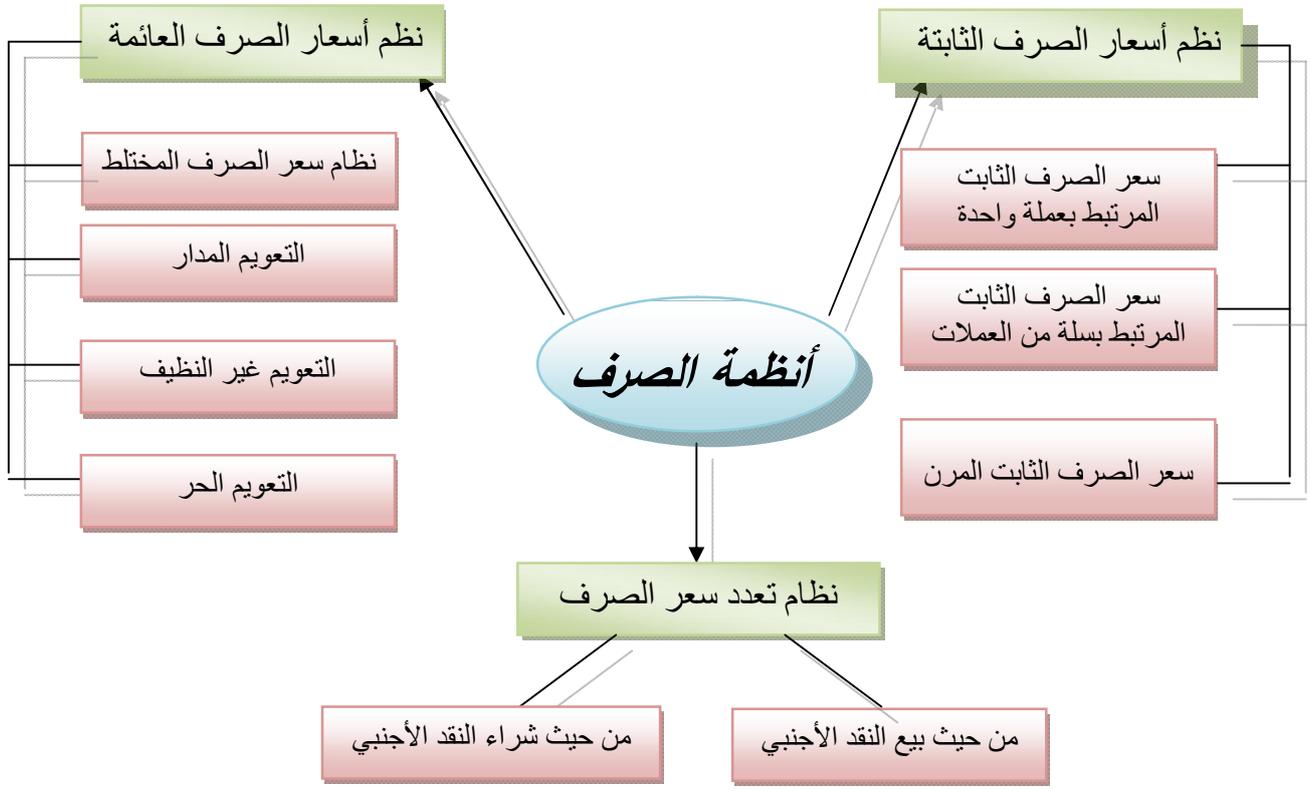
وفي 07-08 جانفي 1976 تم الاتفاق على تعديل بعض أحكام الصندوق وأطلق على هذا الاتفاق باتفاق جمايكا والذي أدخل حيز التنفيذ سنة 1978 حيث عدلت المادة الرابعة<sup>2</sup> في اتفاق الصندوق التي كانت تجبر كل الدول بتحديد أسعار الصرف عملاتها وفقاً لنظام استقرار أسعار الصرف أو أسعار التعادل، حيث أصبحت تسمح بتحديد أسعار الصرف وفقاً لنظام حرية الصرف أو نظام تعويم العملات.

بعد انهيار نظام الصرف الذي جاء على إثر اتفاقية بريتون وودز - نظام استقرار أسعار الصرف- تعددت أنظمة الصرف كما هو مبين في الشكل التالي :

1 - زينب حسن عوض الله، " الاقتصاد الدولي"، دار الجامعية الجديدة للنشر الاسكندرية، 1999 ، ص 98-99.

2 - Bernard guillochon , « Economie internationale », 3eme edition Dunod, Paris 2001, P201.

الشكل رقم(1-1) : أنظمة الصرف بعد انهيار بريتون وودز.



المصدر : من إعداد الباحث

**أولاً: نظم أسعار الصرف الثابتة:** تتعدد نظم أسعار الصرف الثابتة إلى ثلاثة أشكال رئيسية وهي :

1. سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة: في ظل هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة دولية أساسية كالـدولار والفرنك الفرنسي والمارك الألماني...الخ، ونجد تقريباً حوالي 36 دولة<sup>1</sup> تتبع هذا النظام.

يعد الدولار الأمريكي العملة الدولية الرئيسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من انخفاض دوره نسبياً بعد انهيار نظام بريتون وودز، عاد ليكون أكثر العملات استعمالاً كعملة احتياطية دولية.<sup>2</sup>

1 - جديدين لحسن، مرجع سابق ، ص12.

2 - الحجار بشام، "العلاقات الاقتصادية الدولية" ، المؤسسة الجامعية، بيروت ، 2003 ، ص160.

2. سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات : وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، كما هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حالياً باليورو باعتباره امتداداً لسلة العملات المكونة للإيكو سابقاً ولقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة في سنة 1996.<sup>1</sup>

3. سعر الصرف الثابت المرن: في هذا النظام يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف، كما أنه في كثير من الأحيان يصعب معرفة ما إذا كانت العملة معومة أو مربوطة، بعض البلدان تقوم بربط عملتها بعملة أخرى، مع السماح لنفسها بهوامش تقلب عريضة نسبياً، حيث تصبح بذلك شبيهة بالبلدان التي تعوم عملتها، وبغض النظر عن نوعية التثبيت -بعملة واحدة أو سلة من العملات- ففي هذا النظام يتم تحديد مجال تقلب العملة المسموح به.

#### ثانياً: نظم تعدد أسعار الصرف:

سعر الصرف المتعدد له مظهرين أساسيين إما أن يكون في بيع النقد الأجنبي أو شراء النقد الأجنبي أو في كليهما معاً.

1. التعدد من حيث بيع النقد الأجنبي: تقوم السلطات النقدية بوضع متعدد إذا رغبت في تنظيم الواردات حسب معايير معينة للمفاضلة، حيث تقوم بحماية الصناعات الوطنية من السلع الأجنبية المنافسة عن طريق فرض سعر صرف مرتفع للنقد الأجنبي اللازم بالنسبة لهذه الموارد، كما ترفع سعر العملة الوطنية لمواجهة الدول الدائمة عندما ترغب في تخفيف عبئ الديون الأجنبية، كما يتم تطبيقه للحد من الضغط على الميزان التجاري.

2. التعدد من حيث شراء النقد الأجنبي : تقوم السلطات النقدية بتطبيق سعر الصرف متعدد على ما يعرض عليها من عملات أجنبية بغرض الحصول على دخل أو لتشجيع أنواع معينة من الصادرات، وللحصول على دخل تلجأ الدولة إلى رفع سعر عملتها إذا رغبت في مشاركة الشركات الأجنبية المستقلة لموارد وطنية كالبتترول وذلك لما تحققه هذه الشركات من أرباح، ولتشجيع بعض أنواع الصادرات تقوم الدولة بتخفيض سعر عملتها

1 - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 116.

مقارنة بصادرات أخرى، وهذا لتشجيع صناعات معينة، فتقوم بتخفيض سعر عملتها بالنسبة للصادرات ذات الطلب غير المرن فترفع بذلك الحصيلة من النقد الأجنبي.

ثالثاً : نظم أسعار الصرف العائمة :

تتعدد نظم أسعار الصرف العائمة إلى عدة أنواع :

1. التعويم الموجه (المدار) : في هذا النظام تحاول السلطات النقدية الحفاظ على سعر صرف مستقر بالرقابة الشديدة أو التحكم في حركات سعر الصرف، بدون الالتزام بقيمة أو مسار محدد سابقاً.<sup>1</sup>

2. التعويم الحر: وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعوداً أو هبوطاً حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرك من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيوداً.

3. نظام سعر الصرف المختلط: حيث في هذا النظام تكون أسعار الصرف ثابتة ومعومة أي الجمع بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم، ويطبق مثلاً في مجموعة النظام النقدي الأوربي، حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام الدول الأخرى خارج المجموعة.

4. التعويم غير النظيف (القدر): ويقصد به تدخل السلطات النقدية معتمدة على سعر صرف للعملة غير واقعي وهذا ما يشكل أضراراً بالنسبة للنظام النقدي الدولي.

المطلب الثالث: مزايا و عيوب أنظمة الصرف الثابتة و المرنة.

- مزايا نظام سعر الصرف الثابت :

- يوفر نظام سعر الصرف الثابت ثقة معينة في عملة البلد باعتبار أن هذه العملة ترتبط بعملة معروفة أو سلة من العملات الأجنبية .
- يؤدي نظام سعر الصرف الثابت إلى نوع من الانضباط في السياسة الداخلية للبلدان التي تتبعه .

- مآخذ نظام سعر الصرف الثابت: <sup>1</sup>

- تقييد حرية السياسات النقدية للبلدان .
- ضرورة أن تكون الاحتياطات الدولية للدولة كبيرة .
- اعتماد سياسات إعادة التوازن لموازن المدفوعات على السياسة الوطنية التضخمية أو الانكماشية.
- ظهور عيوب في نظام التكافؤ الصارم بين عملة البلد والعملات الأجنبية وكما أظهرته الأزمة المالية الآسيوية عام 1997.
- إمكانية الحصول على أسعار ذات مستويات متناقصة من المعطيات الاقتصادية.

- مزايا نظام الصرف المرن : <sup>2</sup>

- المساعدة في الترتيب العاجل للصدمات الخارجية .
- مرونة السياسات النقدية والضريبية للبلدان .
- عدم حاجة البنوك المركزية للاحتفاظ باحتياطات كبيرة للدفاع عن قيم العملات النقدية .

1 - سعيد جايد مشكور العامري ، المالية الدولية نظرية وتطبيق ، الطبعة لأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 101 .

2 - سعيد جايد مشكور العامري ، مرجع سابق ، ص 102 .

- عيوب نظام الصرف المرن : <sup>1</sup>

- تسجيل أسعار الصرف طفرة كبيرة الأمر الذي يكون له انعكاس سلبي على التجارة الخارجية .
- يمكن أن يكون نظام الصرف المرن تضخمي مما يؤدي إلى تخفيف القيود على السياسات النقدية للبلدان .
- تكون التقلبات كبيرة بالنسبة لانتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل .
- يمكن أن تكون العملة المحلية للبلد أقل ثقة من العملة النقدية الأجنبية بمعدل صرف ثابت.

المبحث الثالث : أسواق سعر الصرف.

المطلب الأول : مفهوم سوق الصرف و أنواعه.

سوق الصرف الأجنبي هو السوق الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها وهو بذلك يساهم في تحديد أسعار العملات أي تحديد سعر الصرف.<sup>2</sup>

كما أنه يعتبر سوق العملات الصعبة أين تتحدد أسعار الصرف<sup>3</sup>، وسوق الصرف الأجنبي ليس كغيره من الأسواق المالية أو التجارية إذ أنه ليس محدد بمكان معين يجمع بين البائعين والمشتريين، وإنما يتم التعامل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق أجهزة التلغراف والتلكس والفاكس داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي في البنوك العاملة في مختلف المراكز المالية، وهذه الفرق مزودة أيضاً بأجهزة المعلومات مثل رويترز وتليترات وداوجونز... الخ والتي تعرض على شاشاتها التغيرات الفورية التي تطرأ على أسعار العملات المختلفة على مدى 24 ساعة، فضلاً عما يستجد من أحداث سياسية أو اقتصادية قد تؤثر على أسعار العملات.<sup>4</sup>

1 - نفس المرجع، نفس الصفحة .

2 - Philippe D'arvisenet, Jean Pierre Petit « Economie internationale », Dunod, Paris 1999, P19.

3 - Alain Manjon, « Comprendre l'economie mondiale », Ellips, Paris 1995, P169.

4 - مدحت الصادق، " النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة 1997، 121.

على أساس الجغرافي يمكن أن تقسم أسواق الصرف في العالم إلى أربع<sup>1</sup> مجموعات كما هو مبين في الشكل رقم (2-1).

الشكل رقم (2-1): أسواق الصرف العالمية.



المصدر : من إعداد الباحث.

1 - إسماعيل إبراهيم الطرد، " إدارة العملات الأجنبية"، مطبعة الروزنا، الطبعة الأولى، الأردن 2001، ص18.

■ **مجموعة أسواق الشرق الأقصى :** هي أول مجموعة يبدأ التعامل فيها وذلك لطلوع الشمس فيها قبل أي مجموعة أخرى ومن أهم هذه الأسواق نجد : سوق طوكيو ، سوق هونج كونج ، سوق سنغافورة.

■ **مجموعة أسواق الشرق الأوسط :** حيث ازدادت أهمية هذه الأسواق نظراً لزيادة إيرادات بعض دول المنطقة من عائدات المحروقات وهذه الأسواق تفتح أبوابها بعد 05 ساعات من بدء العمل في أسواق الشرق الأقصى ومن أهم هذه الأسواق نجد :سوق البحرين، سوق دبي ، سوق الرياض.

■ **مجموعة الأسواق الأوروبية :** يبدأ العمل في هذه الأسواق بعد ساعتين أو ثلاثة بعد بدأ العمل في أسواق الشرق الأوسط ومن أهم هذه الأسواق نجد : سوق لندن ، سوق فرانكفورت ، سوق زيوريخ ، سوق باريس .

■ **مجموعة أسواق أمريكا الشمالية :** تبدأ هذه الأسواق للتعامل بعد 05 ساعات بعد بدأ العمل في الأسواق الأوروبية ومن أهم هذه الأسواق نجد : سوق نيويورك ، سوق شيكاغو ، سوق لوس أنجلس ، سوق تورينو .

#### - أنواع سوق الصرف.

يوجد نوعين من أسواق الصرف الأجنبي وهما:

1. **أسواق الصرف الفورية :** تكون المعاملات في هذه الأسواق حالية أو بصفة فورية حيث يكون استلام ودفق الصرف الأجنبي بحدود يوميين بعد اليوم الذي تتم فيه الصفقة حيث تتيح هذه الفترة وقت كاف للمتعاملين لتسوية التزاماتهم المالية عبر حساباتهم المصرفية الدائنة والمدينة، ويسمى سعر الصرف الذي يدخل في مثل هذه المعاملات بالسعر صرف الفوري.

2. **أسواق الصرف الآجلة** : يقصد بالمعاملات الآجلة الاتفاق الحالي على بيع أو شراء كمية محدودة من العملة الأجنبية في موعد محدد آجل، حيث يكون استلام والدفع بحدود يتجاوز اليومين من تاريخ الاتفاق، ويتم التبادل والتسليم في وقت لاحق يسمى بتاريخ الاستحقاق، كما أن سوق الصرف الآجل يسمح بتجنب الأخطار الناجمة عن تقلبات سعر الصرف في المستقبل، ويمكن لأسواق الصرف الآجلة أن تقوم بالوظائف التالية :

■ **تقليل مخاطر الصرف في المعاملات الدولية** : وذلك مثل عملية التغطية والتي تعني تجنب الخسارة في سعر الصرف، أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف.

■ **المضاربة**: ويقصد بها التعاقد على شراء عملة أجنبية بسعر معين وبيعها في موعد آجل بسعر أعلى بناءً على التوقعات، وبالتالي فإنه من المحتمل أن يتعرض المضاربين إلى الخسارة الناشئة عن الفرق في سعر صرف العملة بين فترتين متباعدتين.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : المعاملات و العاملون في سوق الصرف .

#### - المعاملات التي تتم في سوق الصرف:

هناك عدة أنواع من المعاملات التي تأخذ مجراها في أسواق الصرف الأجنبي وهي:

■ **عمليات الصرف الفورية** : تتضمن تجارة الصرف الأجنبي شراء عملة أجنبية مقابل بيع عملة أجنبية أخرى، فإذا ما تم الاتفاق على صفقة نقد أجنبي سعر صرف محدد، فإن الأطراف المعنية عليها تحديد مكان التسليم وتاريخ التسليم، فإذا لم يحدد تاريخ التسليم، فتؤخذ أسعار البيع والشراء على أنها فورية Spot ، وتشكل العمليات الفورية الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف، كما يمثل سعر الصرف الفوري الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، وتتم الصفقات باستخدام تاريخ التسوية الفوري وهذا يعني أن العملية سيتم تسويتها بعد مضي يومين من تاريخ إبرام الصفقة.

1 - عرفان تقي الحسني، مرجع سابق ص 183.

■ **عمليات الصرف الآجلة :** عمليات الصرف الآجلة تتضمن صفقات النقد الأجنبي شراء وبيع العملات في تاريخ أجل محدد وليس على أساس فوري فقط، ويقصد بعلمية الصرف الآجلة أن يعقد اتفاق لاستبدال عملة ما مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر صرف أجل يتفق عليه بين الطرفين، وسعر الصرف الآجل لعملة ما هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، و يتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة، ويرجع السبب في اللجوء لعمليات الصرف الآجلة هو الرغبة في تجنب تقلبات أسعار صرف العملة المحددة في عقد الصفقة.

■ **عمليات المبادلة :** تجمع عملية مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلاً في نفس الوقت أو العكس، أو بمعنى آخر تتضمن هذه العملية تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع بقيمة كل من العقدين واحدة إلا أن تاريخي استحقاقهما مختلفين ويفصل بينهما فترة زمنية، كأن يبرم عقد بيع مبلغ مليون جنيه إسترليني مقابل 2 مليون دولار أي بسعر 2 دولار لجنيه بيعاً فورياً، وفي نفس الوقت يبرم عقد شراء مبلغ مليون إسترليني يسلم خلال ثلاثة شهور مقابل دولارات بسعر 2,10 دولار للجنيه، إذن في هذا المثال تم مبادلة إسترليني مقابل دولار بتحرير عقدي بيع وشراء، ففي العقد الأول تم بيع إسترليني، وفي العقد الثاني (الذي أبرم في نفس تاريخ العقد الأول) أعيد شراء نفس المبلغ بالإسترليني ولكن التسليم تحدد بعد ثلاثة شهور، ويسمى الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع بسعر المبادلة.

■ **عملية خيارات العملة :** يمكن تعريف خيار العملات بأنه عقد قانوني يعطي حامله الحق في شراء أو بيع عملات بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بثلاثة شهور وعقود الخيار هي عمليات آجلة وعمليات مستقبلية إلا أن أهم ما تتميز به هو أن الطرف المشتري في العقد له الحق في الاختيار بين إتمام العملية أي تنفيذ مضمون العقد واستلام العملات بالسعر المتفق عليه أو التخلي عن العملية مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها المشتري للبائع مقدماً عند التعاقد، وتنقسم عقود الخيار إلى نوعين أساسيين :

- خيار الشراء: ويقصد به خيار المشتري في شراء مبلغ معين من عملة معينة

بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة أو في تاريخ استحقاق محدد.

- خيار البيع: هو خيار البائع في بيع مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ محدد أو خلال فترة زمنية معينة.

**عمليات العقود المستقبلية** : العقود المالية المستقبلية هي عقود قانونية ملزمة تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع كمية نمطية محددة من أحد الأدوات المالية المعينة بذاتها بسعر محدد في وقت إبرام العقد ، على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق في المستقبل ، وبدأ التداول بالعقود المستقبلية في سنة 1972<sup>1</sup> من قبل صندوق النقد الدولي بشيكاغو وتمثل هذه العقود التزاما قاطعا بشراء أو بيع عملات خلال فترة زمنية محددة بسعر معين من خلال مزاد علني مفتوح يقام في سوق صرف منظم، ويطلق على الأسواق التي تتم فيها هذه العقود بالأسواق المستقبلية .

- **العاملون في سوق الصرف** .

يتدخل في سوق الصرف مجموعة من الأعوان وذلك ببيع أو شراء العملات الأجنبية ومن بين العاملون الذين يتدخلون في سوق الصرف نجد:

■ **البنك المركزي** : يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف عندما يقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية ، وهو بذلك يقوم بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة ومن جهة ثانية ينفذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة بخصوص المعاملات في العملة ، وهذا كله من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى ، كما أن تدخل البنك المركزي يكون بصورة منتظمة باعتباره منظمة رسمية<sup>2</sup> .

■ **البنوك التجارية و المؤسسات المالية** : حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص ، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن ، يقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك

1 - عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق ، ص 184.

2 - Paul .R. Krugman , Maurice abstfeld « Economie internationale » , De Boeck université

3eme édition, Belgique 2001, p385.

في مختلف الساحات المالية العالمية ، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر و تحقيق مكاسب لصالح بنوكهم<sup>1</sup>.

■ **سماسرة الصرف** : السماسرة هم وسطاء ناشطين يقومون بتجميع أوامر بيع أو شراء العملات الأجنبية للمتعاملين ، كما يقدمون النصائح المتعلقة ببيع أو شراء العملات كما يسعون إلى الحفاظ على السرية في ذلك<sup>2</sup>.

■ **المؤسسات المالية غير البنكية** : تعتبر الشركات المالية غير البنكية ذات أهمية بالغة في سوق الصرف وتتمثل هذه الشركات في صناديق الاستثمار ، صناديق التقاعد ، شركات التأمين ، وتقوم هذه الشركات بتوظيف نسبة صغيرة من مواردها المالية بأصول أجنبية ومع ذلك فتعتبر ذات أهمية بالغة نظرا لكبر حجم مواردها ففي نهاية سنة 1991 قامت 200 مؤسسة استثمار الأكبر أهمية بتوظيف حوالي 8000 مليار دولار ووظفت 600 مليار دولار في أصول أجنبية وهي قابلة للارتفاع كل سنة .

■ **المستخدمين التقليديين**:<sup>3</sup> كالمستوردين و المصدرين و السواح و المستثمرين الذين يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية وذلك لتسوية معاملاتهم الدولية إضافة إلى التجار و المضاربين الذين يتاجرون بالعملات بحثا عن أرباح قصيرة الأجل.

### المطلب الثالث: وظائف سوق الصرف و أهم المعاملات التي تتم فيه.

تقوم أسواق الصرف الأجنبي بالوظائف التالية :

1. **تسوية المدفوعات الأجنبية** : حيث يتم عن طريق هذه الأسواق تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية من سلع وخدمات ، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف صورها مثل قروض ، استثمارات ...إلخ ، كذلك يحتاج السواح إلى استبدال عملتهم المحلية بعملات أجنبية تعود للبلدان التي يزورونها أو بالعملات الصعبة التي تقبل في جميع بلدان العالم.

1 - قدي عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 108.

2 - Philippe D'arvisenet, Jean . Pierre Petit , « Economie internationale », op.Cit, p 22

3 - عرفان تقي الحسني ، " التمويل الدولي " ، مرجع سابق ، ص 178.

2. **التحكم أو الموازنة** : ويقصد به شراء العملات في مكان ما تكون فيه رخيصة وبيعها في مكان آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح ، فإذا كان سعر الين الياباني في نيويورك أدنى منه في لندن مثلا فيمكن أن تتحقق الأرباح من خلال شراء الين من نيويورك وبيعه في لندن وتسمى مثل هذه المعاملات بالتحكيم بالصرف الأجنبي ، إلا أن هذه العملية سرعان ما تؤدي إلى تحقيق التوازن بين أسعار الصرف في الأسواق المالية العالمية في ظل الحرية التامة في تحويل العملات المختلفة داخل تلك الأسواق و التطور الهائل في وسائل الاتصال .

3. **التغطية** : يقصد بالتغطية تجنب الخسارة في سعر الصرف أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف وهو ما يطلق عليه بتغطية الوضع المفتوح للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي أو دفع الثمن بالعملة المحلية في الحال و إنما هو مجرد اتفاق على بيع و شراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناءا على ثمن يتفق عليه في الحال ، ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة.<sup>1</sup>

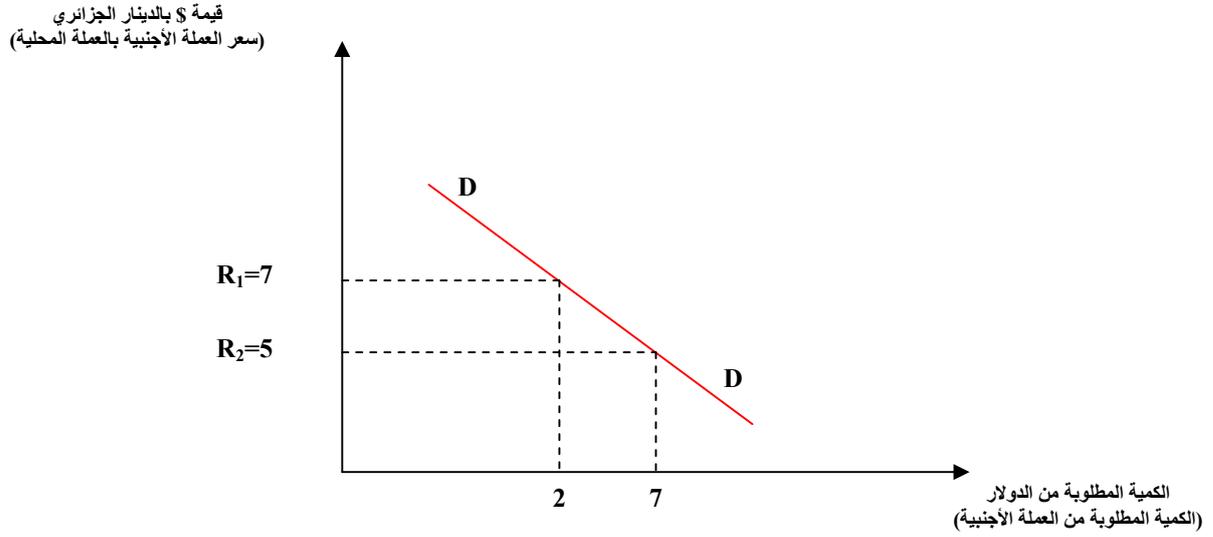
#### المطلب الرابع : التحديد السوقي لسعر الصرف .

يتحدد سعر الصرف كأى سعر آخر من خلال تفاعل قوى العرض و الطلب على العملة بما في ذلك جميع العوامل المؤثرة فيها مثل المضاربة و أسعار الفائدة و سعر الخصم.... إلخ ، ويتحدد سعر الصرف في السوق كما يلي :

1. **الطلب على العملة الأجنبية** : حيث أن الطلب على العملة الأجنبية يأتي من جانب البلد المستورد ( ويندرج ضمن جانب المدين من ميزان المدفوعات) وفقا لقانون الطلب ، حيث هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المطلوبة منها و لهذا فإن منحى الطلب على العملة الأجنبية سالب الميل .

1 - عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق ، ص 180.

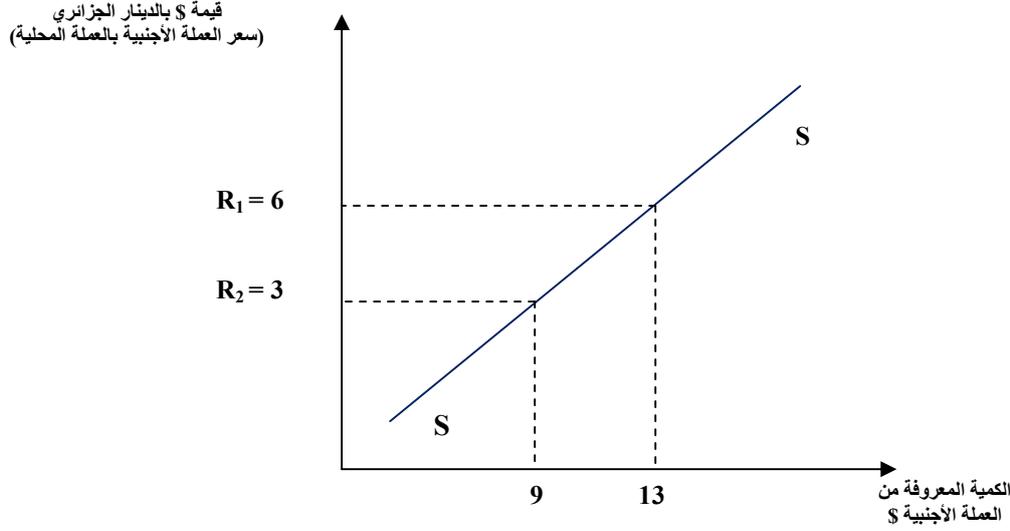
الشكل رقم (1-3): محنى الطلب على العملة الأجنبية DD.



فإذا كانت قيمة الدولار تساوي 7 دينار جزائري مثلا، ستكون الكمية المطلوبة من الدولارات هي 2 أما إذا انخفضت قيمة الدولار إلى 5 دينار جزائري فسوف تزداد الكمية المطلوبة منها إلى 7 دولار.

2. **عرض العملة الأجنبية :** حيث أن عرض العملة الأجنبية يأتي من جانب البلد المصدر ( ويندرج ضمن الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ) الذي ستتوفر لديه عملات أجنبية، وبالتالي فهو يعرض هذه العملات في سوق الصرف الأجنبي وهذا طبقا لقانون العرض ، إذن فهناك علاقة طردية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المعروضة منها حيث كلما ارتفعت قيمة تلك العملة الأجنبية في السوق كلما أدى ذلك إلى زيادة الكمية المعروضة منها ، ولهذا فإن منحنى عرض العملة الأجنبية موجب الميل .

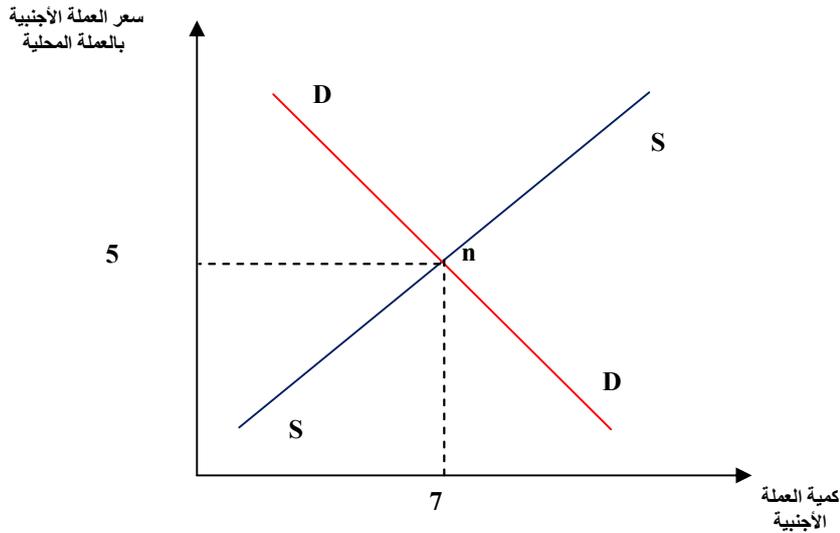
الشكل رقم (4-1) : منحنى عرض العملة الأجنبية SS



فإذا كانت قيمة الدولار تعادل 3 دينار جزائري مثلا، فستكون الكمية المعروضة منه 9 ، أما إذا ارتفعت قيمة الدولار إلى 6 دينار جزائري فسوف تزداد الكمية المعروضة منه إلى 13 .

3. **التوازن في سوق الصرف:** سعر الصرف الدولار إزاء الدينار الجزائري سيتحدد بتقاطع منحنى العرض و الطلب للدولار الأمريكي وكما هو مبين في الشكل رقم (5-1).

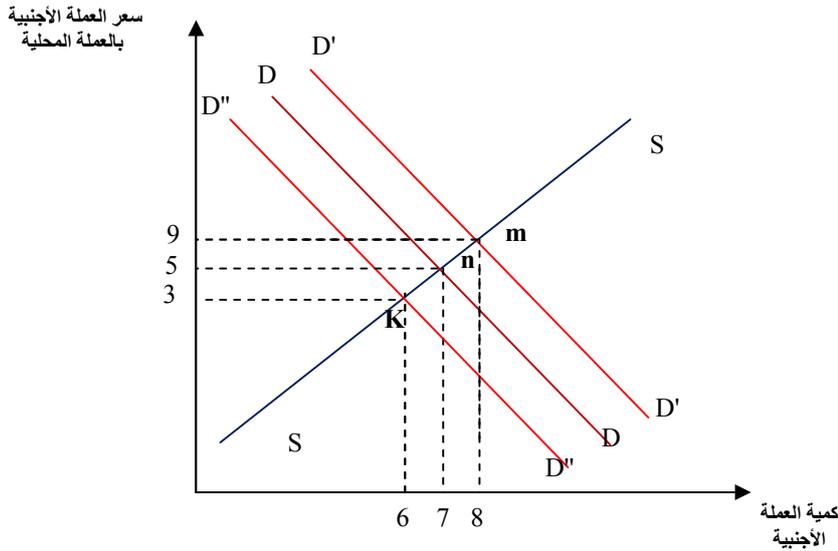
الشكل رقم (5-1) : توازن السوق.



إذن نقطة  $n$  عند تقاطع منحنى العرض والطلب و هي تمثل نقطة التوازن وبالتالي سعر الصرف التوازني على المحور العمودي و الذي يساوي 5 أما كمية التوازن فتكون على المحور الأفقي وتساوي 7.

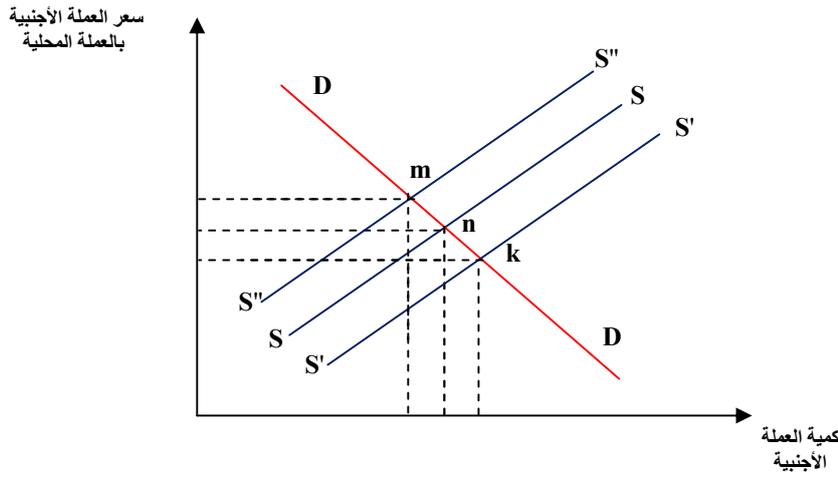
أما إذا زاد الطلب على الدولارات في سوق الصرف الأجنبي من جانب المستوردين الجزائريين نتيجة زيادة إقبالهم على شراء السلع الأجنبية ولكن ظل عرض الدولارات ثابت ففي هذه الحالة سينتقل منحنى الطلب بأكمله إلى اليمين متخذا وضع الجديد  $D'D'$  ويتقاطع مع  $SS$  في نقطة توازنية جديدة هي  $m$  ، وسيتحدد سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار هو 9 دينار لكل دولار وهو أعلى من سعر الصرف السابق الذي كان يساوي  $5$  وهذا يعني أن قيمة الدينار مقابل الدولار قد انخفضت و أصبح المستورد الجزائري يدفع عددا أكبر من الدينارات مقابل كل دولار يحصل عليه في سوق الصرف الأجنبي ويحدث العكس تماما عندما ينخفض الطلب على الدولارات من جانب المستوردين الجزائريين حيث ينتقل منحنى الطلب إلى اليسار ( $D'' D''$ ) وتصبح نقطة التوازن  $K$  كما هو مبين في شكل رقم (6-1).

الشكل رقم (6-1) : انتقال منحنى الطلب على العملة الأجنبية.



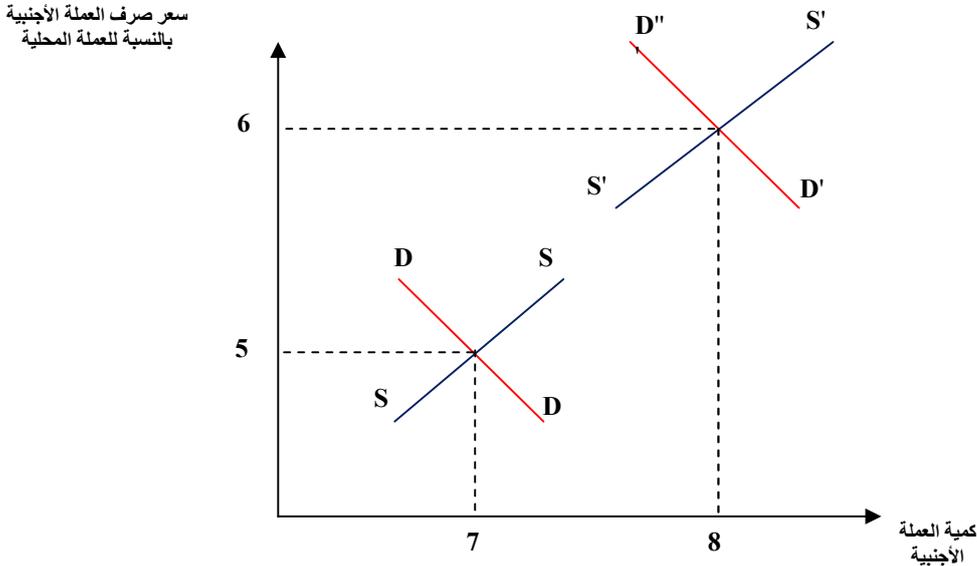
أما إذا تغيرت ظروف العرض فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين ويؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الصرف أما إذا تغيرت ظروف العرض بالنقصان فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليسار ويرتفع سعر الصرف ويتضح هذا في شكل رقم (7-1).

الشكل رقم (7-1): انتقال منحنى عرض العملة الأجنبية.



أما إذا حدث التغيير في ظروف الطلب و العرض على العملة الأجنبية في وقت واحد فهذا يؤدي إلى تغير سعر الصرف سواء بالزيادة أو النقصان كما هو مبين في الشكل رقم (8-1)

الشكل رقم (8-1): انتقال منحنى العرض والطلب في نفس الوقت.



المبحث الرابع: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

هذه النظريات حاولت إيضاح كيفية تحديد أسعار الصرف الآتية والآجلة حيث أن هذه النظريات تعرض مجموعة من علاقات التوازن التي تتواجد بين أسعار السلع وأسعار الصرف.<sup>1</sup>

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية.

جاء بهذه النظرية السويدي جوستاف كاسل<sup>2</sup>، تنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، إذن فإن تكلفة شراء سلعة ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لابد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني انه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك في الدولة E، فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعاً، وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعاً، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D و هذا ما يؤدي بالدولة D إلى خفض عملتها مقارنة بالدولة E و تحقيق قيمة تعادل جديدة<sup>3</sup>، وعليه فإن :

$$\frac{\text{سعر الصرف الآتي للعملة في الزمن 0}}{\text{مؤشر السعر في الخارج}} = \frac{\text{سعر الصرف الآتي المتوقع للعملة في الزمن 1}}{\text{مؤشر السعر في الداخل}}$$

1- خالد الراوي وآخرون، "نظرية التمويل الدولي"، دار المناهج، الأردن، 2000، ص، 544.

2- محمد زكي الشافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة بيروت، بدون تاريخ، ص92.

3- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 118 - 119.

هذه النظرية تعتبر أن سعر الصرف التوازني لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما، هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر<sup>1</sup> مثلا إذا كان سعر الطن من الحبوب هو 2 دولار في الولايات المتحدة ويساوي 1 باون في بريطانيا فإن سعر الصرف (R) للدولار إزاء الباون هو :

$$2 \text{ دولار} \\ 2 = \frac{\quad}{1 \text{ باون}} = (R)$$

- أهم الفروض التي تعتمد عليها نظرية تعادل القوة الشرائية هي:
  - أن لا تخضع التجارة الدولية لأية قيود<sup>2</sup>، أي عدم وجود تكاليف النقل أو التعريفات أو أية قيود على حرية التجارة الدولية.
  - ألا تخضع عمليات تحويل النقود من دولة إلى أخرى لأية قيود بل يجب أن تكون حرة.<sup>3</sup>
  - عدم حدوث تغيرات هيكلية كالحروب مثلا في الدول الشريكة تجاريا تنعكس على قوى السوق أي العرض والطلب.
  - عدم حدوث تدفقات واسعة لرأس المال خلال فترة تغير سعر الصرف.
- من بين الانتقادات الموجهة إلى نظرية تعادل القوة الشرائية نجد :
  - ليس في إمكان النظرية حساب حد تكافؤ القوى الشرائية عن طريق قسمة مستويات الأسعار في أحد البلدين على مستويات الأسعار في البلد الآخر، ويرجع ذلك إلى أن بعض السلع التي تنتجها الدول وتتدخل في الحساب عند تركيب الأرقام القياسية لا تتدخل في نطاق التبادل الخارجي، وكذلك يوحد عدد من السلع الداخلة في نطاق

1 - REDRIGER DORNBUSH « exchange rate and inflation » the ill press Cambridge , U. S.A , 1994 , P266.

2- محمد عبد العزيز العجمية، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 341.

3- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 347.

التجارة الخارجية في تناقص مستمر بسبب انتشار الاكتفاء الذاتي والتكتلات الاقتصادية والقيود المفروضة على التبادل الخارجي.

■ يتوقف تصدير السلع أو استيرادها على القوة الشرائية للعملة داخل بلدها بالقياس إلى القوى الشرائية في الداخل للعملات الأخرى ، وكذلك على نفقات النقل وعلى القيود التي تفرضها الدول على التجارة الخارجية فقد ينخفض سعر السلعة في الجزائر مثلا عنه في المغرب نظرا لزيادة نفقات النقل والرسوم الجمركية التي تفرضها المغرب، ولذلك لا يكون لمستوى الأسعار الداخلية في هذه الحالة من أثر في تحديد سعر الصرف الذي يتحقق التوازن بمقتضاه.

■ لا تعطي نظرية تعادل القوة الشرائية أهمية لتحولات الفوائد والأرباح وانتقال رؤوس الأموال إلا في أضيق الحدود.

■ تفترض هذه النظرية أن التغيير في سعر الصرف يكون ناجما فقط عن التغيير في القوة الشرائية للنقود، أما التغيير في أذواق المستهلكين وظهور سلع بديلة فليس له اعتبار في تحديد سعر الصرف.

■ اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة، أسعار الاستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات.

■ إن هذه النظرية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.

■ وجود بعض الخدمات لا تدخل ضمن التجارة الدولية لعدة أسباب وبالتالي عدم وجود وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها.<sup>1</sup>

1- PEYBARD JOSETTE « risques du change », librairie vuibert, p87.

- صيغ نظرية تكافؤ القوة الشرائية:

تعتمد النظرية على ثلاث صيغ تتمثل في:

1. الصيغة المطلقة :

تقول النظرية في صورتها المطلقة أن سعر الصرف أي عملة مقوماً بوحدة من عملات أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها ،ومن تم يتحدد سعر الصرف باستخراج النسبة بين مؤشرات الأسعار (الأرقام القياسية للأسعار) في البلدان المختلفة ،ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين.<sup>1</sup>

أي أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار وعليه :

$$Et = \frac{Pt}{Pt^*} \dots\dots\dots 1$$

حيث أن :

Et : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية .

Pt : مستوى الأسعار المحلية .

Pt\* : مستوى الأسعار الأجنبية.

2. الصيغة النسبية :

تتصرف نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى ، فنقول أن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار ،وإذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات.<sup>2</sup>

إذا كان سعر الصرف التوازني بين الين والدولار في فترة الأساس، هو 1 ين = 2 دولار، ثم حدث تغيرات في القوة الشرائية للين أو الدولار أو كليهما معا في فترة لاحقة فان سعر الصرف التوازني بينهما في هذه الفترة اللاحقة لابد و أن يختلف عنه في فترة الأساس ،

1- مدحت صادق ،مرجع سابق ،ص 129.

2- نفس المرجع ،ص 130.

وذلك وما يتناسب مع ما حدث من تغير في القوة الشرائية للعملتين في بلدهما ، وعليه يكون سعر الصرف الجديد ممثل بـ:

الرقم القياسي للأسعار المحلية

سعر الصرف التوازني الجديد = سعر صرف التوازن في فترة الأساس X

الرقم القياسي للأسعار الأجنبية

سعر الصرف التوازني الجديد = سعر صرف التوازن القديم X نسبة تغير سعر الصرف .

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي .

كما يعبر عنه رياضيا بإدخال اللوغاريتم النبيري على معادلة الصيغة المطلقة فتصبح:

$$2.....\log St = \pi + \log Pt - \log Pt *$$

وعند التعبير عنها بالتغير نحصل على :

$$3.....\Delta \log St = \Delta \log Pt - \Delta \log Pt *$$

المعادلة الأخيرة تبين أن انخفاض نسبة سعر الصرف الاسمي يساوي إلى فرق مستوى التضخم بين البلد المحلي و البلد الأجنبي .

3.الصيغة النقدية: <sup>1</sup>

إن نظرية تعادل القوة الشرائية قد ظهرت عند النقديين في قالب آخر، إلا أن المبدأ وهو قانون السعر الوحيد بقي على حاله. والاختلاف الذي تميز به النقديين هو وجوب التفرقة بين نوعين في السلع.

1- بن قدور علي ، رسالة ماجستير ،مرجع سابق ،ص68-69

فهناك سلعا متاجر بها دوليا، وسلعا غير متاجر بها دوليا، حيث أن لكل بلد سلعا منتجة ومستهلكة وهي سلع قابلة للتبادل، وسلعا غير قابلة للتبادل دوليا\*، وكل نوع من السلع تأخذ لتكون مكونا للأسعار النسبية للسلع.

ويقصر النقديون قانون السعر الوحيد على السلع المتاجر بها دوليا فقط، وفي هذا الصدد يتحدد سعر الصرف من خلال أسعار السلع المحلية (PT) وأسعار السلع الأجنبية (PT\*) المتاجر بها دوليا، وهذا في ظل فروض النظرية وبذلك يتحدد سعر الصرف بالصيغة الرياضية كما يلي:

$$e = \frac{PT}{PT^*}$$

4 .....

وللقيام بتحديد الأسعار المحلية (P) التي تتضمن السلع المتاجر بها دوليا، وتحديد الأسعار الأجنبية المتعلقة بالسلع المتاجر بها دوليا (P\*T)، للتعبير عن الأسعار المحلية. نضع المعادلات الرياضية التالية:

$$P = \alpha PT + (1 - \alpha)PN$$

5.....

$\alpha$ : حصة السلع المتاجر بها دوليا، من مجموع السلع المنتجة محليا.

الأسعار الأجنبية يعبر عنها كالتالي:

$$P^* = \alpha^* P^* T + (1 - \alpha^*) P^* N$$

7 .....

$\alpha^*$ : حصة السلع المتاجر بها دوليا، في مجموع السلع المنتجة في البلد الأجنبي.

نفترض أن ( $\beta$ ) هو السعر النسبي التوازني بين السلع المحلية غير المتاجر بها دوليا والسلع المحلية المتاجر بها دوليا أي أن:

$$\beta^* = P^* N / P^* T$$

والسلع المحلية الغير متاجر بها دوليا يمكن التعبير عنها كالتالي:

$$PN = \beta.PT$$

7.....

والافتراض أن ( $\beta^*$ ) هو السعر النسبي التوازني بين السلع الأجنبية يتم الاتجار بها دوليا. والسلع الأجنبية المتاجر بها دوليا أي أن:

$$\beta^* = P^* N = P^* T$$

\* تشمل السلع غير متبادل بها دوليا، سلعا تتميز بخصائص تتعلق بذوق المستهلكين، وبطبيعة السلع في حد ذاتها، مثل السكنات، تكاليف النقل،... الخ، وهي سلع تختلف أهميتها النسبية في مستويات أسعار البلدان المتاجرة في السوق العالمية.

والسلع الأجنبية غير متاجر بها دوليا يمكن التعبير عنها كالاتي:

$$8..... P^*N = \beta^* . P^* . T$$

ويكون كالاتي في مستوى الأسعار الذي يمكن تعريفه من خلال الأسعار المتاجر بها دوليا للسلع المحلية فقط كالتالي:

$$9..... P = \alpha PT + (1-\alpha)\beta.PT$$

$$P = [\alpha + (1-\alpha)\beta]PT$$

والأسعار الأجنبية للسلع المتاجر بها دوليا هي كالتالي:

$$10..... P^* = \alpha^* . P^* . T + (1-\alpha^*)\beta^* . P^* . T$$

$$P^* = [\alpha^* + (1-\alpha^*)\beta^*]P^* . T$$

بالتعويض:

$$\left\{ \begin{array}{l} \gamma : \rightarrow [\alpha + (1-\alpha)\beta] \\ \gamma^* : \rightarrow [\alpha^* + (1-\alpha^*)\beta^*] \end{array} \right.$$

وبالتالي نحصل على:

$$11..... P = \gamma . P . T \quad \text{- مستوى الأسعار المحلية:}$$

$$12..... P^* = \gamma^* . P^* . T \quad \text{- مستوى الأسعار المحلية:}$$

وبتعويض المعادلة 11 في المعادلة 12 في المعادلة 4 ، يصبح لدينا:

سعر الصرف كما يلي:

$$14..... e = \frac{P}{P^*} \cdot \frac{\gamma^*}{\gamma}$$

وتوضع المعادلة (14)، أن سعر الصرف الأجنبي يتحدد من خلال نسبة لمستوى الأسعار المحلية إلى مستوى الأسعار الأجنبية، من خلال الأهمية النسبية للسلع غير متاجر بها دوليا  $\alpha^*$  و  $\beta^*$  و  $\beta$ .

ويعتبر النقديون أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم يكون من خلال سعر الصرف الحقيقي الذي يعبر عن المؤشر الأكثر تأثيرا في القدرة التنافسية للاقتصاد يرتبط تغير سعر الصرف بمعدل التضخم المحلي الذي يؤثر مثيله الأجنبي، ويتحقق سعر الصرف التوازني من هذا المنطلق، من خلال اشتقاق المعادلة (14) حيث:

$$\frac{de}{e} = \frac{dP}{P} \cdot \frac{dP^*}{P^*}$$

و  $\frac{\partial}{\gamma}$ : هو ثابت.

إن ما يمكن ملاحظته من المعادلة أعلاه، أن معدل التضخم أو مستوى الأسعار يؤثر في سعر الصرف التوازني ذلك أن سعر الصرف الأجنبي، سيرتفع بمقدار ويفوق نسبة التضخم المحلي إلى مثيله الأجنبي أو أنه سينخفض في حالة بقاء معدل التضخم المحلي دون معدل التضخم الأجنبي.

رغم أن الصيغة النقدية، كانت أكثر صيغ النظرية التي أعطت تفسيراً مقنعاً بشأن تحديد سعر الصرف التوازني من خلال مستويات الأسعار، إلا أن الواقع المحلي يثبت عدم صحتها.

### - العرض البياني لنظرية تكافؤ القوة الشرائية

إن اختلاف معدل التضخم الاقتصادي الوطني و الأجنبي يجب أن يعوض بواسطة تغيير أسعار الصرف المستقبلي، وإن الخط المستقيم لتكافؤ القوة الشرائية يمثل هذا التوازن<sup>1</sup>.

مثال 1: إذا كان لدينا السعر الفوري للدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري في بداية السنة ن كما يلي : الدولار/الدينار = 0.15 ويتوقع زيادة في مستوى الأسعار بنسبة 7% في الجزائر و 2% في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنة .

فما هو سعر الدولار/دينار في نهاية السنة.

$$St = 0.15 * 107 / 102$$

$$St = 0.157$$

وعليه فإن السعر الفوري المتوقع هو 0.157 في نهاية السنة .

وهذا ما يعادل زيادة في قيمة الدولار بنسبة 4.9% أي ما يقارب التباين في معدل

التضخم الاقتصادي البالغة 5% .

1- سعيد جايد مشكور العامري ، مرجع سابق ، 2008 ، ص 153

يمكن حساب هذا المعدل :

$$0.157/0.15 = 1.049$$

أي 4.9 %

### المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة.

هذه النظرية تسعى إلى الربط بين النظام النقدي لبلد ما وسوق القطع الأجنبي فيه، وهذه النظرية تظهر العلاقة الموجودة بين الفرق في سعر الفوائد بين بلدين والعلاوة أو الخصم بسعر الصرف الآجل بين عمليتي هذين البلدين<sup>1</sup>، فأى اختلاف في معدلات الفائدة في بلدين اثنين، ينتج عنه سواء تحسن أو تدهور للعملة المحلية نسبة إلى العملة الأجنبية.<sup>2</sup>

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مرد ودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في سوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في الدول أين معدلات الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني و سعر الصرف الآجل ويمكن أن تتم العمليات عن النحو التالي :

- يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم  $M$  في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلاً ويحصلون في نهاية التوظيف على  $M(1 + i_D)$  (حيث  $i_D$  يمثل معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساوياً حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقداً) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة  $i_e$  (حيث  $i_e$  يمثل معدل الفائدة الخارجي الاسمي) وإعادة بيعها بالآجل بشكل يمكن من الحصول مجدداً على مبلغ بالعملة المحلية<sup>3</sup>.

ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً كما يلي :

1- خالد الراوي وآخرون، مرجع سابق، ص 552

2 - Bernard qillochon, op.Cit, p 291.

3- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 120، 121.

$$15 \dots\dots\dots M(1+i_D) = \frac{M}{C_c}(1+i_e)C_a$$

حيث أن : Cc : سعر الصرف الآتي (نقداً).

Ca : سعر الصرف العاجل.

$i_d$  : سعر الفائدة المحلي الإسمي.

$i_e$  : سعر الفائدة الأجنبي الإسمي.

المعادلة 15 تؤدي إلى أن :

$$16 \dots\dots\dots \frac{C_a}{C_c} = \frac{1+i_d}{1+i_e}$$

ويطرح 1 من طرفي المعادلة 16 نحصل على:

$$\frac{C_a}{C_c} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_e} - 1$$

أو

$$17 \dots\dots\dots \frac{C_a - C_c}{C_c} = \frac{i_d - i_e}{1+i_e}$$

وإذا كان  $i_e$  معدل الفائدة الأجنبي قيمته صغيرة جداً يمكن كتابة المعادلة 17

$$\frac{C_a - C_c}{C_c} = i_d - i_e$$

إذن تسمح هذه النظرية بربط السوق النقدي الوطني بأسواق الصرف.

رغم الإيجابيات التي تمتاز بها هذه النظرية إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات منها:<sup>1</sup>

- إن معدلات الفائدة لا تمثل عاملاً مهماً في توجيه طريقة وسلوك المحكمين.
- يمكن أن تحدث عملية المضاربة آثاراً تذبذبية.
- يمكن أن توجد حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال (الرقابة على الصرف).
- المحكمين لا يمكنهم القيام بعملية التحكيم مثلما تفترضه هذه النظرية.

1- بن قدور على، مرجع سابق، ص 79.

- صور نظرية تعادل معدلات الفائدة.

هناك صورتين لهذه النظرية وهما نظرية تعادل معدلات الفائدة المغطاة والتي تقيم علاقة بين الصرف العاجل والآجل، وهذا انطلاقاً من فروق معدلات الفائدة ، والصورة الثانية تتمثل في نظرية معدلات الفائدة غير المغطاة و تقدم تنبؤات خاصة بالقيمة المستقبلية لسعر الصرف وتوضح الدور الأساسي لعملية المضاربة في أسواق الصرف.

■ نظرية تعادل معدلات الفائدة المغطاة:

إن القيام بتوظيف الأموال بالعملة الأجنبية يتضمن خطر سعر الصرف، ولفهم هذه العملية بدقة نتصور انه إذا كان أحد المستثمرين المحليين في حالة سواء بين توظيف أمواله بالعملة المحلية أو توظيفها بالعملة الأجنبية عندما يتعادل العائد ويكون خالياً من المخاطر. بمعنى عند استثمار وحدة نقدية واحدة في أدونات الخزنة المحلية سوف يعطي نفس العائد، عند تحويل الوحدة من العملة الوطنية في الصرف الحاضر إلى عملة أجنبية وشراء أدونات الخزنة الأجنبية في نفس توقيت بيع حصيلة العملة الأجنبية والتسليم في تاريخ استحقاق هذه الأدونات .<sup>1</sup>

ويكون سعر الصرف الآجل:

$$18 \dots\dots\dots (i - i^*) = \frac{CT - CC}{CC}$$

$$D = \frac{CT - CC}{CC}$$

حيث أن D تمثل التغير المتوقع في سعر الصرف المستقبلي، ويتحدد في سوق الصرف.

✓ إذا كان  $D > 0$  سوف يكون تدفق رأس مالي داخلي ، حيث يكون العائد في الدولة الأجنبية متضمناً تكلفه التغطية أقل من العائد في الدولة محل الاهتمام.

✓ إذا كان  $D < 0$  سوف يكون تدفق رأس مالي للخارج.

✓ إذا كان  $D = 0$  تمثل حالة التوازن ولا يكون هناك أي تدفق.

1- سعيد جايد مشكور العامري ، مرجع سابق ، ، ص 175.

■ نظرية تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة:

تعتبر غير مغطاة لأن المتعاملين في سعر الصرف لا يقومون بالتغطية ضد الأخطار التي تتولد بتغيرات فجائية لسعر الصرف، فبعض المتعاملين هم محايدون تجاه الخطر، حيث يبنون قراراتهم على أساس التغير المتوقع لسعر الصرف والفرق بين أسعار الفائدة بما يتيح لهم القيام باستثمار أموالهم في العملة الأكثر مردوداً مع الأخذ بعين الاعتبار سعر الصرف المتوقع للفترة (t+1).

$$\frac{Ea}{E} = \frac{1+i}{1+i^*}$$

بحيث أن :  $Ea$ - سعر الصرف الحاضر المتوقع سريانه في الفترة t+1.

$E$ - سعر الصرف الحاضر .

$$19 \dots \dots \dots i = i^* + \frac{Ea - E}{E}$$

حيث تظهر شرط تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة أين يكون الفرق في معدلات الفائدة مساوياً إلى معدل التغير المتوقع في سعر الصرف.

$$\frac{Ea - E}{E} = U$$

- ✓ إذا كان  $U > 0$  سوف يكون تدفق رأس مالي داخلي ، ويتوقع أن يكون العائد على الأصول المحلية أعلى منه على الأصول الأجنبية.
- ✓ إذا كان  $U < 0$  سوف يكون تدفق رأس مالي للخارج.
- ✓ إذا كان  $U = 0$  تمثل حالة التوازن ولا يكون هناك أي تدفق.

المطلب الثالث: النظرية الإنتاجية و نظرية ميزان المدفوعات.

- النظرية الإنتاجية:

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي فزيادة الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة وزيادة إنتاجية الفرد من الصناعة والزراعة والتجارة واتجاه مستويات الأسعار كل هذا يعبر على درجة القوى الإنتاجية، فإذا فرضنا أن معدلات الإنتاجية في إحدى الدول منخفضة لسبب ما بينما القيمة الخارجية لعملتها كانت مقومة بأكثر من القيمة الحقيقية كما حدث في ألمانيا سنة 1924، حيث كان إنتاجها منخفضاً نتيجة لظروف الحرب، وكانت القيمة الخارجية للمارك مقدره بأكثر من قيمتها الحقيقية وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الألمانية وهذا ما يعمل على انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات من السلع والخدمات.<sup>1</sup>

- نظرية ميزان المدفوعات:

ترى هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها<sup>2</sup>، حيث توجد علاقة مباشرة بين حالة ميزان المدفوعات وما يجرى في أسواق الصرف، فالفائض أو العجز في مختلف أرصدة ميزان المدفوعات يمكنه تفسير مستوى سعر الصرف، فالعجز في ميزان المدفوعات يزيد من الطلب على العملات الأجنبية وهذا يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية في السوق بينما الفائض فيه يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية. ولقد أثبت بعض الاقتصاديين الألمان أمثال Diehl صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى، فالأسعار الخارجية للمارك الألماني حينذاك لم تتأثر بالرغم من الزيادة الكبيرة في كمية النقود وسرعة تداولها وارتفاع الأسعار، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الميزان الحسابي كان متعادلاً فلم يسمح لألمانيا بزيادة وارداتها عن صادراتها أي لم يكن هناك أي رصيد مدين أو دائن يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.

1- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 348-349.

2- محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 337.

المطلب الرابع: النظرية الكمية و نظرية التعديل الزائد لسعر الصرف.

- النظرية الكمية:

إذا زادت الكتلة النقدية في بلد ما سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار، إذن فهذه النظرية تفسر التغيرات في أسعار الصرف بناءً على كمية النقود، إذن وكنتيجة لزيادة كمية النقود ومنه ارتفاع الأسعار فإن واردات هذا البلد كذلك تزداد وتقل الصادرات وهذه ما يستلزم زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية أي انخفاض سعر الصرف العملة المحلية.<sup>1</sup>

- نظرية التعديل الزائد لسعر الصرف:

قام بتطوير هذه النظرية R.Durnbush سنة 1976 والتي تسمى التفاعل الزائد لسعر الصرف أو تجاوز الهدف والتي تبين بأن الأسعار في السوق السلع والخدمات جامدة بالنسبة للأسعار في الأسواق المالية (سعر الصرف، سعر الفائدة)<sup>2</sup>.

نفرض أنه يوجد في دولة صدمة نقدية غير معروفة سابقا ناجمة عن زيادة في الكتلة النقدية ستؤدي إلى تخفيض مهم في سعر الصرف مما يستوجب تحديد سعر الصرف التوازني الجديد، فإنه بعد فترة وبطريقة متزايدة يعود سعر الصرف إلى مستوى التوازن الحر وهذا ما نسميه بالتفاعل الزائد لسعر الصرف.<sup>3</sup>

هذا النموذج يطرح تساؤلات حول تفسير التغيرات في سعر الصرف، فهو يشرح هذه التفاعلات معتبرا أن المتعاملين يسبقون تطور السياسة النقدية وعلى هذا فالمتعاملون يمكنهم التحكم في سلوكهم الذي يقلص من أهمية ظاهرة التفاعل الزائد.

1-Tahar ben marzouka, mangi safra « monnaie et finance international approche macroéconomique » édition l'harmattan, France, 1994

2- حديدن لحسن، مرجع سابق ، ص 29.

3- قدار نعيمة " نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر منهج شعاع الانحدار الذاتي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، سنة 1997 - ص 21.

## خاتمة الفصل:

لسعر الصرف أهمية بالغة في الاقتصاد الدولي و ذلك بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية ، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي و الثروات الوطنية بين بلدان العالم ، كما يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية و هذا ما يجعل من سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية و العالمية .

من أهم القرارات التي تواجه البلدان اختيار أنسب نظام لسعر الصرف ، و يكون الاختيار حسب الظروف التي تمر بها الدولة و الأهداف الاقتصادية و منبع الصدمات و الخصائص الهيكلية التي تميز الاقتصاد .

كما أن لأسواق الصرف أهمية بالغة حيث يتم عن طريق هذه الأسواق تسوية الحسابات الدولية المرتبطة بالمبادلات التجارية من السلع و الخدمات ، إضافة إلى التحويلات الرأس المالية بمختلف صورها مثل القروض ، الاستثمارات ... الخ.

# الفصل الثاني

## مقدمة الفصل :

شهد العالم فترات متتالية ، تطورت فيها آلة النقود، وكان ذلك ناتجا عن مراحل عدة ، مر بها الاقتصاد العالمي، فلقد مر الاقتصاد العالمي بمرحلة الاكتفاء الذاتي، ثم بمرحلة المقايضة، وأخيراً بمرحلة الاقتصاد النقدي.

إن دراسة موضوع النقود من الدراسات الاقتصادية الأساسية وذلك كونها تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية للفرد، و النقود هي واحدة من أهم مبتكرات الإنسان على الإطلاق ، و لا سيما عندما تعددت حاجاته وتوسعت رغباته ، فخرجت النقود إلى حيز الوجود عندما شعر الإنسان بضرورة وجود وسيلة ملائمة تسهل نشاطه الإنتاجي وترضي حاجاته المتعددة ، لهذا لم تكن نشأة النقود من قبيل الصدفة وإنما جاءت استجابة لضرورات أحستها الجماعات البشرية القديمة في نشاطها الاقتصادي .

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث ، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم العملة النقدية و تطورها و كذلك إلى أنواعها و خصائصها ، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى مختلف النظريات النقدية ، المبحث الثالث فتطرقنا إلى مختلف وظائف النقود و إلى الكيفية التي تقاس على أساسها النقود ، أما في المبحث الأخير فتطرقنا إلى أنواع الأنظمة النقدية و إلى أسس إصدار العملة النقدية.

المبحث الأول : ما هية العملة النقدية.

المطلب الأول : مفهوم العملة النقدية وتطورها.

- مفهوم العملة النقدية

إن ماهية أي الشيء تعني حقيقته ، ولذا يمكن ذكر أهم التعاريف المتعلقة بالعملة النقدية:

■ من الناحية اللغوية: <sup>1</sup>

✓ نقد الشيء - نقدا :نقره ليختبره ، أو ليميز جيده من رديئه ، يقال نقد الدراهم والدنانير وغيرها نقدا .

✓ والنقد - (البيع بالنقد) : البيع المقبوض الثمن، والعملة من الذهب أو الفضة وغيرهما مما يتعامل به .

■ اصطلاحا:

✓ أي شيء يكون مقبولا قبولا عاما كوسيلة للتبادل و مقياس للقيمة و مخزن لها و كأداة للمدفوعات المؤجلة.<sup>2</sup>

✓ وسيلة قانونية موصوفة ، شائعة ومقبولة للجميع قبولا عاما وتمثل التزاما على الجهة التي أصدرتها لاستخدامها كوسيط للمبادلة ، مقياس للقيمة ، لإبراء الذمة ، تسوية الديون والوفاء بالالتزامات العاجلة والآجلة.<sup>3</sup>

✓ النقود عموما هي كل شيء يقبل كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات أو لتسديد الديون.<sup>4</sup>

1- مدكور ابراهيم ،"المعجم الوجيز" ، مجمع اللغة العربية ، مصر ، 1994، ص 629 .

2 - عبد المطلب عبد الحميد ،"اقتصاديات النقود و البنوك" ،الدار الجامعية، الطبعة الأولى ، الاسكندرية-مصر ،2009، ص43

13- لحلاق سعيد سامي ، العجلوني محمد محمود ، "النقود والبنوك والمصارف المركزية " ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ،الأردن، 2010، ص 33 .

4-Ivanc.Johnson,Wiliam w.roberts ، (1982) ، " Money and banking، "New York ،CBC College publishing ، P 19.

✓ النقود هي كل شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ، وحدة حساب ، أداة

لوفاء بالديون والالتزامات ووسيلة للادخار.<sup>1</sup>

يوجد عدة مداخل حاولت تحديد ما هيه النقود وهي كالتالي :

#### - المدخل المادي لتعريف النقود :

يعرف هذا المدخل العملة النقدية على أنها تتكون من سندات بحجم ولون معين مع بعض الكلمات والرموز المطبوعة عليها وتتكون من عملات معدنية من نوع معين .  
ويعاب على هذا المدخل أنه يحصر النقود في نطاق ضيق للغاية لأنها اتخذت أشكال عديدة أخرى منها الأحجار وغيرها ناهيك عن الأنواع الأخرى للنقود التي تطورت حتى وصلت للنقود الإلكترونية .

#### - المدخل الفني لتعريف النقود :

يعرف المدخل الفني النقود على أنها أداة فنية اكتشفها الإنسان ليتخلص من خلالها من صعوبات المقايضة.  
ويعاب على هذا المدخل القصور الكبير في كثير من جوانبه حيث أنه لا يظهر الأساس الذي تركز عليه النقود في مباشرة وظائفها في الحياة الاقتصادية .

#### - المدخل القانوني لتعريف النقود :

يعرف المدخل القانوني النقود على أنها ذلك الشيء الذي تتوافر فيه القدرة على إبراء الذمة وتتمتع بالقبول العام على الوفاء بالالتزامات داخل المجتمع .  
ومما يعاب عليه هو وجود اختلاف واضح بين المنظور الاقتصادي والمنظور القانوني للنقود حيث أن الاقتصاديين لم يشترطوا أن تتمتع النقود بالقدرة القانونية على إبراء الذمة وإنما هي الشيء الذي يلقى قبول عام كوسيط للتبادل .

1 - عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، "اقتصاديات النقود" ، القاهرة ، 2008، ص 19.

- المدخل الوظيفي لتعريف النقود :

يستخدم هذا المدخل وظائف النقود لكي يستدل على تعريفها ، فهو يعرف النقود بأنها أي شيء ذات قبول عام في التداول ويستخدم وسيطاً للتداول ومقياساً ومستودعاً للقيمة ومخزن لها ، بالإضافة إلى استخدامها كوسيلة للمدفوعات الآجلة .

ومن خلال تحليل هذه التعاريف نلاحظ :

• أن التعريف مبني على الجوانب النفسية لأفراد المجتمع والقائم على ثقة الأفراد فيما يقبلونه كوسيلة للدفع والتبادل وهذا القبول ينطوي على قوة شرائية ولتحقيق ذلك استخدم الإنسان بعض السلع كنقود ، فقد استخدم التجار أنواع من المعادن ذات الوزن المحدد والصفات المتفق عليها وقد كانت المسكوكات ثم السبائك الذهبية أكثر المعادن شيوعاً في صنع النقود ، ومع زيادة حجم المعاملات التجارية ، أصبح حمل الذهب يمثل عبئاً كبيراً مما أدى إلى ظهور النقود الورقية على أيدي الصاغة الذين كانوا يقبلون الودائع الذهبية من الأفراد مقابل إيصالات أو شهادات بقيمة ودائعهم ، ثم استخدمت هذه الإيصالات في التبادل بدلاً من المعادن حتى أصبحت مقبولة في التعامل ، ومع شيوع استخدام هذه الإيصالات والشهادات في عمليات التبادل تدخلت الحكومات لتنظيم عمليات التبادل والتداول إلى أن انتهى الأمر إلى أن أصبحت الودائع المصرفية التي تتداول عن طريق الشيكات تمثل نقوداً إلى أن أصبحت النقود الورقية والودائع تمثل الشكل الحديث للنقود بعد أن انتهى تماماً عهد النقود الذهبية ، وبالتالي استخدم كلمة ( أي شيء ) في التعريف له من الأهمية والشمولية الكثير حيث تدل على العدد غير المحدود من الأشياء التي استخدمت كالنقود .

• إن التشريعات التي تصدرها الدول لإعطاء الصيغة القانونية على العملات الورقية والمصرفية كعملات قانونية تستهدف تدعيم ثقة الأفراد في قبول أي أصل من الأصول كنقود ، وهنا لا يمكن رفض العملات القانونية في سداد الديون ، من ثم فإنه بالرغم من أن الحسابات الجارية بالبنوك التجارية ليس لها الوضع القانوني كعملة قانونية إلا أن هذه البنوك ملتزمة بتحويل هذه الحسابات إلى عملية قانونية بناء على طلب المودعين ، هذا بالإضافة إلى أن الهدف من تعريف وقياس حجم النقود في

المجتمع هو تمكين صانعي السياسة الاقتصادية من السيطرة والرقابة على حجم النقود المتداولة ، بغرض تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار وازدياد مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع .

- **ومما سبق يمكن تعريف العملة النقدية على أنها :**

" الأداة التي تستعمل لتسوية كافة المعاملات سواء أكان اقتناء سلع وخدمات أو للوفاء بالديون، ويشترط في هذه الأداة أن تتمتع بمجموعة من الخصائص لتأدية وظائفها على أحسن وجه "

- **تطور النقود:**

مرت المجتمعات الإنسانية بمراحل متتالية من التطور في مجال استخدام النقود . ولقد بدأت هذه المراحل بانتهاء مرحلة الاكتفاء الذاتي وبداية مرحلة المقايضة وانتهت بالمرحلة التي نعيشها الآن وهي مرحلة الاقتصاد النقدي . وسوف نتطرق لهذه المراحل كما يلي:<sup>1</sup>

■ **مرحلة الاكتفاء الذاتي :**

بدأت المرحلة الإنسانية مدفوعة بفطرة الله للناس في سعيهم لإشباع احتياجاتهم الشخصية واحتياجات من يعولهم ، وبذلك عرف الإنسان مرحلة التعاون الأسري ، ثم تطورت الأسرة الصغيرة إلى القبيلة ، ولكن لأن الحاجات الإنسانية كانت محدودة وبسيطة آنذاك ، فإن القبيلة كانت - في الغالب - تنتج كل ما تحتاجه ، ولم يكن ثمة حاجة إلى وجود وسيلة أو أداة- مثل النقود - لتسهيل عملية التبادل بين أفراد القبيلة الواحدة ، ومن ثم عرفت هذه المرحلة بمرحلة الاكتفاء الذاتي .

■ **مرحلة المقايضة:**

عرفت المجتمعات البدائية نظام المقايضة حيث يتم مبادلة سلعة بسلعة أخرى أو بخدمة أخرى يكون الفرد في حاجة إليها، ومع مرور الزمن أدرك الفرد صعوبة إنتاج كلما

1- متولي السيد عبد القادر ،"اقتصاديات النقود والبنوك" ، الطبعة الأولى ،عمان ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان ، 2009، ص 14 .

يحتاج إليه من السلع والخدمات ، كما أدرك أهمية التخصص فأصبح كل فرد يمارس فرعاً خاصاً من فروع الإنتاج و ينتج كمية أكبر من حاجاته ويحصل على باقي السلع التي يحتاجها من منتجي تلك السلع أو الخدمات عن طريق مبادلة فائض إنتاجه بفائض إنتاج وخدمات الآخرين.

فمن ينتج القمح يتخصص في إنتاجه ، ويحصل على حاجاته من الصوف عن طريق مبادلة كمية من القمح الفائض عن حاجاته مع منتج الصوف الذي يحتاج إلى القمح وعنده فائض من الصوف فيكون التقاء المنتج بالمستهلك مباشر دون وسيط<sup>1</sup>.  
وبمرور الزمن ظهرت مساوئ هذا النظام ويمكن إيجازها فيما يلي<sup>2</sup>:

- ✓ عدم وجود وحدة قياسية لتحديد أسعار السلع والخدمات.
  - ✓ صعوبة إيجاد التوافق بين رغبات المتعاملين (البائع والمشتري) في السوق، على نسب التبادل .
  - ✓ تجزئة بعض السلع حيث إن عدم إمكانية تجزئة بعض السلع يؤدي إلى صعوبة مقايضتها بسلع أصغر منها أو أقل منها قيمة .
  - ✓ صعوبة استخدام بعض السلع كوسيلة للتبادل أو كمستودع للقيمة والاحتفاظ بها بسبب سرعة تلفها أو كبر حجمها وبالتالي حاجتها لمساحة كبيرة للتخزين مما يحمل صاحبها تكاليف إضافية أو احتمال تغير سعرها.
- **مرحلة الاقتصاد النقدي:**

إن المشكلات المتعددة التي تعرض لها الإنسان في ظل نظام المقايضة أدت إلى ضرورة البحث عن شيء ما يستخدمه كوسيط للتبادل ، وتكون قيمته معروفة ومحددة بالنسبة لكل السلع التي يحتاجها في حياته اليومية ، ومن هذه الحاجة جاءت فكرة الاقتصاد النقدي ،

1 - ضياء مجيد ، " الاقتصاد النقدي " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2008، ص14.

2- الوادي محمود حسين ،سمحان حسين محمد ، سمحان سهيل أحمد ، " النقود والمصارف "، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010 الصفحة 15 - 16 .

أي الاقتصاد الذي يعتمد على النقود كوسيط في المبادلات ، ويعيش المجتمع الإنساني - حالياً - مرحلة الاقتصاد النقدي<sup>1</sup>.

**المطلب الثاني : خصائص النقود و أنواعها.**

**- خصائص النقود:**

إن النقود تتميز ببعض الخصائص التي تؤدي من خلالها وظائفها على نحو فعالوتخدم عن طريقها عمل النشاطات الاقتصادية وتوسعها ، ومن بين أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:<sup>2</sup>

■ **القبول العام :**

أي أن يقبل المجتمع النقود قبولاً عاماً ، وقد يتم هذا القبول العام استناداً إلى التقاليد ، والعادات السائدة في المجتمع وأن هذا القبول العام يتم الاستناد فيه إلى القيمة الذاتية للنقود كسلعة ، أو أن القبول العام للنقود يتم على أساس العطاء الذي يتم الاستناد إليه في إصدار النقود ، أو إلى القبول العام المفروض بقوة القانون.

■ **قابليتها للتجزئة:**

وجود فئات نقدية مختلفة القيم وسهلة التجزئة يرغب الأفراد في القبول بها ، أي أن تكون النقود قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة متساوية القيمة و ذلك يسهل إجراء عمليات التبادل في المعاملات الصغيرة ، فكلما أمكن تجزئة النقود إلى وحدات صغيرة كلما أمكن توسيع عملية التبادل .

و بمعنى آخر أن تكون وحداتها الأساسية قابلة للانقسام إلى وحدات صغيرة القيمة لتناسب المعاملات الاقتصادية صغيرة القيمة أو المعاملات الاقتصادية الكبيرة لتسهيل حسابها.<sup>3</sup>

1- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2010. ، ص 15.

2 - فليح حسن خلف، " النقود والبنوك " ، الطبعة الأولى ، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان، 2006، ص 29 .

3- عجمية محمد عبد العزيز ، العقاد مدحت محمد ، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية " ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت، 1979، ص 23 .

■ ندرتها النسبية:

يؤكد قانون الندرة على أن الأشياء- ومن ضمنها النقود- تكتسب أهمية كبيرة نظراً لمحدودية الكمية المعروضة منها مقارنة بحجم الطلب عليها .  
 إن صفة الندرة صفة يجب أن تكتسبها النقود وإلا فإن قيمتها وقبول الأفراد لها سوف يتعرضان للانحيار ، و هذا ما يستوجب على السلطات الحكومية المعنية بكميات النقود الموجودة بالاقتصاد أن تعمل على التوفيق بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة منه ، بالرغم من أن زيادة الكمية المناسبة من النقد التي يجب توفرها ليس حساساً في مبالغ بسيطة ، وقد لا تترك أثراً سلبياً على قيمة النقود وخاصة في الاقتصاديات الكبيرة إلا أنه لا بد أن يواكب التغير في عرض النقود إمكانيات الاقتصاد وقدراته الإنتاجية فالزيادة الكبيرة في كمية النقد تساهم في ارتفاع الأسعار .  
 وبناءً عليه وجب على السلطات المعنية أن تجعل الكمية المعروضة من النقد بقدر كاف لتمكين الأفراد من استخدامها وهو واثق باحتفاظها بقيمتها .  
 و يجب أن لا يكون عرض النقود السلعية قليلاً جداً بحيث يتعذر الحصول بها على السلع الرخيصة أو أن يضطر الناس إلى شراء كميات كبيرة تزيد عن حاجتهم من السلع الرخيصة الثمن<sup>1</sup>.

■ أن تكون وحداتها متماثلة :

أي تشبه كل وحدة تماماً الوحدات الأخرى المساوية لها في القيمة ، حتى لا يعطي المتعاملون لبعض وحدات النقود قيمة مختلفة عن الوحدات الأخرى ؛ الأمر الذي يرتب عليه وجود أكثر من ثمن للسلعة أو الخدمة الواحدة<sup>2</sup>.  
 فإذا نظر الفرد إلى مختلف فئات العملة النقدية ، يجدها تختلف من حيث المقاس واللون والتصميم ولكن الأوراق النقدية متطابقة ومتجانسة ضمن الفئة الواحدة وهذه السمة أعفت الأفراد عن عملية فحص الأوراق بشكل متكرر للتأكد من مضمونها كما كان الوضع في عالم المقايضة ، كما يجب أن تتكون النقود من وحدات يسهل

1- ضياء مجيد ، مرجع سابق ، ص 24 .

2- حسين عوض الله زينب ، " اقتصاديات النقود والمال " ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2007، الصفحة 19.

التعرف عليها ، حيث أن صعوبة التعرف على وحدات معينة من قبل الأفراد يؤدي إلى رفض التعامل بها مما يعيق عملية التبادل وعدم اتساع استخدام النقود في المعاملات المختلفة ، كما أن هذه السمة عملت على التقليل من جاذبية المعادن كالذهب والفضة كأداة وسيطة كانت تقوم مقام النقود ، وإذ احتاج الإنسان إلى شخص مختص للتأكد من درجة نقاوة المعدن المقدم له كوسيلة للدفع حيث تختلف أشكالها ودرجة نقاوتها وأوزانها .

#### ■ سهولة النقل والتداول:

تتميز النقود بأنها سهلة الحمل ، والتنقل بها مهمة يسيرة فبدلاً من أن ينتقل المرء بين الأسواق ومعه سلع يرغب بمقايضتها ، أصبح ينتقل ومعه كمية من النقود يحتفظ بها في محفظته وعليه فإن النقود يجب أن تتكون من وحدات يسهل حملها ونقلها من مكان لآخر فإن لم تتوفر هذه الخاصية فسيصعب استخدامها على نطاق واسع .  
فمثلاً أوراق الجنيه والعشرة جنيهاً والشيكات الممثلة لنقود الودائع (الودائع الجارية ) يسهل حملها كثيراً بالمقارنة بحمل أكياس من الذهب.<sup>1</sup>

#### ■ استمرارية التعامل بها لفترة مقبولة ومناسبة :

أي أن لا تتعرض الوحدة النقدية للتلف خلال فترة قصيرة ، حتى توفر استمرارية التعامل بها طلباً عليها ، وانخفاض في التكاليف ، لأن الإصدار المتكرر للعملة التي تتعرض للتلف السريع يتضمن ارتفاع في كلفة الإصدار هذه وهو الأمر الذي يرتبط بالنقود القانونية أساساً سواء أوراق نقدية أو مسكوكات معدنية مساعدة.<sup>2</sup>

1- أبو فتوح الناقة أحمد ، " نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1998، ص 10.

2- فليح حسن خلف ، " النقود و البنوك " ، مرجع سابق ، ص 31.

### ■ صعوبة تزويرها أو تقليدها :

تسعى الحكومات إلى توجيه الموارد المالية وتشكيل إدارات حكومية أمنية للتقليل من احتمالات تزوير نقودها ، فأقبال الأفراد على النقود واستخدامها للقيام بوظائفها يقوم على أساس ثقتهم فيها ، وأحد دعائم هذه الثقة ينطلق من مصداقية النقود وإدراكه أنها سليمة ولن ترفض على أساس إنها مغايرة للنقود الأخرى المتداولة ، هذا لا يعني أنه لن يقوم أحد على محاولة تزيف النقود ولكن الهدف من عمليات الوقاية هو التضيق على مثل هذه المحاولات مما يعزز من ثقة الأفراد فيها والقبول بها.

### ■ سهولة الاحتفاظ بها :

لقد كانت المقايضة تتطلب الاحتفاظ بمخزون من السلع يضمن مساعي الأفراد لتبادلها مقابل سلع يرغب فيها ، أما في اقتصاد النقود فكل ما هو مطلوب من المرء القيام به هو أن يحتفظ بنقود محدودة تؤدي مهام كمية كبيرة من السلع التي تعود الفرد على الاحتفاظ بها في اقتصاد المقايضة .

### ■ الحكومة هي المصدرة للنقود :

تكتسب النقود في معظم المجتمعات ثقة رديفة لثقة الأفراد في الحكومة ، لكون الحكومة هي الجهة التي تصدرها ، قد يجادل المرء في أن لهذه الثقة مبررات نسبية أهمها تضائل احتمال عجز الحكومة من الإيفاء بالتزاماتها تجاه ما تصدره من نقود مقارنةً بالتزامات قد تقطعها جهات أخرى على نفسها ، ويجب التنويه إلى أنه ليس بالضرورة أن يقبل الأفراد بالنقود لمجرد كون الحكومة هي الجهة المصدرة لها في ظل فشل النقود أو عجزها عن القيام بالمهام والوظائف التي يتوقع المرء أن تقوم بها.

**- أنواع النقود:**

إن مستويات التطور الاقتصادي اقتضت الأخذ بأنواع عديدة من أنواع النقود ، وبالشكل الذي يتناسب مع مستويات التطور هذه ، وهذه الأنواع تتمثل فيما يلي: <sup>1</sup>

**■ النقود السلعية:**

وهي النقود التي تعادل قيمتها النقدية بقيمتها المادية السلعية أو السوقية ، ويمكن استعمالها لأغراض نقدية كذلك ، وقد ابتكر الإنسان هذا النوع من النقود كخطوة أولى لعلاج الصعوبات التي واجهته في نظام المقايضة ، فاتخذ من البيئة المحيطة به سلعا مختلفة كوسيط للتبادل ، بدأ الناس يستخدمون المعادن غير الثمينة كالحديد، النحاس والبرونز عندما كانت المعاملات محدودة وقيمة السلع المتبادلة قليلة ، ولكن مع توسع التجارة والمبادلات استعملت المعادن النفيسة كالذهب والفضة كنقود.

**■ النقود الورقية:**

ظهرت النقود الورقية في القرن 17 حيث كان الأفراد يوزعون ما لديهم من نقود معدنية لدى الصيارفة ممن يملكون خزائن حديدية وذلك ليحتفظوا لهم بتلك الأشياء النفيسة في تلك الخزائن بعيدا عن أيدي اللصوص وقطاع الطرق وذلك نظير مبلغ معين يسمى الفائدة ، ثم تطور الأمر وزادت ثقة الأفراد بهؤلاء الصيارفة أصبح الأفراد المودعون يحصلون على صكوك تتضمن تعهدا برد الوديعة بمجرد الطلب ، وفي بداية الأمر كانت هذه الصكوك اسمية ولكن بعد تزايد المعاملات بين الناس أصبح الأفراد يقومون بتظهيرها لبعضهم البعض لتسوية الصفقات في البيع والشراء وذلك دون الحاجة إلى الرجوع إلى المودع لديهم ومع التطور أصبح من الممكن قبول الصك ذاته بدون تظهير وبذلك دخل عملية التبادل وصار نقدا. <sup>2</sup>

1- عجمي هيل - يسع أرسلان رمزي ياسين ، " النقود والمصارف والنظرية النقدية " ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009، ص 7 .

2- جلال جويذة القصاص ، "اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية " ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2010، ص 20.

إن النقود كنفود وليست كسلع ، تكون مرغوبة ليس لذاتها ولكن من أجل الأشياء التي تسمح بشرائها.<sup>1</sup>

### ■ نقود الودائع :

إن النسبة العظمى من كمية النقود المعروضة في الدول المتقدمة إنما تكون في شكل ودائع تحت الطلب لدى البنوك ، هذه الودائع ما هي في الحقيقة إلا ديونا على البنك قابلة للدفع بمجرد الطلب عليها ، فهي مستحقات للدائنين والتي يمكن تحويلها من شخص أو من منشأة إلى أخرى وذلك عن طريق الشيكات أو أي أمر دفع هذه المستحقات للدائنين قبل البنوك عادة ما تكون مقبولة في سداد الديون ودفع قيمة السلع والخدمات، وهي تستخدم في العمليات التي تتطلب مدفوعات بمبالغ كبيرة كما تستخدم في كثير من الدول المتقدمة في المدفوعات الصغيرة كمدفوعات المستهلكين لتجار التجزئة ولدفع الأجور للموظفين والعاملين.<sup>2</sup>

ويمكن تلخيص مزايا نقود الودائع كالآتي:<sup>3</sup>

- أنها أقل عرضة للضياع والسرقة.
- السهولة في نقلها بكميات كبيرة ولمسافات بعيدة.
- السهولة في استخدامها حيث يجرى التعبير عنها كتابة دونما حاجة للعد.
- ليست عرضة للتآكل والتلف.
- لا تتطلب تكلفة عالية للسك كما هو الحال للنقود المعدنية.

وتختلف نقود الودائع عن البنكنوت في أن الأولى تمثل دينا على البنك التجاري ، بينما الثانية دينا على البنك المركزي وأن البنك التجاري يلتزم بتحويل نقود الودائع إلى بنكنوت لدى الطلب .

1 - بول أ. سامويلسون ، "علم الاقتصاد" ، ترجمة موفق مصطفى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 ، ص 25.

2- رشاد العصار ، رياض الحلبي ، "النقود والبنوك" ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 22 .

3- متولي السيد عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 25 .

## ■ النقود الالكترونية :

اعتبر بعض الباحثين النقود الالكترونية هي القيمة النقدية لعملة تصدر بشكل الكتروني من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص ، ويتم تخزينها في جهاز الكتروني ، ويمكن اعتبار هذه النقود أحد أشكال الأدوات المالية الرقمية التي تقوم ببعض مهمات ووظائف النقود التقليدية .

كما اعتبر البعض الآخر أن النقود الالكترونية هي عبارة عن مستودع للقيمة النقدية ، يحتفظ به في شكل رقمي ( Digital form ) ، بحيث يكون متاحا للتبادل الفوري في المعاملات، ويجب أن تكون النقود الالكترونية قابلة للنقل ،التداول للاستيفاء ، للتقسيم وللصمود أمام محاولات التزيف<sup>1</sup> ، وأول شكل للنقود الالكترونية تمثل في بطاقات الدين (Debit Cards)<sup>2</sup>، إضافة إلى ظهور أشكال عدة كبطاقة القيمة المخزونة ( Store Value Card ) ، النقد الالكتروني (Electronic Cash) ، الشيكات الالكترونية ( Electronic Checks).

1- نادر عبد العزيز شافي ، ، " المصارف والنقود الالكترونية " ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، 2007، ص 83 - 84

2 -Mishkin , Federic S, "Monnaie , Banque et Marchés Financiers " , France , Pearson Education, 2007,Page 73.

المطلب الثالث : علاقة النقود بالثروة ، السيولة و شبه النقود .

### - النقود و الثروة :

تقسم الأصول في أي مجتمع إلى أصول حقيقية (السلع المادية الملموسة) ، وإلى أصول نقدية ومالية وهي النقود غير السلعية ( أسهم وسندات ووعود بالدفع ) وتتكون ثروة المجتمع من الأصول الحقيقية فقط ، أما الأصول النقدية والمالية فهي تمثل ثروة الأفراد كأعضاء في المجتمع ولكنها لا يمكن أن تحسب ضمن ثروة المجتمع وإلا اختلفت الثروة الحقيقية للمجتمع وأصبح مبالغاً فيها .

إن التغيرات في حجم النقود أو في حجم الحقوق العامة والخاصة لا يمثل بالضرورة التغيرات في ثروة المجتمع الحقيقية ذلك أن زيادة في الدين العام أو حدوث انخفاض حاد في أسعار الأسهم في البورصة لا يخفض مباشرة من الثروة الحقيقية للمجتمع وإنما يؤدي فقط إلى تغيير قيمة ونسبة الحقوق القائمة إلى مقدار الثروة ، وقد ينتج عن هذه الآثار غير مباشرة على معدل إنتاج الأصول الحقيقية ، إلا أن الأثر المباشر والفوري للتغير في قيمة الحقوق ( بما فيها النقود) لا يكون على مجموع الثروة القومية وإنما يكون الأثر على توزيع هذه الثروة .

والنقود هي الرمز المحدد للثروة ، لا يكون هذا المحتوي الفعلي للثروة بل الواقع أن الجزء الغالب من نقود المجتمع الحديث يتكون من حقوق دفترية ( الودائع ) وليس من مخزون النقود السلعية ولا تستمد هذه النقود نفعها من كونها سلع تستهلك ولكن من قدرتها على المبادلة ، إن احتفاظ النقود بقيمتها يعتمد إذا على القدرة على التخلي عنها مقابل سلع وحقوق أخرى دون خسارة ، والنقد كحق متميز عن غيره من الحقوق حيث نجد أنه مستبعد تماماً من قائمة أصول المجتمع التي لا تحتوي النقود كثروة ، وباستثناء النقود السلعية فإن النقود تكون دائماً من وعود بالدفع ( دين ) وحق ضد من يصدرها ويمتلك هذا الحق من يملك النقود ( الدائن ) وهذه المديونية تختص مع غيرها من الحقوق من خلال عمليات حساب الثروة الحقيقية للمجتمع .

- النقود والسيولة :

للنقود خاصيتين متميزتين تؤثر على رغبة الأفراد في الاحتفاظ بها وتفضيلها عن غيرها من الحقوق الأخرى وهي :

■ أن النقود بذاتها لا تدر دخلاً ، وأن امتلاك الفرد لمجموعة من الأسهم والسندات أو حساب ادخار سوف يدر عليه دخلاً في صورة فائدة أو ربح وعليه لا بد أن نلاحظ أن الاحتفاظ بالنقود ينطوي على تضحية بتيار من الدخل كان يمكن الحصول عليه لو احتفظ بالنقود في صورة أنواع أخرى من الحقوق .

■ أن النقود لها قدرة على السيطرة على السلع والخدمات وعلى غيرها من الحقوق وتستمد هذه الخاصية من طبيعتها الأساسية وكونها أداة للدفع مقبولة قبولاً عاماً . أما السيولة اصطلاحاً فترمز إلى سرعة تسويق أو تسيير الأصل بما يحتاجه الأفراد من سلع وخدمات فورية ، أما درجة السيولة بالنسبة للأصول غير النقدية فترمز إلى القدرة على تحويلها أو استبدالها بالنقود بأسرع وقت ممكن ودون تحمل خسارة .

وفي هذا الإطار يمكن تصنيف الأصول من حيث درجة سيولتها إلى أشكال مختلفة تبدأ بالنقود على قيمة هذه الأصول أي درجة سيولتها تصل إلى 100% ومن ثم تأتي الودائع بأنواعها والسندات الحكومية حتى تصل في آخر القائمة إلى الأراضي والعقارات حيث تحتاج إلى مجهود ووقت وهناك احتمال حدوث خسائر .

- النقود وشبه النقود :

تتمثل مكونات النقود من العملة الورقية المتداولة في المجتمع والعملة المساعدة والودائع الجارية بالبنوك التجارية ، والتي يطلق عليها مصطلح وسائل الدفع ، وهي تؤثر تأثيراً مباشراً على النشاط الاقتصادي في المجتمع .

و يوجد أيضاً ما يسمى بأشباه النقود وتتضمن الودائع الآجلة في البنوك وغيرها من المدخرات النقدية .

كما يوجد ما يسمى بالعوامل المؤثرة في وسائل الدفع وهي تشمل أشباه النقود مع غيرها من الأصول الأخرى الأكثر سيولة ، وتسمى بهذا الاسم لأن بإمكانها- بسبب

درجة سيولتها- أن تتحول إلى نقود أو تعود إلى حالتها مؤثرة بذلك في كمية النقود بالمجتمع .

و قياس مقدار السيولة في المجتمع يكون من خلال الجمع بين وسائل الدفع والعوامل المؤثرة فيها:

✓ وسائل الدفع :

- صافي العملة المتداولة خارج البنوك وتتضمن صافي النقد المتداول و العملة المساعدة.

- الودائع الجارية الخاصة .

✓ العوامل المؤثرة على وسائل الدفع :

- الخصوم وتتضمن : نسبة النقود ( الودائع لأجل التوفير لدى البنوك ) ، الودائع الحكومية ، وودائع أخرى ( حسابات المقاصة وأخرى بالدولار ، دوافع الأموال المقابلة ، حسابات صندوق النقد )

- الأصول وتتضمن :الأصول الأجنبية ، مطلوبات من القطاع الخاص (القروض والسلفيات والأوراق المالية ) ، مطلوب من البنوك المتخصصة وتتضمن (استثمارات ، تسهيلات ائتمانية ، وودائع توفير ) .

- بنود الموازنة تتضمن : رأس المال والاحتياطيات والمخصصات ، صافي البنود الأخرى.

المبحث الثاني : النظريات النقدية.

المطلب الأول : النظرية الكمية للنقود لدي الاقتصاديون الكلاسيكيون .

تم عرض النظرية الكمية للنقود من خلال مدخلين هما مدخل المبادلات الكلية بصياغة ( فيشر ) ، ومدخل الأرصدة النقدية بصياغة مدرسة ( كمبريدج ).

- مدخل المبادلات الكلية بصياغة فيشر :

ينص مدخل المبادلات الكلية بأن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقد المتوفرة للتداول وبين مستوى الأسعار المحلية ، و أن التغيرات في عرض النقود ليست قادرة على تغيير المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج والدخل وسعر الفائدة ، مما يعني أن زيادة في الكمية المعروضة من النقود ينتج عنها ارتفاع في معدل الأسعار المحلية وبنسبة مساوية لنسبة النمو في عرض النقود مما يؤدي إلى تغير في القيمة الاسمية وليس الحقيقية للناج القومي الاسمي .

أي ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الاقتصاد لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي هو ناتج لتغيرات في مستوى الأسعار وليس في مستوى الإنتاج .

و لتوضيح هذا الموقف النظري اعتمد على معادلتين هي معادلة التبادل أو التعامل والمعادلة الدخلية للتبادل .

✓ معادلة التبادل أو التعامل :

تصاغ هذه المعادلة ، على النحو التالي :

$$MV = PT$$

$$M \times P = V \times T$$

حيث أن :

M : كمية النقود المتوفرة خلال فترة محددة .

V : سرعة دوران النقود من أجل إتمام المعاملات .

P : متوسط الأسعار الذي تمت على أساسه معاملات التبادل .  
 T : عدد المعاملات التي أنجزت في فترة ما ( تشمل سلعاً قد لا يتضمنها تعريف الناتج المحلي الإجمالي إلى أنه تم تبادلها مثل شراء السلع المستعملة ) .  
 ومن خلال هذه المعادلة يتبين أن كمية النقد المتوفرة في الاقتصاد مضروبة في عدد مرات استخدام كل وحدة نقد خلال الفترة المعنية تساوي القيمة النقدية للتبادلات خلال فترة معينة .

✓ المعادلة الداخلية للتبادل :

يمكن إعادة تعريف حجم النشاط الاقتصادي والتأكيد على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في فترة القياس ذاتها ، واستبعاد السلع والخدمات التي يستبعدتها تعريف الناتج القومي أو الدخل القومي وذلك باستبدال T بالدخل القومي Y لتصبح المعادلة:

$$MV = PY$$

$$M \times P = V \times Y$$

حيث أن :

Y : القيمة الحقيقية للدخل أو الناتج القومي .

$Y \times P$  : القيمة الإسمية للدخل أو الناتج القومي .

حسب المعادلة ففي حال ثبات سرعة دوران النقود ، يحدد عرض النقود إجمالي الإنفاق ومن ثم حجم النشاط الاقتصادي ، في حين إذا اتسمت درجة دوران النقود بالتقلب ، فإنه لن يصبح من السهل على الجهات الحكومية المعنية كالبنك المركزي مثلاً ، تحديد مدى تأثير تغيرات في عرض النقود على الناتج القومي ، وهو ما يقلل من فاعلية ودقة السياسة النقدية .

و بالتالي فإن هذا المدخل ينظر إلى أن الناتج الإجمالي الحقيقي Y ، لا يتغير في المدى الطويل لأن الموارد الاقتصادية محدودة ويتسم الاقتصاد بتوظيف تام للموارد مما يجعل مستوى الأسعار عرضة للتغيير نتيجة التغيرات التي تطرأ في كمية النقود في حين لا يتغير حجم الإنتاج في المدى القصير ، كما أن الكلاسيك افترضوا ثبات V لأنها تعتمد

على عوامل لا تتغير كثيراً مثل أنماط الإنفاق ، أساليب الدفع ، ثروة الفرد وأسعار الفائدة وغيرها .

- مدخل الأرصد النقدية بصياغة مدرسة ( كميردج ) :

رغم توافق رؤية اقتصاديي كميردج مع فيشر حول أهمية حجم المبادلات والتعامل كمحدد لكمية النقد الذي يحتفظ به الأفراد حاضراً لديهم ، نوه اقتصاديو جامعة كيميردج إلى أهمية الثروة في تحديد هذه الكمية ، ويرى الاقتصاديون بشكل عام أن إفساح المجال أمام قرارات الأفراد للتأثر على الثروة ، اختلافاً بين الطرح الذي قدمه فيشر والذي جاء به اقتصاديو كميردج ، وهو ما خلص إلى تأثر الجمهور بحجم المعاملات من جانب وبالثروة وما يطرأ عليها من تغير من جانب آخر ، رغم ذلك قبلوا بمعادلة فيشر لتحديد الطلب على النقود وهي :

$$Md = K \times ( P \times Y )$$

حيث أن :

$K = 1/7$  وهي لن تكون ثابتة في المدى القصير بل تتغير لأن العوائد التي يمكن أن يحصل عليها الفرد من الأشكال المختلفة للثروة تتغير .

المدخل الحالي يترك للأفراد حرية اختيار كمية النقد التي يحتفظون بها من أجل الحفاظ على ثروتهم إلى جانب استخدام جزء من النقود من أجل إتمام معاملات التبادل . وتأتي أهمية فهم معدل دوران النقود  $V$  من قدرته بالتأثير في مدى فاعلية السياسات التي تتبناها الحكومة للتأثير في حجم النشاط الاقتصادي.

فإذا كانت  $V$  ثابتة فإن معادلة الطلب على النقود تبين أن عرض النقود أو الطلب على النقود يحدد الناتج المحلي الإجمالي، و من جانب آخر إذا كانت  $V$  متقلبة فإنه يصعب التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي حتى لو وجهت السياسات الحكومية قيمة  $M$  .

أما إذا كانت  $V$  تتغير بنفس معدل التغير في  $M$  ولكن في اتجاه مضاد ، فستبقى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمعزل عن التغيرات في  $M$  ، وتصبح سياسة تغيير كمية النقود غير مجدية ، و هذا ما يسمح للبنك المركزي على التنبؤ بقيمة  $V$  وعدم ارتباطها بشكل مباشر بقيمة  $M$  ، و يصبح بمقدوره التأثير في حجم النشاط الاقتصادي  $PY$  .

المطلب الثاني : نظرية الطلب على النقود كينز .

لقد احتفظ كينز بنظرية النقود التقليدية باعتبارها طلباً للنقود بغرض المعاملات وهو جزء من الطلب الكلي على النقود في نظريته العامة ، وذكر كينز أن الطلب على النقود له ثلاث دوافع :

- لغرض المعاملات .
- لغرض الاحتياط .
- لغرض المضاربة

ويمثل كل من دافعي المعاملات والاحتياط ووظيفة الوسيط في التبادل ودافع الأمان كمستودع مؤقت للقوة الشرائية عند فيشر ومدرسة كمبيردج ، وبذلك عالج كينز الطلب على النقود من خلال الدوافع المسببة لهذا الطلب في نموذج تضمن نظام مالي بسيط ضم:

- النقود كأصل يمثل قيمة السيولة أو السيولة ذاتها و يولد عائد ضمني هو الشعور بالأمان والثقة في تنفيذ المعاملات والوفاء بالديون ومواجهة المتطلبات غير المتوقعة والطارئة للسيولة النقدية.
  - السندات كأصل مالي طويل الأجل منخفض السيولة و تولد عائد فائدة نقدي .
- ودوافع الاحتفاظ بالنقود من وجهة نظر جون كينز هي :
- أ. دافع المعاملات :

الأفراد يطلبون نقوداً من أجل إتمام معاملات التبادل التي تعتمد على الدخل ، وأقر كينز من خلال هذا الدافع بالعلاقة الإيجابية بين هذا الجزء من الطلب على النقود وبين دخل الفرد ، فالفرد بحاجة للاحتفاظ بمبلغ من المال من أجل دفع فواتير مستحقة عليه ، أو من أجل شراء احتياجاته اليومية من المحلات التجارية ، وبالرغم من أن هذا الجزء من الطلب يفقد الفرد عائداً كان من الممكن تحقيقه لو أنه احتفظ بمثل هذا المبلغ في أصول تحقق عوائد ، فإن المرء مضطراً للتضحية بهذا إذا أراد إتمام تبادلات يتطلب القيام بها استخدام النقود .

ب. دافع الاحتياط :

ويقصد بهذا الدافع أن الأفراد يحتفظون بكمية من النقود من أجل تفادي تقلبات قد تطرأ في دخولهم مما يعرض أنماط الاستهلاك المعتادة لديهم للتقلب ، كما أن هذه الكمية توفر متكأ يستخدم في الحالات الطارئة التي يكون المرء فيها بحاجة إلى نقود متوفرة لديه.

ج. دافع المضاربة :

الفرد يفاضل بين العوائد والتكاليف المترتبة نظير توظيف ثروته في بدائل عديدة ، وفي الصيغة الأصلية وضح كينز أن بإمكان الفرد أن يحتفظ بثروته على شكل نقود أو على شكل سندات ، كما أن اختيار الفرد للسندات يعتمد على العائد المتوقع الذي قد يأخذ شكل الفائدة والتغير المتوقع في أسعار السندات أو التغير في قيمتها الرأسمالية ، والتغيرات في سعر الفائدة تؤدي إلى تغيرات في أسعار السندات إذ أن ارتفاعاً في سعر الفائدة يؤدي إلى تناقص في القيمة السوقية للسندات والعكس صحيح .

فإذا قارنا بين احتفاظ الفرد لسندات وبين احتفاظه بنقود فإنه في الفترات التي يرتفع فيها سعر الفائدة تنخفض فيها أسعار السندات مما يشجع الأفراد للاستثمار فيها توقعاً منهم بارتفاع أسعارها مستقبلاً ، وبما أن ثروة الفرد محدودة فإن طلبه على النقود يتناقص مفضلاً شراء السندات ، من جانب آخر تدفع التوقعات بارتفاع سعر الفائدة الأفراد لتفضيل النقود على السندات سعياً منهم لتفادي خسارة متوقعة في القيمة الرأسمالية للسندات ، أي أن العلاقة عكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة .

إن في إبراز أهمية سعر الفائدة في الاستدلال على كمية النقد المطلوبة مما يميز النظرية الكينزية عن النظريات الكلاسيكية السابقة ويمكن وضع النظرية الكينزية للطلب على النقود في الدالة التالية :

$$Md/P = F ( R , Y )$$

إذ أن الطلب الحقيقي على النقود  $Md/P$  ، يعتمد إيجابياً على الدخل الحقيقي  $Y$  ، وعكسياً على سعر الفائدة الاسمي  $R$  ، ويعود استخدام الفائدة الاسمية وليس الحقيقية لأنه يمثل العائد الفعلي على النقود ، ويتضمن التغيرات المتوقعة في الأسعار عند حلول الأجل الذي يتحقق عنده العائد ، كما أن هذه الدالة تمثل الطلب الحقيقي وليس الطلب الاسمي على النقود ، والهدف من التمييز بينهما هو التأكيد على غياب ( وهم النقد ) أي أن الأفراد يهتمون بالقيم الحقيقية للمتغيرات وليست قيمتها الاسمية.

لقد أفصح كينز عن احتمال أن يصل سعر الفائدة إلى مستوى منخفض تعجز عنده زيادة في عرض النقود عن تخفيضه إلى مستوى أدنى من ذلك وهذا ما أطلق عليه ( بمصيصة السيولة ) ، فنظراً لاعتقاد الأفراد أن سعر الفائدة الحالي أقل من مستواه الطبيعي فإنهم سوف يحتفظون بالنقود الإضافية التي وصلت إليهم نتيجة زيادة عرض النقود على شكل نقد ، بل إنهم سوف يقومون ببيع السندات والأصول الأخرى التي تعود عليهم بفوائد منخفضة لتوقعهم بانخفاض أسعارها ، إذ أن تناقص العوائد عليها وصل إلى حد جعل المنفعة من النقود تفوق تلك العوائد .

### المطلب الثالث : النظرية الكمية الحديثة للنقود.

قام الاقتصادي الشهير ( ملتون فريدمان ) بإعادة صياغة نظرية الكمية في الطلب على النقود ، وقد تناول فريدمان الطلب على النقود كأصل في حفاظة الثروة الفردية لدى أفراد القطاع العائلي باعتبارهم الحائزين النهائيين لهذه الثروة ، وكأصل في حفاظة رأس المال لدى أفراد ومؤسسات القطاع الإنتاجي ، ومهد فريدمان لطرح نظريته في الطلب على النقود بالتساؤل عن سبب احتفاظ الأفراد والمؤسسات بالنقود ، وكانت إجابته احتفاظ الأفراد بالنقود باعتبارها أصل السيولة الذي يؤدي الوظائف التقليدية للنقود ، واحتفاظ مؤسسات الإنتاج بالنقود كأحد أشكال رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية ، وشملت دالة الطلب على النقود أهم العوامل المفسرة لسلوك الطلب على النقود كأصل في حفاظة الثروة وفي حفاظة رأس المال ، وقد اتخذت دالة الطلب على النقود بصياغة ( ملتون فريدمان ) الشكل والعلاقات التالية :

$$Md/P = f ( y_{p+} , r_{b+} , r_{s+} , r_{m+} , p_{e+} , \dots )$$

حيث أن :

$Md/p$  : الطلب الحقيقي على النقود .

$y_p$  : الدخل الدائم وهو القيمة الحالية المخصصة لتدفقات الدخل المتوقعة لفترة طويلة في المستقبل .

$r_b$  : العائد المتوقع من السندات .

$r_s$  : العائد المتوقع من الأسهم .

$r_m$  : العائد المتوقع من النقود

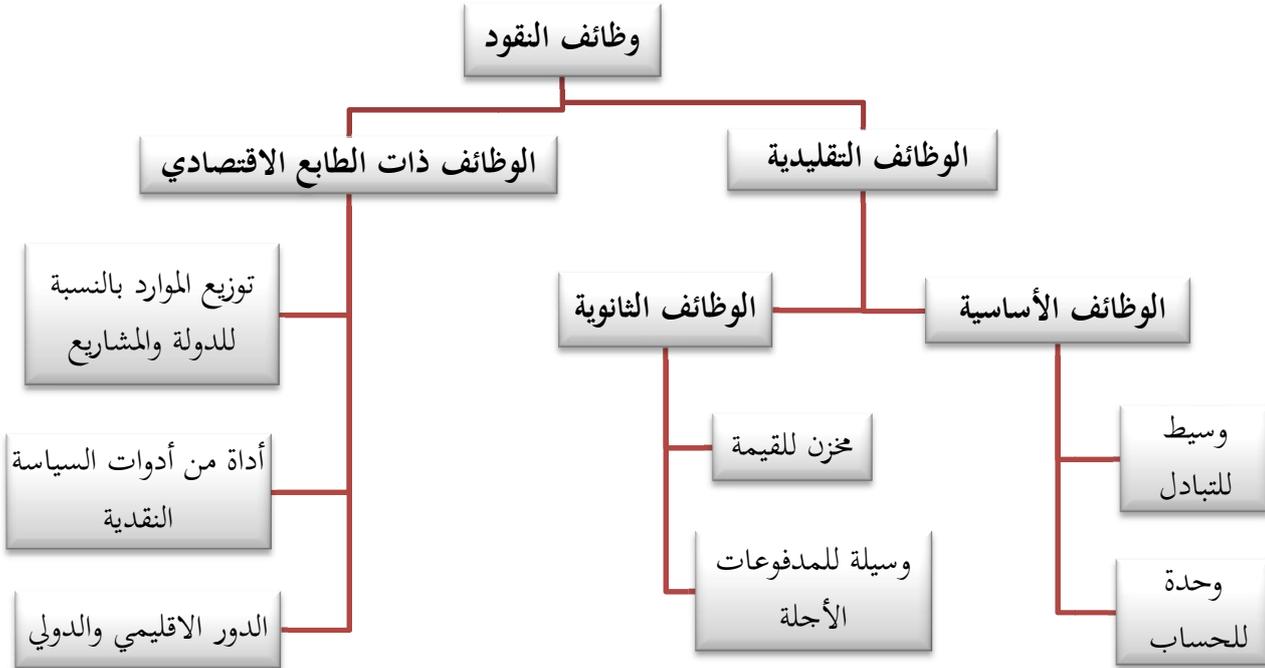
$p_e$  معدل التضخم المتوقع ( وهو بمثابة ضريبة على الاحتفاظ بالنقود ) .

لقد أكد فريدمان أن للفرد حرية في اختيار البديل الذي يحتفظ فيه بثروته ، إذ أن طلبه على النقد يأخذ العوائد من مختلف البدائل في الاعتبار ، فهناك العائد من احتفاظ المرء بالنقود  $r_m$  ، والعائد من السندات  $r_b$  ، والعائد من الأسهم  $r_s$  ، والمفاضلة بين الاحتفاظ بنقد أو بدائل أخرى تعتمد على الفروقات بين العوائد على هذه البدائل والعائد مع الاحتفاظ بالنقد ، فإذا ارتفعت العوائد على السندات والأسهم والأصول الأخرى مقارنة بالعائد من الاحتفاظ بالنقود فإن الفرد يفضل البدائل على الاحتفاظ بالنقود مما يقلل من طلبه على النقد ، ويلاحظ من المعادلة أن هناك علاقة عكسية تؤكدتها إشارة السالب أعلى العائد على السندات والعائد على الأسهم ، والإشارة الموجبة أعلى العائد على النقود ، بين هذه العوائد والطلب على النقود ، فإذا ارتفع العائد على السندات  $r_b$  فإن الفرد يفضل توظيف المزيد من نقوده في السندات ومن ثم يقلل مما يحتفظ به من النقد ، أما بالنسبة للعائد من الاحتفاظ بالنقد  $r_m$  فإنه يعكس المنافع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من احتفاظه بالنقد حاضراً لديه أو في حساباته الجارية ، ويعكس  $p_e$  نسبة التغير في أسعار السلع وهو بمثابة نسبة التضخم الذي تمثل ضريبة على الاحتفاظ بالنقود ، فإذا توقع الفرد ارتفاع مستوى الأسعار في المستقبل ومن ثم تناقص القوة الشرائية للنقود ، فإنه سيباشر بإنفاقها واقتناء سلعاً بدلاً عنها وهذا يعني تناقص الطلب على النقود ومن ثم زيادة معدل دورانه .

المبحث الثالث: قياس النقود ووظائفها  
المطلب الأول : وظائف النقود.

يمكن تلخيص وظائف النقود في الشكل ( 2-1) :

الشكل رقم (2- 1) : وظائف النقود



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات .

أولاً : الوظائف التقليدية :

1. الوظائف الأساسية: و تتمثل فيما يلي :<sup>1</sup>

■ النقود كوسيط للتبادل:

إن استعمال النقود بوصفها وسيلة للتبادل تحقق أو تدعم الكفاءة الاقتصادية (Economic efficiency) من خلال حذف الكثير من الوقت المصروف في تبادل ( Exchanching ) السلع والخدمات .

1- القريشي محمد صالح ، "اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية " ، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009، ص 17.

والمثال هنا اقتصاد المقايضة (A barter Economy) إن الزمن المصروف في محاولة مبادلة السلع والخدمات يدعى كلفة معاملة (a transaction coast) ، في اقتصاد المقايضة فإن تكاليف المعاملة عالية وذلك لأن الناس عليهم أن يشبعوا أو يستجيبوا إلى حاجات مزدوجة (condense wants) آنية فعليهم أن يجدوا شخصا يمتلك السلعة أو الخدمة التي يريدونها وهو أيضا يرغب بالسلعة أو الخدمة التي يعرضونها .

### ■ وحدة للحساب أو مقياس للقيم :

إن من أهم عيوب نظام المقايضة عدم وجود مقياس مشترك للقيم ، إذ يقتضي تقدير قيم السلع والخدمات بسهولة ودقة في التبادل أن يتخذ المجتمع ثمة مقياس مشترك للقيم أو وحدة متفق عليها لحساب القيم ، والنقود إذ تقوم بوظيفة المقياس المشترك للقيم الاقتصادية مايؤديه " المتر " في قياس المسافات ، أو مايؤديه " الأمبير " في قياس شدة التيار الكهربائي أو مايؤديه " المتر مكعب " في قياس الحجم ، .. الخ...

ورغم التعبير عن هذه الوظيفة بعدة مصطلحات فإن هذه المصطلحات تشير أساسا إلى المعنى نفسه وهو وجود وحدة معيارية تقاس بها قيم مختلف السلع والخدمات في التبادل<sup>1</sup> ، وهكذا يصبح بالإمكان تحديد قيمة كل سلعة أو خدمة بمعزل عن السلع والخدمات الأخرى.<sup>2</sup>

### 2. الوظائف الثانوية:<sup>3</sup>

#### ■ مخزن للقيمة:

بمجرد أن استخدمت النقود كوحدة للحاسب وأصبحت مقبولة قبولا عاما كوسيلة للدفع فلا شك أنها سوف تستخدم على نطاق كبير كمخزن للقيمة ، فحامل النقود - في واقع الأمر - إنما هو حامل لقوة شرائية عامة يستطيع أن ينفقها عبر الزمن للحصول على السلع التي يرغب في شرائها وفي الوقت المناسب وهو يعلم أنها ستكون مقبولة في أي وقت مقابل أي سلعة أو خدمة يريدتها ، لذلك فالنقود تعتبر

1- شافعي محمد زكي ، "مقدمة في البنوك " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ص 17 .

2 - مجدي محمود شهاب ، "اقتصاديات النقود والمال" ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2000، ص 25 .

3- رشاد العصار ، رياض الحلبي ، "النقود والبنوك" ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، طبعة الأولى ، الأردن ، 2000 ، ص 25 .

مخزن جيد للقيمة والتي بواسطتها يمكن مواجهة حالات الاستعجال غير المتوقعة ولدفع الديون المحددة بواسطة النقود . وهنا يجب مراعاة أن النقود تكون مخزن جيد للقيمة إذا بقيت القوة الشرائية لها مستقرة .

■ وسيلة للمدفوعات الآجلة :

لتؤدي النقود هذه الوظيفة ينبغي أن يتوافر للنقود شرط القبول العام والتمتع بالثبات النسبي في القيمة في المستقبل.<sup>1</sup>

فالنشاط الاقتصادي لا يخلو من صفقات تنظم في تواريخ مستقلة أو مدفوعات أو ديون يتفق على تسويتها في فترات مؤجلة ، والنقود هنا أيضا تقوم بوظيفتها كمقياس للقيم بمعنى أن الاتفاق على قيم الصفقات ، المدفوعات أو الديون الآجلة يقدر بوحدات نقدية.<sup>2</sup>

ثانيا : الوظائف ذات الطابع الاقتصادي :

تبين من استعراض وظائف النقود أن كثيرا من الخصائص الجوهرية للاقتصاد الحديث إنما ترتبط باستخدام النقود ، و النقود تؤدي كذلك مجموعة أخرى من الوظائف ذات طابع اقتصادي عام ومن أهم هذه الوظائف نذكر بصفة خاصة ما يلي:<sup>3</sup>

■ النقود وتوزيع الموارد بالنسبة للدولة و المشاريع :

ويعني ذلك دور النقود في توزيع الموارد بين مختلف أوجه النشاط الاقتصادي أي بالنسبة للدولة والمشاريع ، فالإنفاق النقدي لا يحدد كمية الإنتاج فقط وإنما يحدد أيضا إلى أين تذهب النقود " الأجور ، الفوائد ، الاستهلاك ، الادخار أو الإنفاق الاستثماري ، إلى قطاع الزراعة أم الصناعة أم الخدمات " ، وعلى هذا الأساس فإن إعداد موازنات الحكومات والمشاريع يتم في صورة نقدية موزعة بين المداخل أو الإيرادات والمصاريف أو الإنفاق .

1 - بسام الحجار ، " نظام النقد العالمي وأسعار الصرف " ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2009 ، ص 75

2- يسرى أحمد عبد الرحمن ، " اقتصاديات النقود والبنوك " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 ، ص 22 .

3- بودياب سلمان ، "اقتصاديات النقود والبنوك " ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، 1996 ، ص 44 .

## ■ النقود أداة من أدوات السياسة النقدية:

إن من أهم الوظائف الراهنة التي عنى بها الاقتصاديون فيما يتعلق بدور النقود هي وظيفتها في التأثير على المستوى العام للأسعار ، فالنقود تمثل لحائزها قوة شرائية يستطيعون أن يحصلون مقابلها على كمية من السلع والخدمات التي يرغبونها في حدود كمية النقود المتاحة لديهم .

فإذا زادت كمية النقود المتداولة في المجتمع بينما ظلت كمية السلع المعروضة ثابتة ، فلا بد أن تتوقع - مع بقاء العوامل الأخرى على حالها - أن ترتفع الأسعار بوجه عام ، ومعنى ارتفاع الأسعار أن القيمة الحقيقية لوحدة النقد أي قوتها الشرائية ، لابد أن تنخفض والعكس صحيح عندما تقل كمية النقود ، ومعنى هذا أن القيمة الحقيقية لوحدة النقد تكون عرضة دائما للتقلب كنتيجة لتغير مستوى الأسعار ، وهذا التقلب في القيمة الحقيقية لوحدة النقد له العديد من الآثار بعيدة المدى على توزيع الثروة والدخل الحقيقي ومستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة.<sup>1</sup>

## ■ الدور الإقليمي والدولي:

للنقود دور يتجاوز نطاقها المكاني ، و يكون ذلك في إطار العلاقات الإقليمية لأجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقاليم المتجاورة ، فهي تساعد على زيادة التعاون والمبادلة ، وهذا ما يفسر كيف أن مجموعة إقليمية معينة (أوروبا ، دول الخليج العربي) تسعى إلى ربط معدلات صرف ثابتة بين عملاتها بغرض تحقيق الاستقرار التبادلي ، وهذا أيضا معمول به على المستوى الدولي بقدر محدود من التأثير ، من خلال نظام "حقوق السحب الخاصة" (S.D.R) المعمول به في صندوق النقد الدولي منذ عام 1969 ، بحيث تقبل وحدات حقوق السحب الخاصة في عمليات تسديد المدفوعات بين الدول المشاركة في هذا النظام ، و وحدة حقوق السحب الخاصة عبارة عن عملة مقومة بمقدار محدد بالنسبة للعملات الأخرى ، و كانت كل وحدة عند تأسيس هذا النظام تساوي دولارا أمريكيا واحدا ، أي ما قيمته في ذلك الحين "0.888671" غراما من الذهب الخالص ، هذا النظام

1- كامل أسامة ، حامد عبد القني ، "النقود والبنوك" ، طبع بدار الوفاء لندنيا الطباعة ، ونشر بمؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية البحرين ، الاسكندرية ، 2006، ص 26 - 27 .

النقدي ساعد في تسهيل عملية التبادل الدولي لجهة تسديد المدفوعات ، ولجهة عمليات الإقراض للدول النامية .<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : قياس كمية النقود

إن تعريف النقود على أنها شيء يلقى قبولا عاما في التداول من أجل شراء السلع والخدمات وسداد الدين يدل على أن سلوك الأفراد يحدد تعريف النقود ، وهناك أصول متنوعة (الذهب ، حسابات تحت الطلب ) لعبت دور النقود من حيث استخدامها لنظام المدفوعات .

لهذا السبب فإن التعريف السلوكي لا يوضح أي الأصول يمكن أن نعتبرها نقودا ، ولقياس كمية النقود يجب إعطاء تعريف دقيق لها ، و يكون ذلك حسب :<sup>2</sup>

#### ■ الطريقة النظرية :

يتم تعريف النقود باستخدام النظرية الاقتصادية لتحديد الأصول التي تحويها النقود عند قياسها ، و أكدت هذه النظرية أن الأصول التي تعمل بالتأكيد وسيلة للتبادل تستخدم لقياس عرض النقد ، ومن الأمثلة على ذلك النقود المتداولة ، وودائع الحسابات الجارية ، والشيكات السياحية وجميعها تستخدم لدفع ثمن السلع والخدمات ، وبالتالي تعتبر وسيلة للتبادل ، وأكدت الطريقة النظرية أن النقود المتداولة ، وودائع الحسابات الجارية ، والشيكات السياحية فقط تستخدم لقياس عرض النقود .

لقد تجاهلت الطريقة النظرية بعض الأصول التي تقوم بوظيفة وسيلة التبادل لكنها أقل سيولة من النقود المتداولة وودائع الحسابات الجارية ،ومن الأمثلة على ذلك حسابات التوفير لدى البنوك والتي يمكن تحويلها وبسرعة نقدية وبأقل التكاليف .

1- بودياب سلمان ، مرجع سابق ، ص 45.

2- عوض الرفاعي غالب ، بلعربي عبد الحفيظ ، "اقتصاديات النقود والبنوك " ، الطبعة الأولى ، دار وائل نشر للتوزيع ، الأردن ، 2012، ص 77-78.

■ الطريقة التجريبية (العملية) :

هذه الطريقة المبنية على الملاحظة والاختبار ، إن الغموض المتأصل بالطريقة النظرية في تحديد الأصول التي يجب أن تتخذ بعين الاعتبار عند قياس عرض النقد ، جعل كثيرا من الاقتصاديين يعتقدون بأن تعريف النقود يجب أن يكون بطريقة تجريبية (عملية) ، وإن قرار النقود يجب أن يعتمد على مقياس النقود الذي يمل بشكل ممتاز بالتنبؤ لتحركات المتغيرات التي يجب على النقود توضيحها وتفسيرها .

إن المشكلة التي تواجه الطريقة التجريبية أن مقياس النقود الذي يتنبأ بشكل جيد لفترة زمنية ما يمكن أن لا يتنبأ بشكل جيد لفترة زمنية أخرى ، وأن مقياس الذي يتنبأ بمعدل التضخم بشكل جيد يمكن أن لا يكون المقياس الجيد ليتنبأ بدورة الأعمال . فكلتا الطريقتين قد فشلنا في تحديد تعريف دقيق للنقود وبشكل مرض .

ويعتبر تعريف النقود بشكل دقيق هام جدا لأصحاب القرار والمسؤولين عن إدارة الشؤون الاقتصادية لأنهم بحاجة لمعرفة مكونات عرض النقد بشكل دقيق لإدارة السياسة النقدية عن طريق السيطرة عليها .

وتعتبر البنوك المركزية المسؤولة عن السياسة النقدية، وكثير من الدراسات أشرفت عليها البنوك المركزية لتحديد تعريف معين للنقود ، إلا أن الابتكار المالي (التقدم التكنولوجي ) أدى إلى ظهور أصول جديدة والتي تؤخذ بعين الاعتبار عند قياس كمية النقود .

الجدول رقم (2-1) : مقاييس الكمية النقدية

| M <sub>3</sub>                 | M <sub>2</sub>                                  | M <sub>1</sub>                    | المقياس |
|--------------------------------|---|-----------------------------------|---------|
| M <sub>2</sub> +الودائع الأخرى | M <sub>1</sub> +الودائع الآجلة + وداائع التوفير | النقد المتداول+ الودائع تحت الطلب | القانون |

المصدر : من اعداد الباحث .

المطلب الثالث : قيمة النقود.

- المقصود بقيمة النقود :

قد يطلق اصطلاح قيمة النقود على معان متعددة يختلف كل منها عن الآخر ويجب الفصل بينهما فصلا دقيقا ، فقد يراد بها: <sup>1</sup>

✓ السبب الذي تقبل من أجله النقود في التعامل أو الأساس الذي يجعل للنقود قبولا في الحياة الاقتصادية.

✓ القيمة التنظيمية أو الشرعية للنقود ويقصد بذلك قيمة النقود في النظام النقدي الداخلي.

✓ القيمة الخارجية للنقود أي نسبة المبادلة بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية وهذا ما يعرف بسعر الصرف .ويبين سعر الصرف قيمة النقود الوطنية في النطاق الدولي أو الخارجي وهذه القيمة الخارجية تحدد مقدرة النقود الوطنية على شراء السلع الأجنبية وأسعار الصرف سواء أكانت ثابتة أو متغيرة .

✓ القيمة الداخلية للنقود والمتمثلة في قوتها الشرائية ويقصد بالنقود هنا وحدات القاعدة النقدية ومشتقاتها أي تلك الوحدات التي تتمتع بالسعر الإجمالي في المعاملات والنهائية في التحويل .

- أهمية ثبات قيمة النقد والآثار المترتبة عليها: <sup>2</sup>

إن النقود كمقياس قيم وكأداة للحساب الاقتصادي الممتد إلى المستقبل يجب أن تكون لها قيمة ثابتة نسبيا، فأى تغيرات في هذه القيمة - كما يعكسه المستوى العام للأسعار - يحد من إمكانية تحقيق الأهداف الاقتصادية بصورة مرضية .

فالآثار التي تنعكس على النشاط الاقتصادي نتيجة هذه التقلبات تحول دون الوصول إلى حالة من الإنتاج الكامل وتمنع توزيع الدخل توزيعا أكثر عادلا ، فكون النقود أساسا للعديد من العقود النقدية والعلاقات الاقتصادية الأخرى يضخم من الأضرار التي تنجم حتما عن التغيرات في قيمتها .

1- كامل أسامة ، مرجع سابق ، ص 190-191 .

2- عبد المنعم السيد علي، "اقتصاديات النقود والمصارف" ، الأكاديمية للنشر ، الأردن ، 1998، ص 81-82.

ومن بين النتائج السلبية للتقلبات في المستوى العام للأسعار - أي في قيمة النقد - التأثير الكبير الذي ينتج عن ذلك في هيكل الأسعار أي في الأسعار النسبية للسلع والخدمات ، فبعض الأسعار أكثر حساسية بالنسبة لهذه التغيرات كأسعار المواد الأولية ، بينما توجد أسعار لسلع أخرى هي أقل تأثراً بهذه التغيرات ، كأجور الماء ، الكهرباء والهاتف مثلاً، وهذا معناه أن التقلبات في قيمة النقود الشرائية لن يكون لها أثر على الهيكل العام للأسعار فقط وإنما تؤدي أيضاً إلى تغييرات كبيرة في توزيع الدخل الحقيقي .

#### المبحث الرابع : الأنظمة النقدية.

##### المطلب الأول: ماهية النظام النقدي.

##### - تعريف النظام النقدي:

يشمل النظام النقدي جميع أنواع النقود في الدولة كما يشمل جميع المؤسسات التي تكون لها السلطة والمسؤولية في خلق النقود وإعدامها بالإضافة إلى كل القوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات المنظمة لعملية خلق النقود.<sup>1</sup>

و النظام النقدي هو مجموعة القواعد والإجراءات التي تحكم ملكية إصدار وصك النقود ، بالإضافة إلى سحب العملة النقدية من التداول وتحديد وحدة التعامل النقدي ، وتتباين الأنظمة النقدية من دولة إلى أخرى تبعا لطبيعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت فيها كل دولة من الدول والتي بموجبها تشكل النظام النقدي.

لقد عرف العالم عدد من الأنظمة النقدية المختلفة ، ويؤخذ اسم النظام النقدي أو القاعدة النقدية Monetary standard من السلعة أو السلع التي تثبت وحدة النقد بدلائلها، فإذا تم تثبيت عملة الدولة بالنسبة إلى الذهب قيل أنها تتبع قاعدة الذهب Gold standard وإذا تم ربط العملة بالذهب والفضة في آن واحد أطلق على النظام النقدي اسم

1- العصار رشاد ، الحلبي رياض ، مرجع سابق ، ص 29 .

قاعدة المعدنين ، أما إذا ثبتت بالنسبة إلى الفضة قيل أنها تدير على قاعدة الفضة ، وإذا لم يتم ربط عملة الدولة بأي معدن قيل أنها تتبع النظام النقدي الورقي.<sup>1</sup>

#### - صفات النظام النقدي الجيد :

لكي يؤدي النظام النقدي أهدافه بصورة مقبولة وجيدة ، لابد وأن يتمتع بصفات معينة منها:<sup>2</sup>

✓ إمكانية إدارة الكمية المعروضة من النقد: وذلك بواسطة السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي.

✓ مرونة عرض النقد: أي القدرة على التوسع والانكماش حسب احتياجات الاقتصاد ( وجود الأدوات ).

✓ تساوي القوة الشرائية: وذلك من خلال القدرة على تحويل أي نوع من النقود إلى نوع آخر دون أن تفقد النقود أي جزء من قوتها الشرائية نتيجة التحويل.

✓ ثبات قيمة النقود: وهذا يساعد في استقرار الأسعار.

✓ الأمان ( الضمان ) : وكان يقصد بالأمان سابقاً إمكانية تحويل النقود الورقية الإلزامية إلى ذهب أو فضة وفي الوقت الحاضر هو ضمان الحكومة لهذه الأوراق بقبولها بين الأفراد .

#### المطلب الثاني : أنواع الأنظمة النقدية.

##### ■ نظام المعدنين:<sup>3</sup>

ترتكز قاعدة المعدنين على أساس الترابط بين قيمة العملة الوطنية من جهة وقيمة كل من معدني الذهب والفضة في آن واحد من جهة أخرى. لهذا سميت هذه القاعدة بقاعدة (المعدنين)، وقد أخذت هذه العلاقة صفة الثبات النسبي .

1- ضياء مجيد، مرجع سابق ، ص 47 - 48 .

2- حداد أكرم ، هذلول مشهور، " النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري "، الطبعة الثانية ، الأردن ، دار وائل للنشر، عمان ، 2008، ص 41.

3- الشمري ناظم محمد نوري ، " النقود والمصارف " ، دار زهران للطباعة والنشر، عمان ، 2007، ص72.

ومن أهم شروط نظام المعدنين ما يلي: <sup>1</sup>

- أن يتم تحديد الوزن المعدني الذي تساويه وحدة النقد في كل من المعدنين على التوالي بما يترتب على ذلك من إنشاء علاقة ثابتة بين قيمة الذهب والفضة .
- أن تتمتع المسكوكات المصنوعة من كل من المعدنين بقوة إبراء غير محدودة .
- أن تكون هناك حرية للأفراد في تحويل سبائك أي من المعدنين إلى مسكوكات وبالعكس طبقاً للنسبة القانونية التي تقررت بين أوزان كل منهما .

#### ■ نظام المعدن الواحد: <sup>2</sup>

وهو النظام النقدي الذي يسير على قاعدة الذهب ، وقد اتخذ هذا النظام صوراً مختلفة بدأ بنظام المسكوكات الذهبية ، ثم تطور واتخذ صورة سبائك الذهب ، ثم ظهر بعد ذلك نظام الصرف الذهبي ، وستعرض لكل من هذه الصور على حده .

ومن أهم شروط نظام المعدن الواحد: <sup>3</sup>

- إذا حددت الدولة قيمة عملتها الوطنية بوزن معين للذهب بحيث يكون لهذه العملة سعر ثابت بالنسبة للذهب .
- إذا قامت علاقة بين عرض النقود داخل كل دولة وبين الذهب الذي تحوزه .
- إذا قامت حرية كاملة لحركات الذهب من حيث التصدير والاستيراد دون أية قيود .

1- حسين عوض الله زينب ، مرجع سابق ، ص 88.

2- عجمية محمد عبد العزيز ، العقاد مدحت ، مرجع سابق ، ص 42 .

3- كامل أسامة ، مرجع سابق ، ص 50 - 51 .

■ نظام المسكوكات الذهبية (Gold Coin Standard)

يمثل هذا النظام الشكل الأول لقاعدة الذهب ، حيث كان النقد على شكل مسكوكة من الذهب (أي قطعة لها شكل معين ووزن وعتار محددان) ولتحقيق هذا النظام يجب توفر خمسة شروط كالآتي:<sup>1</sup>

1. وحدة التحاسب : الوحدة النقدية لابد أن تكون من معدن الذهب ولها وزن وعتار معين ويمثل هذا الشرط الحجر الأساس في بناء هذا النظام فهو الذي يحدد للذهب النقدي (المسكوك) سعرا قانونيا.
2. حرية سك العملة: بكلفة زهيدة جدا أو بدون مقابل لكل من يطلب تحويل السبائك الذهبية الى مسكوكات .
3. وجوب توافر الحق في صهر المسكوكات الذهبية (حرية الصهر) .
4. وجوب توافر حرية كاملة لتحويل العملات الأخرى المتداولة إلى النقود الذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب .
5. حرية تصدير واستيراد الذهب ، لكي يتعادل السعر الخارجي للذهب مع سعره الداخلي.

■ نظام السبائك الذهبية (Gold Bullion Standard) :

نتيجة لنشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914 اضطرت دول العالم إلى التخلي عن المسكوكات الذهبية وسحبها من التداول نظرا لما تتطلبه الحرب من نفقات حربية كبيرة تستنزف حجم الذهب الذي ما لبث أن تناقصت كمياته عند التداول ، وفي ظل هذه القاعدة لم تعد الأوراق النقدية قابلة لتحويل إلى ذهب بل يتم تداول الأوراق النقدية والقطع النقدية المساعدة الإلزامية وأصبحت العملة ترتبط بمقدار معين من الذهب المتواجد لدى خزائن البنك المركزي ، وهكذا اختفت المسكوكة وحلت محلها السبيكة الذهبية في ظل نظام أوقف حرية السك إلا في صورة سبائك ذات أوزان كبيرة لا يسمح بتداولها داخليا إلا في المعاملات الضخمة حيث يمكن للأفراد والمؤسسات

1- جلدة سامر بطرس ، "النقود والبنوك " ، الطبعة الأولى ، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان ، 2008، ص 30-31 .

تحويل نقودها الورقية لدى مؤسسة الإصدار إلى ذهب على أساس سعر التكافؤ الرسمي ويتم تداولها أيضا على المستوى الخارجي لتسوية المدفوعات الخارجية الناجمة عن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

#### ■ نظام الصرف بالذهب (Gold Exchange Standard):

تقوم هذه الآلية على تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية بعملة أجنبية قابلة للصرف بالذهب و هي جوهر صيغة الصرف بالذهب ، حيث توفر على السلطات النقدية تكوين احتياطات من الذهب غطاء لعملتها ، إذ يمكنها الاحتفاظ بعملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب و سندات أخرى كغطاء لعملتها.

#### ■ النظام الورقي:

وهو النظام أو القاعدة المستخدمة حاليا في كل دول العالم تقريبا منذ أوائل السبعينات ، وهذا النظام النقدي لا يرتبط بالمعدن النفيس - الذهب أو الفضة - كما أن العملة ليست قابلة للتحويل إلى هذه المعادن ، أي بمعنى أن العملة ليست مقيمة بجرامات معينة من الذهب تستطيع أن تذهب لاستبدالها في أي وقت وإنما قد تتخفف وترتفع أمام الذهب لأنه مقابل لها ولكن لا يرتبط بها<sup>1</sup> ، و يتوقف اعتبار النقود الورقية مقياسا للقيمة ضمن حدود البلد على درجة الثقة في السلطة النقدية ، وفي الحكومة المسؤولة عن إصدارها ، أما على مستوى الدولي فإن قيمتها تتحدد كما تتحدد قيمة أي سلعة أخرى في السوق على ضوء آلية العرض أو الطلب ، و لا تتحول العملة المحلية على النطاق الدولي إلى نقد احتياطي قابل للتحويل يلقي قبولا دوليا في تسوية الالتزامات إلا إذا توافرت للدولة التي تصدره المقومات الاقتصادية ، و لا يتطلب هذا النظام أن تحتفظ مصارف الإصدار للنقود الورقية أي غطاء من الاحتياطات الذهبية .

إذ أن اشتراط الرصيد الذهبي يعتبر قييدا على حرية الإصدار ، لكن وجود الرصيد الذهبي في المصارف المركزية أصبح يستخدم لسد العجز الذي يصيب ميزان المدفوعات.

1- متولي السيد عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 35 .

الجدول رقم (2-2) : أهم مزايا وعيوب الأنظمة النقدية

| الأنظمة            | المزايا   | العيوب   |
|--------------------|---|--|
| نظام المعدنين      | <ul style="list-style-type: none"> <li>المساعدة على اتساع حجم القاعدة النقدية</li> <li>استقرار أسعار الصرف</li> <li>تصحيح الميزان الحسابي عن طريق استخدام معدنين بدل من معدن واحد</li> </ul>                                      | <ul style="list-style-type: none"> <li>صعوبة المحافظة على استمرار تعادل النسبة القانونية مع نسبة تعادل المعدنين في السوق .</li> <li>اختلاف النسبة القانونية عن النسبة التجارية في السوق</li> </ul>   |
| نظام المعدن الواحد | <ul style="list-style-type: none"> <li>استقرار مستويات الأسعار العالمية في الأمد الطويل .</li> <li>يؤدي هذا النظام عمله ذاتيا دون الحاجة إلى تدخل الحكومات .</li> <li>إمكانية انتقال الموارد الحقيقية بين دول العالم .</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة الإنتاج من الذهب تؤدي إلى زيادة الأسعار نظرا لزيادة الطلب على آلات استخراج الذهب. (وهذا ما يؤدي إلى أسوأ أنواع التضخم .)</li> <li>الدولة التي تعتمد نظام الذهب ستضطر لتغطية كل إصدار تماشيا مع التطور الاقتصادي إلى شراء كمية من الذهب أو إنفاق الأموال الطائلة لإنتاجه ( نظام الذهب لا يلاءم إلا الدولة الغنية .)</li> </ul> |
| النظام الورقي      | <ul style="list-style-type: none"> <li>يتميز بمرونة في الإصدار النقدي .</li> <li>إعطاء الأولوية لتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي .</li> <li>القدرة على عرض النقود بحرية كبيرة</li> </ul>  | <ul style="list-style-type: none"> <li>خطر الفوضى وعدم الاستقرار في المعاملات الدولية</li> <li>خطر الإفراط في الإصدار النقدي وما يترتب عليه من تضخم نقدي</li> </ul>  |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات.

المطلب الثالث : أسس وأنظمة إصدار العملة النقدية.

تتمثل أسس و أنظمة إصدار العملة فيمل يلي:<sup>1</sup>

**- نظام الغطاء الذهبي الكامل :**

يلتزم البنك المركزي وينتقد في عملية الإصدار النقدي وفقا لحجم الذهب الموجود في خزائن البنك ، أي أن الاحتياط الذهبي هنا يجب أن يكون بنسبة 100 % ، وبمعنى أن النقد الصادر من قبل الحكومة ممثلة بالبنك المركزي مغطى بالكامل وبنسبة 100% . وبالتالي يلاحظ من خلال النظر في هذا النوع من الأنظمة أنه مقيد لسلطات البنك المركزي في عمليات الإصدار لأنه يشترط وجود تغطية كاملة وبنسبة 100% مع أنه يعطي ثقة كاملة في النقد الصادر ولتقيد في حركة وسلطة البنك المركزي تؤدي إلى عدم القدرة على تلبية احتياجات السوق النقدية أو التجارية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك . ومن هذا العيب الأساسي انطلقت الدول ولجأت إلى إتباع طرق إصدار أخرى للنقد أكثر مرونة من هذا النظام .

**- نظام الإصدار الجزئي :**

بدأ الاستخدام الفعلي لهذا النظام في إنجلترا عام 1844 وبعد ذلك انتقل هذا النظام للتطبيق في مختلف الدول الأوروبية الأخرى . يقوم هذا النظام على تغطية بعض العيوب الظاهرة في النظام السابق - نظام الغطاء الذهبي الكامل - ويقوم مفهوم هذا النظام على أن يكون غطاء النقد الصادر عبارة عن سندات حكومية ، وجزء آخر مغطى بالذهب . ويعني ذلك أن يقوم البنك المركزي بتغطية النقد المصدر من قبله بسندات حكومية موثقة وما زاد عن قيمة التغطية (سندات الحكومة) يتم تغطيته من خلال الذهب وتكون التغطية في حالة وجود سياسة للتوسع في الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي لقيمة أكبر من قيمة سندات الحكومة.

1- أنس البكري ، وليد الصافي ، " النقود والبنوك "، الطبعة الأولى ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010، ص 46-47.

بقيت هذه الطريقة وهذا النظام مطبق في إنجلترا لفتترات امتدت لعام (1928 - 1936) مع اختلافات في كمية النقد المسموح للإصدار كحد أقصى ، وبالتالي بدأ هذا النظام نوع من أنواع المرونة بحيث يمكن مجارة الظروف والأنشطة الاقتصادية ، فيما بعد .

### - نظام غطاء الذهب النسبي: <sup>1</sup>

يقوم مفهوم هذا النظام على أن يكون الذهب هو الغطاء للعملة المصدرة ولكن في حدود نسبة معينة وتكون غالبا (50%) من قيمة النقد المصدر و يتم الغطاء النقدي لما تبقى من العملة المصدرة ، عبارة عن أوراق حكومية و سندات مضمونة من قبل الحكومة ، وقد يكون أيضا الغطاء هو عبارة عن أصول أخرى تفرزها الحكومة ونلاحظ أن هذا النظام يمتاز بالقليل من المرونة من ناحية والجمود من ناحية أخرى :

✓ المرونة : تتمثل في عدم اشتراط الغطاء النقدي بالذهب بنسبة 100% .

✓ الجمود : يتمثل في أن هذه النسبة وهي 50 % كغطاء ذهبي للنقد المصدر وهي تعتبر الحد الأقصى للإصدار النقدي فقط .

### - نظام الحد الأعلى للإصدار: <sup>2</sup>

إن هذا النظام طبق فقط في فرنسا عام 1820 و لم يتم طويلا في التطبيق والتنفيذ وذلك لظهور ، كنظام إصدار نقدي غير مرن به كثير من الجمود في مواجهة النشاط الاقتصادي وهذا السبب الرئيسي الذي أدى إلى خروج فرنسا من هذا النظام وانتقلت إلى أن جعلت الإصدار متمشيا مع حاجات سوق النقد .

يلاحظ على هذا النظام كعيب أساسي ، أن تغير هذه الحدود القصوى للأوراق المصدرة والمتداولة تستوجب تغير في القانون وهذا يحتاج لوقت زمني طويل يؤثر تأثير سلبي على نواحي النشاط الاقتصادي .

1- جلدة سامر بطرس ،مرجع سابق ، ص 47 .

2- أنس البكري ، وليد الصافي ، مرجع سابق ، ص 48-49 .

- نظام الإصدار الحر:

يسمح هذا النظام للبنك المركزي بإصدار أي من النقود حسب ما يقدره البنك من احتياجات للنشاط الاقتصادي بقرار تتصدر عنه مباشرة دون أي ارتباط بأرصدة الذهب أو أي اعتبارا آخر.<sup>1</sup>

ويتم التركيز وفق هذا النظام في عمليات الإصدار على اعتبارين هما:<sup>2</sup>

- ✓ اعتبار مستوى النشاط الاقتصادي.
- ✓ اعتبار حاجة الاقتصاد القومي للنقود .

1- العصار رشاد ، الحلبي رياض ، "مرجع سابق " ، ص 49 .

2- جلدة سامر بطرس ، "مرجع السابق " ، ص 48 .

## خاتمة الفصل:

على الرغم من تعدد أشكال وأنواع النقود تاريخياً إلا أنه من المتفق عليه بأن الإنسان قد عرفها منذ آلاف السنين وقد مرت النقود بمراحل خضعت خلالها للتطور التدريجي حسب طبيعة وظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي سادت كل مرحلة من مراحل التطور وفي نفس الوقت كان للنقود دور مهم أيضاً في توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى الفرد في تسيير متطلباته المعيشية أو على مستوى المجتمع عموماً ، ومع أنه لا خلاف في أن الناس استعملوا النقود منذ فجر التاريخ إلا أن المجتمع البشري قد عرف نظام المقايضة أولاً لأنها تفي باحتياجات الاقتصاد البدائي دون ما ضرورة لاستعمال النقود ولكن ما إن يرتقي هذا الاقتصاد ويتطور حتى يتضح عجز المقايضة عن الوفاء باحتياجاته وعندئذ ينتقل المجتمع مدفوعاً بضغط الحاجة إلى استنباط وسيلة أفضل لتداول السلع والخدمات ، إلى مرحلة النقود أي إلى مرحلة اختيار سلعة معينة ذات قبول عام بين الأفراد في المبادلة بغيرها من السلع والخدمات للقيام بدور النقود وهكذا جاءت النقود وليد عملية غير واعية ونتيجة تطور غير موجه أملت ظروف التقدم الاقتصادي الذي يستحيل على المقايضة أن تواجه وحدها مقتضياته بعدما تشعبت ميادين العمل واتسع نظام التبادل

من خلال دراستنا للإطار النظري للعملة النقدية ، يمكن القول أن النقود تمثل طرفاً في معظم ما يدور بيننا من معاملات يعبر بها الناس عن قيم ما يتداولونه من السلع والخدمات ويقبلونها في الوفاء بكافة المدفوعات ، وتستغل بانتقالها من شخص إلى آخر في كل زاوية من زوايا النظام الاقتصادي ، ولهذا كان للنقود من الأهمية ما هيأ لها الاستقلال كفرع من فروع الدراسات الاقتصادية وخاصة بعدما أصبح الواقع يفرض على مختلف الدول التفكير في التكامل النقدي المرتبط بالتكامل الاقتصادي .

# الفصل الثالث

## مقدمة الفصل:

لقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين بتسارع وتيرة إنشاء تكتلات إقليمية في مختلف أنحاء العالم حيث أصبح التكامل الاقتصادي الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول الكبرى و الصغرى ، وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى خمسة مباحث حيث تضمن المبحث الأول مفهوم التكامل الاقتصادي وأهميته و شروطه ، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى نظريات التكامل الاقتصادي ، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى مراحل التكامل الاقتصادي و محدداته ، أما المبحث الرابع فتطرقنا إلى مفهوم التكامل النقدي و علاقته بالتكامل الاقتصادي ، أما المبحث الخامس فتطرقنا إلى مفهوم و شروط و نظريات المنطقة النقدية المثلى.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي.

يعرف مصطلح " التكامل الاقتصادي لغويا " قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، أي الحالة التي تكون فيها المفردات المقصودة دولا مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها، تتصرف كما لو كانت كيانا واحدا، أي كدولة واحدة، و يحدث ذلك عادة لدول ضمن إقليم جغرافي معين".<sup>1</sup>

و يعود أصل كلمة " التكامل " إلى اللغة اللاتينية ، و هو مصطلح Integration أما الفعل اللاتيني للكلمة فهو Integr<sup>2</sup>، حيث ابتدأ استعمالها سنة 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي.<sup>3</sup>

أما من الجانب الاصطلاحي يعرف التكامل الاقتصادي على أنه:

■ يعرف بيلا بالاسا\* Balassa التكامل الاقتصادي على أنه " عملية وحالة ، حيث أن بوصفه عملية فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة ، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات المختلفة".<sup>4</sup>

■ التكامل الاقتصادي : هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء مثل

1- عبد القادر رزيق لمخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جديدة للإنتاج و التبادل، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009، ص 24.

2 - محمد لبيب شقير ، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص838.

3- حربي موسى عريقات "التكامل الاقتصادي العربي و تحديات ظاهرة العولمة " ،بحوث اقتصادية عربية ، العدد 20 ، 2000، ص58.

\* اقتصادي مجري ولد سنة 1928 و هو الذي حدد مختلف أشكال و مراحل التكامل الاقتصادي و هو صاحب نظرية التكامل الاقتصادي 1961، توفي سنة 1991.

4 -Bela balassa ,the theory of economic integration ,RICHARD D ,

RWIN,INC,HOMEWOOD,ILLINOIS,1961,p01

إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول ، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة ، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي<sup>1</sup> .

■ إلغاء للقيود على حركة السلع و الخدمات وعوامل الإنتاج مع إيجاد درجة من درجات التجانس في السياسة النقدية.<sup>2</sup>

■ يعرف التكامل الاقتصادي بأنه " عملية التعاون الاقتصادي الشامل البادئة من مستوى معين من التدويل للقوى الإنتاجية والقائمة على التنمية المشتركة للقوى الإنتاجية في عدد من الدول التي تجمعها علاقات إنتاج متماثلة ومتطابقة لطبيعة قواها الإنتاجية".<sup>3</sup>

■ أما " جونال ميردال " \* يرى التكامل الاقتصادي على أنه العملية الاجتماعية و الاقتصادية التي بموجبها تزال كل الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، و تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج، و ليس فقط على المستوى الدولي.<sup>4</sup>

■ كما يعرف على أنه جمع ما ليس موحد في إطار تباينة تقوم على التنسيق الطوعي و الإرادي بهدف توحيد أنماط معينة في السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص و مميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية.<sup>5</sup>

1- علي عبد الفتاح أبو شرار ،"الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن، دار النشر والتوزيع والطباعة ،2007، ص 409.

2- عبد العزيز سمير محمد ، " عالمية تجارة القرن 21 "، الجزء 2 ، الاسكندرية ، المكتب العربي الحديث ،2006، ص 158 .

3 -ونوغي فتيحة ، لرقط فريدة ، " التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات " ، الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية ، جامعة فرحات عباس بسطيف ، يومي 8 - 9 ماي 2004 ، سطيف ، الجزائر، ص 2 .

\* اقتصادي سويدي تحصل على جائزة نوبل 1974.

4- سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 280.

5- عبد الغني عماد، " التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة: أسباب التعثر و شروط الإنطلاق"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، العدد 40، فبراير 2015، ص 161-162.

انطلاقاً من هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف مشترك لتكامل الاقتصادي:

" التكامل الاقتصادي هو عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة أمور التفرقة بين الدول المتكاملة و إلغاء القيود الجمركية و الكمية على التجارة الدولية فيما بينها و حرية انتقال عناصر الإنتاج، و كل هذا يؤدي بالدول المتكاملة اقتصادياً إلى تحقيق مجموعة من الأهداف مع تنظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة " .

#### - المفاهيم المرتبطة بالتكامل الاقتصادي :

##### ■ مفهوم التعاون الاقتصادي:

إن علاقات التعاون تتضمن عادة العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين ، وذلك من أجل الحصول على منفعة مشتركة ، ولمدة زمنية محددة ، على أساس المعاملة بالمثل والتكافؤ في الفرص ، ومن أهم السمات الأساسية لعلاقات التعاون الاقتصادي ، أن البلاد المتعاونة تحتفظ بخصائصها المتميزة ، وهذه العمليات تشير إلى مجموعة الاجراءات ، الاتفاقيات ، الأنظمة والقوانين التي تطبقها الدول فيما بينها ، أي أن التعاون الاقتصادي يؤدي إلى تخفيف وطأة القيود المعرقله لحركة التجارة كالقيود الجمركية و غير الجمركية و القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال.<sup>1</sup>

##### ■ مفهوم التكتل الاقتصادي :

يمكن تعريف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً ، جغرافياً ، تاريخياً ، ثقافياً واجتماعياً ، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة ، نجد تعظيم تلك المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية

1- أحمد الغندور ، "الاندماج الاقتصادي العربي" ،معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 1970 ، ص 4.

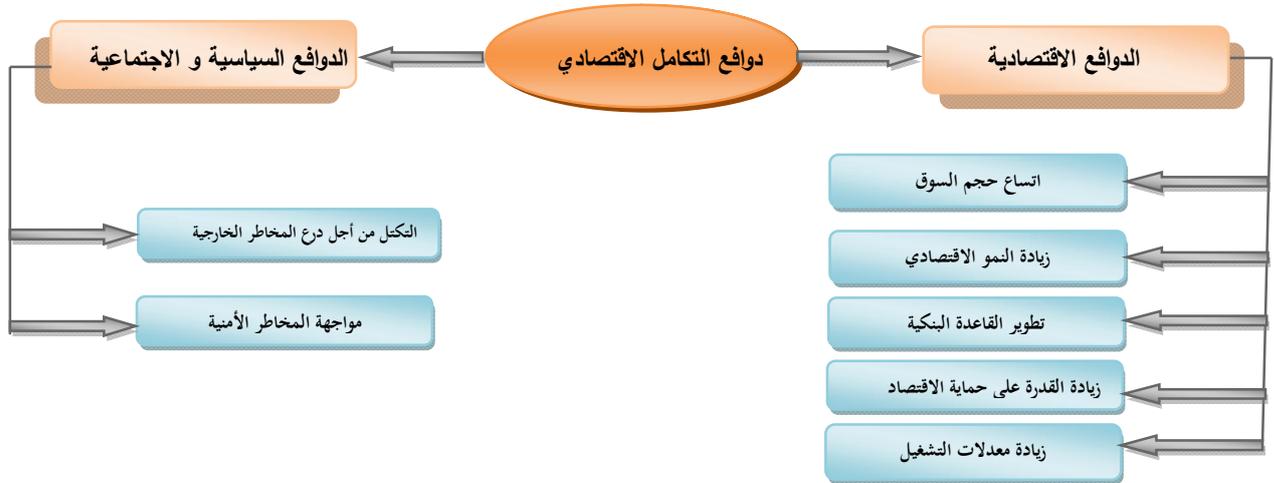
لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ، ومن ثمة الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.<sup>1</sup>

■ مفهوم الاندماج الاقتصادي :

يهدف الاندماج الاقتصادي بشكل عام إلى " خلق كيان اقتصادي جديد وإعادة ترتيب الهياكل الاقتصادية القائمة " في حين يهدف التكامل الاقتصادي إلى " دمج أجزاء في كل واحد "، ولهذا فإن الاندماج والتكامل يهدفان إلى تحقيق نفس الهدف وهو الوحدة الاقتصادية.<sup>2</sup>

ثانيا : دوافع التكامل الاقتصادي.

الشكل رقم (3-1) : دوافع التكامل الاقتصادي



المصدر : من إعداد الباحث.

1 - عبد المطلب عبد الحميد ، "السوق العربية المشتركة -الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة "،مجوعة النيل العربية ،الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 30.

2 - نوفل أحمد سعيد ، الظاهر أحمد جمال ، " الوطن العربي والتحديات المعاصرة " ، مصر ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2008،ص 57.

1. الدوافع الاقتصادية:<sup>1</sup>

## ■ اتساع حجم السوق :

توسيع الأسواق الوطنية أمام المنتجين المحليين لتمكينهم من الاستفادة من وفورات في الحجم ، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المستهلكين ، وبذلك فإنه مهما تعددت المنتجات واختلفت ، فإنها ستجد أسواقا أوسع ومستهلكين أكثر مما لو كانت عليه كل دولة على حدا .

## ■ زيادة معدل النمو الاقتصادي :

يؤدي التكامل إلى زيادة معدلات النمو في دول الأعضاء ، حيث يتيح إلى توفير إمكانيات أكبر لزيادة الإنتاج لتغطية السوق الواسعة مع وفرة عناصر الإنتاج التي تتيحها بلدان التكامل لبعضها البعض ، فحرية التنقل و الإقامة لرؤوس الأموال داخل دول التكتل ، فضلا عن الظروف الاقتصادية الجديدة التي تزيد من توقعات رجال الأعمال ، وأصحاب رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المناطق المختلفة داخل نطاق التكامل ، مما يسهل عملية استغلال موارد جديدة في الزراعة ، الصناعة الخدمات وغيرها ، وهذا ما يؤدي إلى عمليات تكوين رأس المال ، وزيادة النمو الاقتصادي في دول التكتل .

## ■ تطوير القاعدة التكنولوجية :

يؤدي التعامل بين مجموعة الدول في إطار التكامل الاقتصادي إلى جعل الاستفادة من القدرات التكنولوجية لأي دولة من دول الاتحاد سهلة المنال في إطار حرية تنقل التكنولوجيا فيما بينها ، ويساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية قادرة للاستجابة على المتطلبات المحلية .

1- فليح حسين خلف ، " العلاقات الاقتصادية الدولية" ، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الطبعة الأولى ، ص 180-184

### ■ زيادة القدرة على حماية الاقتصاد :

يسهم التكامل بتوفير درجة عالية من الحماية للاقتصاد لدى البلدان المتكاملة أمام الشركات العملاقة والتكتلات الاقتصادية الأخرى ، وهذا يؤدي بالضرورة إلى المحافظة على القدرات والإمكانات والموارد وتسخيرها لخدمة بلدان التكامل ، ويجنب هذه البلدان التبعية لاقتصاديات متطورة أخرى.

### ■ زيادة معدلات التشغيل :

يسعى التكتل الاقتصادي إلى التوسع في الإنتاج والنشاطات الإنتاجية ، لأنه يتيح قدرا أكبر من فرص التشغيل ، خاصة و أن سوق العمل لم تعد تقتصر على دولة واحدة ، وإنما سوق العمل يتضمن لمجموعة دول التكتل ، و هذا ما يؤدي إلى زيادة فرص العمل.

### 2. الدوافع السياسية والاجتماعية :

قد تكون الدوافع السياسية السبب الرئيسي للدخول في ترتيبات التكامل ويمكن ذكر أهمها: <sup>1</sup>

### ■ التكتل من أجل درع المخاطر الخارجية :

يسمح التكامل الاقتصادي لمجموعة من الدول ، بتشكيل قوة دفاعية موحدة اتجاه العالم ويمكن أن تكون قوة عسكرية أين تعجز الدول بمفردها عن حماية أمنها بنفسها من التهديدات الخارجية سواء لقلة إمكاناتها الدفاعية الذاتية أو لصغر مساحتها الجغرافية ، في حين يصعب اختراق أي تكتل دولي وصل إلى درجة الاندماج السياسي والاقتصادي .

### ■ مواجهة المخاطر الأمنية:

وفي مقدمتها التهديدات الإرهابية مهما كانت طبيعتها ومسمياتها ، إضافة لاتفاقيات محاربة الشبكات الدولية للتهريب والمخدرات ، والتنسيق الأمني الجماعي .

1 - حنيش الحاج ، " التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني " ، مجلة الباحث عدد 2012/10 ، جامعة البليدة ، 2012، ص 33 - 34 .

## المطلب الثاني: أهمية التكامل الاقتصادي .

تتمثل أهمية التكامل الاقتصادي في :

- استفادة الدولة من الحجم الكبير للسوق، و تجاوز صعوبات ضيق السوق المحلية، حيث يشجع السوق الكبير على توجيه الاستثمارات توجيهها اقتصاديا سليما، و إعادة تكوين الحركة الحرة للسلع و رأس المال، و العمل من دولة لأخرى، و إزالة كل العوائق في هذا المجال<sup>1</sup>، و يشجع كذلك على إقامة صناعات ذات حجم اقتصادي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج لدرجة تمكن المشروعات من التسويق خارج أسواق الدول الأعضاء<sup>2</sup>.
- توفير مستلزمات التنمية البشرية الغذائية، السكنية، الصحية و التعليمية و هذا لإشباع الحاجات الأساسية لأفراد الدول الأعضاء في العملية التكاملية<sup>3</sup>.
- زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.
- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن و زيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.
- زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ، و من ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي يكون في وضع أفضل .

1- محمد عبد العزيز العجيمي، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعات المصرية، دون ذكر مكان النشر، 1978، ص 183.  
 2- لمقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، مكان المناقشة : جامعة الجزائر، 2002، ص 34.  
 3- عبد الوهاب حميد رشيد، التنمية العربية و مدخل للمشروعات المشتركة، مرجع سابق، ص 131.

المطلب الثالث: شروط التكامل الاقتصادي .

تتمثل شروط التكامل الاقتصادي فيما يلي:

■ تجانس الاقتصاديات دول الأعضاء:

يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة و متماثلة و قابلة للتكامل، أي خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.<sup>1</sup>

■ تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:

و يكون هذا التنسيق في التعريف الجمركية، و السياسة النقدية و السياسة التجارية تجاه الدولة الواقعة خارج المنطقة، و شؤون النقد، و بعض العناصر الضريبية و الأوضاع الاجتماعية و سياسات الاستثمار، و تستدعي عملية التنسيق التشريعات و السياسات الاقتصادية القومية وجود أجهزة متخصصة و مؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة للعمل، و مسايرة للظروف الاقتصادية الوطنية و سياساتها الاقتصادية، كما تتخذ الدول إجراءات فيما يخص تأمين مختلف عناصر الإنتاج و الإنفاق على سياسة نقدية عامة.<sup>2</sup>

■ توفر عمال أكفاء:

يمكن للدول الأعضاء تنمية الموارد البشرية و زيادة حجمها، و تكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي و مستوى المعيشة في هذه الدول المتكاملة و بالتالي زيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها.<sup>3</sup>

1 – Yadwiga Forowicz, Economie Internationale, Benchemin, Quebec, 1995, p 267.

2- إسماعيل العربي، التكتل و الاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974، ص 45.

3- كامل بكري، التكامل الاقتصادي، الإسكندرية: المكتبة العربية الحديث للطباعة و النشر، 1984، ص 38.

### ■ المناخ السياسي:

يجب على المؤسسات التي تتفاوض لارتباط بالتزامات ستؤدي في النهاية الأمر إلى خلق مؤسسات الاندماج الإقليمي، و أن تدرك في بداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، و متى ارتبطت المصالح القومية الحيوية للدول الأعضاء في نسيج إقليمي محكم الصنع، وجد كل بلد أن بقاءه في التكتل مستمر و في جميع الحالات.<sup>1</sup>

### ■ إقامة شبكة للنقل و المواصلات:

من الضروري توفر شبكة واسعة للنقل و المواصلات بين الدول الواقعة في إطار تكتل إقليمي، فتوفر هذه الشبكة يعتبر عاملا حاسما في ضمان تأثير حقيقي لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين الدول المتكاملة.

### ■ ضرورة التدرج و الآلية:

يجب أن يكون التكامل تدريجيا و آليا، بشكل يسمح لاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد و آليا، لأن التحولات الداخلية للبضائع و الأموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية و آلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد.<sup>2</sup>

1- إسماعيل العربي، التكتل و الاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، مرجع السابق، ص 46-47.

2- محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، حلب: مديرية المطبوعات الجامعية، 1972، ص 33.

المبحث الثاني : نظريات التكامل الاقتصادي.

المطلب الاول : النظرية الوظيفية.

أولاً: المدرسة الوظيفية الأصلية.

تتضمن النظرية الوظيفية كل حالات الاندماج الجزئي، حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى و الأدنى من صناعة القرار، أي أن الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة.

و قد شاعت هذه النظرية في الفترة بين الحربين العالميتين، و ظهرت باسم النظرية الوظيفية الأصلية بزعامة ديفيد ميتزاني\*، ثم تطورت إلى الوظيفية الجديدة إثر الانتقادات التي وجهت إليها، و هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية يعود بعضها إلى إفرازات الحربين العالميتين و ما صاحبهما من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم عام 1929، و الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية و الغربية و ظهور أنظمة تسلطية.

وهذه النظرية تعمل على الفصل بين القضايا السياسية، و الاقتصادية، و الاجتماعية، و تباين المنفعة التي تنتج عن توفير و تأمين الحاجات الأساسية، و هي تعتبر بمثابة إستراتيجية لتحقيق السلم الدولي.<sup>1</sup>

و تقوم النظرية الوظيفية الأصلية على أربعة مبادئ أساسية:<sup>2</sup>

- ✓ إعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي الاجتماعي على حساب الجانب السياسي
- ✓ مبدأ فصل السلطة السياسية على الإقليم.

\* و هو مؤرخ و منظر سياسي بريطاني الجنسية، و من مواليد رومانيا، عمله هو أساس النظرية الوظيفية في العلاقات الدولية، و عاش الفترة (1888-1975).

1- ريمون حداد، العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص206.

2 - Barrea, Théorie des relation Internationales, paris, Ciaco Edition 1978, p 354- 357.

✓ مبدأ تحقيق السلام الدولي عن طريق الذوبان التدريجي للسيادات السياسية الإقليمية و القومية أو السلام عن طريق التعاون الدولي مع تبعية عقلانية منفعية.

✓ مبدأ توسيع التعاون في مجالات و قطاعات متعددة .

### ثانيا: المدرسة الوظيفية الجديدة.

جمعت النظرية الوظيفية الجديدة إسهامات كل من ارنت هاس، و أميتاي ايتزيوني، و كارل دويتش، الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية و هي :

✓ الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى.

✓ العمل المشترك على تحقيق رفاهية المجتمع ، و ذلك بتخصيص موارد اقتصادية كافية، و الشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة .

✓ إشراك جماعات المصالح و النخب و الأحزاب السياسية في عملية التكامل.

و النظرية الوظيفية الجديدة تتفق مع النظرية الأصلية في المضمون، إلا أنها تركز على المستوى الإقليمي و ليس على المستوى الدولي<sup>1</sup>، كما أن الفرق بين الوظيفية الأصلية و الوظيفية الجديدة، أن النظرية الوظيفية الأصلية تفوض السيادة من خلال توزيعها على منظمات متعددة، في حين أن الوظيفية الجديدة تعمل على تفويضها لهيئة غير قومية جديدة، إضافة إلى كونها تعتمد على إستراتيجية التدرج.<sup>2</sup>

و أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية و الوظيفية الجديدة هي:

1- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجارها و توقعاتها، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 845.

2- ريمون حداد، مرجع سابق، ص 107-208.

- ✓ صعوبة فصل النشاط السياسي عن النشاط الاجتماعي والنشاط الاقتصادي .
- ✓ استحالة تخلي الدولة عن وظيفتها السياسية للسلطات.
- ✓ يوجد بعض الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية غير مؤهلة للانتشار.
- ✓ الوحدة السياسية مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية و الاجتماعية.

### المطلب الثاني: النظرية الفيدرالية.

تتركز هذه النظرية على أن الوحدة السياسية هي الطريقة الأمثل التي يتم بواسطتها التكامل، و يعتبر " أميتاي اتزيوني"، أحد رواد المدرسة الفدرالية .

و يقصد بالطرح الفيدرالي الحالة التي تتحد فيها جماعات سياسية فيما بينها دون أن تفقد هذه الأخيرة استقلاليتها الذاتية<sup>1</sup>، كما تسعى هذه النظرية إلى إقامة دولة اتحادية على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في مجالاتها بدرجة عالية من التشابك في المصالح<sup>2</sup>.

و قد قام " اتزيوني" بدراسة محاولات لتشكيل وحدات سياسية فوق الدولة القومية و هي:

- ✓ السوق الأوروبية المشتركة ( 1958-1963) و يضم كل من فرنسا و إيطاليا و ألمانيا الغربية و بلجيكا و هولندا و لكسمبورغ.
- ✓ الجمهورية العربية المتحدة ( 1958-1961)، و يضم كل من مصر و سوريا.
- ✓ إتحاد جزر الهند الغربية ( 1958-1962)، هذا الاتحاد مكونا من 10 دول.

1- محمد لبيب شقير، الجزء الثاني، مرجع سابق ، ص 842.

2- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، عمان، 2005، ص 138.

و حسب اعتقاده فإن التوحيد السياسي لا بد أن يتبع عملية التوحيد من لحظة اعتبارها فكرة حتى نضوجها، و ذلك لبناء نموذج تكاملي، و جعل النموذج مستند إلى أربعة مراحل:<sup>1</sup>

- ✓ حالة من قبل التوحيد أي اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة.
- ✓ عملية التوحيد من قبل القوى الفاعلة فيها و ذلك بإبراز قوى التوحيد و التي تكون لها طبيعة قسرية مثل الجيش أو الشرطة ، أو نفعية مثل الجوانب الاقتصادية و الإمكانيات الفنية و الإدارية ، أو المرتبطة بالهوية الاجتماعية مثل القيم التي تسود المجتمع .
- ✓ عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها و ذلك بتزايد تدفق السلع و الأفراد و الاتصالات بين الوحدات كما ينتشر التوحيد في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى.
- ✓ نضوج عملية التوحيد و وصولها إلى نهاية المرسومة لها، حيث يكون التكامل قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نقطة النهاية.

#### المطلب الثالث : النظرية الاتصالية أو التعددية.

تتركز هذه النظرية على أن الركيزة الأساسية للتكامل تتمثل في وجود صفقات قوية و سريعة و قابلة للتطوير بين مجموعة من الدول ، و ظهرت هذه النظرية على يد الباحث كارل دويتش، و التي استخلصها من دراسة عدد من محاولات التكامل في أمريكا الشمالية و أوروبا، حيث يرى أن للاتصالات دورا مهما في تحقيق الوحدة.<sup>2</sup>

1- نايف على عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج من التعاون إلى التكامل ، سلسلة الدكتوراه ، (28) ، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 ، ص 23.

2- ريمون حداد، مرجع سابق، ص 207.

و قد طرح دويتش في دراسته نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات:<sup>1</sup>

- النموذج القائم على " الأمن الموحد"، كما هو الحال في الولايات المتحدة ، حيث كانت ولايات عدة، ثم أصبحت دولة واحدة، و لها حكومة تمثلها جميعا و أمنها أصبح مترابطا.
- النموذج القائم على الأمن المتعدد مثل علاقة بين فرنسا و ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية أو بين كندا و الولايات المتحدة ، حيث إن هذه الدول من حيث الحكومات و الواقع القانوني منفصلة عن بعضها، لكنها من الناحية الأمنية مترابطة.

و تعتمد النظرية التعددية على الشروط التالية لنجاحها :<sup>2</sup>

- ✓ ضرورة وجود قطاع رئيسي تتمحور حوله عملية التكامل، و تتركز حوله المؤسسات، و يمكن اعتبار القطاع الاقتصادي هو أكثر القطاعات التي تتمحور حولها عملية التكامل.
- ✓ ضرورة وجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين الدول المدرجة ضمن التكامل في شتى المجالات.
- ✓ دور القوى غير الحكومية كالشركات متعددة الجنسيات في خلق العديد من قنوات التكامل.
- ✓ ضرورة وضع شروط محلية و عالمية لتجاوز العقبات التي تعترض سيرورة التكامل.
- ✓ يجب أن تكون النخب و القوى الحاكمة قادرة على التعامل مع هذه الشروط.

1- نايف على عبيد، نفس المرجع السابق، ص 22.

2- ريمون حداد، مرجع السابق، ص 209.

المبحث الثالث: محددات و آليات التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول : مراحل التكامل الاقتصادي.

يتخذ التكامل الاقتصادي مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من مرحلة إلى أخرى أو من مستوى إلى آخر وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادي التام ، أي أن مراحل التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائياً وإدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل وسيتم التطرق إلى كل مرحلة بالتفصيل:<sup>1</sup>

### 1. منطقة التجارة الحرة :

تعد منطقة التجارة الحرة هي المرحلة الأولى ، وهي أولى درجات سلم التكامل الاقتصادي ، ويتم في هذه المرحلة إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية والقيود الكمية على حركة السلع بين البلدان الأعضاء وهذا يتضمن إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على التجارة البينية بين هذه الدول ، إلا أنها تحتفظ بهذه الرسوم والقيود تجاه العالم الخارجي ، وجدير بالذكر أنه عندما تشكل مجموعة من الدول منطقة للتجارة الحرة فإن ما يسمى بمشكلة ضبط النظام قد تظهر .

حيث قد تدخل الواردات من بقية دول العالم إلى الدول الأعضاء ذات الرسوم المرتفعة عن طريق الدول الأعضاء ذات الرسوم المنخفضة، وتعرف هذه الظاهرة باسم انحراف التجارة.

الجدول رقم (3- 1) : مثال توضيحي لظاهرة انحراف التجارة.

| الدولة الأصلية A   | الدولة الشريكة B | باقي العالم C                  |
|--------------------|------------------|--------------------------------|
| الدولة الأصلية A - | تجارة حرة        | الواردات خاضعة لرسوم قدرها 60% |
| الدولة الشريكة B   | تجارة حرة -      | الواردات خاضعة لرسوم قدرها 10% |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على " يونس محمود " مرجع سبق ذكره .

1- يونس محمود ، " اقتصاديات دولية " ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2007، ص 145.

يلاحظ من الجدول رقم (3-1) أن الواردات خاضعة لرسوم قدرها 60% عند دخولها الدولة A ، 10% عند دخولها الدولة B. وبما أن هناك فارق كبير في الرسوم يكون هناك استيراد المنتجات C إلى الدولة A عن طريق الدولة B

### 2. الاتحاد الجمركي:

وهي المرحلة التي تلي منطقة التبادل الحر أو التجارة الحرة ، باتفاق الدول الأعضاء على إلغاء كافة القيود الجمركية والقيود الإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء ، على أن تحتفظ كل دولة عضو بنظامها الجمركي مع بقية العالم<sup>1</sup> ، ويمكن تلخيص أسس الاتحاد الجمركي في النقاط التالية:

- ✓ وحدة القانون الجمركي والتعريف الجمركية بين الدول الأعضاء .
- ✓ حرية تداول السلع بين الدول الأعضاء .
- ✓ وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي اتجاه باقي دول العالم .
- ✓ توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتم الاتفاق عليها .

وبهذا تتميز منطقة الاتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة بتوحيد الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي مما يقيها من مواجهة مشكلة إعادة التصدير وما ينجر عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة .

### 3. السوق المشتركة :

تعتبر السوق المشتركة هي المستوى الثالث من مستويات التكامل الاقتصادي ، حيث تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت مرحلة الاتحاد الجمركي ، وما تم تحقيقه في المرحلة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة ، فالسوق المشتركة تسمح بتكامل الأسواق وتكفل بتحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس المال وعمل ، وإزالة كافة العقبات التي تعوق انتقال وتحرك هذه العناصر وتجعلها تعمل بحرية تامة وبذلك تكون الدول

1 - زاوي فضيلة ، " تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر - دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - " رسالة ماجستير في علوم التسيير ، فرع : مالية المؤسسة ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، 2008 / 2009 ، ص 54 .

الأعضاء في الاتفاقية سوقاً موحدة ، ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة التي تعتبر أعلى مراحل التعاون والاندماج الاقتصادي التي شهدتها أوربا .<sup>1</sup>

4. الاتحاد الاقتصادي :

إن هذه مرحلة تعلو مرحلة السوق المشتركة ، حيث إنه بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات، حرية انتقال عناصر الإنتاج - العمل ورأس المال - فيما بين الدول الأعضاء ، والتعريف الجمركية الموحدة للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي فإن هذه المرحلة تشمل أيضاً الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية ، المالية والنقدية ، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها .<sup>2</sup>

وقد حدد تقرير جاك دي لور العناصر الأساسية للوحدة الاقتصادية على النحو التالي:<sup>3</sup>

- السوق المشتركة.
- سياسة المنافسة .
- تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية .
- القواعد الخاصة بالسياسات المالية المحلية ، وبخاصة تلك الخاصة بحالات عجز الميزانية.
- سياسات مشتركة تهدف إلى التغير الهيكلي والتنمية الإقليمية .

#### 5. الاندماج الاقتصادي التام :

الاندماج الاقتصادي التام يمثل النمط الأرقى للتكامل ويؤدي إلى ذوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة<sup>4</sup> ، بحيث يتم من خلال ذلك ضمان حرية السلع والخدمات ، وعناصر الإنتاج ، وتوحيد السياسات الاقتصادية عموماً ، سواء كانت

1 - أحمد فريد مصطفى ، " الاقتصاد النقدي والدولي " ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009، ص 448 .

2 - حسين عمر ، " التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر : النظرية والتطبيق " ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1998 ، ص 8 - 9 .

3 - سمير محمد عبد العزيز ، " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة " ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 2002، ص 158 - 159 .

4 - عماد عبد الغني ، " الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005، ص 126 .

سياسات تجارية سياسات نقدية ، مالية أو غيرها ، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الموحدة الناجمة عن الاتحاد الاقتصادي التام تحل محل شخصية الدول المتكاملة<sup>1</sup>، وهو يفرض إنشاء نوع من المؤسسات تعرف باسم مؤسسات ما فوق الدول تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء.<sup>2</sup>

**المطلب الثاني : محددات وآليات التكامل الاقتصادي .**

**أولاً: مقومات التكامل الاقتصادي:**

**1. المقومات الاقتصادية:<sup>3</sup>**

- **التخصص وتقسيم العمل :** إن " التكامل الاقتصادي " بين مجموعة من الدول يرتكز على مبدأ " تقسيم العمل " ويشكل تطبيقاً من تطبيقاته على مستوى مجموعة من البلدان، ويستوي في ذلك أن يكون التكامل بين اقتصاديات رأسمالية متقدمة ، أو بين إقتصادات الدول الاشتراكية الشرقية ، أو بين مجموعة من الدول المتخلفة .
- في كل هذه الأنواع من " التكامل الاقتصادي " يستمد هذا التكامل أهميته ومبرر الالتجاء إليه من الناحية الاقتصادية بصفة أساسية ومن كونه يؤدي إلى تطبيق مبدأ تقسيم العمل بين الدول الداخلة في التكامل ، مما يعني إقامة نوع من " التخصص في الإنتاج " فيما بينها وحتى في الثمار العديدة التي تترتب عليها.
- **توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية:** سواء رؤوس الأموال المادية أو الموارد البشرية ، ولاشك أن التكامل يوفر فرصة و إمكانيات لوجود هذه العناصر الهامة والحيوية للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة فيتحقق زيادة في الإنتاج وتحسين كفاءة الأداء ، فقيام كل دولة بنشاطاتها الإنتاجية اعتماداً على ما يتوفر

1 - فليح حسن خلف ، " اقتصاديات الوطن العربي " ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2004، ص 226

2 - النثير سمير ، " التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية " ، الطبعة الأولى ، بيروت ، معهد الانماء العربي ، 1978، ص 27 .

3 -شقير محمد لبيب ، "الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها " ، الجزء الأول ، الطبعة الاولى ، بيروت ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 84 .

لديها من عناصر الإنتاج قد يعيق نشاطاتها الإنتاجية ، ويحد من كفاءتها نظرا لعدم توفر بعض العناصر الإنتاجية بالصورة الكافية.

■ **تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل :** يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة وقابلة للتكامل ، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء ، وإلا سيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى . وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مهيمنة ، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل ( الكوميكون ) \* حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء <sup>1</sup>.

■ **انسجام السياسات الاقتصادية :** لا يكفي ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف البلدان التي تتخرط في كتل إقليمي، بل يجب أن تضمن إلى جانب ذلك انسجام السياسة التجارية و المالية ، و لا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات ، إضافة إلى ذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوثيق بين المصالح الوطنية و الإقليمية ويتم ذلك بإعادة سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء.

■ **توافر البنية الأساسية الملائمة :** هي من الشروط التي تحظى بالأولوية ضمن ما يجب أن يتوفر لنجاح العملية التكاملية ، فالمجال الإقليمي لا يتيح في الواقع إمكانية انتقال آثار الحجم و الوفرة الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة ذلك لأن عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي. وكذلك يعتبر توفر الطاقة و وجود شبكة الاتصالات اللاسلكية التي تربط المنتج بالمستهلك في السوق الإقليمية عاملا حاسما في ضمان تأثير حقيقي لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين المتطورة .

\* يضم الكوميكون الدول التالية : الاتحاد السوفيات سابقا ، المجر ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، رومانيا ، الفيتنام وكوبا .

1 رميديعبد الوهاب ، " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية " ، أطروحة دكتوراه ، في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط ، جامعة الجزائر ، 2007/2006 ، ص 8 - 9 .

■ **التفاوت في الموارد الطبيعية :** تختلف دول العالم اختلافا شائعا فيما وهبتها الطبيعة من ثروات طبيعية كالأراضي الزراعية والمعادن كالحديد ، النحاس ، الفحم والبتروك<sup>1</sup>، إذ أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول يشجعها على التكامل مع غيرها من الدول و هذا ما يسمح بخلق جو مناسب يمكن من توسيع الإنتاج .

■ **وجود الفوائض والنواقص :** إن هدف الدولة من قيام تكامل مع دولة أخرى أو مجموعة دول يكون إما لسد العجز لديها أو لتصريف الفائض ، سواء كان هذا العجز أو الفائض عبارة عن رؤوس أموال أو سلع إنتاجية أو خدمات ، كما يشترط أيضا أن تكون صورة العجز أو الفائض على حد من التناسب والتناظر ، حتى ينشأ التوازن ما بين فعل الأخذ والعطاء في العلاقات التكاملية.

■ **توزيع مكاسب التكتل :** إن من أهم المقومات التي تسمح بنجاح التكامل هو اتخاذ سياسات مشتركة مبنية على أسس من العدالة فيتوزيع المكاسب ، حيث أن الخسارة التي يتحملها أعضاء النطاق التكاملي قد تختلف من دولة إلى أخرى وعليه ومن أجل تفادي الاختلالات التي قد تطرأ لأبد من ضمان توزيع عادل، وذلك بإيجاد وسائل التعويض كتحويل الموارد للبلدان الأضعف والأكثر تضررا.

## 2. المقومات الاجتماعية والثقافية :

تعتبر عاملا أساسيا ومهما للتكامل ، حيث إن اختلاف العادات ، التقاليد ، القيم والدوافع الاجتماعية بين الدول المتكاملة يمكن أن يؤدي إلى إعاقة التكامل إلى حد كبير ؛ كذلك كلما كانت الروابط الثقافية والاجتماعية قوية كالتاريخ الحضارة ، تقارب الثقافة واللغات والمستوى التعليمي والصحي يعطي فرصة كبيرة لقيام منظمة اقليمية ويجعلها أكثر قدرة على المساهمة في حل مشاكل المنطقة وذلك بمعرفتها الكبيرة بموقف الأطراف.

1- حشيش عادل أحمد ، شهاب مجدي محمود ، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2005، ص 29.

## 3. توفر المناخ السياسي الملائم:

إن العامل السياسي يعتبر من أهم المبادئ والأسس التي يقوم عليها التكامل الاقتصادي ، حيث أن ضعف الإرادة السياسية يؤدي حتماً إلى إسقاط التكامل الاقتصادي ، أما توفر الإرادة السياسية فيكسر جميع العقبات التي تقف في وجه التكامل الاقتصادي ، حيث أن تقارب وجهات النظر السياسية بين قادة الدول يخلق جواً من الثقة ، إلا أن هذا الجو لن يدوم إلا إذا كانت هناك أهداف مشتركة دائمة تتطلع لتحقيقها جميع شعوب هذه الدول سواء كانت اقتصادية أم سياسية<sup>1</sup>.

## ثانياً: معوقات التكامل الاقتصادي :

ترتكز معظم معوقات التكامل الاقتصادي فيما يلي:

- **المعوقات السياسية:** ويقصد بها اختلاف النظم السياسية وغياب الإرادة السياسية لدى معظم الدول وكذلك الميل لتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة القومية إضافة إلى ضعف العلاقات الدولية البيئية وتدني مستوياتها ، و تعد المشاكل السياسية من أبرز معوقات التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية ، فالخلافات السياسية و التوجهات القومية تمثل عقبات أمام التكامل الاقتصادي ، و تنقسم المعوقات السياسية إلى:
  - الاختلافات في النظم الاقتصادية- الاجتماعية: هي الاختلافات بين دول تتبع نظاماً اشتراكياً و دول تتبع نظاماً رأسمالياً، دول تسيطر فيها الحكومات على الموارد الاقتصادية الرئيسية أو تتحكم بالأنشطة الاقتصادية الهامة من خلال القطاع العام و التخصيص المركزي للموارد، و دول تعتمد أساساً على القطاع الخاص و آليات السوق.
  - الاختلافات بين نظم الحكم: أي بين دول تتبع نظم الحكم القائمة فيها، الديمقراطية الليبرالية و التعددية السياسية و أخرى ترفض هذه الديمقراطية و التعددية.
  - الاختلافات في الأوضاع السياسية: هناك اختلافات عديدة أخرى في الأوضاع السياسية من حيث الاستقرار السياسي و السلام الأهلي و من حيث توفر الإرادة

1 - مقدم عبيرات ، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية التجارية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر، 2001/2002 ، ص 22 .

السياسية الحقيقية لدى قادة مختلف البلدان و حكوماتها نحو التكامل، ناهيك عن العديد من النزاعات و المشاكل الإقليمية و خصوصا في العالم الثالث و جنوب أوروبا.

■ **المعوقات الاقتصادية:** وترتكز أساسا في تخلف هياكل اقتصاديات البلدان النامية وتبعيتها إلى الاقتصاديات الصناعية المتقدمة ، وإذ كان هذا التخلف الذي مازال قائما في ملامحه الأساسية في غالبية الدول النامية بعد الدافع الأساسي للتكامل فيما بينها ، فإنه يشكل العقبة الرئيسية أمامها في الوقت ذاته ، فهو لا يفي بالشروط التي تمن النجاح في عملية التكامل الاقتصادي ، إضافة إلى هذا فإن الاختلاف في درجة النمو الاقتصادي الذي يؤدي الى التباين في مستويات التطور الاقتصادي و الى التباين في درجات النمو بين البلدان .

قد تختلف الأساليب التي تستخدمها الدول في التنمية و تسيير الحياة الاقتصادية المختلفة، و مما لا شك فيه أن هذه الاختلافات تمثل عقبة أخرى في سبيل قيام التكامل الاقتصادي، و لكنها لا تحول دونه، و إنما تدعو إلى التريث و عدم الاندفاع في تشريع خطوات التكامل الاقتصادي و الانتقال إلى أشكال أكثر تقدما قبل توافر الشروط الضرورية و الكافية لذلك، و في مقدمتها تنسيق السياسات و الخطط الاقتصادية و إعادة النظر في نظم الإنتاج و التبادل و التكاليف و الأسعار و غيرها.

■ **المعوقات الاجتماعية والثقافية:** وتتمثل هذه المعوقات في تباين مستويات التطور الاجتماعي والثقافي بين البلدان المختلفة من ناحية المؤشرات الرئيسية لهذا التطور ، وكذلك المعوقات التي ترتبط بالتباين في الخصائص الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات الساعية إلى التكامل، و يتعلق الأمر تحديدا بالاختلافات و الحساسيات و الصراعات ذات الطابع الطائفي أو القبلي و العنصري أو العرقي.

■ **المعوقات المؤسسية والتنظيمية:** وترتبط بالإطار المؤسسي والتنظيمي للتكامل الذي يتعلق بالمؤسسات الضرورية لإقامة ومتابعة مسيرة التكامل بكل مجالاتها وتفصيلها والتشريعات والإجراءات التنفيذية لتطبيق الاتفاقيات والخطوات التكاملية المتفق عليها .

## المطلب الثالث : آثار التكامل الاقتصادي.

للتكامل الاقتصادي عدة آثار منها :

- **أثر خلق التجارة :** لقد عرف فاينر أثر خلق تجارة على أنه الأثر الذي يتعلق بالتجارة الجديدة، و التي تنشأ بين الدول الأعضاء حيث يؤدي إلى تحويل المشتريات من سلعة معينة ومن المصادر المحلية الأكثر ثمنا إلى المصادر الأقل ثمنا<sup>1</sup> ، بسبب تخصص كل بلد بالمنتجات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، و بالتالي زيادة التجارة نتيجة لاتساع السوق في أعقاب التكامل، و هذا مفيد لدلو الاتحاد و للعالم ككل لأنه يؤدي إلى الاقتراب من التخصص الأمثل للموارد<sup>2</sup>، و هو أثر ايجابي يزيد من الرفاهية الاقتصادية و هو ما يحدث عندما يتم نقل سلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو في التكتل تكون تكلفته أقل.
- **أثر تحويل التجارة:** أي تحول الطلب على الواردات من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبيا خارج التكتل إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله، و هو أثر سلبي على الرفاهية الاقتصادية حيث يحد منها ، حيث أن تخصص الدول المتكاملة في مجالا تتولى إنتاجها و تقوم بتصديرها للدول الأخرى الأعضاء، و هو ما يؤدي إلى كفاءة و إنتاج أقل، لأنه يعني الاعتماد على تخصص في الإنتاج بكلفة تفوق ما يمكن أن يتم في حالة الاعتماد على العالم الخارجي، أي التضحية بالتخصص المستند إلى الكلفة الأدنى لصالح تخصص يتم على أساس كلفة أعلى و بالتالي إنتاجية أقل<sup>3</sup>.
- **اتساع نطاق المنافسة:** تؤدي زيادة المنافسة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية، و تيسير المبادلات التجارية<sup>4</sup> ، يمكن للتكتل إقليمي أن يقلل من القوى الاحتكارية داخل كل دولة عضو، و يكسب المنتجين أعضاء آخرين نتيجة اتساع السوق، و بالتالي تدخل

1- محمد هشام خواجكية، " التكتلات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق الذكر، ص49.

2- علي القزويني، مرجع سابق، ص 135-137.

3- فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مرجع سابق، ص 168.

4 - Jean-Marc Siroén, la régionalisation de l'économie mondiale et multilatéralisme, cahiers de français ,n° 299 ,novembre 2000 , p 40.

شركات من بلدان مختلفة في منافسة أكثر شدة، و هذا ما يدفع المنتجين الأقل كفاءة إلى التوائهم مع الوضع الجديد برفع كفاءة إنتاجهم ، أما إذا لم يتواءموا مع الوضع الجديد، فقد يخرجون من حلبة المنافسة و تتحول مواردهم إلى قطاعات أخرى تستخدمها بطريقة أكثر كفاءة.<sup>1</sup>

كما يعمل التكامل الاقتصادي على تخفيض أو إزالة الحواجز التجارية و بذلك يسمح بظروف أكثر تنافسية.<sup>2</sup>

■ **وفورات الحجم:** تعمل الترتيبات الإقليمية على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقاً أوسع و مجالاً أكبر، فكبر حجم السوق يمكن المنشآت العاملة بأقل من طاقتها على الاستفادة من تحرير التجارة و يتيح لها أن تستفيد من وفورات الحجم، و يفسر ذلك بأن السوق المحلي عادة ما يحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم و كفاية اقتصادية.<sup>3</sup>

كما ستتحسن جدوى الأنشطة التي تتميز منشآتها بكبر الحجم و تناقص تكاليفها مع زيادة مبيعاتها و التي كان يتعذر إنشاؤها قبل التكامل بسبب محدودية الأسواق المحلية للدول الأعضاء مع صعوبة التصدير إلى العالم الخارجي لتواضع قدرتها التنافسية العالمية، و هو ما سيسهم في إعادة تقسيم العمل و زيادة التخصص بين هذه الدول.

كما يؤدي التوسع الاقتصادي المترتب على التكامل الاقتصادي، إلى دعم تخفيض تكلفة الحصول على مستلزمات إنتاج عالية الجودة، و توسيع المعروض من الأيدي العاملة المدربة، و خفض كفاءة المعاملات بما في ذلك أنشطة الوساطة و المعلومات و الائتمان.

1- محمد يونس، على عبد الوهاب نجا، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 189.

2- محمد سيدي عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 274.

3- كامل بكري، "التكامل الاقتصادي"، مرجع سابق، 1984، ص 38-43.

كذلك تتحسن جدوى مشروعات النقل و الاتصالات بين أعضاء التجمع، مما يؤدي إلى النهوض بهذه الأنشطة التي تساهم في خفض التكاليف و زيادة رفاهية المستهلكين و توسيع الإنتاج المحلي الموجه للاستهلاك الداخلي أو التصدير البيئي.

■ **التقدم التكنولوجي:** إن أحد المميزات الناتجة عن التكامل الاقتصادي هو إتباع التقدم التكنولوجي في الإنتاج، و بالتالي تخفيض التكلفة و زيادة الربحية، حيث أن توسع السوق و ما ينجم عنه من زيادة المنافسة يحفز على إجراء البحوث و التطور، لأن الوافرات الواسعة النطاق الناجمة عن البحوث يمكن أن نجني ثمارها على كل من المستويين ، المستوى المحلي و مستوى الشركة، و أنه من المحتمل كذلك أن يزداد الإنفاق على البحوث و التطوير بعد إزالة الحواجز التجارية.

■ **جذب الاستثمار:** تؤدي التغيرات الهيكلية في اقتصاديات الدول الأعضاء نتيجة التكامل و اتساع السوق الإقليمية و تحقيق وفورات الحجم إلى جانب جذب الاستثمار سواء الوطني أو البيئي أو من خارج الإقليم.

فاتساع نطاق السوق و ما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف هذه الأموال و بخاصة في مجالات المنتجات المتطورة الكبيرة الحجم التي تتميز بوفورات داخلية، و يكون أمام الشركات الأجنبية التي ترغب في توريد منتجاتها إلى بلد بعينه الخيار بين أن تخدم السوق عن طريق التصدير أو عن طريق إقامة مصنع محلي<sup>1</sup>.

و المهم عند عقد أي اتفاقية إقليمية على أهمية زيادة الحافز للاستثمار في النهوض بتنمية لموارد الاقتصادية للدول المتكاملة، فالسماح بحرية تنقل و توظين رؤوس الأموال

1- محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، 1997، ص 90.

داخل دول التكامل الإقليمي يسمح بتسهيل عمليات تكوين رأس المال و زيادة معدل النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

■ **تكاليف التكيف:** و يقصد بها ما تتعرض له الدول أو المناطق في التجمع التكاملي من تراجع في النشاط الاقتصادي و بخاصة الأنشطة الأقل كفاءة بسبب قدرة دول أو مناطق أخرى للاستحواذ على جانب كبير من نتائج خلق التجارة أو تمكنا من اجتذاب المزيد من عناصر الإنتاج، بما فيها العمل ورأس المال والمعرفة، فعندما تنتقل البلدان في كتل إقليمي من توازن لآخر فإنها تتكبد تكاليف انتقالية، هذه التكاليف قد تكون كبيرة في الأجل القصير.

حيث تحدث خسائر انتقالية في المستوى العام في شكل بطالة مؤقتة و طاقة عاطلة خلال فترة تخرج فيها الشركات، بسبب ما تواجهه من منافسة من موردين إقليميين آخرين، في سوق العمل مع الاتجاه إلى إعادة توزيع الموارد ببطء نحو استخدامات أفضل.

و كلما زادت درجة مرونة العمالة و رأس المال داخل البلد الواحد أو بين البلدان الأعضاء في ترتيب إقليمي كلما انخفضت خسائر الفترة الانتقالية.

■ **المزايا المتصلة:** المزايا المتصلة هي تلك المكاسب التي تنشأ عند مستوى معين من التجميع لمجموعة من الوحدات المتجانسة ، أي إدماجها في كيان واحد بحيث ننقل من اعتبار التفاوت أو الاختلاف القائم بين هذه الوحدات إلى اعتبار وحدة و تجانس الكيان الذي تنتمي إليه، و بالتالي إلى اعتبار إمكانات التكامل الداخلي فيما بينها.

1- كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المرجع السابق، ص 49.

المبحث الرابع :التكامل النقدي .

المطلب الأول : مفهوم وأنواع التكامل النقدي.

أولا : مفهوم التكامل النقدي

- يعرف F.Machlup التكامل النقدي على أنه " مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية".<sup>1</sup>
- الاتحاد النقدي ينطوي على توحيد السياسة النقدية من خلال خلق عملة موحدة وإنشاء سلطة نقدية مركزية ، فتكون للدول الأعضاء عملة موحدة وسياسة نقدية موحدة فيما يتعلق بسعر صرف العملة وأسعار الفائدة وأسس التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي.<sup>2</sup>
- التكامل النقدي عبارة عن مجموعة من الاتفاقات تنتهي بتوحيد العملات المختلفة لدول الأعضاء بعملة واحدة.<sup>3</sup>
- التكامل النقدي بموجبه يتم إحلال عملة واحدة محل العملات الأخرى المتعددة، ويتم التعامل بهذه العملة الموحدة من طرف كل دولة من دول الأعضاء وهذا ما يستوجب إنشاء بنك مركزي وحيد لمنطقة التكامل النقدي أي وجود سلطة نقدية واحدة في المنطقة.<sup>4</sup>

1 - زايري بلقاسم ، " تأثير اليورو على اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط " ، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية : فرص وتحديات ، جامعة الأغواط ، 19-20 أبريل 2005 ، الأغواط ، الجزائر ، ص 280 .

2 - صباغ رفيقة ، مهداوي هند ، " انعكاسات الأزمة المالية العالمية الراهنة على دول مجلس التعاون الخليجي" ، الملتقى الدولي الثاني ، حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بالوادي ، يومي 26 و27 فيفري 2012 ، الوادي ، الجزائر، ص 4

3- قدايرة أمال : " الوحدة النقدية الأوروبية، الاشكاليات والآثار على المديونية للدول الجنوبية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005-2006، ص 201.

4- مغاوري شلبي علي، "الأورو والآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم"، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2000، ص

التكامل النقدي يجبر الدول الأعضاء على القيام ب: <sup>1</sup>

- ✓ تحقيق التقارب الاقتصادي بين دول الأعضاء وذلك بإدماج السياسات المالية والنقدية.
- ✓ الحد من الحواجز التي تؤدي إلى التأثيرات السلبية على المعاملات النقدية.
- ✓ إنشاء بنك مركزي لمنطقة التكامل النقدي، حيث يجب على دول الأعضاء الالتزام بالقرارات الصادرة من هذا البنك بخصوص السياسة النقدية للمنطقة.

#### ثانياً: شروط التكامل النقدي

يمكن تلخيص الشروط الواجب توافرها لتحقيق تكامل نقدي فيما يلي: <sup>2</sup>

- ✓ قابلية كاملة ودائمة ومتبادلة على التحويل بين عملات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وذلك في حالة عدم تبني عملة مشتركة واحدة .
- ✓ تثبيت غير قابل للإلغاء لعملات الدول المذكورة في إطار بعضها البعض ، أو في إطار وحدة حساب مشتركة ما .
- ✓ إلغاء هوامش التغيرات المسموح بها في أسعار الصرف البيئية مما يجعل حركة رأس المال الخاص بين الدول الأعضاء دالة لمتغيرات أخرى من غير التغيرات في سعر الصرف ، هذا علماً بأن الحرية الكاملة لحركة رؤوس الأموال الخاصة موجودة ضمناً في اشتراط القابلية الكاملة لعملات البلدان المذكورة على التحويل إلى بعضها البعض.
- ✓ سياسات نقدية ومالية مشتركة يتم تحقيقها من خلال شكل ما من أشكال التعاون الوثيق بين البنوك المركزية المحلية أو مؤسسة نقدية مركزية على مستوى الاتحاد .
- ✓ يجب على الاتحاد النقدي أن يقدم شكلاً ما من العون المالي لدول العجز من أعضائه ، على أن يكون هذا العون مؤقتاً ومحدوداً أو مشروطاً لكي لا يتعارض وهدف التكامل النقدي المتمثلًا بخلق سوق ذات حجم يكفي لاستغلال وفورات الحجم

1 - علي قزويني، "التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة"، منشورات الدراسات العليا، ليبيا، 2004، ص 166.

2 - عبد المنعم السيد علي ، "الوحدة النقدية العربية" ، الطبعة الأولى، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986، ص

ويقلل من العوائق التي تقف أمام الحركة الحرة للعمل ورأس المال بحثاً عن فرص استثمار أفضل واستثمارات أكثر إنتاجية .

**المطلب الثاني: تقسيمات التكامل النقدي .**

**أولاً : التكامل النقدي الجزئي .**

تسعى الدول إلى التكامل النقدي التدريجي أو الجزئي ، والذي يأخذ عدة صيغ من التعاون النقدي التي لا تصل إلى درجة إنشاء عملة موحدة، أي في ظل احتفاظ كل دولة بعملةها وللتكامل النقدي الجزئي شروط متعددة منهما :

■ **إندماج أسعار الصرف :** تتفق الدول الأعضاء في منطقة التكامل النقدي الجزئي على تحديد هوامش لتقلبات أسعار الصرف فيما بينها، ويجب على كل الدولة المحافظة على هذه الهوامش وذلك بشراء والبيع العملات الأجنبية، و استقرار أسعار الصرف مسؤولية كل دول من دول الأعضاء.

■ **تنسيق السياسة النقدية :** أي محاولة التنسيق بين أسعار الفائدة السائدة في دول الأعضاء وخلق نوع من التوازي بين التوسع النقدي والائتمان المصرفي، كما أن ذلك يتطلب سياسة مشتركة اتجاه صرف العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية، وهذا ما يستوجب اسناد السياسات النقدية في الدول الأعضاء إلى سعر صرف مركزي مشترك اتجاه العملات الأخرى<sup>1</sup>.

■ **إنشاء اتحاد للمدفوعات :** تقوم مجموعة من الدول ذات العملات غير قابلة للتحويل بإنشاء نظام للمقاصة متعدد الأطراف يتم بمقتضاه تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري فيما بينها، ويضمن ذلك تسوية المدفوعات بغض النظر عن ماهية الشريك التجاري، وهذا ما يجنب التمييز في التبادل التجاري بين دول الأعضاء في اتحاد المدفوعات، ولقد انطلقت الصورة الأولى لمشروع كينز لإيجاد اتحاد مقاصة

1- عبد المنعم السيد علي، "الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مركز دراسات للوحدة العربية، لبنان، 2008، ص 68.

دولي من تصور تنظيم العالم ما بعد الحرب بهذه الطريقة، بحيث تدار النقود الدولية بحجم يتفق مع احتياجات الاقتصاد العالمي، وتتكون هذه النقود العالمية من وحدات نقدية أطلق عليها كينز اسم "بنكنور"<sup>1</sup>.

■ **تكامل السوق المالي** : تقوم دول الأعضاء باتخاذ آليات التي يؤدي إلى تحقيق زيادة في تحركات رؤوس الأموال مثل :

✓ إلغاء قيود الصرف المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال بين دول الأعضاء.

✓ توحيد المعايير الإدارية وتحسين شروط الاستثمار.

كما أن التكامل يشير في عمومه إلى التدابير التي تزيد من فعالية تدفق السلع وعوامل الإنتاج عبر الحدود استجابة للحوافز المطروحة ، فإن تكامل الأسواق المالية يعني في مضمونه الخطوات الرامية بصورة محددة إلى زيادة انتقال رأس المال ، و النتائج المترتبة على تكامل الأسواق المالية تتمثل في:<sup>2</sup>

✓ يؤدي إلى زيادة انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود وذلك لتجنيب رأس المال مخاطر الصرف داخل المنطقة المعينة .

✓ يؤدي إلى تعظيم العائدات على المدخرات عما يكون عليه الحال عند حصر استثمارها في مواطن نشأتها .

✓ يساعد على تعميق الخبرات وتبادلها في الاستثمار في المجالات المختلفة للنشاط الاقتصادي .

■ **العملة الموازية**: يشترط أن تكون هذه العملة عملة مكمل لل عملات المحلية لدول الأعضاء وليست بديلة عنها، أي بمعنى تستخدمها الدول الأعضاء كوحدة حسابية، ويمكن أن تصل هذه العملة الموازية إلى عملة موحدة لدول الأعضاء في إطار التكامل النقدي التام.

1- حازم البلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 47.

2 - محمد رشدي إبراهيم مسعود ، " توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية "، القاهرة ، دار النشر للجامعات ، 2009، ص 35 .

- **تجميع الاحتياطات :** يمكن للدول الأعضاء أن تساهم بجزء من احتياطاتها الدولية في مجمع الاحتياطات الاتحاد النقدي ولها كل الحق في الاستفادة من قروض، ويعتبر هذا المجمع للاحتياطات عنصراً مهماً لتحقيق التكامل النقدي.<sup>1</sup>
  - **توحيد السياسات الخارجية :** بالإضافة إلى تحرير حركة رأس المال في مراحل منطقة التكامل ، هناك أيضاً إمكانات توحيد السياسة المتعلقة بتدفقات رأس المال بينها وبين بقية العالم ، و قد اقترح أن تقوم البلدان الأعضاء بتوحيد قيود التحويل التي تعتمدها في مواجهة العالم الخارجي. وهناك ناحية أخرى إمكانية قيام هذه البلدان الأعضاء بالمواءمة بين سياساتها حيال الاستثمار المباشر الوافد من الخارج ، وهناك إمكانية ثالثة ورد ذكرها في الإطار العربي وتتمثل في العمل المشترك حيال توجيه الفوائض المالية للاستثمار خارج المنطقة.<sup>2</sup>
- **أهداف التكامل النقدي الجزئي.**

يهدف التكامل النقدي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها العمل على استقرار سعر الصرف ومحاولة تأسيس اتحاد المدفوعات وتحقيق التكامل بين مختلف الأسواق المالية لدول الأعضاء ومحاولة التنسيق بين السياسات المالية:

- **في مجال استقرار أسعار الصرف :** يهدف إلى الحد من مخاطر أسعار الصرف التي قد تنثير آثار على حركات رؤوس الأموال والسلع .
- **في مجال تأسيس اتحاد للمدفوعات :** يهدف إلى إرساء دفع لتشجيع التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء ، من خلال تقديم مساعدة للدول التي تواجه عجز في احتياطاتها وميزان المدفوعات.
- **في مجال التكامل بين الأسواق المالية:** يهدف إلى استقرار نقدي، من خلال اعتماد الدول أعضاء سياسات مشتركة لأسعار الصرف بغية تجنب انتقال الصدمات الاقتصادية من دولة إلى أخرى من الدول الأعضاء في هذا الاتحاد.

1- عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 67.

2- جون وليامسون ، " التكامل النقدي العربي " ، بيروت لبنان ، مركز دراسات الوحدة، 1986، ص 46 - 47 .

■ في مجال التنسيق النقدي: يهدف إلى استقرار نقدي، من خلال اعتماد الدول الأعضاء سياسات مشتركة لأسعار الصرف بغية تجنب انتقال الصدمات الاقتصادية من دولة إلى أخرى من الدول الأعضاء في هذا الاتحاد.

الشكل رقم (2-3) : الأهداف الاتحاد النقدي الجزئي.



المصدر: من إعداد الباحث.

### ثانياً : التكامل النقدي التام .

تتضمن الوحدة النقدية التامة ، أو التكامل النقدي الكامل ، أمرين اثنين متلازمين ، الأول إقامة اتحاد صرف كامل ، بمعنى إنشاء علاقة ثابتة نسبياً بين عملات الدول المتكاملة ، والثاني قابلية كاملة لتحويل البيني من عملة إلى أخرى داخل الاتحاد ، بمعنى غياب أية قيود على تحويل العملات بعضها إلى بعض ، سواء لأغراض المدفوعات الجارية أم الرأسمالية ، ويقتضي ذلك تكاملاً تاماً بين الأسواق المالية والنقدية ، وحرية كاملة لحركة رأس المال بين الدول المتكاملة .

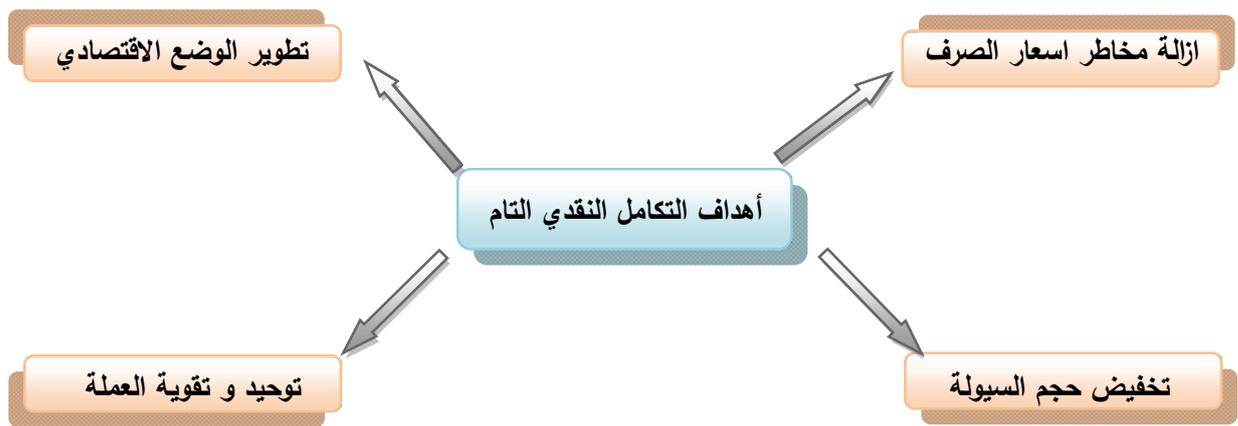
و يتطلب تحقيق هذه الشروط توحيد للسياسات والإدارة النقدية ونظم الصرف الأجنبي في تلك الدول ، مما يشير إلى مضامين نقدية معينة ، أهمها ضرورة الاتفاق المشترك

على معدلات التوسع النقدي والائتمان المصرفي ، مما يعمل على إزالة أهم أسباب الاختلاف بين مستويات الأسعار ومعدلات التضخم ، إضافة إلى القضاء على مصدر مهم من مصادر الاختلال في موازين مدفوعات تلك الدول بعضها اتجاه بعض ، كما يقتضي الأمر تنظيم ميزان المدفوعات الكلي لهذه الدول اتجاه العالم الخارجي<sup>1</sup>.

- أهداف الوحدة النقدية التامة:

- إزالة مخاطر أسعار الصرف .
- خفض التكلفة الاجتماعية في مجال توفير النقود من خلال تخفيض حجم السيولة النقدية المحتفظ بها في الدول الأعضاء.
- تحقيق ركيزة اقتصادية وسياسية تسمح بمشاركة الدول الأعضاء في الأمور الاقتصادية على المستوى العالمي.
- تحقيق عملة دولية تؤثر على الاقتصاد العالمي ، من خلال تكثيف التبادلات التجارية مع الدول الأخرى .

الشكل رقم (3-3) : الأهداف الاتحاد النقدي الكلي.



المصدر: من إعداد الباحث.

1 - عبد المنعم السيد علي ، " الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة " ، مرجع سابق، ص 59 - 60 .

كما توجد بعض الأهداف والمبادئ المشتركة لتكامل التام والجزئي<sup>1</sup>:

- التخفيض من الفاء القيود النقدية التي تحول دون انسياب رؤوس الأموال والسلع و عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء .
- إخضاع تسهيل انسياب السلع وعناصر الإنتاج إلى سياسة متكاملة للتنمية الاقتصادية الكلية بين الدول الأعضاء .
- يسمح التكامل النقدي بتحقيق اتفاقيات الدول الأعضاء في مجال تصدي الصدمات الخارجية.

### المطلب الثالث: علاقة التكامل النقدي بالتكامل الاقتصادي.

التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي هما عمليتان متلازمتان يصعب الفصل بينهما فصلا تاما في أي مرحلة من مرحلتهما المختلفة ، كما يعتبر التكامل النقدي شرط أساسي للتكامل الاقتصادي، فالتكامل النقدي يهدف إلى حرية حركة السلع والعوامل والأشخاص والنقود ورأس المال ، وتجنب التضارب في السياسات النقدية والمالية بخاصة من حيث معدلات التوسع النقدي والائتمان المصرفي ، ويمثل إعادة تخصيص الموارد والاقتصاد في الموارد المالية الأجنبية والتنسيق بين أسعار الصرف البيئية التي تترتب على تحقيق التكامل النقدي ، فتزيد بذلك من إمكانيات تحقيق التكامل الاقتصادي وتدفع باتجاهه.<sup>2</sup>

يوجد طريقان يقودان إلى الاندماج النقدي، ولكنهما يقومان على فكرتين متعارضتين:<sup>3</sup>

- الأولى فتؤكد على أن الاندماج النقدي ينبغي أن يكون نتيجة للاندماج الاقتصادي ، و إذا كانت الشروط الاقتصادية للاندماج غير متوفرة فإن كل بلد عضو يحتفظ بحرية تعديل سعر الصرف وتحديد أسعار الفائدة وشروط الائتمان أو تسوية المعاملات المالية الدولية.

1 - قحايرية أمال ، " الوحدة النقدية الأوروبية الاشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب " أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 / 2006 ، ص 203 .

2 - عبد المنعم السيد علي ، " الوحدة النقدية العربية "، مرجع سبق ذكره، ص 90-91 .

3 - براهيم عبد الحميد ، " أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل " ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، لبنان ، مركز الوحدة العربية، 1991، ص 378 .

- الثانية فتؤكد على أن الاندماج النقدي يحدث نوعاً من الديناميكية المشتركة التي تعجل عملية الاندماج الاقتصادي.

المبحث الخامس: المنطقة النقدية المثلى.

المطلب الأول : مفهوم وشروط المنطقة النقدية المثلى.

أولاً : مفهوم المنطقة النقدية المثلى :

إن المنطقة النقدية هي مكان جغرافي يتميز بنظام صرف ثابت خاص بالمبادلات الداخلية ، ونظام صرف مرن قابل للتغير فيها يخص المبادلات الخارجية وتسويتها ، وأن داخل هذه المنطقة يكون الدفع بواسطة عملة واحدة أو بالاعتماد على عدد من العملات المختلفة.

تسمح المنطقة النقدية بالمحافظة على التوازن الداخلي من نقطة الربط المثلى بين التضخم ، البطالة خارج المنطقة .

ويقصد بمنطقة العملة المثلى هي مجموعة من الدول التي تشترك في مجموعة من الخصائص وتستوفي مجموعة من الشروط التي تؤهل تلك الدول لإنشاء اتحاد نقدي ، وتشير نظرية العملة المثلى إلى أن أهم معايير إنشاء منطقة عملة مثلى أن تكون الدول الأعضاء في المنطقة عرضة لصدمات متماثلة.<sup>1</sup>

تشير نظرية " منطقة العملة المثلى " إلى أن رفاهية السكان في هذه المنطقة هي دالة متزايدة في ثلاثة عوامل ، هي:<sup>2</sup>

✓ الدخل الحقيقي.

✓ استقرار الدخل الحقيقي، أي استقرار الأسعار.

✓ استقلالية المنطقة في الاختيار بين هدفي البطالة ومعدلات النمو

الاقتصادي .

1 - يوسفات علي ، صديقي أحمد ، " مشروع العملة الخليجية الموحدة ، والدروس المستفادة من أزمة منطقة اليورو " ، مجلة الباحث الاقتصادي ، ماي 2013 ، العدد رقم 01 ، ص 18 .

2 عبد المنعم السيد علي ، " الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة " ، مرجع سابق ، ص 36 .

## ثانيا : شروط المنطقة النقدية المثلى.

إن مفهوم منطقة العملة المثلى الذي تم صياغته في الخمسينات و الستينات بني على مجموعة من الأسس و الشروط أهمها:<sup>1</sup>

- يجب على دول المنطقة أن تسعى إلى تكوين سياسات نقدية و مالية مشتركة و يعبر ذلك عن شكل من أشكال التعاون الوطني بين البنوك المركزية، و كذلك تسعى إلى تحولها إلى منظومة مصارف مركزية أو مؤسسة نقدية مركزية على مستوى المنطقة.
- الانتقال عوامل الإنتاج بين دول المنطقة بدون حواجز، خاصة من الدول التي تعاني من الانكماش إلى الدول التي تشهد رواجاً وهو الأمر الذي يساعد على تيسير عملية التصحيح في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة لعملات البلدان الأعضاء.
- توسيع المنطقة العملة لتشمل عدداً أكبر من البلدان من أجل زيادة نسبة المعاملات الدولية الخارجية التي ضمن حدود منطقة العملة، و الحد من تأثير التقلبات في أسعار صرف المناطق و الدول الأخرى على مستويات الأسعار المحلية في بلدان المنطقة.
- تطوير التجارة البينية بين دول المنطقة
- قابلية تحويل عملات الدول الأعضاء فيما بينها في حالة الوحدة النقدية الجزئية أو تبني عملة مشتركة واحدة في حالة الوحدة النقدية الكاملة.
- تثبيت عملات الدول الأعضاء مع بعضها البعض في حالة الوحدة النقدية الجزئية أو اعتماد عملة حسابية مشتركة فيما بينها يمكن أن تتحول هي ذاتها إلى عملة موحدة فيما بعد.

1-علي القزويني، مرجع سابق، ص 174.175.

- اعتماد صندوق مشترك للتدخل لدعم أسعار صرف العملات التي تتعرض إلى ضغوط، و تقديم العون المالي لبلدان العجز وفق شروط معينة، وخصوصا في المراحل المبكرة.
- العمل على تطور الهياكل و المؤسسات التي تساهم في التكامل الاقتصادي و النقدي بين الدول الأعضاء.

### المطلب الثاني : نظريات المنطقة النقدية المثلى.

#### 1. نظرية روبت ماندل:

يرى أن الشرط الأساسي لمنطقة اقتصادية مثالية هي حركية عوامل الإنتاج وبفضل هذا الشرط فإن نظام الصرف الثابت أو عملة موحدة داخل المنطقة هو نظام صرف معوم بالنسبة لدول أخرى والذي يسمح بتعديل سريع للاختلافات .  
 إذن فإن أي أزمة غير متناظرة في داخل المنطقة ينتج عنها حركة في رؤوس الأموال واليد العاملة لإعادة التوازن بين العرض والطلب<sup>1</sup> .  
 فإذا كانت القدرة على التنقل محدودة يكون الاتحاد النقدي أمراً غير مرغوب فيه، ويمكن أن يعني ذلك أيضاً انهيار اتحاد نقدي قائم فعلاً<sup>2</sup> ، فكلما زادت درجة تنقل عوامل الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل ارتفع عامل تكامل الأسواق وهو ما يمكن مجموعة البلدان الشريكة من تقليل الحاجة إلى تغيير أسعار عناصر الإنتاج الحقيقية ، وبالتالي يمكن لدول أن تتكامل ضمن منطقة للعملة المثلى .

و يحدد ماندل منطقة العملة المثلى على أنها إقليم تظهر فيه قابلية كبيرة لعوامل الإنتاج على الانتقال داخلياً وقابلية محدودة على الانتقال خارجياً، ويعني ذلك تدفق العوامل من المناطق ذات الكلفة المنخفضة أو المتدنية إلى المناطق ذات الكلفة المرتفعة

1 - بن بوزيان محمد ، زياني الطاهر ، "الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر : دراسة مقارنة مع تونس والمغرب " ، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية : فرص وتحديات ، جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005 ، الأغواط ، الجزائر .  
 2- سي بول هالوود، رونالد مكدونالد، ترجمة محمود حسن حسني، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، السعودية، 2007، ص 558.

أو المردود المرتفع، مما يمكن معه منع حدوث مشاكل مدفوعات ناشئة عن الاختلافات الحديثة الناشئة عن الزيادات في التكاليف والأسعار بين أعضاء منطقة العملة، ويمكن بذلك اعتبار منطقة العملة هذه منطقة مثلى، فتدفق العوامل يعتبر بديلاً من تعديل سعر الصرف، وهو البديل الذي يعتبر ذاته بديلاً من تغير مستويات الأجر الحقيقي نتيجة تغير ظروف العرض والطلب.<sup>1</sup>

كما يمكن أن تتأثر المناطق المعنية بصفة مختلفة بصدمات خارجية، ولتصحيح اختلال التوازن الخارجي يجب أن نلجأ إلى معدل صرف متغير، انطلاقاً من هذا المنطق أراد ماندل أن يبين أن المنطقتين من الأفضل أن لا تثبتا أسعار الصرف المتعلقة بها، إلا في حالة وجود حرية تامة لتحرك عناصر الإنتاج بين المنطقتين.

يفترض ماندل في تحليله أن التغير في هيكل الطلب على الإنتاج يشكل السبب الرئيسي والأساسي في اختلال التوازن الخارجي وأن تصحيحه يتم من خلال تحرير حركات عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء بدون تغيير أسعار الصرف.

## 2. نظرية رويت ماكينون (1963):

حسب هذا العالم الاقتصادي تنخفض التكاليف المتعلقة بالتخلي عن معدل الصرف كأداة للسياسة الاقتصادية كلما كانت درجة انفتاح الاقتصاد كبيرة أي أن هذه التكاليف مرتبطة بدرجة الانفتاح، إذ أوضح ماكينون أن درجة الانفتاح الاقتصادي تتغلب على ذلك التكاليف المرتبطة بتقلبات معاملات الصرف، وبالتالي يعتبر ماكينون أن الانفتاح الاقتصادي من أهم المعايير التي تساهم في تحقيق المنطقة النقدية المثالية.<sup>2</sup>

و تقوم المنطقة النقدية المثلى على أساس تنسيق السياسات النقدية و المالية بين الدول الأعضاء<sup>3</sup>، فكلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا كان مستعدا أكثر إلى استخدام أسعار

1- عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 37.

2- لخضاري نجا، مرجع سبق ذكره، ص 134 - 135.

Paul de grauwe- Economie de l'intégration - de Boeck université , 3<sup>eme</sup> édition ,paris,

3.1999.p10

صرف الثابتة، و بالتالي ستزيد المنافع الناجمة عن إقامة منطقة العملة المثلّي، و نقل درجة الحاجة إلى استخدام السياسات المالية والنقدية في الحفاظ على التوازن الخارجي ، كما صاغ ماكينون بعض الحجج التي تؤيد الدول للانضمام في منطقة نقدية و ذلك بنصح الدول التي يعتمد دخلها القومي على قطاع التجارة الخارجية أن تنضم إلى منطقة نقدية مع أهم شركائها التجاريين قصد تحقيق درجة عالية من الاستقرار في الأسعار.

تعرضت نظرية ماكينون إلى عدة انتقادات منها:

- مبدأ الانفتاح الاقتصادي كشرط للانضمام إلى منطقة نقدية، حيث يرى بعض النقاد أن الاقتصاد الذي يتميز بدرجة عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي و ذات قطاع كبير للتجارة الخارجية، يكون من المستحسن له أن يعتمد نظام أسعار صرف مرنة، و أسعار صرف ثابتة للاقتصاد الذي يتميز بصغر التجارة الخارجية.
- لا يسمح نظام أسعار الصرف، في حالة انفتاح الاقتصاد المحلي بدرجة عالية مع العالم الخارجي، باعتماد سياسة نقدية للحد من التضخم ، كما أن هذه الحالة تستدعي اعتماد مستوى أقل م من الأجر قصد زيادة الاستخدام من أجل التخفيف من البطالة.

### 3. نظرية كينين : ( 1969 )

أما الخاصية التي تحدد منطقة العملة المثلّي لدى كينين فترتبط بمدى تنوع مزيج إنتاج الدولة وعدد الأقاليم ذات الإنتاج الواحد التي تحتويها الدولة الواحدة ويقدم كينين ثلاث حجج في لذلك:

- إن الاقتصاد المنوع بشكل جيد لن يتعرض لتغيرات في شروط تجارته بقدر ما يتعرض له الاقتصاد وحيد الإنتاج ، فكلما زاد تنوع إنتاج دولة ما ، خاصة في صادراتها زاد استقلالها عن التقلبات الأجنبية ، أي قلت آثار ذلك على مركز مدفوعاتها واستقرار

- أسعارها وثبات دخلها ، وذلك لتعادل الآثار السلبية مع الآثار الإيجابية لهذه التقلبات بالنسبة للسلع المختلفة والمتنوعة التي تنتجها الدولة المتنوعة الإنتاج .
- إن تعرض البلد المتنوع إلى انخفاض في الطلب على صادراته الرئيسية لن تؤدي إلى نشوء بطالة حادة كما يحصل للبلد ذي إنتاج الواحد أو غير متنوع الإنتاج .
  - إن العلاقة بين الطلب الخارجي والطلب المحلي خاصة بين - الصادرات والاستثمار - ستكون أضعف في الاقتصاد المتنوع ، لذا فإن التغيرات في الاستخدام المحلي نتيجة لتغير الطلب الأجنبي لن تكون أكثر شدة نتيجة لتغيرات مقابلة في تكوين رأس المال المحلي .

هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى نظرية كينز<sup>1</sup>:

✓ يتركز النقد على المبدأ الذي صاغه كينز في نظريته على مبدأ تنوع الهيكل الاقتصادي و الصادرات، حيث يرى البعض أن الدول التي تتميز بهذا المبدأ سوف تكون في درجة عالية من الاكتفاء الذاتي و بالتالي لن تعتمد سياسة التجارة الخارجية، لهذا يكون نظام سعر الصرف المرن ملائماً لاقتصادها القومي.

✓ ما مصير تنوع هيكل الصادرات و الإنتاج بعد إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء لمنطقة نقدية في إطار التخصص و تقسيم العمل.

#### 4. نظرية فليمينج :

يرى فليمينج (1962) ، هابرلر (1970) أن أغلب المعايير المطروحة والمتعلقة بأفضل نماذج مناطق عملة تقترض أن الاختلالات الخارجية إنما تنجم أساساً عن مصادر اقتصادية جزئية ، منها مثلالتغيرات في ظروف العرض والطلب التي تمس صناعات بعينها .

1- فحايبريةآمال،مرجع سابق،ص 213.

لكن التجربة التاريخية تشير مؤخرا إلى أن الأمر قد يكون على خلاف ذلك ، وأن اختلال المدفوعات قد يحدد في الغالب الأعم بواسطة عوامل اقتصادية كلية شاملة وأهمها التضخم وقصور سياسة إدارة الطلب .

فإذا كان هناك تقارب في معدلات التضخم ، فدخل تلك الدول معا في اتحاد للعملة قد يكون بحد ذاته وسيلة فعالة لتصحيح الاختلالات السعرية لدى أكثر الأعضاء تأثرا بالتضخم ، أما إذا لم يوجد تقارب في معدلات التضخم - كأن كانت دولة تسعى إلى رفع مستوى التوظيف عن طريق الأخذ بمعدل أعلى من التضخم مما تقبله دولة أخرى - تعذر اشتراكهما معا في منطقة عملة نظرا لأن المحافظة على ثبات سعر الصرف بينهما يستلزم تدخلا كبيرا في أسواق عملات الاحتياط ، الأمر الذي يؤدي إلى تغير المعروض من النقود إذا لم يتم تعقيم آثار ذلك التدخل.<sup>1</sup>

#### 5. نظرية التكاليف و المنافع :

تم تطوير أسلوب جديد يضع إطارا عاما لتحديد منطقة العملة المثلى ، حيث يأخذ جميع العوامل المحددة لها ، محاولا تقييم جميع التكاليف والمنافع الناتجة من المشاركة في منطقة العملة المثلى عندما تفوق منافعها تكاليفها ، ففي منطقة السوق الأوروبية المشتركة توجد أربع منافع كمية يمكن تحقيقها من خلال خلق منطقة عملة بين بلدانها وهي:<sup>2</sup>

- ✓ مردودات تنشأ عن الاقتصاد في الموارد بصورة رئيسية في المعاملات الخاصة بحقل الصيرفة والصرف الأجنبي .
- ✓ مردودات تنشأ عن إعادة توزيع الموارد ناتجة بصورة رئيسية من تجميع الاحتياطات في منطقة العملة .
- ✓ مردودات ناشئة عن تنامي التجارة وتقليل عدم التأكد ناتجة من تحديد سعر الصرف.

1- محمد رشدي ابراهيم مسعود ، " مرجع سبق ذكره " ، ص 64 .

2- عبد العزيز صقر ليلي ، " العملة الخليجية الموحدة الارتباط بالدولار والبدائل " ، رسالة ماجستير ، في الاقتصاد ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة المملكة العربية السعودية ، 2011 ، ص 84 .

✓ مردودات ناشئة ذات كفاءة أكبر في عمل الآلية النقدية. و وفقا لهذا الأسلوب يمكن تعريف منطقة العملة المثلى بالموازاة بين التكاليف و المنافع المختلفة للمساهمة في منطقة العملة، فيجب تبني منطقة العملة فقط عندما تفوق منافعها تكاليفها.<sup>1</sup>

#### 6. نظرية الأهداف الاقتصادية لمنطقة العملة المثلى :

هذه النظرية تذهب إلى أن الدول التي ترغب في تكوين منطقة للعملة فيما بينها يجب أن يكون لها أهداف اقتصادية متماثلة وخاصة فيما يتعلق بأهداف التوازن والاستقرار الداخلي في مجال التسعير والتوظيف ، وذلك راجع إلى أن الاختلاف في الأهداف يؤدي إلى مزيد من الخلل في حالة قيام منطقة للعملة بين الدول الأعضاء.

#### المطلب الثالث : تكاليف و محددات و معايير منطقة العملة المثلى

##### أولاً: : تكاليف الوحدة النقدية.

- تقليل استقلالية السياسة النقدية: و تأتي كلفة السياسة النقدية من فقدان أداتها، و هي سعر الصرف الذي يمكن استخدامه لتسهيل عملية تكيف الاقتصاد مع الصدمات، مما يتطلب تغيراً في أسعار الصرف الحقيقية بهدف استعادة التوازن في أسواق السلع و العمل، و ستكون هذه التكلفة كبيرة.<sup>2</sup>
- في حالة التضخم المرتفع في إحدى الدول الأعضاء، أو دخول الدولة في اتحاد نقدي، وكان سعر صرف عملتها مقوماً بأعلى من قيمته الحقيقية، فإن هذه الدولة يمكن أن تمر بفترة كساد، مع وجود أسعار فائدة حقيقية مرتفعة، و انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، و ارتفاع في معدل البطالة.<sup>3</sup>

عبد المنعم السيد علي ، "الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة " ، المرجع السابق، ص 1.41

2- عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص43.

3- سي بول هالوود، رونالد مكدونالد، مرجع سابق، ص 576.

- تحويل الطلب ، فالمنافسة بين المنتجين بعد الاتحاد سيوجه الطلب لدولة دون الأخرى مما سيؤدي إلى تضخم في الدولة التي زاد الطلب عليها و بطالة في الدولة التي تحول الطلب عنها.

#### ثانيا : محددات المنطقة النقدية .

- يمكن وضع مؤشرات عامة تمثل محددات أساسية لمنطقة العملة المثلى وهي كما يلي:
- يجب على الدول الأعضاء في المنطقة النقدية أن تحقق التنسيق بين سياساتها المالية والنقدية ، وكذا مستوى عال من قابلية عوامل الإنتاج على الانتقال ، والتي سوف تساعد على إجراء عملية التصحيح في ظل أسعار الصرف الثابتة ، سواء تعلق الأمر بالدول التي تتمتع بالفائض أو بالدول التي تعاني من الانكماش .
  - يجب أن تضم منطقة العملة المشتركة عددا معتبرا من الدول الأعضاء ، حتى يتم إجراء المعاملات الدولية داخل حدود المنطقة ، مما يساعد على منع أن تؤدي التقلبات في أسعار الصرف المركبة وأسعار صرف المناطق الأخرى ، إلى التأثير على مستويات الأسعار المحلية بدرجة كبيرة .
  - يجب على الدول الراغبة في تشكيل المنطقة النقدية أن تحقق الانفتاح الاقتصادي، حيث أن درجة الانفتاح العالية تساعد على اعتماد نظام مرن لأسعار الصرف، كما أن التنوع الاقتصادي سوف يساعد على تلبية مستويات الطلب الداخلية وزيادة الروابط البيئية للمنطقة.
  - يجب الاتفاق على توحيد الأهداف الاقتصادية بين دول المنطقة المتكاملة .
  - ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء يساعد على التمويل في حالات الأزمات .

#### ثالثا: المعايير المتعلقة بالاستجابة للصدمات.

ليس هناك معيار واحد سائد يمكن استخدامه لتقييم مدى المرغوبية في إقامة اتحاد نقدي أو قابليته للاستمرار كما لا يوجد معيار مطلق لتقرير وجود منطقة عملة مثلى أم لا ، لذا زاد الاهتمام بتحليل الصدمات التي تتعرض لها الاقتصاديات المعنية ومدى تأثيرها

بها ، مادام امتصاص الصدمات التي تتعرض لها الاقتصاديات المعنية ومدى تأثرها بها ، مادام امتصاص الصدمات يجمع الأثر الصافي لعدد من المعايير التقليدية وإحدى المعايير المهمة التي ترد في هذا الصدد تتعلق بدرجة انتظام ، أو عدم انتظام الصدمات الاقتصادية المحلية التي تتعرض لها اقتصاديات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي ، و الذي يتضمن سعر الصرف الاسمي والذي لا يمكن أن يتحرك في ظل الاتحاد ، لتسهيل عملية التكيف مع الصدمات من أي نوع كانت<sup>1</sup>، مما يؤدي إلى أن التكاليف المصاحبة لفقدان استقلالية السياسة النقدية ستزداد مع ارتفاع درجة عدم انتظام الصدمات بين الدول الأعضاء .

و توجد أربع أصناف من المنافع التي يقدمها الاتحاد النقدي المتمثل بمنطقة عملة مشتركة:<sup>2</sup>

- ✓ تخفيض تكاليف المعاملات.
- ✓ تقليل درجة عدم اليقين الاقتصادي.
- ✓ وزيادة انضباط السياسة و مصداقياتها.
- ✓ تحسين أداء الآلية النقدية.

1- عبد العزيز صقر ليلي ، " مرجع سبق ذكره " ، الصفحة 85 .

2- عبد المنعم السيد علي ، " الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة " ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 42 - 43 .

## خاتمة الفصل:

لقد أضحي موضوع التكامل الاقتصادي من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي العالمي ، نظرا للمزايا التي يمنحها للدول الأعضاء والتي هي في الأصل الدوافع المشجعة لقيامه ، إذ يمر بمراحل مختلفة تبدأ بمنطقة التجارة الحرة لتصل إلى أعلى درجاتها وهي التكامل الاقتصادي التام ، مستندا في ذلك على مجموعة من المقومات لتجاوز قدر الامكان المعوقات التي يمكن أن تحول دون بلوغ الهدف المنشود .

و يرتبط التكامل الاقتصادي بالتكامل النقدي ، إذ أن هذا الأخير يتم وفق أسلوبين ، الأول هو المضي تدريجيا باتجاه الوحدة النقدية الكاملة من خلال اتخاذ إجراءات تكاملية متتابعة ، و الثاني هو السير قدما باتجاه إقامة وحدة نقدية كاملة ، فإن استطاعت الدول المتكاملة الوصول إليها تكون قد شكّلت ما يعرف بالمنطقة النقدية المثلى .

# الفصل الرابع

## مقدمة الفصل:

ورثت دول المغرب العربي عقب استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين من المستعمر قاعدة اقتصادية لم تكن لتلبي طموحات شعوب هذه البلدان بسبب ما لحق بها من دمار جراء حروب التحرير، من هذا المنطلق أضحت من الضروري أن تعمل دول المغرب العربي على إيجاد موقع لها وسط اقتصاديات العالم، وأصبح لزاما عليها الأخذ بعين الاعتبار كل المستجدات العالمية والتفاعل معها بكل حيثياتها الايجابية منها والسلبية، الأمر الذي أصبح بمثابة الرهان الصعب والتحدي الكبير للنهوض باقتصادياتها من وحل التخلف وبناء قاعدة اقتصادية متطورة .

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى خمسة مباحث حيث تضمن المبحث الأول مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى طبيعة الاقتصاد التونسي ، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى واقع الاقتصاد المغربي ، أما المبحث الرابع فتطرقنا إلى الإطار القانوني للتكامل الاقتصادي المغربي و إلى التطور التاريخي لاتحاد المغرب العربي ، أما المبحث الخامس فتطرقنا إلى مقومات و تحديات و استراتيجيات التكامل المغربي.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري.

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات و تغيرات هامة أملتھا الظروف التي شاهدها كل من الساحتين الوطنية و الدولية و هذا على كافة الأصعدة الاقتصادية و السياسية فنجدها غداة الاستقلال قد تبنت إستراتيجية قائمة على أساسا التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد ، لكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف والاختلال وهذا ما دفع بالجزائر إلى تبني التوجه اللامركزي في التسيير و قد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية الواسعة والتي مست جميع جوانب القطاعات الاقتصادية .

المطلب الأول : الاقتصاد الجزائري في الفترة (1962-1979)

1. مرحلة النهج الاشتراكي (1962-1965) :

اختارت الجزائر بعد الاستقلال نموذا تتمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف الذي ورثته عقب الفترة الاستعمارية الطويلة، حيث اعتمد الاقتصاد الجزائري النموذج الشائع خلال الستينات والمعتمد على المشروعات المصنعة، كما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنمية هذا النموذج<sup>1</sup>، ويهدف هذا النموذج إلى بناء جهاز إنتاجي وطني يقوم على قاعدة صناعية ، وخلق مناصب شغل جديدة، ولإنجاح هذه الإستراتيجية كانت أحد الأولويات الأساسية هي استرجاع الثروات الوطنية ( المحروقات ، الأراضي .....إلخ).

و لقد اتسم الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بالتبعية للاقتصاد الفرنسي في كل المجالات، من ملامحه ما يلي:

1- عبد الله بن دعيبة، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية(التخطيط)"، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 ، ص 355.

- الازدواجية الاقتصادية على مستوى القطاعات: حيث يتشكل كل قطاع من قطاع حديث كان يسيطر عليه المعمرين، وقطاع تقليدي متخلف يملكه الجزائريين.
- سيطرة القطاع الزراعي على النشاط الاقتصادي الوطني.
- التفاوت الجهوي بين مختلف ولايات الجزائر خصوصا بين الريف والمدينة.
- التخصص الاقتصادي: حيث طغى إنتاج البترول والخمور فهما يشكلان لوحدهما 80% من قيمة الصادرات الجزائرية.
- تدني مستوى الحياة أي انخفاض المستوى التعليمي والثقافي والصحي وقلة وسائل النقل والهياكل السكنية والترفيهية.

وللخروج من هذه الوضعية وتحقيق التنمية المنشودة اتخذت الجزائر النموذج الاشتراكي كمنهج للتنمية وكان هذا حسب توجيهات مؤتمر طرابلس سنة 1962 الذي حدد معالم السياسة الجزائرية وركز على التخطيط الاقتصادي للموارد الجزائرية والتسيير الاشتراكي لمؤسسات مع التصنيع الشامل لتحقيق تنمية متوازنة بين كل الفروع الاقتصادية وبناء مجتمع اشتراكي<sup>1</sup> وكذا قامت الحكومة الجزائرية بإصدار عدد من المراسيم تحت عنوان كبير هو "التسيير الذاتي"، بدأ في 22 من أكتوبر 1962 بمرسوم ينص على التسيير المؤقت لمستثمرات الزراعية ولشركات التي تركها أصحابها بعد مغادرتهم للجزائر نهائيا، فالاشتراكية كانت خيار يستلزم سياسة حازمة ، ونظرة إستراتيجية موفرة للشروط اللازمة ، و هذا جعل الاقتصاد الجزائري يعرف عدة تطورات:<sup>2</sup>

#### - القطاع الفلاحي:

قامت الحكومة الجزائرية سنة 1963 بإنشاء نظام التسيير الذاتي، الذي يهدف إلى تأميم أملاك المعمرين التي تركوها وخاصة المزارع و الوحدات الصناعية، وبهذا سيطرت الدولة على تسيير المزارع، وأصبح التسيير مركزيا ،وفي تلك المرحلة تم إنشاء

1- عبد القادر كشير، " نحو تنظيم اقتصادي جديد من منظور الدول النامية "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995 ، ص 170 .

2- دراوسي مسعود، " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر-1990-2004)"، أطروحة دكتوراه تخصص مالية، جامعة الجزائر ، 2006-2005، ص 340-341.

الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، بحيث يقوم هذا الديوان بتمويل جميع المزارع ذاتيا بمدخلات الإنتاج وتسويق المحاصيل التي يقوم بإنتاجها، و تعتبر الأراضي المسترجعة من المعمرين من أخصب الأراضي وتبلغ نحو 22037 مزرعة تتوزع على مساحة تقارب 2,4 مليون هكتار، إلا أن عدم وضوح أسلوب التسيير الذاتي والأسس التي تنظمه لدى الكثير من العمال و كذلك عدم استطاعة العمال التحكم في نشاطهم وقلّة الإطارات سواء من المهندسون أو التقنيون وإنهاك العتاد الفلاحي وغياب المحاسبة في تلك المزارع، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل وركود في الإنتاج الزراعي .

#### - القطاع الصناعي:

كان برنامج الاستثمار الصناعي في الجزائر أيام الاستعمار يتركز حول الموارد المنجمية الموجهة للتصدير، وخلال الحرب العالمية الثانية واثرا احتلال ألمانيا لفرنسا ، أقامت بعض الشركات الصناعية الفرنسية فروعاً لها في الجزائر، وفي سنة 1958 في إطار "مشروع قسنطينة " الذي أعلن عنه الجنرال "ديغول" بغرض إخماد الثورة الجزائرية أقامت فرنسا وحدات صناعية في الجزائر لتوفير مناصب شغل للجزائريين، ولكن وعقب مفاوضات "إيفيان" في مارس 1962 قام المعمرين بتخريب معظم الوحدات الصناعية في الجزائر بالإضافة إلى فرار الإطارات الفرنسية وبفعل هذا العمل عرفت الصناعة الجزائرية عقب الاستقلال ركوداً كبيراً ولذلك كانت أولويات الدولة الجزائرية عقب الاستقلال العمل على ترميم المصانع المخربة وإعادة تشغيلها، أما الخطوة الثانية قامت الدولة الجزائرية بإنشاء عدة شركات وطنية، مثل شركة الكهرباء والغاز، والشركة الوطنية لنقل وتجارة المحروقات "Sonatrach" سنة 1963 ، الشركة الوطنية للحديد والصلب سنة 1964 .

#### - القطاع المالي والمصرفي:

اتخذت الجزائر عدة إجراءات بعد الاستقلال مباشرة بحيث قامت بإنشاء البنك المركزي الجزائري توكل إليه مهمة الرقابة على الصرف، تسيير النقد وإنشاء عملة وطنية المتمثلة في الدينار الجزائري وذلك ابتداء من 10 أبريل 1964 كعملة غير مرتبطة بالفرنك

الفرنسي، إضافة إلى تشكيل هياكل بنكية مساعدة لاستكمال بناء الجهاز البنكي الجزائري<sup>1</sup> خلفا للبنوك الأجنبية التي سارعت إلى تحويل احتياطاتها من الأوراق المالية والنقود السائلة بهدف تحطيم بنية الاقتصاد الوطني ووضعه تحت التبعية.

### - قطاع التجارة الخارجية:

منذ الاستقلال تجلت الإرادة الكبيرة للدولة في تأميم التجارة الخارجية كلبنة أساسية للتنمية وتطوير القطاع الاشتراكي، وأول سياسات التأميم تمثلت في مراقبة التجارة الخارجية مستندة في ذلك على القوانين التشريعية الأولى غداة الاستقلال كميثاق طرابلس عام 1962، وميثاق الجزائر عام 1964، فميثاق طرابلس 1962 اقترح مبدأ تأميم التجارة الخارجية بمعنى حق الأولوية لتأميم الفروع الرئيسية لتجارة الخارجية و تجارة الجملة، وخلق مؤسسات حكومية ذات منتج واحد أو ذات منتجات عدة، وهذا التنظيم يسمح لدولة فرض الرقابة الفعلية على الواردات و الصادرات ، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية، و زيادة الأرباح على الاستثمارات خاصة في القطاعات المنتجة، ولم يحد بدوره ميثاق الجزائر سنة 1964 على هذا المنحى إذ أكد على مبدأ تحكم الدولة ذات الطابع الاشتراكي في التجارة الخارجية وذلك بالتركيز على تأميم التجارة الخارجية مثل تحديد طبيعة السلع التي يجب تصديرها، وكذلك السلع التي يجب استيرادها.

### 2.مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي (1967-1979) :

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، أين تبنت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، ولم يكن بإمكان الجزائر تطبيقه من قبل نظرا لحدثة استقلالها من جهة وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة

1 - البنك المركزي الجزائري: أنشأ بموجب القانون التشريعي رقم 62/144 بتاريخ 13/12/1962. الصندوق الجزائري للتنمية (CAD): أنشأ في 07 مايو 1963 بموجب القانون 165/63 بعدها أدخلت على هذا الصندوق بعض التغيرات في تنظيمه الأساسي فسمي بعدها بالبنك الجزائري للتنمية (BAD) طبقا للمرسوم 26/72 الصادر في 07 جوان 1972.

الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP): تأسس بموجب القانون رقم 227/94. البنك الوطني الجزائري (BNA): هو أول بنك للودائع أنشأ في 13 جوان 1966 بموجب المرسوم رقم 178/66. القرض الشعبي الجزائري (CPA): تأسس بموجب المرسوم رقم 336/66 المؤرخ في 14 مايو 1967. البنك الخارجي الجزائري (BEA): تأسس بموجب المرسوم رقم 67 /204 المؤرخ في 19 أكتوبر 1967.

لتحكم في القوى الاقتصادية الوطنية، فالمؤسسات العمومية التي أنشئت في إطار النظام الاشتراكي لم تحقق مستوى الطموحات المنتظرة<sup>1</sup>، ولقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول والرباعي الثاني، هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية 1978-1979 :

#### - المخطط الثلاثي (1967-1969):

يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفت الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الأجل، وقد انصب موضوع هذا المخطط أساسا على التصنيع، ذلك لأن الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد بلغ حجم الاستثمارات 9.06 مليار دج أما التكاليف البرمجة فقدرت بـ 19.58 مليار دج، الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخص بها حاليا ما يدعى الاستثمارات الباقي انجازها (10.52 مليار دج)<sup>2</sup>.

ولقد وزعت الاستثمارات بين ثلاثة مجموعات متجانسة و هي:

- الاستثمارات الإنتاجية مباشرة (كالمنتجات الزراعية والصناعية) 6.79 مليار دج موزعة على الزراعة بـ 1.88 مليار دج، والصناعة 4.91 مليار دج.
- الاستثمارات الشبه الإنتاجية (كالتجارة والمواصلات... الخ) 0.36 مليار دج.
- الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة (كالمدارس مثلا) 2.01 مليار دج، وكانت تهدف الدولة من وراء هذا الاتجاه إلى تطوير جهازها الإنتاجي الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية.

#### - المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

جاء المخطط الرباعي الأول على أساس قيام المؤسسات والجماعات المحلية والوزارات الوصية بتصوير المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من سكرتارية دولة للتخطيط. والهدف المرجو من هذا المخطط هو إنشاء

1- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 15.

2- محمد بالفاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 66.

صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد<sup>1</sup>، و كذلك من أجل تعميق اختيارات الخطة الأولى ويتضح ذلك من خلال الأهداف الرئيسية نلخصها فيما يلي :

- تدعيم وتطوير القاعدة المادية للاقتصاد الوطني.
- تطوير الصناعات القائمة لعملية النمو الاقتصادي.
- اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي.

إن هذا المخطط اهتم بتنمية الريف بهدف التوازن بين المناطق الريفية والمدن والملاحظ أن حجم الاستثمارات المسجلة خلال هذا المخطط تظهر مرتفعة وموزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بهدف الوصول إلى مستوى عالي من التقدم الاقتصادي ، إن حجم الاستثمارات في هذا المخطط قد ارتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي، ويظهر ذلك بوضوح في البرامج الاستثمارية المحددة التي ترتفع تكاليفها إلى 68.56 مليار دج، والسبب في ذلك هو أن الدولة قررت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات و الفروع الميكانيكية، رغم الأولوية والسرعة التي يراد بها تطوير القطاع الصناعي فان الزراعة لم تهمل فقد زادت في هذا المخطط عن المخطط الثلاثي بنسبة 62 % و هو ما يفسر اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي آنذاك<sup>2</sup>.

#### - المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

يعد هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الاستقلال، ويعتبر كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الأفق طويلة المدى ، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج برامج الاستثمارات العمومية، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و 4 مرات للمخطط الرباعي الأول وتتلخص أهم أهداف المخطط الرباعي الثاني فيما يلي:

1- بغداد كربالي، " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، جانفي 2005، العدد الثامن ، ص08.

2- محمد بالفاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 246.

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني.
- رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية بـ 46% على الأقل.
- تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية :
- الزيادة في قدرات الإنجاز و تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة.
- وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور.

أما الاستثمارات خلال هذا المخطط عرفت قفزة هائلة من 27.75 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 110.22 مليار دج، وقد وزعت هذه الاستثمارات بشكل يراعي التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، وفي قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك. إن المحاور الأساسية لسياسة المخطط الرباعي الثاني هي الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية وقطاع البنية التحتية، كل هذا يهدف إلى بناء دولة ذات اقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي<sup>1</sup>.

#### - اتجاهات المرحلة التكميلية (1978-1979):

تعتبر هذه الفترة بمثابة المرحلة الانتقالية، التي تم خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص، نحاول سردها كما يلي:<sup>2</sup>

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها الرباعي الثاني، والمقدرة بحوالي 190.07 مليار دج.
- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.

1- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 343.

2- محمد بالفاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 335-336.

- أغلب البرامج أعيد تقييمها ،بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والنتيجة عن الأزمة الدولية.
- إن مجموع الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 بـ5.63 مليار دج ،أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر بحوالي 64.77 مليار دج.
- ويرجع العديد من الاقتصاديين سبب التأخر في إنجاز العديد من لمشاريع إلى عدة عوامل يمكن اختصارها في النقاط التالية:<sup>1</sup>
- نقص خبرة الشركات الوطنية المكلفة بالإنجاز وقلة مكاتب الدراسات الوطنية.
- زيادة فترة الإنجاز لمختلف المشاريع مما ينعكس سلبا على تكاليف هذه المشاريع وبالتالي المنتج النهائي.
- تأخير تشغيل الوحدات الإنتاجية بسبب عدم انجاز جميع أجزاء المشروع في نفس الوقت، كما هو الشأن بالنسبة لمركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة.
- ارتفاع تكاليف استيراد التجهيزات والمواد الأولية ونصف المصنعة الضرورية لعمليات الإنتاج بسبب أزمة الكساد التضخمي الذي عانت منها لدول المتقدمة في فترة السبعينات.

1 - دلال بن سمينة ، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه تخصص مالية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012-2013، ص 215

### المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري في فترة التنمية اللامركزية 1980 - 1989

عرفت فترة السبعينات عدة اختلالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مما أدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي والتحويلات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات وهكذا أظهرت التجربة الجزائرية أنه قبل الشروع في تنفيذ أية خطة تنموية جديدة ينبغي القضاء على النقائص ، ولهذا الغرض كان واجبا إتباع سياسة اللامركزية من طرف الهيئات المكلفة بالإنجاز وهذا لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتقاديا لتأخر في إنجازها بهدف التقليل من التبعية للخارج .

وفي هذا الإطار عرفت عملية التنمية عامة خلال فترة 1980-1989 تركيزا على التحويلات الجديدة التي يعرفها الاقتصاد الوطني والوضع الدولي الأمر الذي أدى إلى اتخاذ عدة إصلاحات تماشيا مع الوضع الاقتصادي العالمي والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بغرض تصحيح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة في فترة السبعينات. عرفت المرحلة 1980-1989 بمرحلة التنمية اللامركزية أين شهدت إنجاز مخططين تنمويين هما :

المخطط الخماسي الأول 1980-1984 و المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، حيث تم التركيز آنذاك على إعادة تقويم الاقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى التكيف مع الوضع الدولي الجديد .

#### 1. المخطط الخماسي الأول 1980-1984 :

جاء هذا المخطط لتقويم المخططات السابقة بحيث تبين أن سياسة تقويم المحروقات كونت هوة مالية تؤدي بالبلاد الى الاستدانة الخارجية<sup>1</sup>، هذه المخططات وسعت قواعد الاقتصاد الوطني واستجابت لتلبية الحاجيات الاجتماعية، إلا أنها سجلت اختلالا في التوازن، وبالتالي كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى التحكم في التوازن

1 - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1993، ص 29 .

والتخفيض من حجم الديون، واستيعاب التأخر في بعض القطاعات وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرار، وذلك بتحقيق التوازن القطاعي بين الفلاح و الصناعة ولقد رصد لهذا المخطط غلاف مالي قدر بـ 459.21 مليار دينار، وكانت النتائج المرجوة من هذا المخطط محصورة في نقطتين :

✓ على صعيد الإنتاج والتشغيل : تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ 8.2 % مع تسجيل تفاوت نسب نمو كل قطاع، أما على مستوى التشغيل فقد قدر خلق حوالي 235 ألف وظيفة سنويا.

✓ على صعيد استخدام الإنتاج توقع المخطط زيادة الاستهلاك من 61 مليار دينار سنة 1979 إلى 93.5 مليار سنة 1984 وتطور الاستثمار من 55.5 مليار سنة 1979 إلى 79 مليار سنة 1984.

\* توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول: حضي القطاع المنتج باهتمام كبير في هذا المخطط وهي أولوية متوافقة مع أهداف هذا الأخير في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع، حيث خصص لهذا القطاع 212.22 مليار دج وهو ما يعادل 46.21% من مجموع الاستثمارات المقدره وفي هذا المخطط نال القطاع الصناعي النصيب الأكبر منها

بـ 38.59% أما القطاع الزراعي فقد قدر نصيبه بـ 7.63%، كما حظيت الهياكل الأساسية وخاصة السكن والتجهيز والتربية والتكوين باهتمام بالغ في هذا المخطط وقدرت حصتها بـ 45.55% من إجمالي الاستثمارات المخططة.

ويعود الضعف المسجل في انجاز الاستثمارات وخاصة في القطاع المنتج خلال هذه المرحلة إلى انصراف الدولة إلى إعادة تنظيم الاقتصاد وذلك بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، والتي شرع في تنفيذها مع بداية الثمانينيات ضمن أولويات وتوجيهات الخطة الخماسية الأولى كخطوة أولى في طريق بداية تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية فكانت النتيجة استقرار الديون الخارجية رغم انخفاض سعر البترول منذ 1986<sup>1</sup>.

1 - أحمد هني، مرجع سابق، ص 28.

\* إعادة هيكلة المؤسسات: تم إقرار إعادة هيكلة المؤسسات في الجزائر بموجب المرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980، ويقصد بهذه الأخيرة تغيير الواقع الاقتصادي داخل المؤسسات حتى يتسنى لها أن تولد فائضا يمكنها من تكوين مواردها المالية الخاصة بها، أي تحقيق التمويل الذاتي لنشاطاتها، وهو ما يعني الانتهاء من مرحلة الاعتماد على الخزينة العامة في تمويل العجز المالي لهذه الشركات، أي أن عملية إعادة الهيكلة تستهدف بالأساس رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية لقطاع العام، وتهدف عملية إعادة هيكلة المؤسسات إلى:

✓ تحسين شروط سير الاقتصاد وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية في التسيير.

✓ تدعيم فعالية المؤسسات وتوزيع الأنشطة بكيفية متوازنة على كامل التراب الوطني.

## 2. المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

في النصف الثاني من عشرية الثمانينات، وضعت السلطات الجزائرية مخطط خماسي ثاني، والذي كان يرمي إلى توسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، إلا أن لأزمة النفطية التي حدثت سنة 1986 قد أثرت سلبا على توقعات هذا المخطط وجعلت الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعه التنموية، كما ساهمت في بروز عدة صعوبات أخذت تتعمق أكثر فأكثر، هذه الظروف مجتمعة أدت بالسلطات الجزائرية إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية مست القطاع البنكي سنة 1986 و كذا الإصلاح الزراعي 1987 ومنح المؤسسات العمومية الاستقلالية و جعلها تخضع للقانون التجاري في سنة 1988.

قامت السلطات الجزائرية خلال الفترة (1985-1989) بتطبيق الخطة الخماسية الثانية والتي كانت ترمي من خلاله تحقيق الأهداف التالية:<sup>1</sup>

- استثمار 550 مليار دج بمتوسط سنوي يبلغ 110 مليار دج وبمعدل نمو استثماري 7.3 % في السنة .
- تشغيل 946 ألف عامل جديد بمتوسط سنوي قدره 189.2 ألف منصب شغل جديد وبنسبة نمو سنوية 4.6% .
- تحقيق معدل نمو سنوي للإنتاج الداخلي الإجمالي 6.6 % .
- رفع معدل النمو الاستهلاكي النهائي المتوسط بنسبة سنوية هي 5.9 % .

### المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق .

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، و لعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة و زيادة حدة التضخم و ارتفاع حجم البطالة بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين و ما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي.

#### 1. مرحلة من سنة 1988 إلى 1994 :

أظهرت أحداث أكتوبر عيب الأسلوب التنموي المتبع ، حيث أجبرت السلطات على الاعتراف علنية و لأول مرة بالصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر و بأخطاء الماضي الشيء الذي يحتم إدخال إصلاحات عميقة تسمح بالقضاء على المشاكل المطروحة و الانتقال إلى أسلوب التنمية المكثف الذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و ذلك يتطلب لا مركزية في الأعمال من أجل تحرير المبادرات وتسريع النشاط .<sup>2</sup>

1- محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 106-107 .

2-Bouzidi Al Madjid ,25 questions sur le mode de fonctionnement l'économie Algérienne, imprimerie de l'APN Alger 1988 ,p114.

لكن هذه التغيرات برزت في الميدان السياسي أكثر منها في الميدان الاقتصادي مما حتم على السلطات آنذاك إجراء تعديلات ترمي أساسا إلى تكريس و تجسيد استقلالية المؤسسات في الواقع و إدخال آليات نظام السوق بالنسبة للمؤسسات ، وإعطاء المبادرات و الحريات للمؤسسات من أجل التكيف مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الجديد ، و بالتالي رفع المردودية و تحقيق الفعالية ، مما يسمح بالقضاء على أساليب الرداءة في التسيير ، و من أجل تكريس ذلك ميدانيا تم صدور مجموعة من القوانين و التي كانت تهدف إلى التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق ثم عزز ذلك بصدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد في الاقتصاد<sup>1</sup> ، و قانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ في 05/10/1993 ، كما صاحب هذه الإصلاحات تطورات أمنية خطيرة أدت إلى المساس بالكثير من المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية العمومية ، الشيء الذي جعل الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كثيرة تتمثل في :

- معدل تضخم مرتفع 32 % سنة 1992، و 20.8 % سنة 1993.
- استمرار ارتفاع الديون الخارجية، و تدهور التبادل الخارجي و عدم توازن ميزان المدفوعات.
- ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية ، و ضعف التكامل الصناعي تزايد عدد السكان ، الذي يؤدي على زيادة حجم الطلب الشيء الذي أدى إلى عدم توازن بين العرض و الطلب .
- تزايد حجم البطالة و عجز في مجال السكن و في المرافق الاجتماعية الأخرى
- استيراد أكثر من 50 % من المواد الغذائية و انخفاض عوائد الصادرات .

1 - بلعوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004، ص

عمقت هذه الوضعية الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية مما حتم على السلطات الاستمرار في الاتصال بالمؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد الدولي ، و البنك الدولي ) و ذلك بإبرام اتفاقي ستاند باي 1994 و برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1995.

## 2. مرحلة من 1995 إلى وقتنا الحاضر

■ بإمضاء اتفاق ستاند باي ، تم الاتفاق في مرحلة موالية على برنامج التعديل الهيكلي، دخل الاقتصاد في مرحلة جديدة حيث كان يهدف إلى القضاء على اللاتوازن الاقتصادي ، تنمية الإنتاج الصناعي و الفلاحي ، و في مجال الخدمات فعزيمة الدولة الجزائرية على انتهاج سبيل اقتصاد السوق تتطلب قطيعة جذرية مع أسس الاقتصاد الممركز و المسير إداريا للسعي تدريجيا إلى إعادة الاعتبار لقوانين السوق و تشجيع مبادرات الاقتصاديين بهدف تحقيق فعالية عوامل الإنتاج. شمل هذا البرنامج إصلاح جميع القطاعات و امتد إلى جميع المتغيرات الاقتصادية منها :

- إصلاح المؤسسات العمومية و تنمية القطاع الخاص .
- السياسة النقدية و إصلاح القطاع المالي .
- المالية العامة، الأسعار و نظام الصرف.
- التجارة و المدفوعات الخارجية.
- قطاع الزراعة و سوق العمل .

وعقب استكمال هذه البرامج سنة 1998 ، باشرت الدولة في العمل على مواصلة وتكثيف مسار الإصلاحات ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية، وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة خاصة حيث قامت ببعث برنامجا للإنعاش الاقتصادي (2001-2004) أتبع ببرنامج خماسي أول لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009) و ثاني خلال الفترة (2010 - 2014) <sup>1</sup>.

1 - دلال بن سميثة، مرجع سابق، ص 250.

### المبحث الثاني: واقع الاقتصاد التونسي

يتميز الاقتصاد التونسي بالعديد من الخصائص تعكس طبيعته وأدائه، وتحدد مدى قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي وقدرته على إرساء قاعدة تنافسية مستدامة.

#### المطلب الأول : طبيعة اقتصاد تونس

يعد الاقتصاد التونسي من الاقتصاديات الناشئة ويتميز بالتنوع حيث يعتمد بالدرجة على الزراعة والمناجم والطاقة والسياحة وكذلك الصناعات التحويلية .

#### 1. القطاع الزراعي :

تتمثل أهم المنتجات الزراعية التونسية في الحبوب (القمح والشعير) الزيتون والتمور حيث يعتبر الاقتصاد التونسي المصدر الأول للتمور على المستوى العالمي وثاني مصدر عالمي لزيت الزيتون بعد الاتحاد الأوروبي، بالإضافة للحمضيات والمنتجات البحرية، مع العلم أن جزءا كبيرا من هذه المنتجات يوجه نحو التصدير، يوفر هذا القطاع الأمن الغذائي بدرجة معتبرة خصوصا في المنتجات الحساسة حيث وصلت نسبة تغطية الإنتاج الداخلي للحاجات الوطنية إلى 48% بالنسبة للحبوب و 88 % للزيوت.

#### 2. القطاع السياحي:

تعتبر السياحة المورد الرئيسي للعملة الأجنبية في تونس بعد صادرات البلد من الفوسفات<sup>1</sup>، كما تعتبر تونس الوجهة السياحية الأولى في جنوب البحر المتوسط. وبذلك استطاع هذا القطاع أن يحتل مكانة متميزة في الاقتصاد التونسي من خلال مساهمته في خلق مناصب العمل وتوفير العملة الصعبة الناتجة عن التدفق الكبير للسياح الأجانب نظرا لما تتوفر عليه من مقومات طبيعية وتاريخية بالإضافة إلى الهياكل السياحية المهمة.

1- إسماعيل العربي، "التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب"، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 271.

## 3. القطاع الصناعي :

يعد أول قطاع اقتصادي مغربي عرف التحرير التدريجي للاستثمار والمبادلات التجارية قصد الانفتاح الكلي على الاقتصاد العالمي ، ويتجلى ذلك خاصة في إمضاء اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي لإرساء منطقة تبادل حر لتكون بذلك تونس أول بلد متوسطي يمضي مثل هذه الاتفاقية والدخول الفعلي منذ 2008/01/01 في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي<sup>1</sup> ، و يعد هذا القطاع من أكثر القطاعات ذات الأهمية كونه ساهم في زيادة الناتج القومي بـ 15% في سنة 1980 بعد أن كانت لا تتجاوز 7% في الستينات، أما نسبة هذا القطاع في الصادرات فقد تجاوزت 60% من مجمل الصادرات في بداية الثمانينات ، أما على مستوى التشغيل فقد وفر في السبعينات 45% من جملة مواطن الشغل وقد أصبحت نسبة اليد العاملة في الصناعة تمثل في بداية الثمانينات 22% من اليد العاملة في الاقتصاد التونسي<sup>2</sup>. كما يعتمد هذا القطاع على صناعة النسيج والجلد والأحذية والصناعة الغذائية و الميكانيكية والالكترونية والكيميائية.

إن التنوع الاقتصادي التونسي يمنحه فرصا كبيرة لمواجهة مخاطر الانفتاح ويوفر له إمكانات أكبر للاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف مقارنة بالمغرب والجزائر .

1- رابحي المختار، "إستراتيجية ترقية وتحسين تنافسية القطاع الصناعي التونسي للفترة 2007-2016" ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الجلفة، الجلفة، الجزائر .

2- على الكنز و آخرون ، " المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة" ، القاهرة، مكتبة مدبولي ، 1998، ص 95 .

### المطلب الثاني: الاقتصاد التونسي في الفترة 1956-2010

لقد شهد الاقتصاد التونسي جملة من التطورات انعكست على أدائه ومسار تطوره، فبعد الاستقلال، كان الهم الشاغل للحكومة التونسية يتمثل في تحرير الاقتصاد من مخلفات الاستعمار الفرنسي والذي شجع الفلاحة والاستخراج المنجمي مع إهمال تام للصناعة وكان وفق للمراحل التالية:

#### - مرحلة التأميم سنة 1956-1960:

غادر أغلب الموظفين الفرنسيين الإدارة التونسية وقدر عددهم آنذاك بـ 12000 نسمة ولتأكيد سيطرة الدولة على القطاعات الأساسية أسست الحكومة الشركة الوطنية للسكك الحديدية سنة 1956، وأممت القطاع المصرفي وشركات الكهرباء والغاز والماء، ثم أممت شركات النقل وشاركت بـ 50% في رأس مال شركة الطيران تونيزار وأسست الشركة التونسية للملاحة. و بالتزامن مع ذلك أصبح الدينار التونسي بموجب القانون الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 1958 العملة الرسمية للدولة التونسية، ولكن كل هذا لا يعكس نزعة اشتراكية بقدر ما يبين حرص الحكومة الناشئة على تعزيز سيطرتها مع إتباع سياسة لبرالية قائمة على تشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية، ومن أجل ذلك منحت الحكومة امتيازات جبائية وتسهيلات في القروض لتحفيز مشاركة أكبر للقطاع الخاص .

#### - التجربة الاجتماعية 1961-1969:

أدى التأثير المتنامي للاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة أمينه العام أحمد بن صالح إلى اتخاذ الاقتصاد التونسي منحى اشتراكيا فمذ سنة 1961 شرع المسؤولون السياسيون في إتباع هذه السياسة الجديدة وتعزيز سيطرة الدولة على مختلف قطاعات الاقتصاد، وتمثلت هذه السياسة أساسا في خطوتين رئيسيتين هما تأسيس وزارة التخطيط والمالية من جهة واعتماد مخطط تنموي عشري (1962-1971) أساسه التقرير الصادر عن مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل المنعقد سنة 1956، و كانت أهداف هذا المؤتمر تتمثل أساسا في تحسين مستوى العيش وتقليل الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية وخلق سوق اقتصادية داخلية، وأدى ذلك إلى وقف فرنسا المعونات الاقتصادية ودخول تونس في أزمة اقتصادية خانقة.

- الرأسمالية المقيدة 1970-1982:

انتهت التجربة الاشتراكية رسميا سنة 1969 عندما أقال الرئيس التونسي آنذاك الحبيب بورقيبة أحمد بن صالح من مناصبه إثر تقرير صادر عن البنك الدولي يبرز حجم العجز المالي للمؤسسات الوطنية. ولم تتجه البلاد عمليا إلى اقتصاد السوق وإعادة الملكية الفردية إلا بعد تعيين الهادي نويرة المحافظ السابق للبنك المركزي وزيرا للاقتصاد ثم رئيسا للوزراء ، و اتخذت الحكومة خطوات عملية لتحجيم تدخل الدولة في القطاع الصناعي وتشجيع القطاع الخاص.

بداية من العام 1970 شهد القطاع الخاص نموا متزايدا خاصة في الصناعات التحويلية فقد حقق 50000 منصب عمل جديد كمتوسط سنوي خلال الفترة 1975-1980، كما شهدت هذه الفترة نموا اقتصاديا سريعا قدر بـ 7.5 % سنويا ، كل هذه النتائج تحققت بسبب البيئة المناسبة وبخاصة الخارجية كارتفاع في حصيللة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط والادخار المحلي ومصادر التمويل الخارجية الميسرة.<sup>1</sup>

- أزمة تونس الاقتصادية 1982 - 1986 :

مع بداية الثمانينات سجل خلل في التوازن الاقتصادي الكلي الذي شكل أواسط الثمانينات منعرجا مهما بالنسبة للاقتصاد التونسي وذلك بسبب تراجع معدلات النمو والتشغيل بسبب تغير وتجمع العديد من العوامل كالجفاف الذي تسبب في تراجع الإنتاج الزراعي و كذلك تراجع فرص الهجرة وارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي وشروطه ، حيث شرع منذ 1986-1987 في تطبيق برنامج تحرير الاقتصاد وإعادة هيكلته بغية إقرار آليات السوق وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وتشجيع المبادرة الخاصة والإسراع في خصخصة المؤسسات العمومية.

1- مصطفى محمد العبد الله ، " الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية" ، مركز الدراسات للوحدة

العربية ، بيروت-لبنان ، 2001 ، ص70-71.

الجدول رقم (4-1): العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات (مليون دينار) لتونس خلال الفترة (1987-1992)

| السنة                         | 1987 | 1988  | 1989  | 1990  | 1991 | 1992  |
|-------------------------------|------|-------|-------|-------|------|-------|
| عجز ميزان التجاري %           | -7   | -10.8 | -11.9 | -13.7 | -9   | -12.9 |
| عجز ميزان المدفوعات الجارية % | -1   | +1    | -3.3  | -5.3  | -4.4 | -6    |

المصدر:

- ✓ مصطفى محمد العبد الله 2001 ، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، مركز الدراسات للوحدة العربية ،بيروت-لبنان، الصفحة197.
- ✓ في الفترة من 1987-1992 قدر العجز المتوسط للمدفوعات الجارية بـ 4.9 % من الناتج الداخلي الخام.
- ✓ خلال الفترة 1987-1992 بلغ العجز التجاري الإجمالي بـ 6.7 مليار من حقوق السحب الخاصة .

### المطلب الثالث: الاقتصاد التونسي بعد 2010.

قبل ثورة الياسمين في 14 يناير 2010 لم تكن تونس تمثل معجزة اقتصادية ولا قصة نجاح كامل، ولكنها كانت أفضل حالا مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة ، وقد نجحت في بلوغ متوسط معدل نمو اقتصادي يصل إلى حوالي 5% خلال العقد الماضي على الرغم من نموها الاقتصادي وأدائها على مستوى الاقتصاد الكلي، تعد تونس حالة معقدة ، فقد كان النظام قادرا ولفترة طويلة على توفير المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لشرائح واسعة من السكان ، في مقابل تأمين شرعيته واستقراره السياسي ومع ذلك فشلت نظام الحكم في ظل تزايد العجز الاقتصادي.<sup>1</sup>

#### 1. عرض الأزمة التونسية :

اندلعت المظاهرات في عدد من المدن التونسية تشكو البطالة والغلاء وعلت الدهشة وجوه الكثيرين ، ففي ظل الصورة الجيدة التي تتناقلها وسائل الإعلام التونسية والعالمية حول الطفرة الاقتصادية التي حققتها تونس ، كان المشهد الشعبي يصدم المتابعين الذين

1- الحسن عاشي، "التحديات الاقتصادية في تونس"-أوراق كارنيغي-، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ديسمبر 2011، ص

صدقوا لسنوات ما أطلقت عليه المنظمات الاقتصادية الدولية "المعجزة الاقتصادية التونسية" التي تشبه إلى حد كبير تجربة "النمور الآسيوية".

إن المؤشرات الاقتصادية التونسية لعام 2010 كانت ايجابية، أما الذي حدث كان نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، مع العلم أن تونس كبقية البلدان النامية قد أفلتت من هذه الأزمة بسبب ضعف اقتصادها وتخلف سوقها المالية وليس بسبب سياستها المالية الاحترازية.

## 2. عرض المؤشرات الاقتصادية التونسية :

من خلال تسليط الضوء على المؤشرات الاقتصادية التي سجلت في تونس خلال السنوات الأخيرة التي سبقت الثورة، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- في مراجعة بسيطة للتقارير التونسية والدولية التي تحدثت عن المؤشرات الاقتصادية للعام 2009، اعتبر انخفاض قيمة الواردات مقارنة بالعام 2008 بحوالي 5 آلاف مليون دينار، حدثا طبيعيا ناتجا عن الركود الاقتصادي النسبي إقليميا وعالميا و بسبب تأثر المصانع والصادرات التونسية بمضاعفات الأزمة المالية العالمية.
- أما في مجال التنمية فقد حظيت تونس بمعطيات اقتصادية ايجابية خلال السنوات الأخيرة، حيث تظهر الأرقام الماكرو اقتصادية أن تونس حظيت بمراكز متقدمة جدا في قائمة الدول العربية غير النفطية في مجالات التنمية البشرية والتنافسية والجاهزية التكنولوجية .
- لقد نما الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 بنسبة 3.1% وكان من المتوقع ارتفاعه عام 2010 إلى 3.8%.
- ارتفاع احتياطات البنك المركزي التونسي عام 2009 إلى 9 مليار دولار، في حين بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 39 % مقارنة مع 55.6 % في العام 2003.
- ارتفاع نسبة الصادرات التونسية سنة 2010 بأكثر من 110 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2009.

■ أما عن القطاع الصناعي التونسي فقد نما بـ 7.7 % خلال النصف الأول من العام 2010، واحتلت تونس المرتبة الأولى إفريقيا من حيث التنافسية الصناعية، والرابعة عربيا بعد قطر والسعودية والإمارات.

■ كما نما القطاع الزراعي عام 2009 بنسبة تفوق 4.5 % عاكسا النجاح في تطوير البنية الأساسية لهذا القطاع المعد أساسا للتصدير حيث حققت تونس أرقاما جيدة في زيادة المساحات المروية.

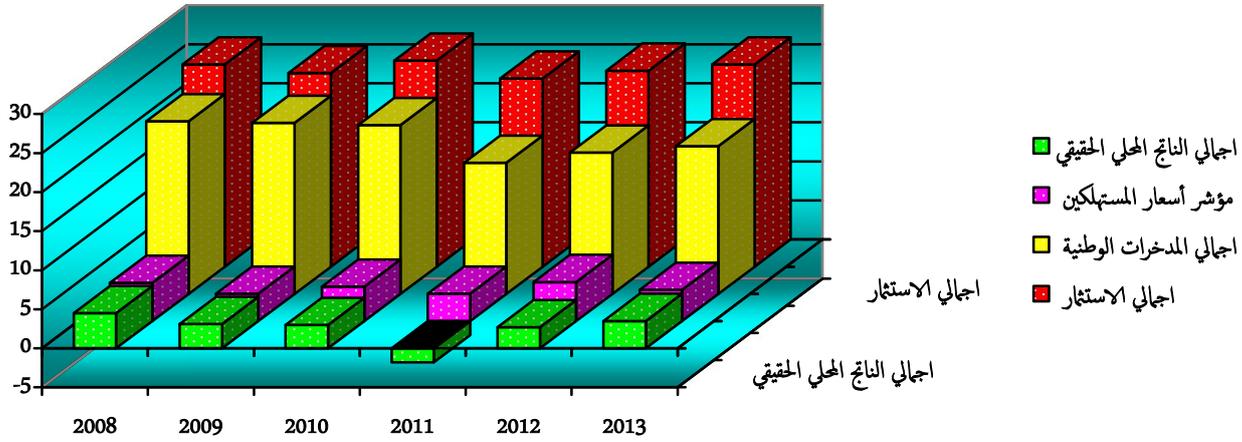
وفيما يلي عرض بعض المؤشرات الاقتصادية مختارة 2008-2013:

الجدول رقم (4-2): الإنتاج والدخل (التغير %)

| البيان   | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|--|------|------|------|------|------|------|
| إجمالي الناتج المحلي الاسمي                        | 10.9 | 6.3  | 7.8  | 2.2  | 8.6  | 8.2  |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي                       | 4.5  | 3.1  | 3.0  | 1.8- | 2.7  | 3.5  |
| مخفض إجمالي الناتج المحلي                          | 6.1  | 3.1  | 4.7  | 4.1  | 5.8  | 4.6  |
| مؤشر أسعار المستهلكين                              | 4.9  | 3.5  | 4.4  | 3.5  | 5.0  | 4.0  |
| إجمالي المدخرات الوطنية ( من إجمالي الناتج المحلي) | 22.1 | 21.9 | 21.6 | 16.8 | 18.1 | 18.9 |
| إجمالي الاستثمار ( من إجمالي الناتج المحلي)        | 25.9 | 24.8 | 26.4 | 24.1 | 25.1 | 25.9 |

المصدر: صندوق النقد الدولي-نشرة معلومات معممة رقم 12/96-3أوت 2012، الصفحة 5.

الشكل رقم (4-1) : إجمالي الناتج المحلي و المدخرات و الاستثمار



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات.

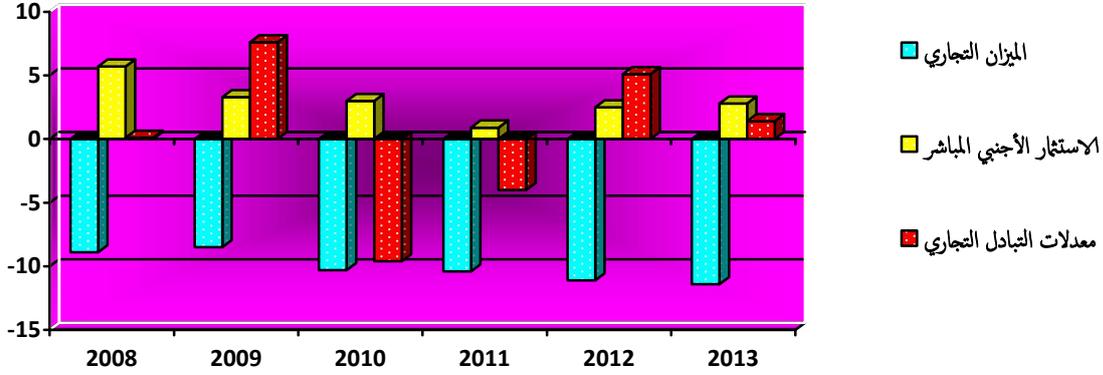
من خلال الرسم البياني رقم (4-1) يتضح جليا مدى تأثر المؤشرات الاقتصادية الكلي (الإنتاج - الدخل) في تونس بالأزمة المالية 2008 رغم محدودية انفتاح الاقتصاد التونسي على الاقتصاد العالمي ، و مع مطلع سنة 2012 بدأت المؤشرات تشهد تحسن بسبب حالة الاستقرار السياسي النسبي لتونس ما بعد الأزمة .

الجدول رقم (4-3): القطاع الخارجي (التغير %)

| البيان  | 2013  | 2012  | 2011  | 2010  | 2009 | 2008 |
|---|-------|-------|-------|-------|------|------|
| الميزان التجاري (من إجمالي الناتج المحلي)           | 11.4- | 11.1- | 10.4- | 10.3- | 8.5- | 8.9- |
| الحساب الجاري (من إجمالي الناتج المحلي)             | 6.9-  | 7.0-  | 7.3-  | 4.8-  | 2.8- | 3.8- |
| الاستثمار الأجنبي المباشر (من إجمالي الناتج المحلي) | 2.8   | 2.5   | 0.9   | 3.0   | 3.3  | 5.7  |
| معدلات التبادل التجاري (الانخفاض-)                  | 1.4   | 5.1   | 4.0-  | 9.6-  | 7.6  | 0.1  |

المصدر: صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، الصفحة 5.

الشكل رقم (4-2) : الميزان التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات .

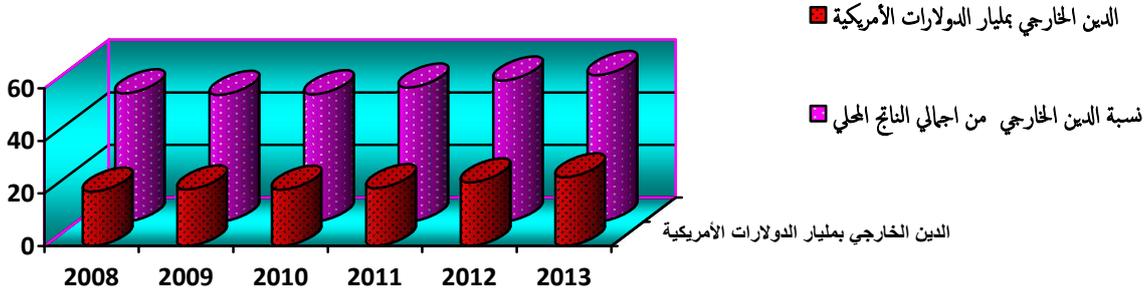
يعتبر القطاع الخارجي ركيزة أساسية في الاقتصاد التونسي و من خلال الرسم البياني نلاحظ تذبذب في الميزان التجاري ومؤشرات التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر مما يدل على تأثر هذه الأخيرة بعدة عوامل داخلية و خارجية سلبا و إيجابا ما ينج عنه تراجع في الأداء الاقتصادي لهذه المؤشرات.

الجدول رقم (4-4): مجموع الدين الخارجي (التغير %).

| البيان                                   | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|--|------|------|------|------|------|------|
| الدين الخارجي بمليار الدولارات الأمريكية | 20.6 | 21.5 | 21.4 | 22.0 | 24.2 | 26.1 |
| الدين الخارجي من إجمالي الناتج المحلي    | 48.8 | 48.2 | 48.5 | 51.0 | 53.7 | 55.8 |
| نسبة خدمة الدين من صادرات السلع والخدمات | 8.6  | 11.9 | 10.5 | 11.7 | 10.4 | 9.8  |

المصدر: صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، الصفحة 6.

الشكل رقم (4-3): نسبة الدين الخارجي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات .

من خلال الرسم البياني رقم (4-3) يتضح تزايد مستمر للدين الخارجي التونسي مع مرور السنوات و هذا ما يعكس تبعية الاقتصاد التونسي للخارج خاصة المؤسسات المالية العالمية ممثلة في الصندوق الدولي و البنك العالمي فاللجوء للدين الخارجي في شكل قروض راجع إلى قصور مصادر التمويل الداخلية.

### المبحث الثالث : واقع الاقتصاد المغربي .

شهد المغرب خلال السنوات العشر الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، وتعكس مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التحسن الكبير الذي سُجل في قطاعات التربية والصحة والبنية التحتية والنمو الاقتصادي والذي يُتَوَجَّح الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة المغربية والجماعات المحلية والقطاع الخاص.

### المطلب الأول : طبيعة الاقتصاد المغربي

بعد حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956 اعتمدت إستراتيجية التنمية في قطاعين رئيسيين و هما الصناعة و الزراعة و أصبحت فيما بعد السياحة تشكل قطاعا هاما للمداخل المغربية و في هذا الإطار قررت السلطات المغربية ابتداء من سنة 1973 إلى غاية 1988 تغيير الخطة الاقتصادية و اعتماد برنامج استثماري طموح يمول عن طريق واردات الفوسفات المتزايدة و التي تشكل أهم مورد معدني للمغرب<sup>1</sup> .

و في مطلع الثمانينات لم يكن الاهتمام بجذب الاستثمارات يشكل أولوية لدى الحكومات المغربية المتعاقبة لسبب بسيط هو أن الدولة كانت تقوم مقام الخواص على اغلب قطاعات الإنتاج والخدمات، وشكل ارتفاع أسعار الفوسفات في أواسط السبعينات، عقب حرب أكتوبر العربية - الإسرائيلية زخماً للاقتصاد المغربي الذي حقق في تلك الفترة نمواً بلغ نحو 20 % من الناتج المحلي الإجمالي. توسع في إطاره دور القطاع العام وزاد الإنفاق الحكومي ضمن سياسة المشاريع الكبرى التي استهدفت تقوية البنية التحتية وتطوير الصناعات المحلية والاعتماد على الزراعة كمحرك أساسي للاقتصاد المحلي في إطار سياسة السدود التي خطها المغرب منتصف الستينات.

وقال صندوق النقد الدولي في تقرير عنوانه "التجربة المغربية" صدر في واشنطن عام 1995 أن المملكة المغربية راهنت في السبعينات على استمرار ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق الدولية ومنها صادرات الفوسفات كما راهنت على تحصيل قروض ميسرة في ظل الفائض المالي الدولي وطفرة النفط في منطقة الشرق الأوسط، ما نتج عنه تراكم ديون المغرب على مدى سنوات لتنتقل من 800 مليون دولار في 1970 إلى 2.3 مليون دولار عام 1976، وعند حلول عقد الثمانينات كان إجمالي ديون المغرب الخارجية تفوق 7.6 مليون دولار، و تضافرت عوامل ساهمت في تعقيد وضعية الاقتصاد المغربي مطلع الثمانينات يمكن إيجازها كالاتي:<sup>2</sup>

1-عمورة جمال،" دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو -متوسطية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 101.

2- محمد الشرقي، مقال من مجلة الوسط، المغرب، تاريخ النشر 1998/10/22، العدد 13015، ص 04/03.

- انهيار الأسعار العالمية للفوسفات لا سيما والمغرب يعتبر ثاني البلدان المنتجة للفوسفات .
- تفاقم أزمة المديونية الخارجية الناتجة عن اللجوء المتزايد للقروض في الأسواق المالية الدولية .
- بداية ظهور صعوبات اقتصادية ومالية لدى الدول المانحة للقروض واتساع الأزمة الاقتصادية العالمية.

### المطلب الثاني: القطاعات الإستراتيجية في المغرب.

#### 1. القطاع الزراعي:

يشكل القطاع الزراعي ما يناهز 17% من مجمل اقتصاد المملكة ويشمل القطاع الزراعي الصيد البحري والزراعة التصديرية والفلاحة ، ويساهم الصيد الساحلي من الثروة السمكية بنسبة تقارب 82% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المغربية. ومن أهم المحاصيل الزراعية في المغرب الحمضيات والفاكهة والزيتون والحبوب، وتعتبر الزراعة مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل الفردي لعدد كبير من سكان المغرب، إذ يعتمد 40% من إجمالي عدد سكان البلاد بشكل أساسي على هذا القطاع الحيوي الهام، وتشكل المساحة الصالحة للزراعة ما يقارب 807 مليون هكتار و هي بذلك تشكل ثروة مهمة، و لقد كانت تنمية الصادرات الفلاحية و الغذائية دائما احد الأهداف الرئيسية للسياسة الفلاحية في المغرب ، و رغم انخفاض الصادرات الفلاحية لسنة 2012 وذلك بسبب تراجع الطلب الخارجي نتيجة الأزمة الاقتصادية لمنطقة الاورو و التي تمثل السوق الرئيسي للصادرات الفلاحية المغربية بحيث تمثل الصادرات الفلاحية نسب 10% من إجمالي الصادرات<sup>1</sup> ، و يعتبر الدارسون للقطاع الفلاحي في المغرب أن معدل معظم المحاصيل الزراعية ارتفعت في الستينات مقارنة

1- التقرير السنوي، "الفلاحة المغربية بالأرقام 2012"، وزارة الفلاحة و الصيد البحري، المملكة المغربية، ص 08/09.

بالخمسينات و قد تراجع قسم كبير من المحاصيل في السبعينات مقارنة بالسنتين مع محافظته في الغالب على مستوى أعلى من الذي كان في الخمسينات.<sup>1</sup>

### 2. القطاع الصناعي:

أما الأنشطة الصناعية فهي تتوزع على عدة محاور نذكر منها الصناعة الاستخراجية التي تعنى باستخراج المعادن والمياه والطاقة (كإنتاج الكهرباء وتكرير البترول واستخلاص الزيوت الصخرية والطاقة النفطية) والصناعة الاستهلاكية (كالمنتجات الغذائية و السمكية والمشروبات) والصناعة التحويلية كالصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية والبتروكيماوية والمعدنية وصناعة النسيج والجلود ومعدات النقل والبناء ، يساهم قطاع الصناعة بحوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب ، و يوجد إقبال كبير على الصادرات الصناعية للمغرب و ذلك راجع لعدة عوامل نذكر منها تهافت المستثمرين على المملكة وارتفاع معدلات الطلب على مختلف الصناعات المحلية المغربية، وذلك نظرا لجودتها العالية وأسعارها التنافسية المعقولة على مستوى العالم. ومن أهم الدول الأجنبية التي تستثمر في أعمالها التجارية في المملكة المغربية نذكر منها البرتغال وفرنسا واسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

### 3. القطاع الخدماتي :

أما فيما يخص قطاع الخدمات، هناك حزمة متنوعة من النشاطات الاقتصادية التي تدخل في تشكيلة هذا القطاع الهام مثل التجارة والنقل والمواصلات والإدارة العامة والمؤسسات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية، ويشكل قطاع الخدمات ما يعادل 52% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة ما يجعله من أكثر القطاعات الاقتصادية من حيث معدلات الإنتاجية والمردودية الربحية ، هذا كله جعل الاقتصاد المغربي يصنف في بونقة الاقتصاد المعني بالدرجة الأولى بقطاع الخدمات.

1 - احمد عارف العساف و آخرون ،اقتصاديات الوطن العربي ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن

،2010: ص 128 .

## 3. القطاع السياحي:

تعمل المغرب على منافسة البلدان السياحية بالمنطقة خاصة و أن لديه مميزات سياحية منها الموقع الجغرافي و قربه من بلدان أوروبا الغربية و طبيعته الجبلية و امتداد شواطئه على البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي بالإضافة إلى الزخم التراثي و الإسلامي الكبير لذلك عملت على تطوير هياكلها السياحية، و يعتبر القطاع السياحي المغربي غير متطور نسبيا بالمقارنة مع تونس ، و تعتبر السياحة المصدر الأول للنقد من العملة الأجنبية و لقد حقق هذا القطاع إيرادات بلغت حوالي 1.8 مليون دولار أمريكي في عام 1999 ، ويرجع هذا إلى السماح بدخول الشركات السياحية الكبرى في السوق المغربية و خطة الحكومة الرامية إلى زيادة الطاقة الاستيعابية بحوالي 50 ألف غرفة جديدة من أجل الوصول إلى استقطاب حوالي 10 مليون سائح بحلول عام 2010 ، فلقد دعت الحكومة المغربية عدد من الشركات العالمية لطرح استثمارات سياحية في المغرب منها مجموعة البركة السعودية بالإضافة إلى شركات أخرى.<sup>1</sup>

## 4. القطاع المالي و المصرفي:

يعد النظام المالي المغربي الأكبر والأكثر تنوعاً في المنطقة، حيث يعادل إجمالي الأصول نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي، يتسم بقطاع تأميني سريع التوسع ، شركات الإيجار، مؤسسات تمويل العملاء، سوق أوراق مالية نشطة ، تعد صناعة التأمين في المغرب بما يزيد على 16% من أصول النظام المالي، وتعد بورصة الدار البيضاء أكبر سوق للأوراق المالية في بلاد المغرب وواحدة من أكبر الأسواق في شمال أفريقيا. يشرف بنك المغرب (البنك المركزي) على جميع المؤسسات المشتركة في النشاطات المصرفية، بما في ذلك مؤسسة العامة، والبنوك الخارجية، ومؤسسات التمويل الأصغر، قامت المغرب بتحضير مجموعة عوامل

1- احمد عارف العساف و آخرون، مرجع سابق ، ص 211 .

لجذب رؤوس الأموال الأجنبية و إحداث نظام بنكي متطور و بورصة للقيم و نظام جبائي تشجيعي زيادة على الإجراءات المالية و الإدارية.

### المطلب الثالث: بعض المؤشرات الاقتصادية للمغرب

حسب تقرير التدبير لسنة 2012 فإن أداء اقتصاد المغرب أداء ايجابي على العموم بالنسبة لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك على الرغم من الظرفية الدولية المضطربة وفتور النشاط الاقتصادي ، وحسب توقعات المندوبة السامية للتخطيط:

#### 1. الناتج الداخلي الإجمالي:

سجل الاقتصاد المغربي سنة 2012 نموا في الناتج الداخلي الاجمالي نسبته 2.7% ، ويعود هذا التطور للأداء الايجابي للإيرادات الضريبية و الاستهلاك الداخلي و الأداء الجيد للاستثمار ، كما سجلت سنة 2012 تراجع في القيمة المضافة الزراعية بنسبة 8.7% على اثر العجز المسجل في التساقطات المطرية وارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية ، و سلك القطاع غير الزراعي ويعزى هذا الانجاز للأداء الجيد لقطاعات الطاقة و بعض أنشطة الخدمات ، علاوة على انتعاش قطاعات الصيد البحري و المعادن.

الجدول رقم (4-5): التطور السنوي للناتج الداخلي الإجمالي (2011-2012-2013)

| الأحجام   | 2011 | 2012  | 2013 |
|---|------|-------|------|
| الناتج الداخلي الإجمالي (الحجم/ النمو %)        | 5.0% | 2.7%  | 4.8% |
| القيمة المضافة الزراعية (باستثناء الصيد البحري) | 5.1% | -8.7% | 6.1% |
| القيمة المضافة غير الزراعية                     | 4.9% | 4.8%  | 4.6% |

source: [www.attijariwafabank.com/.../ANB\\_Rapport\\_de\\_gestion\\_2012\\_VA\\_pdf.10/03/2015](http://www.attijariwafabank.com/.../ANB_Rapport_de_gestion_2012_VA_pdf.10/03/2015)

إن التوجه الجيد للاقتصاد المغربي يمكن تفسيره من جهة للطلب الداخلي الذي يبقى قويا بفعل التحكم في الضغوط التضخمية وتدابير دعم القدرة الشرائية من جهة ولمواصلة المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات .

## 2. المبادلات الخارجية:

سجلت المبادلات التجارية بالمغرب تطورا نسبته 6% لتصل إلى 564.9 مليار درهم: **✓ الصادرات:** ارتفعت صادرات السلع إلى 183.2 مليار درهم في سنة 2012، أي بتطور نسبته 4.7% ، ويصدر المغرب على الخصوص منتجات نصف مصنعة (28.7% من إجمالي الصادرات)، وانخفضت مبيعاتها بنسبة 2.4% لتستقر في 52.7 مليار درهم ، ويفسر هذا التراجع أساسا بانخفاض السعر طن واحد من مشتقات الفوسفات بنسبة 7.3% منتقلا من 5966 درهم في سنة 2011 إلى 5530 درهم في سنة 2012.

**✓ الواردات:** بلغت الواردات من السلع 381.7 مليار درهم ، بارتفاع نسبته 6.7% مقارنة بسنة 2011 وذلك بفضل ارتفاع مشتريات المنتجات الطاقوية ، ويفسر هذا التطور أساسا بارتفاع أسعار المنتجات النفطية وبدرجة أقل بارتفاع الأحجام المستوردة. و عليه سجل الميزان التجاري مع نهاية سنة 2012 عجزا في الرصيد يقدر بـ 198.4 مليار درهم مرتفعا بنسبة 8.6% مما نتج عنه تغطية الواردات بالصادرات بنسبة 48% .

## 3. التضخم:

على الرغم من الظروف الصعبة التي سجلت ارتفاعا كبيرا للأسعار، عرف المغرب كيف يحتوي التضخم في مستويات معتدلة إلى غاية ديسمبر 2012 ، وتطور التضخم بوتيرة أكثر حدة مقارنة مع سنة 2011 و ارتفع مؤشر الأسعار الاستهلاكية بنسبة 1.3% ليستقر في 110.8 نقطة على اثر ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بنسبة 2.2% ليصل إلى 118.5 نقطة والمنتجات غير الغذائية بنسبة 0.6% ليصل إلى 105.4 نقطة.

المبحث الرابع :مسيرة التكامل الاقتصادي المغربي .

المطلب الأول : التطور التاريخي لاتحاد المغرب العربي

أولا :المقصود بالمغرب العربي :

إن اصطلاح الدول المغاربية ، غالبا ما يثير كثيرا من اللبس في ذهن المهتمين بشؤون الشرق الأوسط والمغرب العربي فالمقصود بالاتحاد المغربي هو ذلك التكتل السياسي والاقتصادي بين الدول الخمس وهي : موريتانيا ، المغرب ، الجزائر تونس وليبيا .

فموريتانيا وليبيا على سبيل المثال لم تكونا ضمن إطار المغرب العربي عند بداية نشوء فكرة المغرب العربي في الخمسينيات إذ يمكن القول إن فكرة الدول المغاربية في الأساس هي فكرة تخص الدول الثلاث وهي المغرب ، الجزائر وتونس.<sup>1</sup>

إن المغزى من إرداف لفظ عربي بالمغرب اقترن بالظروف التي أسس فيها مكتب المغرب العربي بالقاهرة 1947 وهي ترجع إلى سببين رئيسين:<sup>2</sup>

✓ غلبة التوجه القومي على التوجه القطري خلال هذه المرحلة خاصة بعد تأسيس الجامعة العربية واستقلال عدد من الدول العربية فكان هذا حافزا مشجعا لإبراز عروبة أقطار الشمال الإفريقي لكسب الدعم العربي لقضاياها .

✓ مواجهة الطرح الفرنسي الذي كان يدعو إلى إنشاء رابطة شمال إفريقيا - الفرنسية ، فمن أجل الرد على هذا التوجه أكدت العناصر الوطنية على الهوية العربية للمغرب .

ثانيا : الخلفية التاريخية لنشأة اتحاد المغرب العربي :

لقد كانت ندوة طنجة بالمغرب أول بادرة تجمع من حولها اتفاق زعماء الدول المغربية الثلاث آنذاك : المغرب ، الجزائر و تونس، لإرساء أسس البناء المغربي ، وهو

1-صلاح الدين فهمي محمود ، " العلاقات الاقتصادية الدولية في الاسلام " ، متاح على الموقع [www.Kotobarabia.com](http://www.Kotobarabia.com)، ص 411 - 412.

2-مقلاتي عبد الله ، " الثورة الجزائرية والمغرب العربي " ، الجزائر ، وزارة الثقافة ، 2012، ص 33 - 34 .

الحلم الذي يراود لقرون أبناء هذه المنطقة وهي بادرة تزامنت مع أولى الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية ، وهي معاهدة روما في 1957 والتي تعد الخطوة الأولى في طريق الاندماج .

يمكن ذكر ثلاث مراحل انتقلت فيها تجربة التعاون الاقتصادي:<sup>1</sup>

صيغة التعاون القطاعي على امتداد أربع سنوات من 1964 إلى 1968 ثم صيغة التعاون الشامل في إطار اتفاق مغربي للتعاون الاقتصادي ، وامتدت هذه المحاولة من 1968 إلى 1975 ، وانعقدت المفاوضات فيها حول صيغتين لمشروع الاتفاق ، ولم تفز احدهما بالقبول من جانب الوزراء وانتقلت التجربة ابتداء من 1975 إلى ما يقرب من التعاون القطاعي في صيغة مرسلة تتحدر إلى مستوى المشاريع داخل القطاع وتتوسع إلى ميادين الزراعة والصناعات التقليدية ، وقد اصطحب ذلك في ندوة الجزائر عام 1975 مشروع إنشاء المؤسسات الصناعية المغربية المشتركة في تمويلها وتأطيرها و في رواج إنتاجها ، و في العاشر من يونيو 1988 ، بزواله في الجزائر العاصمة ، وبمناسبة انعقاد مؤتمر عربي للقمّة التأم اجتماع لقادة المغرب العربي الكبير فكان مؤتمرا تمخض عنه تشكيل " لجنة سياسية مغربية " وخمس لجان فرعية نتج عنها مهام التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب الكبير .

1- الفيلاي مصطفى ، " المغرب العربي الكبير نداء المستقبل " ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005، ص 25 .

وقد أنهت اللجان الفرعية أشغالها في سبتمبر 1988:

- الشؤون الجمركية والمالية بالرباط ( 14- 16 سبتمبر ) .
  - اللجنة الاقتصادية بالجزائر -العاصمة (17-18 سبتمبر ) .
  - الشؤون التنظيمية والهيكلية بطرابلس (17-18 سبتمبر) .
  - الثقافة والإعلام والتربية والتعليم بنواقشط ( 21-24 سبتمبر ) .
  - الشؤون الاجتماعية والبشرية والأمنية بتونس - العاصمة ( 23 -24سبتمبر ) .
- لقد تم إبرام معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989 من طرف كل من : ليبيا تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، والتي تهدف إلى:

- تعزيز أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء وشعوبها .
- إجراء التقدم والازدهار من الشركات التي تتألف منها ودفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف .
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف المجالات .
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص ، رؤوس الأموال ، السلع والخدمات .

وفي 23 جويلية 1990 ، بزرالدة الجزائرية التقى قادة الدول الخمسة في قمة خرجت بتبني إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي عبر ثلاث مراحل<sup>1</sup>، وهي موضحة في الجدول رقم (4-6) .

1- بلعور سليمان ، " التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، فرع إدارة الأعمال ،جامعة الجزائر ،2008 / 2009 ، ص 70 .

الجدول رقم (4-6) : مراحل التكامل الاقليمي المغربي.

| المرحلة | الفترة         | الهدف   |
|---------|----------------|---|
| الأولى  | 1962 - 1995    | انشاء منطقة تبادل حر بالإعفاء من الحقوق الجمركية والالغاء التدريجي للحواجز الجمركية |
| الثانية | 1996 - 1999    | انشاء اتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفية خارجية مشتركة                            |
| الثالثة | ابتداء من 2000 | تأسيس اتحاد اقتصادي   |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات.

بالإضافة إلى التوقيع على المعاهدة ، اعتمدت قمة مراكش إعلانا رسميا بشأن إنشاء اتحاد المغرب العربي على خطى برنامج عمل الاتحاد الأوروبي ، وقد عقدت ستة اجتماعات على التوالي في تونس في 21 - 23 يناير 1990 ، الجزائر 21 - 23 يوليو عام 1990 ، ليبيا في 10 - 11 مارس 1991 ، الدار البيضاء ( المغرب ) في 15 - 16 سبتمبر 1991 ، نواكشوط ( موريتانيا ) 10 - 11 نوفمبر 1992 ، تونس في 02 - 03 أبريل 1994<sup>1</sup>.

لكن الاتحاد لم ينعقد منذ 1994 ، مع العلم أن هذا المجلس وحده يمتلك سلطة القرار ، وبسبب تعذر تحديد موعد لعقد القمة المؤجلة إلى أجل غير مسمى<sup>2</sup> ، ثمة إجماع على أن الجمود في الاتحاد المغربي يعود أساسا إلى العلاقات الثنائية المتوترة بين دوله ، والمتمثل في الخلاف الجزائري - المغربي على حل النزاع في الصحراء الغربية ، فالجزائر تعتبر أن مصير المستعمرة السابقة من اختصاص الأمم المتحدة بوصفها " قضية تصفية استعمار " ، والمغرب يتمسك بسيادته عليها كجزء لا يتجزأ من وحدته الترابية<sup>3</sup>.

1-ZenasniSoumia , " Les effets de l'intégration financière sur la croissance des économies du Maghreb dans un contexte de globalisation et de crises" , Thèse du doctorat en science économiques , Université Abou BekrBelkaid , Tlemcen, 2013 / 2014 , P 141 .

2 - عدوكة لخضر ، بن عبيزة دحو ، " التكتلات الإقليمية والتنمية الاقتصادية - اتحاد المغرب العربي الواقع والتحديات في ظل الأزمات الحالية " الملتقى الدولي الثاني حول "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات " ، بالمركز الجامعي بالوادي ، يومي 26 و 27 فيفري 2012 ، الوادي ، الجزائر ، ص 2.

3 - المدني توفيق ، " اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية " ، دمشق ، مطبعة اتحاد الكتاب العرب ، 2006 ، ص 24 .

**المطلب الثاني : الإطار القانوني للتكامل الاقتصادي المغربي .**

لقد شهدت الساحة المغربية فراغ سياسي خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 1983 ، ولكن ابتداء من 1983 دخل المغرب العربي طورا جديدا حيث عقدت عدة اتفاقيات ومعاهدات ما بين دول المنطقة تمثلت في :

**1. معاهدة الإخاء والوفاق 19 مارس 1983 :**

تمت بين تونس والجزائر ثم انضمت إليها موريتانيا في نفس العام من أهم ما جاء فيها الاعتماد على قاعدتي الإخاء وذلك لتعزيز التعاون الايجابي بين دول المغرب العربي وكذا الامتناع عن تهديد أو استعمال القوة لتسوية الخلافات بين الطرفين المتعاقدين والامتناع عن الانضمام إلى أي حلف عسكري.

**2. معاهدة وجدة لعام 1984 :**

أبرمت هذه المعاهدة ما بين المغرب وليبيا بجدة في 13 أوت 1984 حيث تم بمقتضاها إنشاء " الاتحاد العربي الافريقي " ومما احتوته هذه المعاهدة : احترام كلتا الدولتين سيادة الدولة الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، كما أن كل اعتداء تتعرض له إحدى الدولتين يعتبر اعتداء ضد الدولة الأخرى .

**3. الوفاق المغربي :**

عرف المغرب العربي حركة ثنائية للتصالح والتآخي شملت كل من التصالح التونسي - الليبي ، التصالح المغربي - الجزائري ، إضافة إلى ذلك ، فإن تجارب اتحاد المغرب العربي تنظمها الكثير من النصوص والاتفاقيات خاصة معاهدة مراكش المنشئة له حيث رسمت له أهدافا جد طموحة في المجال السياسي والاقتصادي ؛ ففي 10 جوان 1988 انعقدت في زرالدة بضواحي الجزائر العاصمة أول قمة بين قادة الدول المغربية بحضور رؤساء الدول الخمس وأسفر اللقاء عن إعلان بيان زرالدة الخاص . وبتاريخ 24 جانفي 1989 انعقدت الدورة الثالثة للجنة المغربية في تونس ، تمهيدا لعقد القمة المغربية الثانية واقترحت اللجنة إصدار إعلان يضع المسار الوحدوي في سياقه التاريخي وطالبت بإعداد معاهدة تأسيسية تكون إطارا للعمل الوحدوي المغربي لتتشي هياكله وأجهزته ، ثم بتاريخ 26 جانفي 1989 اجتمع

وزراء خارجية دول المغرب العربي بتونس لمناقشة الدراسات والمقترحات التي تقدمت بها اللجنة المغربية ، كما ناقشوا المعاهدة التأسيسية لتنظيم العمل الوحدوي بين دولهم ليعقبها فيما بعد انشاء اتحاد المغرب العربي شهر فيفري 1989 ، ليتم في 17 فبراير 1989 ، عقد قمة الإعلان الخاص بقيام الاتحاد المغربي في مدينة مراكش أين اجتمع ملوك و رؤساء الدول المغربية ، ومعهم أعضاء اللجنة المغربية المنبثقة عن قمة زرالدة ، ووزراء الخارجية وأعضاء الوفود للدول الخمس ، لتسفر الاجتماعات عن التوقيع على ثلاثة وثائق:

✓ إعلان قيام اتحاد المغرب العربي .

✓ معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي تشمل المعاهدة 19 مادة ، حددت أهداف الاتحاد ، وتشكيل هيكله التنظيمي من هيئات ومؤسسات اتحادية ، وتنظيم عمل الهيئات أنشئت بحكم المعاهدة.

✓ قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغربية وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية ، واعتبارها برنامج عمل الاتحاد وتكاليف الأجهزة المختصة في الاتحاد بالعمل على تنفيذ هذه التوصيات و المقترحات ، طبقا للبرنامج و جدول زمني .

- انعقدت ست قمم مغربية خلال المدة ( 1990 - 1994 ) ، و صدر عنها 36 اتفاقية في مختلف المجالات ، و جل الاتفاقيات لم تطبق<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للمؤتمرات التي عقدت بين دول الاتحاد المغربي فيمكن تلخيصها في الجدول رقم (4 - 7).

1- داهش محمد علي ، " اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر " ، الطبعة الأولى ، العدد 87 ، دراسات إستراتيجية تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2003 ، ص 65 .

الجدول رقم (4 - 7) : مؤتمرات وزراء الاقتصاد

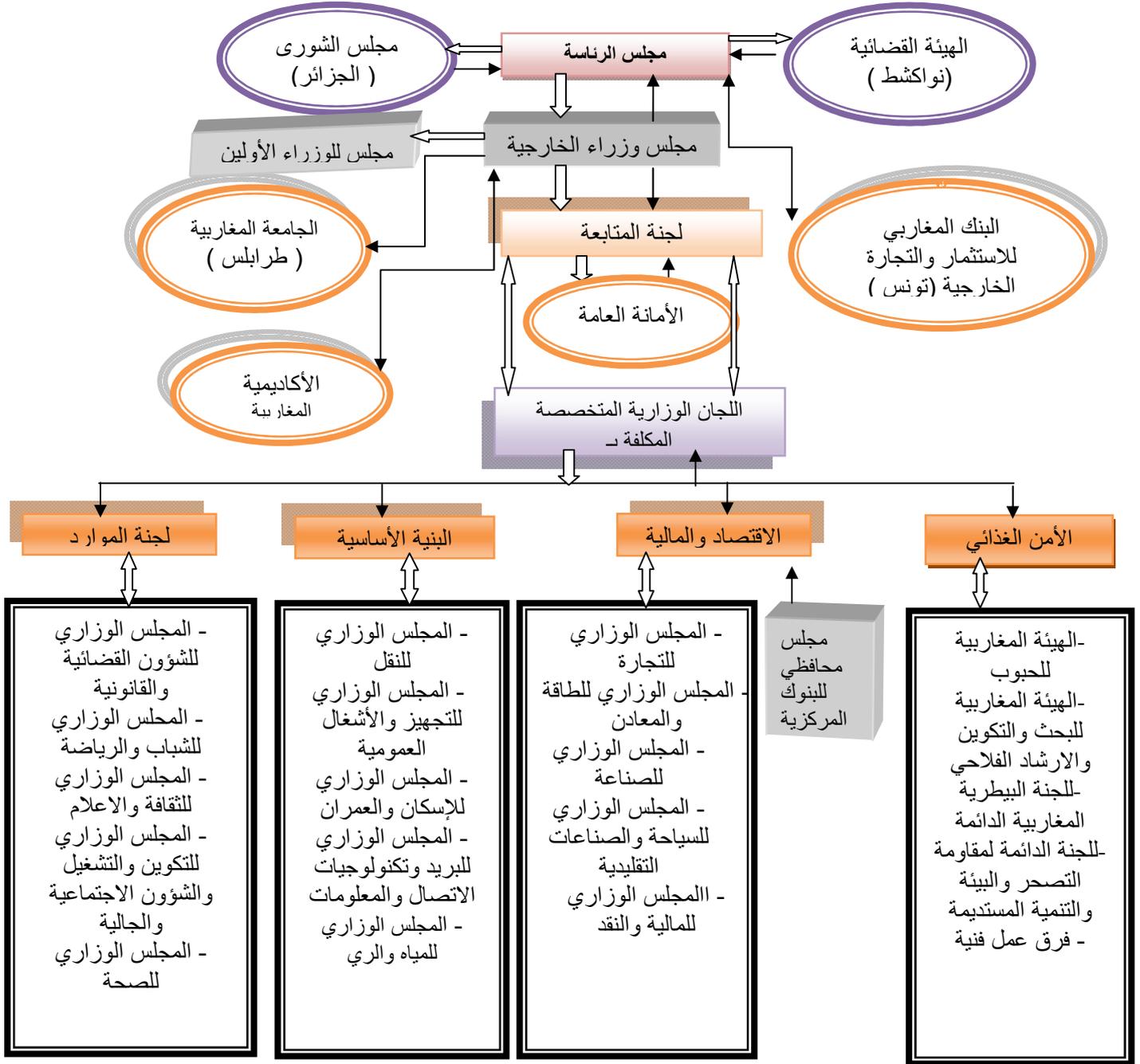
| المؤتمر                                 | أهم القرارات التي جاء بها   |
|---|---|
| مؤتمر تونس<br>من 09/29 إلى<br>1964/10/1 | <ul style="list-style-type: none"> <li>■ زيادة التبادل التجاري .</li> <li>■ خلق منطقة حرة للتجارة بين بلدان المغرب .</li> <li>■ الاتفاق على العمل لتوضيح لكل دولة على انفراد علاقتها مع الجماعة الأوروبية .</li> <li>■ وضع اطار دائم يجرى في نطاقه التعاون بصفة مستمرة . " اللجنة الاستشارية " .</li> <li>■ توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي المغربي .</li> </ul> |
| مؤتمر طنجة                              | <ul style="list-style-type: none"> <li>■ قرار انشاء مركز للدراسات الصناعية للدول المغربية .</li> <li>■ توقيع بروتوكول يشتمل على خلاصة القرارات والتوصيات التي اتخذوها .</li> </ul>  |
| مؤتمر طرابلس<br>27-25 ماي<br>1966       | <ul style="list-style-type: none"> <li>■ تكليف اللجنة الاستشارية الدائمة بدراسة المسائل التي تتعلق بالاشتراك في المعارض القومية والدولية بين بلدان المغرب</li> <li>■ اصدار توصية إلى اللجنة الفرعية المكلفة بالعلاقات التجارية بإنشاء أجهزة متخصصة تعالج كل مادة على انفراد .</li> </ul>  |
| مؤتمر الجزائر<br>1966/11/8              | <ul style="list-style-type: none"> <li>■ قرار لتنسيق التعاون بين الدول المغربية ، تعزيز المؤسسات المغربية المشتركة وتحسين قيامها بمهامها .</li> <li>■ اعتماد التوصيات التي قدمتها لجنة السياحة والتي تتعلق بتنسيق النشاط السياحي بين الدول المغربية .</li> </ul>  |
| مؤتمر تونس<br>23-22 نوفمبر<br>1967      | <ul style="list-style-type: none"> <li>■ اختيار حل شامل وانتقالي يمهّد السبل لاندماج مغربي في أحسن الظروف .</li> <li>■ وضع مشروع اتفاق بين الحكومات يمتد على مرحلة انتقالية لمدة 5 سنوات وذلك في وقت أقصاه نوفمبر 1968<sup>1</sup> .</li> </ul>   |

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات .

1 - اسماعيل العربي ، " التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب " ، مرجع سابق ، ص 64 .

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي.

الشكل رقم ( 4 - 4 ) : الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي.



المصدر :موقع الأمانة العامة لدول المغرب العربي <http://www.maghrebarabe.org/ar/>، 7-3-20015.

1. الأجهزة ذات الطابع التقريبي و التنفيذي :

أ. المجلس الرئاسي :هي الهيئة الوحيدة المؤهلة لاتخاذ القرارات (حسب المادة 04 من اتفاقية مراكش ) يتكون من قادة الدول.

ب. مجلس وزراء الخارجية :يأتي من حيث الأهمية في الرتبة الثانية ، وهو يتكون من وزراء الخارجية للدول الأعضاء وهو مسؤول عن:

■ إعداد دورات مجلس الرئاسة .

■ تلقي نتائج عمل لجنة المتابعة واللجان المتخصصة ورفع التوصيات في شأنها لمجلس الرئاسة.

■ تنظيم ودراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة .

ج.مجلس وزراء الأولين : يختلف هذا الجهاز عن بقية الأجهزة كونه ليس بجهاز قار

وإنما ظرفي ، إذ أنه وحسب المادة السابعة فإن للوزراء الأولين أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

2. الأجهزة ذات الطابع الإداري: <sup>1</sup>

أ.الأمانة العامة : تتشكل من ممثل لكل دولة عضو ( المادة 11).

ب.مجلس الشورى : يضم هذا المجلس 50عضوا ، كل دولة يمثلها 10 أعضاء مختارون من بين النواب أو من يعادلهم ويجتمع في دورات عادية مرة كل سنة ويعطي رأيه في كل ما يعرض عليه من قبل المجلس الرئاسي ، كما يعرض على هذا الأخير النصائح والاقتراحات التي من شأنها تقوية العمل الوحدوي ( المادة 12) ، وقد رفع المجلس الرئاسي المنعقد في تونس من 21 -23 كانون الثاني / يناير عام 1990 عدد الأعضاء إلى 1000 ، أي 20 ممثلا لكل دولة .

ج.الهيئة القانونية : و تسمى أيضا " مجلس تحكيمي " أو محكمة عليا " و تتألف من 10 أعضاء أي قاضين ، أي قاضين من كل بلد وتعين لمدة 6 سنوات ويتجدد نصفها كل

1 - براهيمى عبد الحميد ، " المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية " ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996، ص 343 - 344 .

ثلاث سنوات ، وهي مكلفة بدراسة الخلافات الخاصة بفهم و تطبيق المعاهدة والاتفاقات الموقعة من قبل البلدان الأعضاء في الاتحاد ( المادة 13 )<sup>1</sup>.

### 3. أجهزة التنسيق والمتابعة :

أ.اللجان الوزارية المتخصصة :تم استحداثها في قمة تونس وتتكون من أربعة لجان وزارية تهتم كل لجنة بالدراسة والبحث في مجال اختصاصها وهي :

■ لجنة الأمن الغذائي .

■ لجنة الشؤون المالية والاقتصادية .

■ لجنة البنية التحتية الأساسية .

■ لجنة الموارد البشرية .

ب.المجالس الوزارية القطاعية :وهي مجالس فنية يترأسها وزراء ، وتضم مجموعة من الخبراء في القطاعات والميادين المعنية وفرق عمل ، أما طريقة العمل فتبدأ بتحضير الموضوع من طرف الخبراء وفرق العمل ، وترفع المحاضر بتوصيات إلى المجلس القطاعي الذي بدوره يرفعها إلى اللجنة الوزارية المختصة ، ثم بعد ذلك يرفع العمل إلى مجلس وزراء الخارجية ثم إلى مجلس الرئاسة .

أما المجالس القطاعية المعمول بها حاليا فعددها ستة وهي :

■ المجلس الوزاري المغربي للتربية والبحث العلمي .

■ المجلس الوزاري المغربي للثقافة والإعلام .

■ المجلس الوزاري المغربي للنقل والمواصلات .

■ المجلس الوزاري المغربي للصحة .

■ المجلس الوزاري المغربي للطاقة .

■ المجلس الوزاري المغربي للداخلية .

ج.لجنة المتابعة : وتتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته أو لجنته الشعبية العامة لمتابعة شؤون الاتحاد ، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا

1 - العمري مومن ، " شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني " ، أطروحة دكتوراه في التاريخ ، تخصص العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009 / 2010 ، ص 359 .

الاتحاد بصفة تكاملية مع بقية هيئات الاتحاد ، وتعمل بالتنسيق مع بقية الهيئات لاسيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية ، بينما تعرض لجنة المتابعة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.

#### 4. الأجهزة المتخصصة:

**أ.جامعة المغربية :** وهي من أهم الانجازات التي حققها الاتحاد في مجال التعاون في التعليم العالي إذ هو من الطبيعي أن تهتم دول الاتحاد بقضايا هذا القطاع والعمل على وضع الأسس التي يقوم عليها التعاون العلمي في ما بينها لتحقيق التكامل في هذا المجال.

**ب.الأكاديمية المغربية للعلوم :** تعتبر إحدى الانجازات الاتحادية العلمية التي حققها الاتحاد المغربي في مجال التعاون في البحث العلمي ، و الهدف الرئيسي للأكاديمية هو إقامة إطار مناسب للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان المغرب العربي ويسمح بالتعاون مع المؤسسات المماثلة في الوطن العربي والأقطار الأجنبية وتمكين الباحثين من المساهمة في تطوير العلوم وتوظيفها .

**ج.المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية :** الهدف منه الإسهام في إعداد وانجاز وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات المصلحة المشتركة وذات الجدوى الاقتصادية في إقليم الدول الأعضاء والهادفة إلى التكامل الاقتصادي المغربي العربي .

المبحث الخامس : التكامل المغربي : المقومات ، التحديات و الاستراتيجيات :  
المطلب الأول : مقومات التكامل المغربي .

دول الاتحاد المغربي تمتلك مقومات التكامل الاقتصادي الناجح ، كوحدة الدين واللغة ، تشابه العادات و التقاليد الواحدة ، الأمانى والتطلعات القومية ، وحدة التاريخ والمصير المشترك ، وتوافر الارتباط والتواصل الجغرافي .

هذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل والتي يمكن ذكرها على النحو التالي<sup>1</sup> :

✓ عنصر القرب أمر أساسي في أية عملية تكامل ، و بالنسبة للدول المغربية فإن وجود حدود جوارية يسهل عملية التبادل فيما بين هذه الدول ، ويساعد على تقليص حجم تكاليف التبادل التجاري ،وهي ميزة نسبية يجب استثمارها في عملية الاندماج الاقتصادي الإقليمي من خلال تحرير التجارة الخارجية و إلغاء القيود الجمركية ، بالإضافة إلى بناء البنية الأساسية المتمثلة في الطرق والاتصالات المساعدة على ذلك<sup>2</sup>.

✓ تمتلك الدول المغربية موقعا مميزا جنوب البحر المتوسط ، يطل على الأطلسي ، ويمثل الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية المساندة من نقل جوي وبحري وإنشاء مناطق صناعة لعادت بمداخل اقتصادية تساهم في تطوير اقتصاديات الدول المغربية.

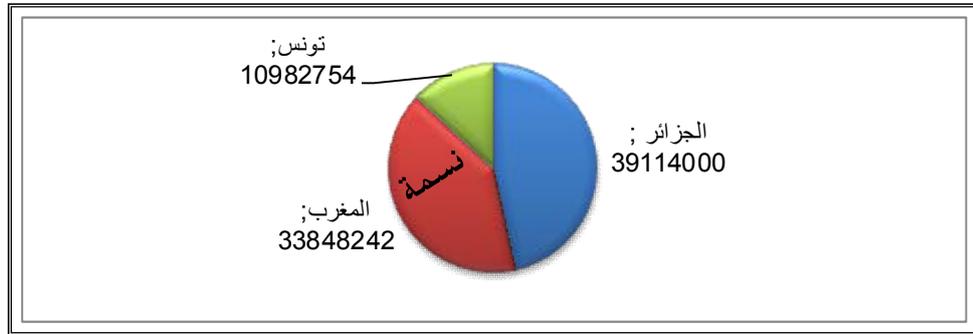
✓ يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة ، فالمغرب وتونس تمتلكان إمكانيات زراعية ورعوية لابأس بها وإمكانيات سياحية هائلة ، كما أن الجزائر تعتبر عضو في منظمة الأوبك و لها احتياطات هائلة من النفط والغاز ، فالجزائر

1 - عشور عبد الكريم ، " معوقات التكتل الاقتصادي العربي بين العوامل الداخلية اتحاد المغرب العربي نموذجا " ، الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات " ، بالمركز الجامعي واد سوف ، ، يومي 26 - 27 فيفري 2012 ، الوادي ، الجزائر ، 2012، الصفحة 11 .

2 - بن عزوز محمد ، " الاقتصاد الجزائري واشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة ( 1990 - 2007 ) " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر ، الصفحة 323 .

- وحدها تمتلك أكبر سابع احتياطي للغاز في العالم ، وتعتبر ثاني أكبر مصدر له ، وتعتبر الدولة رقم 14 في قائمة أكبر ملاك احتياطي النفط العالمي.<sup>1</sup>
- ✓ مساحة المغرب العربي : يتربع المغرب العربي على مساحة إجمالية مقدرة بـ 6.062.941 كلم<sup>2</sup>.
- ✓ التباين في حجم الطاقات البشرية إذ بلغ عدد سكان المغرب العربي حوالي 83 مليون نسمة في سنة 2014 ، موزعين بنسب متفاوتة موضحة في الشكل رقم (4-5).

الشكل رقم : ( 4 - 5) عدد سكان المغرب العربي لسنة 2014



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على :

- ✓ الديوان الوطني للإحصاء الجزائري، <www.ons.dz>، [ 2015 / 4 / 13 ].
- ✓ المندوبية السامية للتخطيط، <www.hcp>، [ 2015 / 4 / 13 ].
- ✓ المعهد الوطني للإحصاء / احصائيات تونس ، <www.ins.tn>، [ 2015 / 4 / 13 ].

1 - محمد الشكري " تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغربي " ، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقيمة الاقتصادية ، يومي 7 - 8 نوفمبر 2007 ، الدوحة ، قطر ، الصفحة 11 .

**المطلب الثاني: تحديات التكامل المغربي :**

من المعلوم أن الاتحاد ، تم إنشاؤه لتطويع التعاون الإقليمي ومواجهة أوروبا الشريك الرئيسي لبلدان المغرب العربي ، ومواكبة عصر التكتلات الإقليمية في العالم ، إلا أن هذه الهواجس لا سيما الأساسية منها -تبدو غير كافية لضمان السير العادي لمؤسسات الاتحاد المغارب ، ومن جهة أخرى هناك من يرى بأن تبني فكرة المغرب العربي منذ البداية كان قصورا وخطأ استراتيجي قد يكون مبرر للظروف الاقتصادية والسياسية القائمة آنذاك ، وتتمثل هذه المعوقات في ما يلي:

**1. غلبة الهاجس السياسي :**

الأزمة الجزائرية المغربية ، تعكس مدى ضعف الاتحاد المغربي وعجزه سياسيا واقتصاديا ، وقضية الصحراء الغربية كانت موجودة قبل تشكيله ، لكن ذلك لم يجعلها عائقا أمام عمل هذا الاتحاد ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الهاجس الاقتصادي مازال يلعب دورا هامشيا في تحديد العلاقات العربية عموما ، في حين يبقى الهاجس الأمني عاملا مستقلا ، حيث أبدى اتحاد المغرب العربي عجزا فادحا في مقاومة الهزات السياسية ، لكونه تأسس على أساس سياسي دون هاجس أمني ، مما جعل التمسك به من قبل مختلف أعضائه يبقى ضعيفا ، رغم عولمة الاقتصاد وتعدد التكتلات الاقتصادية الدولية.

**2. المعوقات المؤسسية :**

يتميز اتحاد المغرب العربي بتعدد معوقاته المؤسسية الناجمة عن الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له ، مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء ، إذ يبدو جليا أن الريبة في مابين الدول الأعضاء جعلتها تتوخى الحذر ، كما إن عقدة السيادة حالت دون رقي هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي ، يكمن في تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات ( المادة السادسة)<sup>1</sup>.

1 - محمد بويوش ، " وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى " ، بحوث اقتصادية عربية ، 2008 ، العدد 42 ، الصفحة 91 .

### 3. الكفاية الغذائية :

إن اعتماد الدول المغربية على الغير في توفير غذائها ، هذا الغير ذو الفائض الغذائي أصبح يستخدم هذه المنتجات كسلاح استراتيجي في مواجهة الدول التي هي في حاجة إلى منتوجاته ، وبلا شك أن هذا العجز زاد في الأعباء المالية المترتبة عن استيراد هذه المنتجات الغذائية من الخارج ، حيث امتصت هذه الواردات جزءا كبيرا من إيرادات البلدان المغربية من العملة الصعبة ، الأمر الذي أدى اختلال التوازنات المالية والاقتصادية ، مما دفع البلدان المغربية إلى الاستدانة من البنوك الدولية وبفوائد مرتفعة من أجل توفير الغذاء ، شراء المواد المصنعة وإقامة المشاريع الخاصة بها .

### 4. تكلفة المسافة الاقتصادية :

إن العامل الجغرافي يعتبر عامل مساهم ومساعد على تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي ، بحيث أن الترابط والتلاحق هما السمات اللتين تميز دول المنطقة ، لكن بسبب ضعف وسائل النقل البرية والبحرية يجعل من هذه المسافات الطويلة بين الدول مشكلة ، بحيث تصبح تكلفتها كبيرة.<sup>1</sup>

### 5. نزاع الصحراء الغربية :

يعتبر العائق الرئيسي لعدم بناء المغرب العربي ، إذ يوضح هذا النزاع فشل الجزائر والمغرب للخروج من علاقة عدم الثقة وأحيانا حتى العداة ، كما حدث في حرب الرمال في سنة 1963.

### 6. نقص المعلومات حول النظام التفضيلي :

يمثل نقص المعلومات المتعلقة بالإطار التفضيلي للتجارة مع البلدان الشريكة حجرة عثرة أمام تحقيق الأهداف المنتظرة من هذا النوع من التعاون ، وكمثل على ذلك ،

1 - معارف اسماعيل ، " الوضع الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية " ، الجزائر ، منشورات ANEP ، 2009، ص

استعمل المصدرون المغاربة ( المغرب ) الاتفاقيات التجارية والتعريفية المبرمة مع البلدان العربية والمغربية على وجه الخصوص ، استعمالا ضعيفا بسبب نقص المعلومات.<sup>1</sup>

المطلب الثالث : استراتيجيات الاندماج المغربي.

أولا : منطقة التجارة الحرة المغربية :

1. الجهود المبذولة لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب العربي :

رغم أن الاتفاق حول اقامة منطقة التجارة الحرة بين دول المغرب العربي تمفي مجلس وزراء خارجية الاتحاد المنعقد في تونس في دورته العادية الرابعة بتاريخ 03 فيفري 1994 حيث تم الاتفاق على:<sup>2</sup>

■ العمل على إقامة منطقة للتبادل الحر بين دول اتحاد المغرب العربي بصفة تدريجية

■ الاتفاق على شمول هذه المنطقة على كل المنتجات ذات المنشأ المغربي ، مع

إمكانية توسيعها لتشمل مجالات أخرى بما فيها قطاع الخدمات .

■ السعي المشترك لتوفير ظروف المنافسة السليمة بين المتعاملين الاقتصاديين في

دول الاتحاد .

■ التنسيق بين السياسات التجارية والجمركية المطبقة في دول الاتحاد .

■ تكوين فريق عمل بغية إعداد الاتفاقية المغربية لإنشاء منطقة التبادل الحر ،

ووضع الوثائق اللازمة لإنشائها .

إلا أن حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي لم يرقى إلى مستوى هذه التطلعات ،

هذا الوضع التجاري غير المقبول أجمع عليه وزراء التجارة لدول الاتحاد في دورته الثامنة

المنعقدة في 20 جانفي 2007 ، وشددوا على أهمية الارتقاء به لتحقيق التكامل

1 - محرز محمد عباس ، " نحو تنسيق ضريبي في اطار التكامل الاقتصادي المغربي " ، أطروحة دكتوراه في العوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع النقود والمالية ، جامعة الجزائر ، 2001 - 2005 ، ص 63 .

2 - بهلولي فيصل ، " إقامة منطقة التجارة الحرة المغربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة " ، مجلة الباحث الصادرة عن جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، 2014 ، العدد 14 ، ص

الاقتصادي ، حيث أن المبادلات التجارية في ظل التجمعات الاقتصادية تعتبر هامة إذ تقدر بـ 60 % بين دول الاتحاد الأوروبي و 56 % بين دول مجموعة أمريكا اللاتينية في حين لا تتعدى 3 % بين دول اتحاد المغرب العربي .

وقد وقع المجلس الوزاري المغربي للتجارة بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقية إقامة منطقة للتبادل الحر بين دول الاتحاد بطرابلس جوان 2010 ، والتي من المنتظر أن تشمل المنتجات الفلاحية وفق ترتيبات يتم الاتفاق عليها ، كما أكدت اللجنة الوزارية المتخصصة بالأمن الغذائي دورتها الأخيرة بمراكش أواخر سنة 2009 على أهمية تعزيز التبادل التجاري المغربي للمنتجات الفلاحية لتحقيق الكفاية الغذائية بالمغرب العربي .

كما تم الاتفاق خلال الاجتماع الرابع لفريق العمل المكلف بدراسة وإعداد البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول اتحاد المغرب العربي المنعقد من 7 إلى 9 جانفي 2013 بمقر الأمانة العامة للاتحاد بالرباط ، على وضع الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول الاتحاد ، وذلك بحضور خبراء مغربيين مختصين في مجال التقييم الجمركي من كافة دول الاتحاد ، والذي تدارس مشروع البروتوكول والملاحق الخاصة به .

## 2. متطلبات إقامة منطقة تبادل حر مغربية :

تتضمن إقامة منطقة تبادل حر مغربية تحديد طرق وسبل المتابعة الضرورية لإنشاء هذه المنطقة ، كما تتطلب أيضا العمل على الشراكة ما بين الدول المغربية من أجل تسهيل الاندماج الاقتصادي ، وهي تحتاج في الأخير إلى مقاربة مشتركة للدول المغربية في مواجهة أوروبا الموحدة. وإن تحقيق منطقة تبادل حر مغربية يحتاج إلى:

- توفر الإرادة السياسية المشتركة من أجل تعديل العلاقات الثنائية بهدف تشجيع تدفقات السلع والأشخاص ( بما فيها تسوية قضية الصحراء الغربية ) .
- المصادقة على المعاهدة التجارية والتعريفية من طرف كل الدول المغربية وتبني بروتوكولات الاتفاقات المرتبطة بها.

■ وضع قائمة للمنتجات التي يتم تحريرها من العراقيل الجمركية وغير الجمركية .  
هذه القائمة يمكن أن تتوسع فيما بعد والعمل بها لفترة انتقالية محددة قبل الإلغاء النهائي لهذه العراقيل .

■ بالموازاة مع ذلك ، على الدول المغربية تنسيق سياساتها الجمركية ، وهي مرحلة مهمة لإقامة اتحاد جمركي ، ومنطقة تبادل حر .

ثانيا : مرحلتي السوق المشتركة والاندماج الاقتصادي :

1. إقامة سوق مشتركة في المغرب العربي :

إذا تم حقا وتجاوزت خطوة منطقة التجارة الحرة ، وبما أن الاتحاد الجمركي لا يتطلب أكثر من اعتماد تعريف جمركية مشتركة قابلة للتطبيق ، فإن قيام السوق المغربي المشترك يكون خطوة في عملية التحول متوسطة الأجل ، إذ تهدف هذه المرحلة إلى إرساء نظام واحد للأسواق وترتيب موحدة داخل الفضاء المغربي ، وإقامة سوق داخلية كبرى واحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية والحواجز الأخرى وإلى تحقيق حرية تنقل الأشخاص ، انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال ما بين بلدان المغرب العربي.

حيث يشهد العالم صراعا كبيرا من أجل إعادة فتح أسواق الدول النامية من قبل الدول المتقدمة رغم أن هذه الأخيرة تمارس سياسة حمائية لإنتاجها فاليابان تمارس سياسة الحماية على منتجاتها الغذائية الأساسية فتمنع استيراد الأرز منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم ، كما أن دول المجموعة الأوروبية تمارس أشكال متنوعة من الإجراءات التي تمنع دخول بعض المنتجات الزراعية والصناعية المنافسة لمنتجات بعض دول المجموعة ، ونفس الشيء بالنسبة للسوق الأمريكية التي يباع فيها القمح المحلي والمستورد للمستهلكين بسعر محدد يزيد بنحو ثلاثة أمثال السعر العالمي من أجل حماية المزارعين الأمريكيين وتثبيتهم في إنتاج الزراعات الأساسية .

إن هذه الأمثلة تدل على ضرورة ممارسة الحماية الذكية في إطار التكامل الإقليمي للمنتجات التي تغطي الاحتياجات الضرورية لحفظ الحياة ، وهذا الأسلوب بمعظم إجراءاته مؤقتة ريثما تتحسن الوضعية الاقتصادية وتصفى الكثير من مظاهر التخلف .

وعليه كان من الضروري على الدول المغربية أن تعمل على حماية أسواقها ومن ثمة منتجاتها خاصة تلك التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو شبه مطلقة ، لأجل البقاء في السوق الدولية ويتحقق هذا التواجد من خلال العمل على انفتاح الأسواق القطرية المغربية على بعضها البعض وخلق عملة واحدة للتداول داخل السوق المغربية والعمل على تيسير عملية توزيع وتنقل السلع والخدمات وحتى الموارد الاقتصادية داخل السوق المغربية من خلال تدعيم الطرق البرية والبحرية.

## 2. الاندماج المالي و النقدي :

مواجهة للصعوبات التي تعرفها بلدان المغرب العربي خاصة في مجالات المديونية الخارجية والتبعية الغذائية ومظاهر التضخم والبطالة المتزايدة ، وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي ، وسعيا منها للوصول إلى توحيد العملة النقدية لبلدان المغرب العربي فإن هذه البلدان مطالبة اليوم بالبحث على اندماج مالي ونقدي فيما بينها الذي بدوره يستلزم<sup>1</sup> :

■ إلغاء الرقابة على أسعار الصرف وخلق نظام ثابت أو متغير في تحديد أسعار صرف عملاتها الوطنية على أساس سلة من العملات مثل ما فعلته بلدان الاتحاد الأوروبي عام 1972 .

■ تحرير تنقل رؤوس الأموال وتعبئة شاملة لعناصر الإنتاج .

■ ملائمة الأنظمة الجبائية لبعضها البعض .

■ تنسيق السياسات النقدية وموازنات البنوك المركزية لهذه البلدان ، غير أن الاندماج المالي لبلدان المغرب العربي تواجهه هو أيضا صعوبات جمة ، خاصة ما تعلق بتخفيض قيمة عملات هذه البلدان جراء تطبيق برامج التصحيح الهيكلي بحثا عن خلق توازنات اقتصادية ومالية جراء تحسن مستوى صادراتها ، كما تظهر مشكلة تمويل المشروعات المغربية الثنائية المختلفة ضرورة إنشاء بنوك مختلطة كالبنك الجزائري التونسي للتعاون المغرب العربي.

1 - منصور محمد الشريف ، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص إدارة الأعمال ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2009/2008 ، ص 241 .

- أما فيما يتعلق بآليات ومتطلبات تنفيذ هذه الإستراتيجية فهي تتمثل في ما يلي:<sup>1</sup>
- إعطاء الدعم اللازم لهياكل ومؤسسات الاتحاد لتحقيق الاندماج الاقتصادي المغربي وإحداث الأجهزة اللازمة للمراقبة الإدارية ، المالية والفنية قصد ضمان حسن التنفيذ .
  - تشجيع المبادرات الخاصة للمساهمة في تحقيق الاندماج بين دول الاتحاد ومنح المعاملة الوطنية للمتعاملين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص لكل بلد في البلدان الأخرى وتقديم التسهيلات الضرورية للقيام بدورهم للمساهمة في دعم تنمية وبناء الاتحاد.
  - تعمل كافة الأجهزة الاتحادية كل فيما يخصها على تنفيذ البرامج والخطط التنموية وفقا لإستراتيجية التنمية المشتركة وتقديم تقارير دورية لنشاط القطاعات ذات العلاقة مع ابراز النتائج التي توصلت إليها واقتراح الحلول الملائمة لما قد يواجهها من صعوبات .

ثالثا : مدى انطباق معايير المنطقة النقدية على دول الاتحاد المغربي :

1. معيار حرية انتقال عناصر الانتاج (مؤشر الحرية الاقتصادية ) :

مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يعده معهد Hertage ، ويتكون من تجميع عشرة عوامل،و المتمثلة في:

- حرية التجارة .
- العبء الضريبي للحكومة .
- تدخل الحكومة في الاقتصاد .
- السياسة النقدية .
- تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي

1 - صبيحة بخوش ، " اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989 - 2007 " ، عمان ، الأردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2011، ص 325 .

- الجهاز المصرفي .
- الأجور والأسعار .
- حقوق الملكية .
- الأنظمة .
- الأسواق السوداء .

ويصنف هذا المؤشر الدول إلى أربعة أصناف كآآتي: <sup>1</sup>

- ✓ اقتصاد حر : من 1 إلى 1.99 نقطة .
- ✓ اقتصاد شبه حر : من 2 إلى 2.99 نقطة .
- ✓ حرية اقتصادية ضعيفة : من 3 إلى 3.99 نقطة .
- ✓ حرية اقتصادية ضعيفة جدا : من 4 إلى 5 نقاط .

الجدول رقم (4- 8) : مؤشر الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربي لسنة 2015

| الدولة  | حقوق الملكية | الأنظمة | العبء الضريبي | التدخل الحكومي | السوق السوداء | الأجور و الأسعار | السياسة النقدية | التجارة | الاستثمار | السياسة المالية | المتوسط |
|---------|--------------|---------|---------------|----------------|---------------|------------------|-----------------|---------|-----------|-----------------|---------|
| الجزائر | 3            | 3.6     | 8             | 3.87           | 6.66          | 5.05             | 7.12            | 6.08    | 2.5       | 3               | 4.89    |
| المغرب  | 4            | 7.3     | 09.7          | 10.6           | 88.6          | 34.3             | 19.8            | 82.7    | 7         | 6               | 6.01    |
| تونس    | 4            | 1.4     | 43.7          | 08.7           | 12.8          | 91.6             | 48.7            | 12.6    | 5.3       | 3               | 5.77    |

المصدر :موقع مؤسسة 2015 / 4 / 13 ،http: www.heritage.org/index، Heritage

## 2. معيار الانفتاح على العالم الخارجي :

يرى ماكينون أن درجة الانفتاح على العالم الخارجي شرطا أساسيا لتكوين منطقة نقدية مثلى ، إذ يعرف مؤشر الانفتاح الاقتصادي بأنه إجمالي الصادرات والواردات

1 - بعداش عبد الكريم ، " الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005 " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص النقود والمالية ، جامعة الجزائر ، 2007/2008 ، ص 73 .

كنسب من الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup> ، و الجدول الموالي يوضح مؤشر الانفتاح الاقتصادي لدول المغرب العربي من 2010 إلى 2011 .

الجدول رقم ( 4 - 9 ) : مؤشر الانفتاح الاقتصادي لدول المغرب العربي

| السنة   | 2010 | 2011  | 2012   | 2013  | 2014  |
|---------|------|-------|--------|-------|-------|
| الجزائر | 0.6  | 0.6   | 0.58   | 0.57  | 0.54  |
| المغرب  | 0.57 | 0.649 | 0.7651 | 0.639 | 0.825 |
| تونس    | 0.57 | 0.649 | 0.651  | 0.639 | 0.825 |

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

✓ كيفية حساب المؤشر الموضحة في التعريف السابق .

✓ بيانات الصادرات ، الواردات و الإنتاج المحلي تم الحصول عليها من : قاعدة بيانات المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية ، مرجع سبق ذكره .

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم ( 4 - 9 ) أن درجة الانفتاح الاقتصادي لكل من الجزائر ، المغرب وتونس أكثر من 50 % وهي درجة مرتفعة نسبيا ، ويفسر ذلك بأن هذه الدول لا يمكنها إنتاج كل ماتحتاج إليه ، وارتفاع هذه القيم يؤكد نقص الانفتاح على العالم الخارجي.

### 3. معيار التنوع الاقتصادي :

تعاني موازين التجارة الخارجية المغربية من عدم تنوع الصادرات التي تتركز على قطاع الموارد الزراعية والطاقة ، بينما الصادرات الصناعية -التي فيها محتوى تكنولوجي عال- هي متدنية للغاية ، وبالتالي الاتكال الكبير على الاستيراد لإشباع الحاجات الأساسية من الاستهلاك ، بما فيه استيراد المأكولات والمشروبات ، بالرغم مما يتوفر من إمكانيات زراعية .

الابتعاد عن الاقتصاد الريعي يجب أن يكون الهدف الرئيسي في وضع إستراتيجية لابتكار نموذج تنمية بديلة يحقق مستوى أعلى من التشغيل ، ويقضي على هجرة الأدمغة

1 - حفيف فاطمة ، " الاصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي ( الجزائر ، تونس والمغرب ) " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2010 / 2011 ، الصفحة 176 .

والكفاءات ، وعلى ارتباط معدلات النمو بالعوامل الخارجية ، وذلك يتطلب استتفار كل القدرات البشرية ضمن أهداف وطنية لامتلاك و توطين القدرة العلمية والتكنولوجية<sup>1</sup> .

#### 4. معيار التشابه في الأهداف:

ويمكن تلخيص أهم أهداف كل دولة من دول الاتحاد المغربي وفقا للجدول التالي :  
الجدول رقم (4 - 10) : أهداف دول المغرب العربي من وراء التكامل الاقتصادي

| الدولة  | الهدف   |
|---------|---|
| الجزائر | <ul style="list-style-type: none"> <li>■ تحقيق الاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة .</li> <li>■ العمل من أجل التخلص من البطالة .</li> <li>■ تحقيق عائدات أكثر من تجارتها الخارجية خاصة مع أوروبا وبالأخص في مجال الغاز الطبيعي الذي تصدرها عن طريق المغرب مرورا بإسبانيا.</li> <li>■ تدعيم دورها في المنطقة العربية وكذلك الإفريقية .</li> <li>■ ترى في هذا الاتحاد صيغة مناسبة لتصفية المحاور والصراعات الخارجية .</li> </ul>  |
| المغرب  | <ul style="list-style-type: none"> <li>■ تحقيق أهداف اقتصادية من خلال التعاون والتنسيق مع بقية دول المنطقة .</li> <li>■ الاستفادة من المشاريع المشتركة التي تقوم على التخصص في الموارد بين تلك الدول .</li> <li>■ الرغبة في استخدام صيغة الاتحاد المغربي للقضاء على سياسة المحاور والصراعات كورقة للتفاوض مع جبهة البوليساريو والتوصل إلى حل للمشكلة .</li> <li>■ محاولة تحييد ولو جزئيا الجزائر بالتراجع عن دعمها للبوليساريو .</li> </ul>   |
| تونس    | <ul style="list-style-type: none"> <li>■ تحقيق مكاسب اقتصادية بالدرجة الأولى خاصة مع تدهور القدرة الشرائية لمواطنيها.</li> <li>■ إيجاد سوق مغربية تصدر لها الفائض من اليد العاملة التونسية دون التعرض للضغوط السياسية ، فانضمامها للاتحاد يجنبها مثل تلك السلوكيات بفعل المعاهدات والاتفاقيات الجماعية التي تربطها .</li> <li>■ الحصول على دور يتناسب نسبيا مع أدوار الدول الأخرى الأعضاء ، لأنه كان لها دور محدود يقتصر على استضافة الوفود لعد الاجتماعات واللقاءات فقط .</li> </ul> |

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات .

من خلال الجدول رقم(4 - 10) يتضح وجود تباين واختلاف في الأهداف المرجوة من وراء تحقيق التكامل المغربي ، وان كانت تشترك في الرغبة من الاستفادة من المشاريع المشتركة بالنسبة لكل من الجزائر والمغرب .

1 - جورج قرم ، " كيف نجعل من الاتحاد المغربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة " ، ندوة حول " الاندماج المغربي : تحفيز وتنشيط الاقتصاد " يوم 23 - 6 - 2012 ، تونس ، الصفحة 4 .

5. معيار المزايا والتكاليف :

إن عدم اندماج الاقتصاديات المغربية يجعل كلا منها مهمشة ولن تستطيع المنطقة أن تستجيب للاستثمارات الأجنبية المباشرة الناقلة للتكنولوجيات الحديثة والمدعمة للربحية . فبدون اندماج اقتصادي<sup>1</sup> :

✓ يبقى حجم التبادل المغربي ضئيلا بدون اعتبار النفط والغاز .  
 ✓ عدم الانتفاع من المزايا التفاضلية لكل بلد حتى ولو كانت هذه المزايا ثابتة وغير ديناميكية مثل ضعف التواجد المغربي في المجال الاقتصادي التونسي حيث أن المغرب له مزايا تفاضلية في منتجات البحار بالنسبة إلى تونس ، وإضافة إلى ذلك إن مبيعات المواد الغذائية في السوق الجزائرية تحسب لـ 6 % من الصادرات المغربية و 0.3% من الإيرادات الجزائرية لمجمل هذا النوع من المواد ، في حين أن 40% من المواد الغذائية متأتية من فرنسا وإسبانيا ، وكذلك في قطاع النسيج ، فإن الحصة الأكبر من مشتريات الجزائر هي من صنع تركي ، صيني وإسباني ، وفي هذا المجال تمثل حصة تونس من السوق الجزائرية 0.9 % وحصة المغرب 0.8 % .

✓ تونس تقدر أن عدم الوحدة المغربية يحرمها 1% من النمو في كل سنة وأن عدم الاندماج الاقتصادي يمنع كل الدول المغربية بزيادة 10 بليون دولار، ما يماثل 5 % من الناتج المحلي الخام للدول الخمس وهذا يعني أن كل دولة يمكنها أن ترفع من نسبة نموها بـ 2 % حسب البنك العالمي ، و يحرم كل بلد من المنطقة المغربية من خلق مناصب شغل إضافية .

1 - الشابي علي ، " الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغربي" ، قدمت هذه الورقة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة يومي 17 و18 فبراير 2013 ، الدوحة ، قطر ، 2013، ص13 .

## خاتمة الفصل:

إن تجربة التكامل المغربي كانت محدودة جدا و لم تتمكن من تحقيق أبسط صور التكامل الاقتصادي ، على الرغم من الخطوة الايجابية التي أدت إلى نشأة تجمع اتحاد المغرب العربي (UMA) سنة 1989 ، والتي تبعثها خطوات أخرى بوضع مؤسسات لهذا الصرح المغربي ، إضافة إلى الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المتعاقدة المغربية في مجالات عديدة خاصة في الجانب التجاري ، الجمركي والضريبي ، حيث إن تعثر العمل الوحدوي لا يرجع إلى نقص في الاتفاقيات أو قلة مجالات التعاون أو عدم توفر مقومات التكامل ، وإنما يرجع ذلك إلى الممارسات التي تختلف كثيرا عن الأهداف المسطرة والمتفق على تنفيذها ، وقد كان العامل السياسي في كثير من الأحيان سببا في توقف مسيرة التكامل المغربي .

# الفصل الخامس

## مقدمة الفصل:

تعتبر سياسة الصرف من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية ، وتختلف درجة تأثير هذه السياسة في الاقتصاد على مدى استقرار السعر الأمثل، الذي يتوقف على نظام الصرف القائم .

إن أدوات السياسة الاقتصادية عديدة منها ما يعد من السياسة المالية والتمثل في الإنفاق الحكومي والضرائب، ومنها ما يعد نقدي ويتمثل في سعر الفائدة، ومنها ما يكون بين الاثنين والتمثل في سعر الصرف، فسياسة سعر الصرف تستعمل لأغراض كثيرة أهمها إعادة التوازن في الإختلالات الحادثة في الميزان التجاري خصوصا ، وفي ميزان المدفوعات عموما .

اختلفت سياسة سعر الصرف في دول المغرب العربي حسب الظروف الاقتصادية ، و كذلك حسب القرارات النقدية لكل دولة .

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم سياسة سعر الصرف و أهدافها ، كما تطرقنا في هذا المبحث إلى أدوات سياسة سعر الصرف ، و إلى سياسة الرقابة و الموازنة و تغطية خطر الصرف ، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى سياسة الصرف في الجزائر، أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى سياسة الصرف في المغرب ، أما في المبحث الرابع تطرقنا إلى سياسة الصرف في تونس.

المبحث الأول: مفاهيم حول سياسة سعر الصرف.

المطلب الأول: سياسة سعر الصرف: المفهوم ، الأدوات و الأهداف.

### 1. مفهوم سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أنها تعبر عن مجموع التوجيهات والتصرفات والسلطات النقدية والتي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف.

كما تعتبر سياسة سعر الصرف أهم مجالات السياسة الاقتصادية والتي تتخذ من معطيات سعر الصرف موضوعا لتدخلها معتمدة في ذلك على العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، وكغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى فإن هدفها الرئيسي والشامل هو تحقيق الرفاهية العامة وهي بذلك تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد والبحث عن التشغيل الكامل والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم.

### 2. أهداف سياسة سعر الصرف.

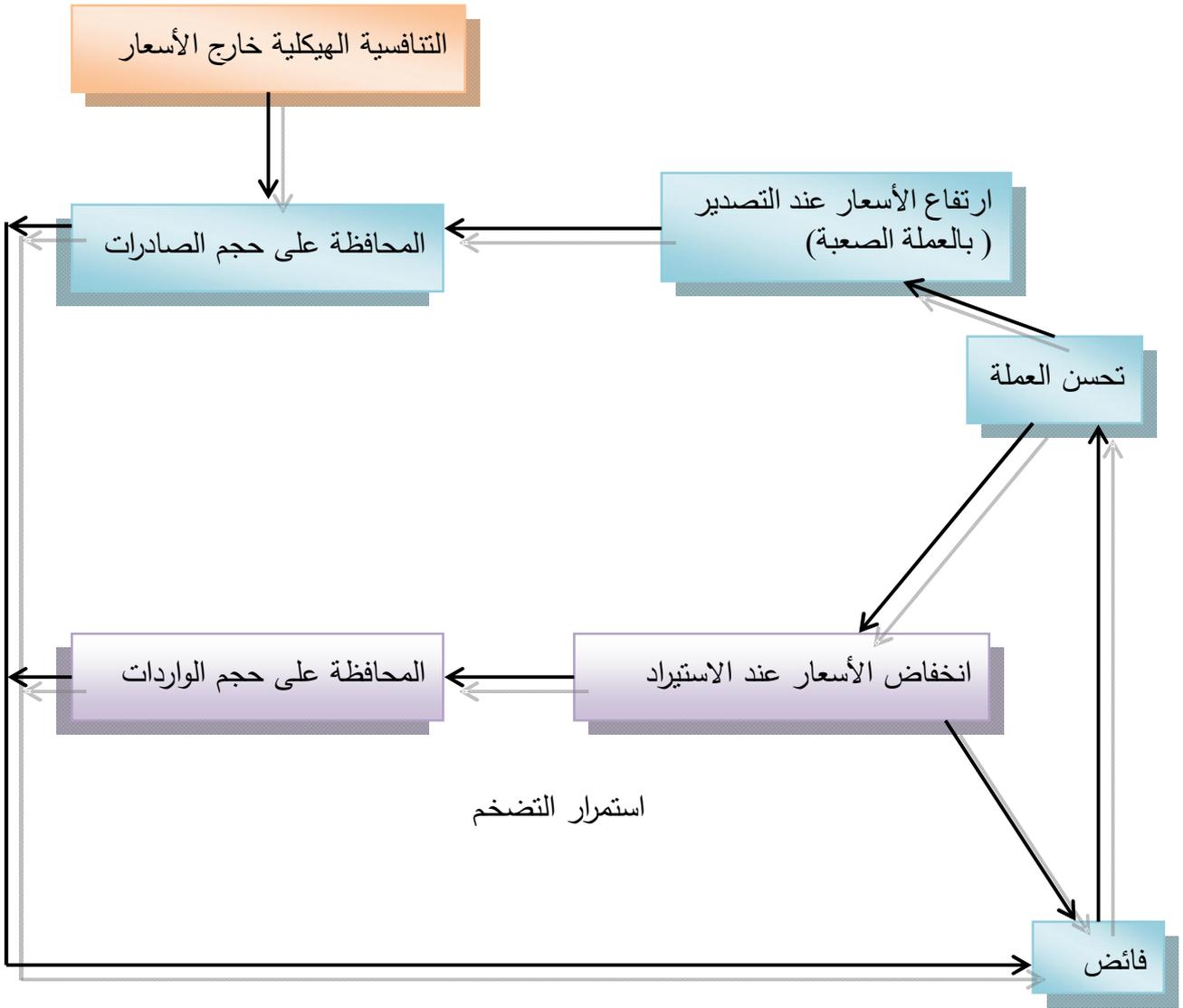
تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية:<sup>1</sup>

■ **مقاومة التضخم:** حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وها ما يمكن المؤسسات من تحقيق عوائد إنتاجية وإنتاج سلع ذات جودة عالية وهذا ما يعني تحسن تنافسيتها.

1- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 132، 133.

وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاصلة للعملة القوية وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983 والشكل رقم (1-5) يبين ذلك.

الشكل رقم (1-5) : الحلقة الفاصلة للعملة القوية.



المصدر : قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 132.

■ تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي والذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية ( الموجهة للتصدير )، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً والسلع التي يمكن تصديرها.

■ توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي ( مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي ( ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت التي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها، وبهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية. سعر الصرف للواردات الغذائية... الخ.

■ تنمية الصناعات المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض عام للعملة مما شجع الصادرات، وفي المرحلة الثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

### 3. أدوات سياسة سعر الصرف.

لتحقيق أهداف سياسة سعر الصرف لا بد من توفر عدة أدوات ووسائل وأهمها ما يلي:<sup>1</sup>

■ تخفيض قيمة العملة: عند تعديل ميزان المدفوعات تقوم السلطات النقدية بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها وهذا في ظل نظام سعر الصرف الثابت أما في ظل نظام سعر الصرف العائم فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة، وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات وتتضمنها برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي.

■ استخدام احتياطات سعر الصرف: في ظل أسعار الصرف الثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر الصرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة التي تملكها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن عملتها تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية، أما في ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

■ مراقبة الصرف: تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات مبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي ومن بين التدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية ما يلي:

- ✓ منع التسوية القبلية للواردات.
- ✓ الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.
- ✓ تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت صرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.

1- قدي عبد المجيد: مرجع سابق، ص 134-137.

✓ تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات من خارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.

■ **إقامة سعر صرف متعدد:** يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة تقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالي فيه والمتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة لتصدير أو الواردات الغير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي، إلا أن هذا الأسلوب قد يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلا عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.

■ **استخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، ففي النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية.

المطلب الثاني : سياسة تعديل سعر صرف العملة.

إن تعديل سعر صرف العملة يكون إما بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو رفع القيمة الخارجية للعملة.

### 1. سياسة تخفيض قيمة العملة.

كثيرا ما تلجأ الكثير من الدول إلى تخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل الميزان التجاري، فلقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في الميزان التجاري وبالتالي النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية، حيث رأت بعض هذه الدول أن علاج هذه المشكلة يكون بواسطة تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفض الضغط على ميزان التجاري، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي وهذا ما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، إذن فالنتيجة النهائية لتخفيض قيمة عملة بلد ما يتوقف على مدى مرونة العرض والطلب لصادراته ووارداته، فإذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرنا وكان العرض من منتجاتها المعدة للتصدير كذلك مرنا، فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات، وبالمثل إذا كان الطلب الداخلي على السلع المستوردة مرنا وكان العرض منها مرنا، أدى تخفيض عملة ذلك البلد إلى الحد من المدفوعات الأجنبية نتيجة ارتفاع الأسعار بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

تخفيض القيمة الخارجية للعملة يعد قرار تتبعه السلطات النقدية<sup>2</sup>، إذا زاد الطلب الخارجي على المنتجات المحلية نتيجة لتخفيض قيمة العملة ولم تتمكن الدول من زيادة إنتاجها فهذا يؤدي إلى نقص حصيلة الصادرات، وكذلك يترتب على عدم مرونة الطلب المحلي على الواردات زيادة قيمة الواردات بنسبة أكبر من زيادة قيمة الصادرات<sup>3</sup>.

1- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 353.

2- MILET obravich « les effets de la d'évaluation française de 1958 » les aides d'organisation paris 1970.p150.

3- محمد عبد العزيز العجمية، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 349.

عملية تخفيض قيمة العملة تقنية تقررها الدولة تتمثل في تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية وهو إجراء من أجل تخفيض قيمة الصرف للعملة وتخفيض قيمتها الخارجية في الخارج<sup>1</sup>، ومن الجانب السيكولوجي فالتخفيض هو فقدان الثقة في العملة والاقتصاد، أما من الجانب السياسي هو الإحساس بالهزيمة<sup>2</sup>.

عندما ترتفع الأسعار المحلية ارتفاعا تضحخيا يصبح لدينا سعرين للعملة، الأول مرتفع حددته الدولة ولا يتعامل به في السوق والثاني يتحدد تبعا لقوى السوق، فإذا تجاهلت الدولة هذه الظاهرة، امتنعت عن تصحيح سعر عملتها فإن ذلك يؤدي إلى الأمور التالية:

- نتيجة انخفاض صادرات البلد يصبح الميزان التجاري للدولة في حالة عجز لأن الأسعار المحلية مرتفعة وليس بإمكانها المنافسة في الأسواق الخارجية بينما تتزايد الواردات لانخفاض الأسعار في الخارج.
- عدم دخول رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة تدهور قيمة العملة في سوق الصرف، وكذلك هجرة رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة داخل البلد خوفا من استمرار تدهور قيمة العملة.

حتى تتجنب الدولة هذه النتائج يجب أن توحد بين سعري الصرف الموجودين في السوق ويكون ذلك عن طريق تخفيض السعر الرسمي للعملة، وعند القيام بتخفيض العملة يجب الأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات التي لها علاقة في تحديد نسبة التخفيض وتتمثل هذه العوامل في:

- قيمة عجز الميزان التجاري.
- كميات وأسعار الصادرات والواردات.
- الأجور والنفقات للأعوان الاقتصاديين.
- يجب أن تتراوح نسبة التخفيض بين 10% و15% حتى يسهل التحكم فيه وفي الآثار الانكماشية.

التخفيض يؤدي إلى زيادة الإنتاج إذا كانت هناك موارد معطلة ويؤدي إلى رفع الأسعار إذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل تام.

1- مجدي محمود شهاب " الاقتصاد الدولي " دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 258.

2- محمود حميدات " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000، ص 119.

## 2. شروط نجاح تخفيض قيمة العملة .

يترتب على عدم مرونة الطلب المحلي على الواردات زيادة قيمة الواردات نسبة أكثر من زيادة قيمة الصادرات وهذا لا يؤدي إلى نجاح سياسة التخفيض في إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، ومعنى ذلك أنه إذا كان طلب الدولة مرنا كذلك فإن التخفيض يعود بالنفع عليها وأن حالة كون طلبها على الواردات قليل المرونة وكون عرضها للصادرات كذلك قليل المرونة فإن التخفيض يعود بالضرر عليها<sup>1</sup>.

وإذا أدى التخفيض إلى الحصول على مزايا فيشترط لذلك ألا تقوم الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها، كما يشترط لنجاح الدولة في الحصول على فائدة من تخفيض قيمة العملة ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيتبعه تخفيض آخر، فعندما هجرت بريطانيا نظام الذهب في 16 سبتمبر 1931 قامت بتخفيض قيمة عملتها الخارجية وبذلك زادت قيمة صادراتها ونقصت وارداتها، إلا أن الدول الأخرى عندما شعرت بمنافسة الصادرات البريطانية لصادراتها في الأسواق الخارجية أو لمنتجاتها في أسواقها الداخلية بدأت بدورها تخفيض من قيمة عملتها الخارجية ولم يأت عام 1937 إلا وأصبحت أسعار صرف معظم العملات كما كانت عليه في سنة 1931<sup>2</sup>. لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة يجب توفر الشروط التالية<sup>3</sup>:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.

1- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 354.

2- محمد عبد العزيز العجمية، مدحت محمد العقاد. مرجع سابق ص 350.

3- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 134، 135.

- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.
- الاستجابة لشرط مارشال-ليرنر والقاضي بأن تكون:  $e_n + \epsilon_n > 1$ ، أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.

إن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات، حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولاً وبعد ذلك يبدأ بالتحسن على صيغة الحرف اللاتيني  $z$ ، لأن في المدى القصير يبقى حجم الصادرات والواردات ثابتة بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي وعادات الاستهلاك والعقود المبرمة قبل تغير أسعار الصرف، إذ تتأثر قيمة الصادرات والواردات بعملة التسوية وكما قد تتسم تغيرات الأسعار ببطء فتؤثر على حركة الصادرات والواردات، ليتبعها في مرحلة موائية اتجاه الكميات نحو الارتفاع لكي تغطي أثر السعر، كما يتوقف نجاح التخفيض على طبيعة التدهور في الميزان التجاري حيث يجب ألا يكون كبيراً جداً، مع الإشارة إلى أن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية المصدرة بالعملات الأجنبية.

كما أن نجاح عملية تخفيض العملة متوقف على التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات ومدى مرونة الصادرات والواردات، وإن أهمية انخفاض كمية الواردات وقيمتها الإجمالية من خلال ارتفاع أسعارها بالعملة المحلية، وأهمية ارتفاع كمية الصادرات وقيمتها الإجمالية بالتأثير على أسعارها بالعملة الأجنبية ترتبط بمدى أهمية درجة مرونة أسعارها<sup>1</sup>، والمرونة هي التغير النسبي المتعلق بالمتغير التابع (الطلب على الواردات والصادرات) بالنسبة للتغير النسبي في المتغير المستقل (أسعار الصادرات أو الواردات)، كما يعبر على المرونة رياضياً بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

1- مروان عطوان "أسعار صرف العملات وأزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية" دار الهدى الجزائر، 1992 ص 99.

2- كامل بكري، مرجع سابق، ص 195.

$$E_m = (dm/m) / (dR/R)$$

$$E_X = (dx/x) / (dR/R)$$

حيث:

x: تمثل قيمة الصادرات بالعملة المحلية.

M: تمثل قيمة الواردات بالعملة المحلية.

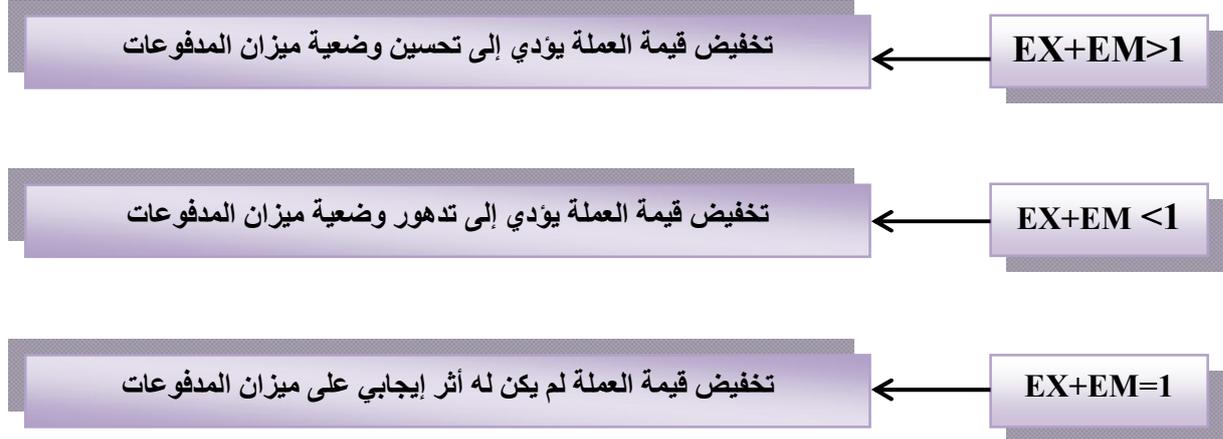
R: تمثل معدل الصرف.

EX: تمثل مرونة الطلب على الصادرات.

Em: تمثل مرونة الطلب على الواردات.



تبعاً لشرط مارشال فإن التخفيض العملة يؤدي إلى تحسن وضعية ميزان المدفوعات إذا كان مجموع مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات أكبر من الواحد<sup>1</sup>، ويكون لدينا الحالات الثلاثة التالية:



التوازن في الميزان التجاري يتحقق حسب مارشال إذا استقرت الأسعار المحلية، لذلك يجب على الدولة اتخاذ إجراءات مناسبة من شأنها الحفاظ على استقرار أسعار السلع المحلية وكذلك اتخاذ سياسة نقدية ومالية عن طريق تحديد كمية النقود<sup>2</sup> ومعدل تطورها والرفع من الإيرادات العامة خاصة الضرائب حتى تتقلص النفقات.

### 3. سياسة رفع قيمة العملة.

الرفع من قيمة الخارجية للعملة معناه أن يعاد تقييم العملة وهو عكس التخفيض، فإذا كان التخفيض يؤدي إلى ازدهار قطاع الصادرات\* فإن رفع قيمة العملة يؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء

1- فرانسيس جيرو نيلام ترجمة محمد عبد العزيز و محمود سعيد الفاخري " الاقتصاد الدولي " منشورات جامعة قاريونس بنغازي 1991 ص 176-185.

2- مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد السادس، 1990 ص 96-110.

\*إذا توفرت شروط نجاحه.

السلع المصدرة بالمقارنة مع عائداتهم قبل رفع قيمة العملة، كما أن رفع قيمة العملة يعتبر عامل إيجابي بالنسبة للمستوردين حيث ترتفع مداخلهم وذلك لانخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع المحلية.

كما أن من أسباب رفع قيمة العملة رغبة الدولة في مكافحة التضخم، لأن أسعار السلع المستوردة تنخفض وبالتالي ينعكس هذا الانخفاض على الأسعار المحلية، وينتج عن رفع قيمة العملة انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع قيمة عملته وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.

إن سياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي تمتلك مواقع هامة في الأسواق الدولية وقدرات تنافسية كبيرة إضافة إلى احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، وقد قامت بهذا الإجراء ألمانيا عدة مرات حيث قامت برفع قيمة المارك مقابل الدولار والعملات الأخرى وهذا لم يضعف القدرات التنافسية للسلع الألمانية في الأسواق الدولية لأن الرواج الهائل الذي عرفه الاقتصاد الألماني أدى إلى زيادة الصادرات وتدفق العملات الأجنبية وظهور فوائض هامة في ميزان مدفوعاتها وهذا انعكس سلبا على موازين مدفوعات الدول الأخرى، وقد قامت ألمانيا برفع قيمة عملتها بطلب من دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية باعتبارها عضو في النظام النقدي الأوروبي من أجل تحقيق الضغط على العملات الأوروبية الأخرى<sup>1</sup>.

التجربة اليابانية في رفع قيمة الين الياباني حيث وصل سنة 1995 إلى 80 ين للدولار مقابل 240 ين للدولار سنة 1980، وجاء الارتفاع نتيجة للضغوط الأمريكية في إطار الحرب التجارية لإرغام اليابان على تخفيض صادراتهم الموجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية وباقي أسواق العالم ويكون ذلك إلا برفع تكلفة الصادرات اليابانية برفع سعر صرف الين وتخفيض قدرته التنافسية في كل الأسواق العالمية، ويبين هذا أن سعر الصرف المغالى فيه يمكن أن يمثل ضربة قاضية لكافة طموحات التصدير<sup>2</sup>.

1- جديدن لحسن، مرجع سابق، ص 41.

2- نيرمين السعدني، "سياسات سعر الصرف في الدول النامية" مجلة سياسات الدولية، العدد 144، أبريل 2001، ص 217.

المطلب الثالث: سياسات: الرقابة، الموازنة وتغطية خطر الصرف.

1. سياسة الرقابة على الصرف.

ظهر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي على نطاق واسع وبشكل لم يعهده العالم من قبل غمار الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في فترة 1929-1933 عندما انتشر العمل بها في ألمانيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية، فمن خلال هذه الأزمة شهد العالم انهيار قاعدة الذهب الدولية وحدث اختلال كبير في المدفوعات الدولية ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:<sup>1</sup>

- سببت الأزمة الاقتصادية العالمية حدوث انكماش في حجم التجارة الخارجية الأمر الذي انعكست في حدوث عجز كبير ومستمر في موازين مدفوعات هذه الدول.
- أثرت الأزمة الاقتصادية على اقتصاد أكبر دولتين مقترضتين في ذلك الحين وهما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكان من نتائج ذلك قلة تدفق رؤوس الأموال الطويلة الأجل من هاتين الدولتين إلى دول أخرى تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، وكبديل لذلك تم الاعتماد على القروض القصيرة الأجل للوفاء بالتزاماتها الخارجية.
- هروب رؤوس الأموال من الكثير من الدول لعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية، بهدف إيجاد أسواق نقدية أكثر أمنا واستقرارا.

في نظام الرقابة تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض والطلب الأجنبي ويكون ذلك عن طرق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحقق عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض.<sup>2</sup>

في ظل نظام الرقابة على الصرف الدولة لا تسمح للمقيمين فيها بحرية بيع وشراء النقد الأجنبي بلا قيد ولا شرط، ولكنها تلزم كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج ببيعها للسلطات الرسمية مقابل العملة الوطنية، وعلى كل من يرغب في الحصول

1- سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 69 - 70.

2- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 130.

على عملات أجنبية لتسوية أي نوع من المدفوعات مع الخارج أن يطلب من هذه السلطات الترخيص له بذلك ثم يشتري منها ما قد يصرح له به في مقابل العملة الوطنية<sup>1</sup>، و يتمثل جوهر نظام الرقابة على الصرف في توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة، لذلك فإن هذا النظام يعتمد على التمييز الاقتصادي ولهذا التمييز وجهين هما:

✓ التمييز بين الدول: و له تطبيقات عديدة من أهمها المناطق النقدية، فمنطقة الإسترليني كانت تميز بين دول المنطقة حيث تكون التجارة حرة أما دول العالم الخارجي فالتجارة تكون مقيدة.

✓ التمييز بين السلع: وهذا التمييز شائع بكثرة في الدول النامية حيث يمنع إستيراد السلع الترفيهية مثلاً.

كما أنه يمكن الجمع بين صورتَي التمييز أي التمييز بين الدول والتمييز بين السلع.

حسب الاقتصاد الرأسمالي بالنظر إلى الرقابة على الصرف كما يلي:<sup>2</sup>

■ نظام الرقابة على الصرف يعتبر قيدياً على حرية الأفراد والمشروعات في تعاملهم مع الخارج.

■ نظام الرقابة على الصرف يعتبر مظهر من مظاهر الضعف الاقتصادي، فالأخذ به يميز الدول الفقيرة أو الدول التي تمر بأزمات مالية.

■ يستخدم نظام الرقابة على الصرف في الدول الرأسمالية عادة للعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وعلاج ما يهدده من عجز واختلال.

■ نظام الرقابة على الصرف يعتبر أداة تستخدمها الدولة للتمييز الاقتصادي والسياسي وللضغط على منافسيها وعملائها.

1- محمود يونس، مرجع سابق، ص 158.

2- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 131.

- ويمكن تلخيص قواعد نظام الرقابة على الصرف فيما يلي:<sup>1</sup>
- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
  - إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد خاصة.
  - وجود أكثر من سعر صرف أي تعدد أسعار الصرف.
  - إلزام كل مصدر بأن يورد كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى مجمع العملات الأجنبية وكذلك إلزام كل مستورد أن يشتري العملة التي يريدها من المجمع نفسه، ويتم البيع وشراء بسعر صرف تحدده الدولة، كما بإمكان الدولة أن تضع رخص التصدير وفرص رخص الاستيراد لضمان توزيع العملة فيما بين المستوردين.
  - تحريم التعامل في الصرف لبعض العمليات، فتقوم بمنع تصدير رؤوس الأموال والتفرقة بين العمليات الجارية وحركات رأسمال، فتسير الأولى وتمنع الثانية، كما تلجأ الدول أحيانا إلى ما يعرف بنظام تجميد حسابات الأجانب، أي منعهم من استعمالها أو التصرف فيها وتفتح لهم مكانها حسابا بالعملة المحلية، حتى تجبرهم على الشراء من هذه الدولة مقابل تصدير بعض السلع إليها<sup>2</sup>.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يعتبر أحد وليس كل الأهداف التي يسعى نظام الرقابة إلى تحقيقها، ويمكن تلخيص أهداف الرقابة فيما يلي:
- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية، وتتحصل الوسيلة إلى ذلك في قيام السلطات النقدية بتقييد الطلب على الصرف الأجنبي بما يتناسب مع القدر المتاح منه، وهو ما يؤدي إلى وجود جزء من الطلب الداخلي على الصرف الأجنبي دون إشباع، وتلجأ السلطات النقدية إلى هذا النظام لعدم رغبتها في تخفيض قيمة العملة إلى المستوى الذي يحقق التوازن المنشود في سوق الصرف الأجنبي.

1- سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 68.

2- مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص 263-265.

- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ويكون ذلك عن طريق رفض الترخيص بالصرف حيث يراد استخدامه في تمويل الواردات المحلية التي لا يتم إنتاجها في الداخل أو عن طريق فرض سعر مرتفع العملات الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض.
- دعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة عن طريق إعطاء معاملة تفضيلية للواردات الأساسية التي تخدم مشروعات التنمية الاقتصادية، ومن الوسائل التي تخدم هذا الهدف استخدام الرقابة على الصرف الأجنبي للحد من استيراد السلع الكمالية للتوفير من استخدام العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد سلع الاستهلاك الأساسية ولسع الإنتاج اللازمة لتنفيذ خطط التنمية.
- تنمية الاحتياطي النقدي من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتمويل سواء كان ذلك في صور فرض ضريبة على بيعها، أو منح علاوة بمناسبة شرائها بما يترتب على ذلك من ارتفاع السعر الفعلي لهذه العملات عن السعر الرسمي المقرر لها.
- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى ميادين التي تتسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسات الاقتصادية للدولة، كما تستخدم للسيطرة على هجرة رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج.
- يستخدم نظام الرقابة على الصرف كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية للدولة التي تتبعه ولتحقيق هذا الهدف يجب إتباع الوسائل التالية<sup>1</sup>:
  - ✓ تحديد الأولويات التي ستنبع في تخصيص استخدام الصرف الأجنبي، حيث تحاول الدولة التفرقة بين أنواع المختلفة لاستخدام الصرف الأجنبي، فقد تميز الدولة بين الطلب على الصرف الأجنبي بسبب دفع قيمة واردات السلع من الخارج أو دفع قيمة الخدمات المختلفة إلى الخارج أو تحويل رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج.
  - ✓ تحديد من له الحق في الحصول على الصرف الأجنبي طبقاً للأولويات التي تضعها السلطات التي ترسم السياسات الاقتصادية للدولة.

1- سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 69 - 70 - 71.

✓ كيفية تخصيص القدر المتاح من الصرف الأجنبي بين دول العالم المختلفة عن طريق تفضيل الاستيراد من بعض الدول أو الحد من الاستيراد من البعض الآخر.

✓ تشجيع السياحة في الدولة عن طريق شراء الصرف الأجنبي لتحصل عن معاملات السياحة بسعر أعلى من متوسط الأسعار التي يشتري بمقتضاها المتحصل عن غيرها.

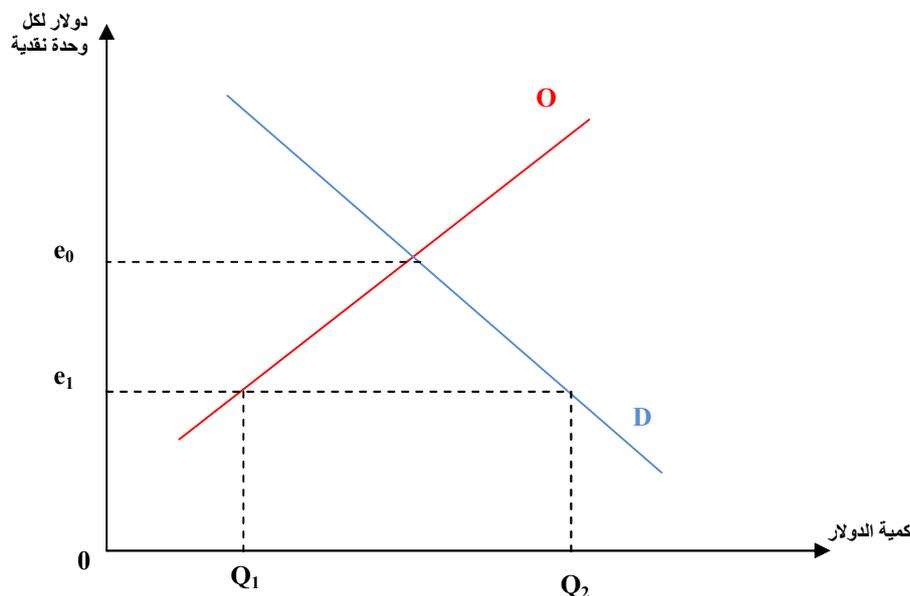
■ من أهداف الرقابة على الصرف الأجنبي تحقيق أهداف سياسة أو ممارسة الضغوط الاقتصادية، ومن الأمثلة على ذلك ما سعت إليه دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من فرض الحصار الاقتصادي على مصر بتجميد أرصدها عقب تأميم قناة السويس، وكذلك ما عمدت إليه ألمانيا خلال الثلاثينات من تعزيز استعدادها للحرب بإنشاء منطقة اكتفاء ذاتي عن الدول المجاورة لها والتي توصلت للسيطرة عليها عن طريق استخدام بعض أساليب الرقابة على الصرف الأجنبي.

### 1.1. تحديد سعر الصرف في نظام الرقابة على الصرف:

لا يترك أمر تحديد سعر الصرف لقوى العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي ، و إنما تلجأ السلطات النقدية الى التدخل الإداري المباشر بحيث تحل اللوائح و التقارير و القوانين محل قوى السوق في تخصيص موارد الصرف الأجنبي على وجوه الاستخدامات المختلفة بحيث تتساوى الكمية المطلوبة عن الصرف الأجنبي مع الكمية المعروضة منه عند سعر الصرف الذي تختاره السلطات النقدية ، و الذي تعتقده أنه يخدم تحقيق الأهداف المرجوة من الرقابة على الصرف .<sup>1</sup>

1- سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 82-83.

الشكل رقم (5-2): العرض و الطلب على الدولار في ظل الرقابة على الصرف.



حيث:

D: يمثل منحنى الطلب على الصرف الأجنبي.

O: يمثل منحنى عرض الصرف الأجنبي.

توازن منحنى العرض مع منحنى الطلب عند مستوى  $(Oe_0)$  و تقاس الفجوة بين الطلب و العرض بالمسافة  $(Q_1, Q_2)$  كما هو موضح في الشكل رقم (5-2)، و يتحدد سعر صرف العملة الأجنبية و لتكن الدولار مثلا عند مستوى  $(Oe_1)$  ، و تعمل السلطات النقدية أن تبقى السعر عند هذا المستوى لأن انخفاض سعر الصرف ينشط الميول التضخمية ، و هذا لأن أسعار السلع المستوردة ترتفع معبر عنها بالعملة المحلية ، و لأن ارتفاع الأسعار قد يدفع الجمهور الى المطالبة بتصحيح الأجور ، الأمر الذي يؤدي الى تفاقم حدة التضخم ، عند المستوى  $(Oe_1)$  لسعر الصرف، كما يتمثل عرض العملة بالبعد  $(0, Q_1)$  في حين يمثل البعد  $(0, Q_2)$  الطلب عليها .

نفرض أن منحنى العرض (O) لم يتغير ، و أن الطلب على الصرف الأجنبي يزداد في هذه الحالة سترتفع سعر الصرف من المستوى السابق (Oe1) إلى (Oe0) لأن السعر لو لم يرتفع لتولدت الفجوة (Q<sub>1</sub>,Q<sub>2</sub>) بين الكميات المعروضة و المطلوبة .  
وقد تضطر الدولة لعدم قدرتها على سد الفجوة (Q<sub>1</sub>,Q<sub>2</sub>) أن تحافظ على السعر عند مستواه القديم (Oe1) عن طريق إحداث توازن قصري بين الكميات المطلوبة و المعروضة من العملة ، وذلك عن طريق سد الفجوة (Q<sub>1</sub>,Q<sub>2</sub>) أي إحداث تكافؤ بين الإيرادات التي حصلت عليها و مدفوعات للخارج .

و يترتب على العمل بالرقابة على أسعار الصرف الشروط التالية:

- أن يبقى سعر الصرف العملة المحلية مرتفعا .
- أن يبقى سعر الصرف العملة الأجنبية منخفضا بالقياس إلى العملة المحلية، الأمر الذي يحد من صادرات البلد المعني.
- أن يبقى مستوى المعاملات المحلية منخفضا، و يعود ذلك في كمية الإيرادات بالعملة الأجنبية و ضرورة توزيع العملة على الواردات و المعاملات الأخرى.

## 2.1. وسائل الرقابة على الصرف الأجنبي :

الرقابة على الصرف جزء لا يتجزأ من سياسات التخطيط الاقتصادي ، فوضع خطة اقتصادية تتطلب أحكام الرقابة على الصرف الخارجي ، و الرقابة على التجارة الخارجية قد تكون مباشرة و تتمثل في التدخل المباشر و تقييد الصرف الأجنبي و اتفاقيات المقاصة و اتفاقيات الدفع ، أما أساليب الرقابة غير مباشر فتتخصص في القيود الكمية و تقديم إعانات التصدير و رفع أسعار الفائدة ، و في حالة الرقابة المباشر فإن الرقابة المحلية تحل محل قوى السوق في توجيه النشاط الاقتصادي في ميدان التجارة الخارجية أما في حالة الرقابة غير مباشرة يبقى لقوى السوق مكانها في تشكيل اتجاهات التبادل.<sup>1</sup>

استيراد السلع من الخارج يصبح رهنا بالحصول على ترخيص من الدولة قد ينافي الاعتبارات التجارية مثل السعر، جودة السلعة الكمية، شروط البيع و الشراء...الخ، أي من الممكن استيراد سلعة أقل جودة بشروط أقل ملائمة و بسعر مرتفع نسبيا ، كما أن

1- صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد الصادق ، مرجع سابق ، ص 358، 359.

على المصدر في ظل الرقابة على الصرف الخارجي التنازل عما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى السلطات النقدية على أساس سعر معين ، ففي الكثير من الحالات لا تعطى الموافقة على التصدير إلا على أساس البيع بعملة معينة حيث يجب ألا يقل ثمن البيع عن مبلغ معين.<sup>1</sup>

الجدول رقم (5-1) : وسائل الرقابة المباشرة على الصرف .

| وسائل الرقابة المباشرة |  |
|------------------------|--|
| التدخل المباشر         | يتضمن التدخل المباشر في سوق الصرف قيام الحكومة بتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف، و ذلك عن طريق شراء أو بيع العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية عند مستوى السعر المحدد .   |
| تقييد الصرف الأجنبي    | يتم تجميع العملات الأجنبية المكتسبة في البنك المركزي للدولة و تقييدها و من أهم الوسائل المعتمدة في هذا المجال:<br>✓ التخصص طبقا للأولويات: وذلك لتمويل الواردات الضرورية مثلا في دول النامية .<br>✓ أسعار الصرف المتعددة: بهدف التقليل من الواردات و زيادة الصادرات بالعملات الأجنبية.<br>✓ الحسابات المجمدة: تقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب في شكل حسابات مجمدة بالبنك المركزي <sup>2</sup> |
| اتفاقيات المقاصة       | الاتفاق بين دولتين بفتح لكل منهما حسابا للدولة الأخرى بعملتها المحلية ببنكها المركزي حيث أن تسوية المدفوعات يتم حسب الاتفاق على أسعار صرف معينة و تعرف هذه الاتفاقيات باسم الاتفاقيات الثنائية.  |
| اتفاقيات الدفع         | هي من الاتفاقيات الثنائية لكنها أكثر شمولاً و عمومية حيث تشمل إضافة إلى المعاملات بالسلع معاملات بالخدمات مثل رسوم الشحن، خدمة الديون....  |

المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات .

1- عبد العزيز عجمية، مدحت الصادق، مرجع سابق، ص 357.

2- محمد ناشر "التجارة الخارجية و الداخلية، ماهيتها و تخطيطها" منشورات جامعة حلب ، كلية العلوم الاقتصادية 1997 ، ص 160.

الجدول رقم (5-2) : وسائل وأساليب الرقابة غير مباشرة على الصرف.

| وسائل الرقابة غير مباشرة  |                      |
|---|----------------------|
| تتمثل في تقييد و حظر الواردات عن طريق حصص الاستيراد و سياسات الشراء التي تتبعها المؤسسات التجارية الحكومية، و تهدف إلى الحد من الواردات بالرفع من الضرائب و الرسوم الجمركية وهذا للحد من العجز في ميزان المدفوعات.  | القيود الكمية        |
| تهدف هذه الإعانات إلى تنشيط الصادرات و زيادة قيمتها الكلية و تكون أكثر فعالية في حالة مرونة الصادرات المرتفعة.  | تقديم إعانات التصدير |
| رفع أسعار الفائدة تؤثر في أسعار الصرف من خلال تأثيرها على حركات رؤوس الأموال داخل و خارج الدولة ، فعند زيادة أسعار الفائدة تزيد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من خارج و يقل خروج رؤوس الأموال من الدولة و بالتالي زيادة في الطلب على العملة المحلية و ارتفاع قيمتها الخارجية. <sup>1</sup> | رفع أسعار الفائدة    |

المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات .

## 2. مال موازنة الصرف .

عندما تخلت بعض الدول نظام الذهب بدأت قيم عملاتها تتقلب في حدود واسعة مما أدى إلى إقبال المضاربين على عمليات المضاربة في الصرف الخارجي بقصد الربح ، كما أخذت رؤوس الأموال تنتقل من دولة إلى أخرى سعياً وراء الأمن و الطمأنينة ، و لاجتناب التقلب في أسعار الصرف أنشأت كل من إنجلترا سنة 1932 و الولايات المتحدة سنة 1933 ما سمي بمال موازنة الصرف ، حيث أنشأت وزارة المالية البريطانية حساب "موازنة الصرف" و عهدت بإدارته إلى البنك المركزي على أن يكون حساباً مستقلاً من حسابات البنك حتى يمكن المحافظة على سرية ، و وضعت الحكومة البريطانية تحت

1- كامل بكري، مرجع سابق، ص 265.

تصرف البنك 100 مليون جنيه إسترليني في صورة سندات خزينة و ازداد المبلغ تدريجياً بنمو عمليات موازنة الصرف.<sup>1</sup>

ولقد استخدم هذا الرصيد من الإسترليني في شراء العملات الأجنبية و التي أصبحت نواة لاحتياطي يستخدم لوقف و تخفيف حدة تقلبات أسعار الصرف، حيث في سنة 1933 تجمع لدى إنجلترا رصيد كبير من العملات الأجنبية ، و لولا وجود مال موازنة الصرف لحدث ارتفاع كبير في أسعار الإسترليني في سوق الصرف الخارجي.

إلا أن نجاح سياسة تحقيق التوازن في سعر الصرف وحل مشاكل ميزان المدفوعات عن طريق مال موازنة الصرف لم يتحقق ، ويرجع ذلك إلى أن الدول الفقيرة ليس في قدرتها توفير احتياطي كاف لمقابلة التقلبات في الطلب و العرض للعملات الأجنبية ، أما الدول المتقدمة مثل إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة مال موازنة الصرف كانت متأثرة بالسياسة النقدية المحلية مما أدى إلى أن مال موازنة الصرف كثيراً ما ابتعد عما كان يجب أن يتبع.<sup>2</sup>

فمال الموازنة هو عبارة عن احتياطي مكون من مجموعة من العملات وموضوع تحت يد السلطة المركزية بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع حدوث تقلبات غير مناسبة، وتتمثل عمليات صندوق موازنة الصرف بتدخل الدولة معتمداً في ذلك على العملات التي توجد تحت يديها ، فإذا انخفض السعر عن المستوى الذي تريده تقوم بالتدخل في السوق عارضة أن تشتري العملة الوطنية مما يؤدي إلى رفع سعر صرفها ، فإذا ارتفع سعر الصرف عن المستوى الذي حددته ، فإنها تتدخل عارضة أن تبيع العملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض سعرها.<sup>3</sup>

هذه العمليات في الواقع تعرض صندوق موازنة الصرف لعدة مخاطر منها :

■ الصندوق مهدد بفقدان مبالغ كبيرة في عمليات الصرف، فهو يقوم في الحالة العادية مثلاً بشراء 1 دولار بـ 6 دنانير وعند ما ينخفض سعر الصرف إلى دولار

1- صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد الصادق ، مرجع سابق ، ص 367.

2 - محمد عبد العزيز عجمية ، مدحت محمد الصادق ، مرجع سابق، ص 365.

3- فرانسيس جيرو نيلام ، مرجع سابق، ص 215

مقابل 7 دنانير فعليه أن يتدخل في السوق لشراء العملة الوطنية و بالتالي فإنه يتعرض لخسارة كبيرة.

■ عمليات الصرف لا تكون فعالة إذا كانت هناك حركات ضخمة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل تحاول أن تدخل إلى البلد أو تخرج منه لأن احتياطات صندوق موازنة الصرف من العملات و الذهب غير كافية عندئذ لمواجهة تلك الحركات. صندوق موازنة الصرف يفترض أن الصرف حر و يتحدد في سوق الصرف وهو يقوم بالتدخل في السوق لموازنة سعر الصرف وهذا على خلاف نظام الرقابة على الصرف الذي يلغي ذلك السوق.

### 3. تغطية خطر الصرف .

خطر الصرف هو مجموع الأخطار المتعلقة أو الناجمة عن العمليات المرتبطة بالعملات الأجنبية وذلك عند حدوث تغيرات في سعر الصرف<sup>1</sup> إذ أن المؤسسات هي في مواجهة دائمة و مستمرة لخطر الصرف ، فعند القيام بعمليات التصدير فإن المصدر يحصل على حقوقه بالعملات ، وهو يتعرض لخطر الصرف عند حدوث انخفاض في سعر صرف العملة المتعامل بها بين لحظة إمضاء العقد ووقت تسديد الحقوق ، أما في عمليات الاستيراد ، فالمستورد يتحمل خسارة الصرف عند حدوث ارتفاع في قيمة العملة المتعامل بها بين لحظة إمضاء العقد ووقت تسديد الديون ويمكن توضيح أنواع خطر الصرف في الجدول رقم (5-3) ، حيث تتعدد هذه الأنواع إلى:

- ✓ خطر العملة الاقتصادي.
- ✓ خطر المتاجرة.
- ✓ خطر الائتماني.
- ✓ خطر السيولة.

1 - Tahar Ben marzouka – Manger safra . ob.cit. . p 255.

الجدول رقم (3-5) : أنواع خطر الصرف.

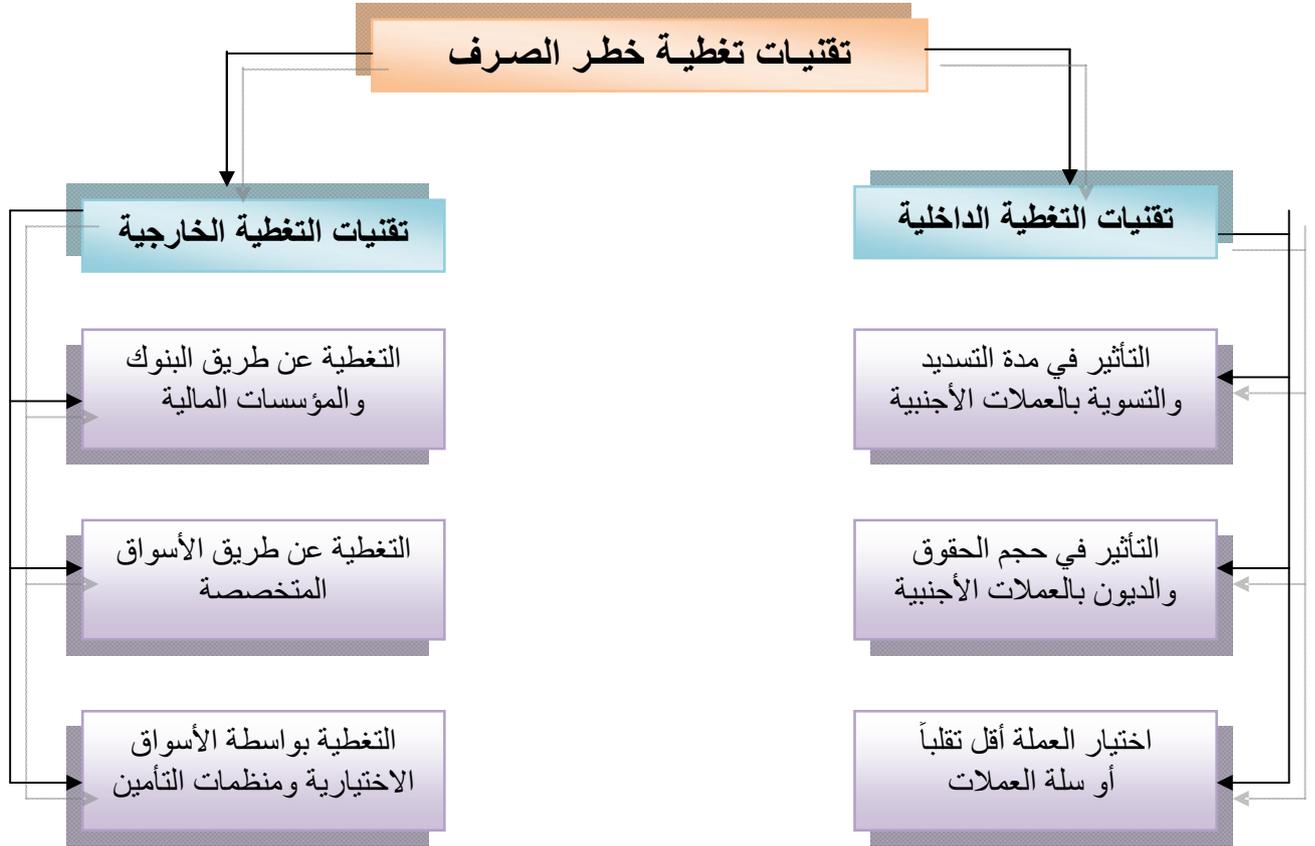
| أسباب حدوثه  | خطر الصرف            |
|--|----------------------|
| يحدث نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية ولها تأثير كلي بالعملة التي يتم تقديم عرض السعر بها أو البيع بها. <sup>1</sup>   | خطر العملة الاقتصادي |
| في حالة ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة التي يتم البيع أو الشراء بها يحدث هذا الخطر ، حيث ارتفاع عملة البلد المصدر يعود بالريح على المصدر، و تكون مخاطر التجارة إما بسبب أن العملة المتعامل بها هي غير تلك التي تم حساب التكلفة بها ، أو تغير سعر الصرف المستقبلي المعتمد عند اتخاذ القرار. | خطر المتاجرة         |
| تحدث المخاطر في هذه الحالة بسبب عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه ، فقد يحدث أن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما هو الشأن في حالة الإفلاس.   | خطر الائتماني        |
| تحدث هذه المخاطر من عدم القدرة على السداد بسبب عدم توفر السيولة وذلك بسبب نقص عام للسيولة في السوق أو عدم تنظيم التدفقات النقدية.  | خطر السيولة          |

المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات .

أما تغطية خطر الصرف الأجنبي فيقصد به الوقاية من الخسارة و تخفيف خطر العملة و الشكل رقم (3-5) يبين تقنيات تغطية خطر الصرف.

1 - Jean Mare siroen , « Finances international » Armand eolin édition , Paris . 1993 , P 179.

الشكل رقم (5-3): تقنيات تغطية خطر الصرف.



المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات.

و من بين أهم السياسات المتبعة في مجال تغطية خطر الصرف ما يلي:<sup>1</sup>

■ سياسة عدم التغطية :

يوجد عدة مؤسسات تقرر بعدم التفكير حيث تختار سياسة عدم التغطية ، فهي تتوقع أن الخسائر المحتملة في فترة معينة تعوضها الأرباح المحتملة في فترة موائية و هذا السلوك يترجم فرضية أن تدفقات العملات هي دائرية لكن هذه الحالة ليست عامة ،

1- جديدين لحسن ، مرجع سابق ، ص 100 ، 1001.

فالمؤسسة أحيانا تواجه انخفاض طويل الأجل للعملة التي تحرر بها صادراتها و بالتالي تتحمل صعوبتها و خسائر مالية كبيرة و خطيرة قبل ارتفاع سعر العملة .

هذه السياسة تتبع من قبل المؤسسة في حالة إذا كانت صادراتها نحو بلدان لها عملة ثابتة نسبيا ، و كذلك إذا كانت الصادرات إليها لا تمثل إلا نسبة صغيرة من رقم أعمال العام .

#### ■ سياسة التغطية النظامية:

يوجد عدة مؤسسات تقوم بتغطية منتظمة لكل عملياتها ، فهي تعتبر تكلف التغطية جزء من تكلفة التعامل بالخارج ، و لكن هذا المفهوم يوصل المؤسسة إلى تكلفة مفرطة خاصة إذا كان خطر التقلب في العملة ضعيف و كذلك عندما تكون تكلفة التغطية تفوق معدل التدفقات .

#### ■ سياسة التغطية المنتجة (محددة):

يقصد بهذا المفهوم تغطية العمليات التي تعتبر ذات خطر كبير على تغيرات الصرف حسب أهمية العملة و حجم العمليات و ندرج هذه الطريقة في مفهومين وهما تسيير خطر الصرف عملة بعملة ، و تسيير خطر الصرف عن طريق تغطية الحقوق و الديون بالعملات :

- تسيير خطر الصرف عملة بعملة : تستعمل غالبا هذه الطريقة في الدول التي يتوفر فيها نظام صرف دقيق و صارم ، و يفرض على مؤسسة القيام بالتغطية ، و كذلك تستعمل من قبل الشركات المتوسطة و الصغيرة PME التي تفضل تغطية بعض أخطار الصرف لأنها لا تملك نظام كامل بإمكانه تأمين تسيير كل أخطار الصرف

و تتميز هذه التغطية في سهولتها و بساطتها و كذلك سهولة تنفيذها ، أما أهم سلبياتها ما يلي :

- ✓ إن استحقاق الديون مختلفة التواريخ و كذلك عقود البيع و الشراء تكون مطابقة لدقة لهذه التواريخ و عملية التسعير تكون أقل أهمية و اهتمام .
- ✓ مؤسسة لا تملك نظرة شاملة لوضعيتها الصافية للصرف.
- ✓ التكاليف المالية و العمولات البنكية جد مهمة و ذات قيمة عالية .

- تسيير خطر الصرف عن طريق تغطية الحقوق و الديون بالعملات : المؤسسة تلجأ إلى تغطية وضعيتها الصافية بالعملة ، و بإمكانها في عدة حالات تبني طريقة تسيير متميزة بتغطية الحقوق و الديون بالعملات ، حسب الحالة التي تكون فيها تغطية الديون وعدم تغطية الحقوق أو العكس ، و تستعمل هذه الطريقة عندما تكون المؤسسة على دارية كافية حول التدفقات الممكنة للنقود .

### المبحث الثاني: سياسة سعر الصرف في الجزائر.

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية ، بداية من سعر الصرف الثابت ، ثم الربط بسلة من العملات ووصولاً إلى تعويم سعر الصرف.

### المطلب الأول : تطور سعر الصرف في الجزائر.

#### 1. تسعير الدينار الجزائري "1964-1994" .

تميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية ، فكان من نتيجة هذه النظرية التحليلية تحديد سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الاقتصادية من قبيل العلاقة الدالية بين متغيرات أسعار الفائدة الداخلية والخارجية ، وحالة ميزان المدفوعات وتعادل القدرة الشرائية بين الداخل والخارج.....<sup>1</sup>

كما أصبح الاستقرار الاقتصادي أمرا ضروريا تبعا للمراحل التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي تميزت بنظام تسيير مخطط ومركزي ، وتنمية كثيفة واستثمارات معتبرة تم إنجازها بوتيرة سريعة ، وقد برز الانشغال الدائم والمستمر بالنسبة لاستقرار سعر الصرف وخصوصا على أنظمة التسعير والصرف المتبعة.<sup>2</sup>

1- بلعوز بن علي، مرجع سابق ، ص 216.

2- محمد حميدات ، مرجع سابق ، ص 153 - 154.

إلا أن في هذا الإطار لم يكن سعر الصرف المستقر يشكل عائقا هاما على الاقتصاد الجزائري ، طالما أنه كان مرفقا بنظام صارم للرقابة على الصرف هذا من جهة ومن جهة أخرى أن ترقية وتشجيع الصادرات من غير المحروقات لم تعد من الأولويات <sup>1</sup>.  
مر تسعير الدينار الجزائري بعدة مراحل وكان التسعير يعتمد على ظروف التي ميزت كل مرحلة على حدى ويمكن إيجاز هذه المراحل كما يلي :

### - المرحلة الأولى "1964-1973" :

تميزت هذه الفترة بثبات سعر صرف الدينار الجزائري ، حيث كان نظام النقد الدولي مسير في إطار اتفاقية بريتون وودز bretton woods ، أين كان على كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي التصريح بتكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي ، وكان في هذه الفترة سعر صرف الدينار مسير إداريا وتميز بالاستقرار والثبات خلال مدة طويلة ، ويبرر هذا التثبيت ضمن النظام السائد.

أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964 ، حيث كانت الجزائر تنتمي إلى منطقة الفرنك فكانت عملتها قابلة للتحويل وهذا ما أثر كثيرا على الاقتصاد الجزائري من خلال هروب رؤوس الأموال إلى الخارج واختلال ميزان مدفوعاتها ..الخ .

وكان إنشاء الدينار تعويضا للفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به في الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى أبريل 1964 ، وهذا على أساس 1 دينار جزائري يساوي 1 فرنك فرنسي ، أي 180 ملغ <sup>2</sup> من الذهب الخالص حسب قانون 64 - 11 ، وبعد تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي في 08 أوت 1969 تعززت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك ، وفي فترة تخفيض قيمة فرنك من 4.937 فرنك للدولار إلى 5.554 فرنك للدولار شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التتموي الثلاثي وهذا ما يستوجب استقرار سعر الصرف ، حيث كان الدينار لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض ، على الرغم من

1- دبيش أحمد، "دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1997، ص 74 .

بقاء العلاقة ثابتة بين الفرنك والدينار 1 دينار تساوي 1.25 فرنك فرنسي ، امتنعت السلطات النقدية عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري للاعتبارات التالية:<sup>1</sup>

■ أسعار البترول تتحدد على مستوى منظمة الأوبك و بالتالي لا يكون للتخفيض أثر على تصدير المحروقات.

■ في تلك الفترة كان الاقتصاد الجزائري عاجز على التصدير و بالتالي عدم وجود فائض وعدم تنويع الصادرات و هذا ما لا يشجع تخفيض العملة.

■ التخفيض يعمل على رفع أسعار السلع المستوردة ويعمل على تدهور القدرة الشرائية لأن أغلبية المواد الغذائية مستوردة.

أدى ضعف العملة الفرنسية في هذه الفترة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، والذي تتطلب إعادة تقييم مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول، كما أن في هذه المرحلة أخذ بأسعار الصرف المعمومة بعد التخلي عن أسعار الصرف الثابتة المنبثقة عن اتفاقية بريتون وودز bretton woods سنة 1971، كما أن تغيرات الدينار الجزائري خلال المخطط الرباعي الأول في ظل سعر صرف عائم قصد تحقيق هدفين<sup>2</sup>:

✓ تدنئة تكاليف الموارد الأولية من خلال تدعيم المؤسسات الوطنية.

✓ السماح للمؤسسات الاقتصادية بالتقديرات والتنبؤ الطويل المدى انتقادا لهزات أسعار الصرف العنيفة.

1 – Hocine benssad " l'ajustement structurel et expériences ".A lain édition .Alger 1993 p96.

2 – دادن عبد الغنى ،سويسي الهوا ري، " أهمية مرونة الدفع بين اليورو والدولار الأمريكي في الجزائر " الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات " 18- 20 أفريل 2005، جامعة الأغواط- الجزائر .

- المرحلة الثانية "1974-1987" :

في المرحلة الأولى 1964-1973 كان الدينار الجزائري مراقبا عن طريق قوانين صارمة خاصة فيما يتعلق بـ:

- حيازة العملة الصعبة .
- إجراء التحويلات الدولية حيث لم يكن الدينار قابلا للتحويل.
- عدم وجود سوق داخلي للصرف يتحدد فيه سعر صرف الدينار.

ومع انهيار نظام بروتون وودز bretton woods وإدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي وإلغاء نظام ثبات الصرف سنة 1971، فإن قيمة الدينار الجزائري أصبحت ابتداء من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية\*، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني، والهدف من هذا النظام هو استقرار الدينار عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية<sup>2</sup>، وبالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوظيفة الاقتصادية والمالية الداخلية، وكذلك يهدف هذا النظام إلى إيجاد نظام يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة الأولى 1964 - 1973 وتتمثل هذه السلبيات أساسا في:<sup>3</sup>

- ✓ عدم خضوع تسعير الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل .
  - ✓ عدم تأثير تسعير الدينار الجزائري بتطور رصيد الميزان الجاري .
- تحسب معاملات الترجيع على أساس بنية قسم التسديدات في ميزان المدفوعات وبالتالي يتم حساب سعر صرف الدينار بالنسبة للعملات الأخرى بالطريقة التالية :

\* العملات هي = الدولار الأمريكي، الشلنغ النمساوي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، الفرنك البلجيكي، الجنيه الإسترليني، إيستاإسبانية، الليرة الإيطالية، الدولار الكندي، الكورون الدنمركي، الكورون السويدي، المارك الألماني، الكورون النرويجي، الغلورين الهولندي.

2- Liman M.C " note de travail sur l'opportune de valeur le Dinar Algérien " les cahiers de la reforme tome 05، 02eme édition –ENAG 1990 P 116.

3- Hadj nacer abderrahmane " le pouvoir d'achat du dir" les cahiers de la reforme tom 05 02eme édition – ENG 1990 P 27.

أولاً: تحسب التغيرات النسبية للعملات بالنسبة للدولار الأمريكي كما يلي <sup>1</sup>:

$$\frac{(\$ / jio) - (\$ / jin)}{\$ / jin} \quad \text{أو} \quad \frac{(\$ / jio) - (\$ / jin)}{\$ / jio}$$

شريطة أخذ أكبر قيمة  $\$ / jin$  بين  $\$ / jio$  و

$\$$ : الدولار الأمريكي

Ji : العملات الثلاثة عشر المكونة للسلة ( مع سنة الأساس 1974 ) .

$\$ / jio$  : سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة لسلة، سنة

الأساس 1974 .

$\$ / jin$  : سعر الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الأخرى وقت التسعير .

o : سنة الأساس 1974 .

n : وقت التسعير .

ثانياً: حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات المكونة للسلة بالنسبة للدولار الأمريكي ، أي مجموع التغيرات النسبية إلى  $\$ / ji$  المرجحة بالمعامل  $ai$  الذي يمثل وزن كل عملة.

ثالثاً: حساب سعر الصرف الدولار لليوم  $n$  بالنسبة للدينار الجزائري ويكون ذلك كما يلي :

$$(\$ / DA)n = (1 + \text{مجموع التغيرات } \$ / ji \text{ المرجحة بالمعامل } ai) .$$

$$(\$ / DA)n = \text{سعر صرف للدولار بالنسبة للدينار في سنة الأساس 1974} .$$

$$(\$ / DA) = \text{سعر الصرف للدولار بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك}$$

$$Ds = \$ / DA / \$ / Ds \quad \text{المركزي كما يلي :}$$

حيث :  $Ds$  سعر العملة الأجنبية للبلد  $S$ .

تسمى هذه الطريقة بطريقة الأسعار المتقاطعة ، حيث لم تتغير طريقة الحساب إلا بصفة طفيفة إلى غاية 1986 أين التغير النسبي لكل عملة من السلة أصبح محسوباً على

1 - حميدات محمود، مرجع سابق ص 157 .

أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس 1974 ، حيث في بداية 1987 أجبرت أزمة سعر البترول السلطات النقدية على إعادة النظر في سياسة تقييم نظام التسعير السابق ، حيث صمم هذا النظام - المرحلة الثانية 1974-1987 - من أجل تمثيل أثر التغيرات المسجلة في السوق العالمية للصرف بين العملات على الدينار الجزائري ، كما أن اختيار سلة العملات هو نظام ترجيح يؤمن البعض من الثبات في تسعير الدينار ومعرفة نسبية لهيكل المدفوعات من العملة الصعبة ، وهذا النظام لا يأخذ بعين الاعتبار المداخل الجارية المحققة مع الخارج حيث يلغي جميع المعاملات المقامة ، فإذا كان وزن العملة يلعب دورا كبيرا في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية عن طريق عدد المعاملات المقامة فان نظام الترجيح هذا سوف يؤدي إلى التقليل من قيمة وزن بعض العملات في السلة لصالح العملات التي تكون قيمة وزنها أكبر مما يجب أن يكون عليه <sup>1</sup>.

#### - المرحلة الثالثة "1987-1994":

إن الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول في السوق العالمية خلال سنة 1986 أثر بصفة قوية على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري ، لكون المحروقات تمثل 98% من إيرادات الصادرات الجزائرية <sup>2</sup> ، ففي هذه المرحلة أخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات ، منها ما يلي :

- إلغاء إعانات الاستهلاك وإتباع سياسة نقدية محكمة.
- الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامة وحثها على رفع رأسمالها من الموارد لدى البنك <sup>3</sup>.
- تقليص النفقات العامة.
- قانون القرض والنقد 1990 <sup>4</sup>.

1 - بن زيان راضية ، " دراسة قياسية واقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية ، الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر

1970 - 1999 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001-2002 ، ص 81.

2 - قدار نعيمة ، مرجع سابق ، ص 39

3 - Rapport Préliminaire sur Les Effets Economiques et sociaux du P.A.S bulletin officiel

6 ، Deuxième session. p192.

4 - الجريدة الرسمية رقم 16 سنة 1990.

- إعادة النظر في تسيير القطاع الفلاحي.
- إصلاح القطاع البنكي وذلك بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة لتستجيب بشكل أفضل للاحتياجات الخاصة لبعض القطاعات.
- البدء في تحرر معظم الأسعار.
- قانون استغلالية المؤسسات 1986<sup>1</sup> ، والهدف من ذلك هو ترقية القطاع الخاص من جهة ، وإدخال الإصلاحات على المؤسسات العمومية ، إذ إن تشجيع الاستثمار الخاص تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 ، وذلك بالسماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية مع الترخيص ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49% ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة من خلال قانون الخوصصة<sup>2</sup>.
- تسوية سعر الصرف : حيث يعتبر سعر الصرف من أهم المعايير الأساسية لإصلاح التجارة الخارجية حيث ركزت الجزائر<sup>3</sup> اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الإستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل الإستيراد في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص ومن أهم الإجراءات المتخذة في سبيل تطوير التجارة الخارجية ما يلي<sup>4</sup> :
  - ✓ الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية ومنها إلغاء كل أشكال منع التصدير للمواد باستثناء تلك المواد التي لها قيمة تاريخية وأثرية وإلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد التي حددتها في سنة 1994 .

1 - الجريدة الرسمية رقم 02 سنة 1988.

2 - المرسوم التنفيذي رقم 95-22 المؤرخ في 26/08/1995 ، المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية.

3 - التعليم رقم 625 المؤرخة في 18/08/1992 الصادرة من مصالح وزارة المالية.

4 - مدني بن شهرة، مداخلة بعنوان "سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر - برنامج وآثار"، مجلة العلوم الإنسانية، ص 06

- ✓ الإجراءات الخاصة بنظام الصرف وذلك بإنشاء مكاتب للصرف ووضع سياسة من شأنها ضمان المنافسة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري، حيث تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وفقا لما يلي<sup>1</sup>:
- الإنزلاق التدريجي: قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب ، وطبق خلال فترة طويلة ، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 ، حيث انتقل معدل صرف الدينار 4,9 دج / \$ في نهاية 1987 إلى 17,7 دج / \$ في نهاية مارس 1991.
  - التخفيض الصريح: طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22,5 دينار للدولار الواحد.
- لقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجري تعديل طفيف لم يتجاوز نسبة 10 %، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 بتخفيض نسبة 40,17 % وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار/ \$.

1 - بلغوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 218.

الجدول رقم (4-5): مراحل تسعير الدينار الجزائري حتى سنة 1994 .

| المرحلة                          | مميزاتها   |
|----------------------------------|--|
| المرحلة الأولى<br>"1974-1964"    | <ul style="list-style-type: none"> <li>■ ثبات سعر صرف الدينار الجزائري حيث أنشئ الدينار في أبريل 1964.</li> <li>■ التسيير الإداري لسعر الصرف حيث كان 1 دج = 1 فرنك فرنسي.</li> <li>■ هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.</li> <li>■ عدم وجود سوق داخلي للصرف.</li> <li>■ اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر .</li> <li>■ تخفيض قيمة فرنك الفرنسي في 08 أوت 1969 وتعززت قيمة الدينار الجزائري.</li> <li>■ انهيار نظام بريتون وودز سنة 1971 حيث تخلت الجزائر عن نظام ثبات سعر الصرف.</li> </ul>   |
| المرحلة الثانية<br>"1986 - 1974" | <ul style="list-style-type: none"> <li>■ أصبح الدينار الجزائري ابتداءً من جانفي 1974 مثبت بسلة مكونة من 14 عملة دولية.</li> <li>■ السلة تتكون من العملات التالية: الدولار الأمريكي، الشلنغ النمساوي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، الفرنك البلجيكي، الجنيه الإسترليني، اليستا الإسبانية، الليرة الإيطالية، الدولار الكندي، الكورون الدانماركي، الكورون السويدي، المارك الألماني، الكورون النرويجي.</li> <li>■ عدم خضوع تسعير الدينار الجزائري لمعدلات التبادل .</li> <li>■ عدم تأثر تسعير الدينار الجزائري بتطور رصيد ميزان المدفوعات.</li> <li>■ انخفاض أسعار البترول 1986 مما أثر على الاقتصاد الجزائري حيث قامت الجزائر بعدة إصلاحات.</li> </ul> |
| المرحلة الثالثة<br>"1994 - 1987" | <ul style="list-style-type: none"> <li>■ بعد أزمة البترول قامت الجزائر بعدة إجراءات تهدف إلى تحقيق التنمية ومن أبرز هذه الإصلاحات: إصلاح المنظومة البنكية، إصلاح قطاع السكن، إصلاح قطاع الفلاحة، استقلالية المؤسسات العمومية، إصلاحات التجارة الخارجية.</li> <li>■ تخفيض القيمة الخارجية للدينار الجزائري ثم تبني نظام تعويم العملة.</li> </ul>  |

المصدر : من إعداد الباحث.

كما حاولت الحكومة الجزائرية إنشاء نظام سعر الصرف المتعدد الذي كان من المفروض تطبيقه ابتداءً من الثلاثي الثاني لسنة 1993، حيث جاء هذا النظام ليضع التشخيصات التي عرفها الدينار الجزائري منذ سنة 1986، وقد عرف الدينار الجزائري أربع معدلات:

- سعر صرف دبلوماسي حيث قام البنك المركزي الجزائري سنة 1981 برفع قيمته لحماية القدرة الشرائية للبعثات الدبلوماسية للخارج.
  - سعر صرف رسمي حسب سعر الصرف المحدد من طرف البنك المركزي والمعمول به من طرف المتعاملين الاقتصاديين والبنوك التجارية.
  - سعر الصرف الموازي حيث تتحدد قيمته في السوق الموازية.
  - سعر الصرف حسب حقوق السحب الخاصة، والذي تتحدد قيمته بسلة تتكون من خمسة عملات أكثر أهمية في المبادلات الدولية.
- ومع صدور قانون 10/90 والمتعلق بالنقد و القرض، حيث طبقا للمادة 189، يجوز أن يكون سعر صرف الدينار متعدداً، إلا أن هذا النظام لا يسمح به المشرع الجزائري لذا أقترح ثلاث أسعار للصرف:
- القطاع (A): (1 دولار = 4 دج) ويشمل الواردات الإستراتيجية وتحويلات غير المقيمين.
  - القطاع (B): (1 دولار = 50 دج) ويشمل القطاعات غير الإستراتيجية كالسياحة - وتحويلات الجزائريين بالخارج.
  - القطاع (C): وهو القطاع الذي يشمل النشاطات غير المنصوص عليها في القطاعين (A) و (B) أين يكون سعر الدينار حسب صندوق النقد الدولي (1 دولار = 22 دج) حسب سنة 1993.
- إلا أنه تم التخلي عن سعر الصرف المتعدد نظراً لوجود عدة عيوب فيه، من بينها أنه أداة مالية وليس نقدية ترخصها المؤسسات النقدية الدولية<sup>1</sup>.
- 2. الرقابة وسوق الصرف الموازي في الجزائر.**
- الرقابة على الصرف هي تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقاً للموارد الوطنية، حيث تهدف الرقابة إلى الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج والمحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة، ومن نتائج الرقابة الصارمة على الصرف ظهور سوق الصرف الموازي و بالتالي سعر الصرف الموازي.

1- دادن عبد الغني، سويسسي الهواري، مرجع سابق.

## 1.2. الرقابة على الصرف في الجزائر:

تم تطبيق سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر بدءاً من سنة 1963 حيث انفردت بالخصائص التالية:

- صرامة القوانين فيما يخص العملات الصعبة والمبادلات الخارجية.
  - إن الدينار الجزائري غير قابل للتحويل باعتباره غير مسعر لاسيما في سوق الصرف العالمية.
  - غياب سوق للصرف في الجزائر.
- حيث كان الهدف تطبيق الرقابة على الصرف في الجزائر والحفاظ على استقرار صرف الدينار من جهة ، ومن جهة أخرى حماية المنتج الوطني ومنع هروب رؤوس الأموال.

مرت الرقابة على الصرف في الجزائر بالمراحل التالية:

### - المرحلة الأولى " 1962-1973":

في هذه المرحلة كان سعر الصرف في الجزائر ثابت لذلك طبقت رقابة صارمة على سعر الصرف ، حيث طبقت السلطات النقدية نظام الحصص الذي قيد التجارة الخارجية وكل العمليات المدفوعة بالعملات الأجنبية وهذا من خلال خضوع عمليات الاستيراد والتصدير إلى السلطات المعنية، وهذا أدى إلى الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية من قبل الدولة، إلا أنه في جويلية من سنة 1971 تم إصدار سلسلة من الأوامر تعطي لبعض الشركات حق احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه، إلا أن هذا الحق نتج عنه مجموعة من السلبيات منها:

- تمركز الصلاحيات، وبروز النزاعات بين مؤسسات الدولية والوصاية.
- غياب برمجة صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحكرة وانتشار أزمة الندرة.
- تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتجات الصناعية المستوردة.
- عدم إشباع رغبات الجمهور من السلع المستوردة.

- المرحلة الثانية " 1974-1987":

تميزت الرقابة في هذه المرحلة من خلال صدور قانون 02-78 و قانون 12-86 حيث نص كل قانون على ما يلي:

\* قانون 02-78 الصادر في فيفري 1978 حيث نص على:

- تأمين عمليات البيع والشراء مع الخارج.
- إعطاء الجمارك حق التدخل والمراقبة والسهر على عدم دخول وخروج السلع الممنوعة.
- الهيئة العمومية هي التي تباشر العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي العالم.

■ قانون 12-86 الصادر في 19 أوت 1986:

حيث مكن هذا القانون البنوك من استرجاع صلاحياتها في مجال الصرف، إذ خول للبنك المركزي صلاحية التشريع والتنظيم المتعلقة بالصرف في مجال التجارة الخارجية، إلا أن هذا النظام أظهر حدوده في خضم أزمة الديون الخارجية سنة 1986 حيث انخفضت أسعار البترول وتدهورت قيمة الدولار بنسبة كبيرة في أسواق الصرف العالمية.

- المرحلة الثالثة " ما بعد 1988":

في هذه الفترة صدر قانون 01-88 بتاريخ 12/01/1988 حيث تضمن استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، وأعطى نتائج ملموسة بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي في الجزائر، كما أعطى هذا القانون للبنك المركزي مهمة المشاركة في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، وتم إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملات الصعبة، كما أحدث قانون<sup>1</sup> 10-90 الصادر بتاريخ 14/04/1990 والذي يتعلق بالنقد والقرض تعديلات جذرية فيما يخص الرقابة على الصرف، حيث خول هذا القانون مهمة الرقابة على الصرف من اختصاص البنك المركزي، ومن بين الإجراءات والتنظيمات المتخذة من قبل البنك المركزي:

1- الجريدة الرسمية، العدد 1990/16، القانون 10-90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد و القرض.

- إعداد الأدوات اللازمة لتدخله في عملية الرقابة على الصرف والمتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير، وكذلك الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، والاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الأجنبية وكل العمليات الجارية الأخرى.
- إعطاء الحق للمتعاملين الاقتصاديين للقيام بجميع عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات عن طريق بنك وسيط معتمد.
- المعاملات المالية تتم على المستوى المالي حسب القيمة المالية ومختلف الضمانات والكفالات المقدمة من قبل المؤسسة الاقتصادية ويكون التسديد نقداً أو لأجل، ففي حالة التسديد لأجل بإمكان المتعامل الاقتصادي التحوط ضد مخاطر الصرف عن طريق شراء العملات الأجنبية لتغطية المدفوعات الخارجية، كذلك فإن الإيرادات من العملات الأجنبية يمكن إيداعها في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل، وجميع العمليات تتم بكل حرية بين المتعاملين والبنك المعتمد.
- موافقة أو رفض التراخيص المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- تستفيد المؤسسات الاقتصادية ما عدا تلك المصدرة للسلع والخدمات من حقوق الصرف بالتناسب مع حجم نشاطها، وهذا لتغطية النفقات ذات الطابع المهني في الخارج.

■ تخصيص الموارد من العملات الأجنبية يجب أن يكون حسب التفاعلات التالية:

✓ استيرادات المنتجات المخصصة للحفاظ على تنمية وترقية إنتاج

المحروقات والإيرادات الناتجة عن تصديرها.

✓ استيراد المنتجات لتلبية الحاجات الأساسية.

✓ استيراد المدخلات اللازمة للنشاط الصناعي.

✓ استيراد السلع والخدمات اللازمة لصيانة أداة الإنتاج.

✓ استيراد المدخلات اللازمة لدعم الأنشطة المصدرة.

وكل هذه الإجراءات والتنظيمات تعتبر أداة من أدوات الرقابة على الصرف في يد الجهاز المصرفي بصفة عامة، كما أن قانون النقد والقرض 90-10 كان له أهمية بالغة في تنظيم الشؤون النقدية في شكل يتماشى مع متطلبات السياسة النقدية الملائمة.

منذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964، سير صرف الدينار إدارياً وتميز بالاستقرار والثبات خلال مدة طويلة تفوق عشرين، وبيرر هذا التثبيت ضمن النظام السائد، الذي يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية، وقد أدى تسعير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة، بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لم تربطه أية علاقة كما كان من المفروض أن تكون بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، ونظراً للعوائد البترولية المعتبرة والإمكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهذا ما جعل بوادر السوق السوداء للصرف تظهر، حيث أعطي لسعر صرف الدينار قيمتين:

✓ القيمة الأولى تحددها السلطات النقدية إدارياً.

✓ القيمة الثانية تتحدد في السوق الموازية.

أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة<sup>1</sup>، حيث أصبح المقيمون يفضلون استيراد السلع الأجنبية بدل شراء السلع المحلية، وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي كانت منتهجة.

## 2.2. سوق الصرف الموازي :

شاع انتشار سوق الصرف السوداء الجزائرية مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري في بداية الثمانينات، وكانت مرتبطة أساساً بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى، ومع أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السواح كان متكفلاً به، إلا أن تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه بنظرة الهجرة إلى الغرب وفقدان الكثير من الكماليات في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، جعل الطلب على الصرف يتزايد بشكل كبير خاصة الطلب على استيراد المركبات ( السيارات ، الشاحنات ) بشتى أنواعها خاصة المرخصة منها مثل تراخيص استيراد السيارات الممنوحة

1- محمد الراتول: " تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، الملتقى الوطني الأول تحت عنوان: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، 14 و 15 ديسمبر 2004.

لذوي الحقوق وغير المرفقة بحق الصرف، حيث يكون الحل الوحيد للمستفيدين من هذه التراخيص هو اللجوء إلى السوق السوداء، وبحكم تواجد أعداد كبيرة من المهاجرين الجزائريين في الخارج فإن حركة الصرف نشطت بشكل ملحوظ، حيث بدأ سعر الصرف في السوق السوداء يرتفع تدريجياً بحكم تزايد الطلب، وأصبح العمال المهاجرين في فرنسا خاصة يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق السوداء بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو البنوك، حيث يستلم المشتري الأموال بالفرنك الفرنسي في فرنسا من طرف العمال المهاجرين هناك ليشتري بها التجهيزات والكماليات المفقودة في الجزائر، ويسلم مقابل تلك الأموال ووفق السعر والكيفية المتفق عليهما ما يعادلها بالدينار الجزائري في الجزائر، وأمام التزايد المستمر للطلب في السوق السوداء تلاشت تحويلات العمال المهاجرين في السوق الرسمية، وأصبحت تحول إما إلى الدينار عن طريق هذه السوق أو تحول إلى أملاك منقولة لتباع في الجزائر وفق الأسعار السائدة<sup>1</sup>.

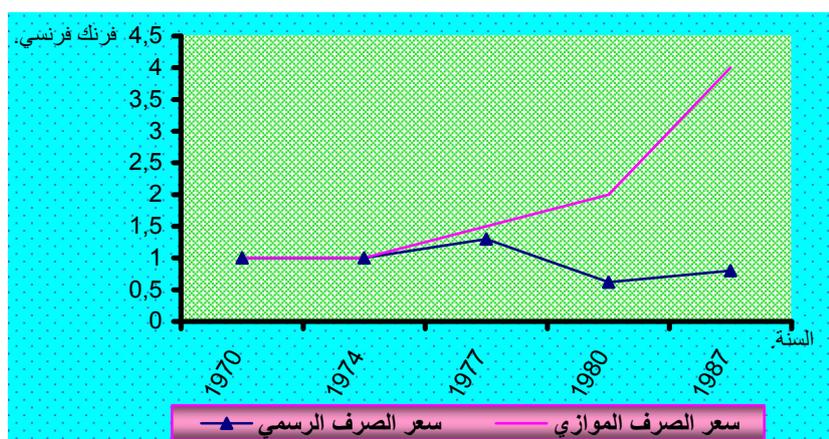
الجدول رقم(5-5):سعر الصرف الرسمي والموازي في نظام الصرف الثابت للدينار .

الوحدة: الفرنك الفرنسي

| السنة         | 1970 | 1974 | 1977 | 1980 | 1987 |
|---------------|------|------|------|------|------|
| السوق الرسمي  | 1.0  | 1.0  | 1.3  | 0.62 | 0.80 |
| السوق الموازي | 1.0  | 1.1  | 1.5  | 2.0  | 4.0  |

المصدر: محمد بن بوزيان، الطاهر زياني: " الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب" الملتقى الدولي الأول حول اليورو، 22- 21 ماي 2002، جامعة سعد دحلب-البليدة-الجزائر

الشكل رقم (4-5) : سعر الصرف الرسمي و الموازي.



المصدر: من إعداد الباحث .

إن حجم السوق الموازية للصرف يعتمد على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف، فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور وينمو سعر الصرف الموازي، أما إذا تم تلبية بعض هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازية، حيث يتضح هذا بشكل واضح من خلال المراحل التي مر بها الدينار الجزائري، وهذا ما يوضحه الجدول رقم(5-5).

بعد الرقابة الصارمة للصرف في 1974 تقاوم حجم سعر الصرف الموازي وظهر سوق الصرف غير الرسمي نتيجة للطلب المتزايد على العملة الصعبة، كما يظهر الشكل (4-5) فإن أكبر التغيرات بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي سجلت ما بين الفترة 1980 و 1987 ويمكن تفسير سبب هذا الارتفاع في سنة 1987 إلى الأزمة البترولية التي عملت على تخفيض مستوى الإيرادات من الصادرات إلى 56,5% ما بين سنة 1985 وسنة 1986<sup>1</sup>.

إن ظهور السوق الموازي لسعر الصرف في الجزائر أدى إلى<sup>2</sup>:

- كتلة نقدية كبيرة من العملات الصعبة بحوزة الأشخاص وخاصة المهاجرين الجزائريين تنتشط في السوق السوداء، دون أن تتمكن البنوك الجزائرية من استيعابها في حسابات جارية بالعملة الصعبة أو بتحويلها إلى الدينار، لكون أسعار الصرف في البنوك منخفضة مقارنة بالسوق الموازي.

1- محمد بن بوزيان، الطاهر زياتي، مرجع سابق.

2- محمد الراجول، مرجع سابق.

- تفضيل الأجانب القادمين إلى الجزائر من صرف عملاتهم في السوق الموازية بدل السوق الرسمي بسبب فارق السعر.
- هروب حجم غير معروف من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملة الصعبة الذي تستفيد منه بعض مؤسسات قطاع الخاص والأشخاص الطبيعيين، وإعادة بيعها بالدينار في السوق الموازي وتحصيل الفارق بين سعر الاستلام وسعر البيع.
- عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازي للضريبة، وبالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر لميزانية الدولة، ويعني هذا أن الخسارة تكون مزدوجة بالنسبة للنظام المصرفي وبالنسبة لخزينة الدولة.

### 3. نظام التعويم المدار للدينار الجزائري .

تم اعتماد طريقة التسعير Fixing لتحديد سعر الصرف في سبتمبر 1994 إلى غاية سنة 1995 ، و تمثل هذه الطريقة مرحلة انتقالية و تجريبية و تمرينا للمصارف و مهلة لإعداد التنظيمات و الإجراءات و الموارد البشرية الواجب توفيرها لمواجهة متطلبات السوق .

بدأ بنك الجزائر بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية في سنة 1996، و هذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بعرض محتمل معزز بشكل واضح للعملات الصعبة<sup>1</sup>.

#### 1.3. سوق الصرف ما بين البنوك للدينار :

منذ نهاية سبتمبر 1994 بدأ البنك المركزي يحاول تحديد سعر الصرف عن طريق جلسات بالتشاور مع البنوك التجارية تمهيدا لإنشاء سوق الصرف بين البنوك، هذه السوق التي باشرت عملها فعليا في يناير 1996، و عليه يحق للدول التجارية التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية بيعا و شراء وتسلم ما نسبته 50% من عائدات الصادرات من غير المحرقات ، كما تمتعت البنوك التجارية بوضع النقد الأجنبي كودائع توضع لدى البنك المركزي ، مقابل الفوائد السائدة في السوق المالية الدولية، و في إطار لجعل الدينار قابلا

1- محمد لكصاسي ، محافظ بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر سنة 2003" تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني ، أبريل 2004.

للتحويل بالنسبة للعملات الجارية سمح للبنوك التجارية بالتحويل ضمن حدود معينة و محددة<sup>1</sup>.

ينقسم سوق الصرف ما بين البنوك إلى قسمين هما:<sup>2</sup>

✓ سوق الصرف الفوري (spot) : تتم فيه جميع المبادلات الفورية إما بأدوات صرف يدوية أو على شكل تحويلات بنكية و يتم استلام النقود المتبادلة في مدة قصيرة لا تتجاوز اليومين .

✓ سوق الصرف الآجل (forward): تتم فيه جميع المبادلات الآجلة و بتقنيات مختلفة عن التقنيات المستعملة في العمليات الفورية و يتم استلام النقود المتبادلة في وقت لاحق يكون من ثلاثة أيام إلى غاية سنة و يسمى تاريخ الاستحقاق.

أنشأ بنك الجزائر التعليمية رقم 08-95 المتعلقة بسوق الصرف تنص على ما يلي<sup>3</sup>:

■ سوق الصرف ما بين البنوك ليس له مكان معين ، العمليات تتم بالهاتف ، التلكس و الأنظمة الالكترونية الأخرى ، و هو يعمل بشكل مستمر حيث تتم التدخلات و التحويلات على مدى كل أيام العمل .

■ يقوم بنك الجزائر بإنشاء سوق مصرفية مشتركة للصرف، يتم تدخل البنوك و المؤسسات المالية في هذه السوق في إطار جهاز لا مركزي تحدد قواعد عمله بتعليمات من بنك الجزائر .

■ تعد السوق المصرفية المشتركة للصرف سوقا بين البنوك و المؤسسات المالية ، ووسطاء معتمدين تجمع كل عمليات الصرف الفورية أو لأجل بين العملة الوطنية و العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية ، و يمكن توسيع السوق المشتركة المصرفية للصرف بتعليمات من بنك الجزائر لتشمل الهيئات المالية غير المصرفية ، كما يمكن لبنك الجزائر أن يعتمد كل هيئة أو عون للصرف للتعامل في عمليات الصرف بين العملة الوطنية أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية .

1- دادن عبد الغني ، سويسسي الهواري ، مرجع سابق .

2 - Benlhafsi « extraversion économique et risque de change » revue science humain , Université mentouri = , N° 16Decembre 2001.

3- مبروك حسين ، "المدىونية النقدية و المالية الجزائرية" ، دار هومة للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2004 ، ص 63 .

- يترك بنك الجزائر تحت الوطاء المعتمدين بعض أصناف الموارد بالعملات الصعبة ، و بالمقابل يجب على الوطاء المعتمدين أن يستعملوا هذه الموارد في تغطية الالتزامات التي يعتقدونها و زبائنهم بانتظام مع الخارج .
- الموارد بالعملة الصعبة المتروكة تحت تصرف الوطاء المعتمدين هي:
  - ✓ الإيرادات الناجمة عن الصادرات عن غير المحروقات و المنتجات المنجمية باستثناء الجزء الذي يعود للمصدر وفقا للتنظيم الساري المفعول .
  - ✓ المبالغ الناجمة عن كل اعتماد مالي أو اقتراض بالعملات الصعبة يعقده الوطاء المعتمدين لاحتياجاتهم الخاصة أو لحاجة زبائنهم .
  - ✓ المبالغ الناجمة عن شراء في سوق الصرف .
  - ✓ كل الموارد الأخرى التي يحددها - عند الحاجة- بنك الجزائر .
- يجب استعمال هذه الموارد لتغطية العمليات الجارية للوسيط المعتمد أو لزبائنه و المتمثلة فيما يلي :
  - ✓ إعادة التمويل و التسبيقات على الإيرادات الناجمة عن الصادرات من غير المحروقات و المنتجات المنجمية .
  - ✓ تغطية أقساط مسبقة غير قابلة للتمويل تتعلق بعقود الاستيراد .
  - ✓ التغطية نقدا لواردات من السلع أو الخدمات لا تستفيد من تمويل خارجي .
  - ✓ دفع المستحقات من الديون الخارجية .
  - ✓ كل التزامات الدفع الأخرى المطابقة للتنظيم .
- يرخص للبنوك و المؤسسات المالية الوسطية المعتمدة أن تتخذ وضعيات في الصرف و يمكن كذلك أن تتخذ وضعيات في صرف المؤسسات المالية غير المصرفية و المقبولة .
- يتحدد سعر صرف العملات الصعبة في سوق المصرفية المشتركة للصرف .
- المتدخلون في سوق الصرف ما بين البنوك يقومون بتعليق و تسجيل بشكل فوري و مستمر سعر الصرف نقدا (الفوري) لشراء و لبيع العملات الصعبة بالدينار الجزائري .
- تلغى كل الأحكام المخالفة لهذا النظام .

- إن الرقابة المفروضة على الصرف تستوجب على البنوك احترام الشروط التالية: 1
- العلاقة بين وضعية الصرف الطويلة الأجل أو القصيرة الأجل لكل عملة أجنبية و حجم الأموال الخاصة أقل أو يساوي 10% .
  - العلاقة بين أكبر ارتفاع في المبالغ ذات الوضعية الطويلة الأجل أو القصيرة الأجل لمجموع العملات وقيمة الأموال الخاصة اقل أو تساوي 30%.
  - البنوك و المؤسسات المالية و الوسطاء المعتمدين المتدخلين في سوق الصرف ما بين البنوك يجب عليهم:
    - ✓ اعتماد نظام دائم للقياس يسمح بالمحافظة السريعة لعمليات العملات و حساب النتائج و وضعية الصرف العامة و وضعية الصرف للعملات الأجنبية .
    - ✓ اعتماد نظام رقابة دائم يراقب احترام الإجراءات الضرورية من أجل احترام الوضعيتين السابقين.
    - ✓ اعتماد نظام رقابة لتسيير الأخطار.
  - البنوك، المؤسسات المالية و الوسطاء المعتمدين يجب عليهم إرسال إلى بنك الجزائر بالمديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية تقرير يومي حول وضعية الصرف للعملات الأجنبية و كذلك الوضعية الشهرية بالإضافة إلى وضعية الصرف للعملة بصفة عامة و حجم الأموال الخاصة.
  - وضعية الصرف الطويلة الأجل أو القصيرة الأجل تتحدد حسب العناصر التالية:
    - ✓ عناصر الأصول و الخصوم المحررة بالعملات الأجنبية و الفائدة المتوقعة المدفوعة أو المحصلة.
    - ✓ عمليات الصرف الفوري و الآجلة .
    - ✓ عمليات بيع و شراء الأوراق المالية و الأدوات المالية الآجلة المحررة بالعملات الأجنبية
    - ✓ مختلف الفوائد المتوقعة المدفوعة أو المحصلة المرتبطة بعمليات خارج الميزانية.

- ✓ الفوائد المدفوعة و المحصلة غير المتوقعة و المرتبطة بعمليات الميزانية و خارج الميزانية عند القيام بعملية التغطية.
- ✓ الضمانات و المساهمات المماثلة و المحررة بالعملات الأجنبية.
- ✓ كل العمليات الأخرى المعرفة من قبل بنك الجزائر .

### 2.3. خلق و توسيع مكاتب الصرف :

أنشأت مكاتب الصرف بموجب القانون 07/95 المؤرخ في 13/12/1995 و التعلية 08/96 المؤرخة في 18/12/1996 ، غير أن تطبيقها لازال في بدايته رغم منح الاعتماد لبعض المكاتب<sup>1</sup> ، إن هذه المكاتب بوسعها حركة التعامل بالعملات الصعبة و استيعاب حجم معتبر من الأموال و تجنب التعامل في السوق السوداء ، فلا شك أن الأشخاص كانوا طبيعيين أو اعتباريين يجتنبون التعامل في السوق السوداء ما دام هناك بديل أفضل و أضمن هو مكاتب الصرف الخاصة و أن تلك المكاتب لا تتحد فيها المبالغ المصروفة كما أنها تقوم بذلك مقابل وصل رسمي، إن دور مكاتب الصرف لا يكمن في ذلك فقط ، بل هي وسيلة مصاحبة للسياسة السياحية على عكس البنوك ، فمكتب الصرف يمكن أن يتواجد في أي مكان و لا يتطلب تقديم أي وثيقة و التعامل به يتم أنيا ، و يكفي فقط التأكد من صحة الأوراق النقدية المقدمة و سلامتها من التزوير .

كما أن تسطير سياسة الصرف تتطلب أن يكون البنك المركزي -بنك الجزائر- على دراية بحجم المعاملات بهذه المكاتب على المستوى الوطني، الشيء الذي يجعل من تقديم تقارير شهرية إحصائية عن حجم المعاملات لفروع البنك المركزي على المستوى الوطني.

1 - media BANK , le journal interne de la banque d'algerie , N° 44 OCT /NOV 1999 . P 08.

المطلب الثاني : دوافع تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

1. المغالاة في قيمة الدينار .

إن إستراتيجية التصدير التي اعتمدها الجزائر و التي كانت تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفع كانت سبب رفع قيمة الدينار الجزائري ، حيث كانت السلطات النقدية تقوم الدينار بأكثر من قيمته الحقيقية ، حيث كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة<sup>1</sup> كما أن الاقتصاد الجزائري كان عبارة عن اقتصاد مخطط ، حيث أدى تسعير سعر الصرف في ذلك الوقت إلى تحديد تكلفة إدارية و ليست اقتصادية للعملة الأجنبية ، حيث كان سعر صرف العملة الأجنبية بالدينار لا تربطه أية علاقة بأداء و كفاءة الاقتصاد الوطني للبلاد كما نتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة و المتمثلة في العملات الصعبة ، إضافة إلى ذلك فإن زيادة المداخيل و صعوبة الوصول إلى سوق الصرف و الحد من الواردات و من حرية الاستثمار أدت إلى ظهور سوق الصرف الموازي أين يتحدد سعر الصرف الموازي .

الجدول رقم (5-6) : تطور انحراف سعر الصرف الرسمي عن الموازي .

الوحدة: الفرنك الفرنسي

| السنة | السعر الرسمي | السعر الموازي | قيمة الانحراف |
|-------|--------------|---------------|---------------|
| 1970  | 1.0          | 1.0           | 0             |
| 1974  | 1.1          | 1.4           | 0.3           |
| 1978  | 1.3          | 1.5           | 0.2           |
| 1980  | 0.62         | 2.0           | 1.38          |
| 1985  | 0.61         | 3.0           | 2.39          |
| 1986  | 0.71         | 4.0           | 4.29          |
| 1987  | 0.8          | 4.0           | 3.2           |
| 1988  | 1.2          | 5.0           | 3.8           |
| 1989  | 1.5          | 6.0           | 4.5           |

Source : Revue Algérienne d'économie et de gestion, Mai 1997, Université d'Oran.

1 - pierre huibert , breton et Armaond , Denis shor « la dévaluation » édition boucheme , 3<sup>eme</sup> édition 1993 , p 126.

الجدول (5-6) يبين أنه في السوق الرسمي بقي سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار منخفض بالرغم من إختلالات ميزان المدفوعات و زيادة المداخيل ، و بالرغم من الاختلالات الموجودة في ميزان المدفوعات لم تقم السلطات النقدية بالإصلاحات الضرورية للوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي الخارجي<sup>1</sup>، فمن خلال الجدول (5-6) نلاحظ أنه بعد 1974 ظهر السوق الموازي في الجزائر و هذا نتيجة للطلب المتزايد على العملة الصعبة، و نلاحظ كذلك أن أكبر التغيرات سجلت ما بعد سنة 1986 و ذلك بسبب أزمة بترول 1986.

كما نلاحظ من الجدول (5-6) أن سعر الصرف الموازي يعكس حقيقة القوة الشرائية للدينار، حيث أنه في السوق الموازي، يتحدد حسب العرض و الطلب حيث نجد في:<sup>2</sup>

- عامل الطلب في تحديد سعر الصرف الموازي :

✓ تحويلات رؤوس الأموال .

✓ المدفوعات غير منظورة.

✓ بعض الواردات خاصة الاستهلاكية.

- عامل العرض في تحديد سعر الصرف الموازي :

✓ تحويلات المغتربين، العمال الأجانب.

✓ التهريب، السواح، الدبلوماسيين.

✓ التسعير بأكثر بالنسبة للواردات و بأقل بالنسبة للصادرات.

يتحدد سعر صرف الموازي بهذه العوامل كما ويأخذ بعين الاعتبار علاوة الخطر لأن الرقابة على الصرف في الفترة الممتدة بين 1974-1990 تمنع بيع و شراء العملات الصعبة دون إذن البنك المركزي ، فسعر الصرف الرسمي بالنسبة للدينار خلال هذه الفترة كان مقيما بقيمة مرتفعة عن قيمته الحقيقية و هو لا يعكس في أي لحظة تغيرات الأسعار المحلية و الأجنبية ، أما بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي فيجب أن يكون هناك تخفيض في السعر الاسمي للدينار ، و معدل التخفيض يرتفع كلما ارتفع فرق التضخم بين الجزائر

1 -abderrzak benhabib , ben bouziane . m, ziani .T « marché de change informel et mesalignement, la cas du dinar Algérienne » faculté des science économique , tlemcen.

2- محمد بن بوزيان ، الطاهر زياني ، مرجع سابق .

و شركائها التجاريين ، فتغيرات سعر الصرف الرسمي تتوقف في حيز كبير على عاملين:

✓ إيرادات الصادرات النفطية\* .

✓ سياسة الإنفاق أو الواردات أي الطلب على العملات الصعبة .

2. التضخم و الاختلال النقدي .

الكتلة النقدية في الجزائر تحتوي على كل وسائل الدفع الفورية التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل الوطن، و تتكون الكتلة النقدية في الجزائر أساسا من :

✓ النقود الورقية.

✓ النقود الكتابية.

✓ أشباه النقود .

الجدول رقم (5-7): مكونات الكتلة النقدية في الجزائر.

| مكونات الكتلة النقدية |   |
|-----------------------|---|
| النقود الورقية        | تتمثل في تداول النقود الورقية في بنكوت و قطع نقدية و تعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.  |
| النقود الكتابية       | تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر و تتكون أساسا من:<br>✓ ودائع تحت الطلب لدى المصارف.<br>✓ ودائع مراكز الحساب الجاري و صناديق التوفير. |
| أشباه النقود          | تتكون الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد و ودائع الأجل، و الودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض و كل هي العناصر تمثل السيولة المحلية M2.                            |

المصدر: من إعداد الباحث.

\* أي عرض العملات الصعبة .

الجدول رقم (5-8): الكتلة النقدية 1970-1990.

الوحدة <sup>9</sup>10 \$.

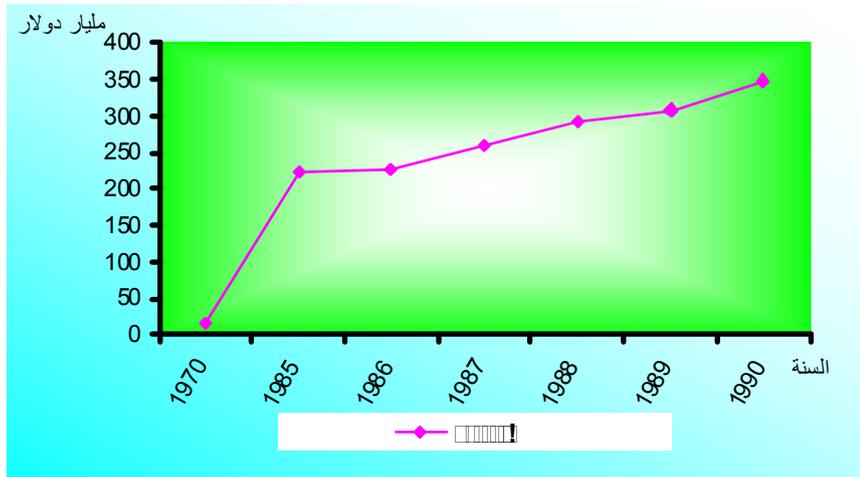
| السنة          | 1970 | 1985  | 1986 | 1987  | 1988  | 1989  | 1990  |
|----------------|------|-------|------|-------|-------|-------|-------|
| الكتلة النقدية | 14.4 | 223.9 | 227  | 257.8 | 293   | 308.1 | 348.5 |
| نسبة النمو (%) | -    | 14.99 | 1.38 | 13.56 | 13.65 | 5.15  | 13.11 |

Source: banque d'Algérie 1970-2002.

نلاحظ ارتفاع شديد في عرض الكتلة النقدية حيث وصلت في سنة 1990 إلى 349.5 مليار \$ بعدما كانت 14.4 مليار \$ سنة 1970، أي أن الكتلة النقدية تضاعفت بـ 24 مرة خلال الفترة 1970-1990 .

إن الانتعاش النقدي الزائد عن حده كان السبب في ظهور التضخم ، كما أن وتيرة الإصدار النقدي المتبوعة بارتفاع عام في الأسعار و المداخيل هي المؤشر على ذلك ، فيما يخص الجزائر فقد كان للتضخم وتيرة متزايدة خاصة ما بين 1971-1979 .

الشكل رقم (5-5) : تطور الكتلة النقدية .



المصدر: من إعداد الباحث.

يفسر هذا التضخم الذي كان مرتفع نوعا ما إلى الانتعاش النقدي المرتبط بتمويل قروض المؤسسات و سك النقود من أجل تخفيض عجز الميزانية من جهة أخرى.

الجدول رقم(5-9): مراحل التضخم.

| المرحلة                              | الأولى<br>1971-1979 | الثانية<br>1979-1983                             | الثالثة<br>1983-1988         | الرابعة<br>1988-1989 |
|--------------------------------------|---------------------|--|------------------------------|----------------------|
| نموذج تخصيص الأموال<br>الموجهة للقرض | التمويل الاستثمار   | تصحيح نظام<br>التمويل                            | إعادة موازنة نظام<br>التمويل | إعادة هيكلة مالية    |
| طبيعة القيد                          | قيد الميزانية       | ارتخاء قيد<br>الميزانية على<br>إنفاقات الاستثمار | التصفية المالية<br>للمؤسسات  | قيد ميزانية          |
| نوع التضخم                           | تضخم مكبوح          | تضخم الأسعار<br>"مفتوح"                          | تضخم الأسعار<br>"مفتوح"      | تضخم الأسعار         |

Source : les cahiers de la reforme cahier N° 5 p 50-1989.

نلاحظ أن التضخم - من خلال الجدول رقم(5-9) - مرتبط بتقنين السلع الاستهلاكية بسبب عدم ارتفاع الأسعار عند ارتفاع القدرة الشرائية لقطاع العائلات ، الشيء الذي نجم عنه تراكم وسائل الدفع في هذا الأخير و في المؤسسات الخاصة بالإضافة إلى تأثير إيداعاتهم المالية، و من تم تتسم تسوية نقدية لجزء من طلبهم الفعلي ، و نتيجة لذلك فإن نمو أرصدة الأوراق النقدية سيؤدي إلى ارتفاع حدة التضخم المكبوح ، كما أن الأثر التضخمي للفائض النسبي لوسائل الدفع في قطاع العائلات مرتبط مباشرة بالاختلال في سوق السلع الاستهلاكية بالرغم من غياب التداول النقدي "الحر"، أما فيما يخص قطاع المؤسسات، فإن قيد الميزانية يظهر هنا كفائض الطلب المزمّن للسلع الاستثمارية.

بما أن الدينار الجزائري لا يعبر على القدرة الشرائية الداخلية فإن فائض الطلب على الاستثمار ليس له علاقة مباشرة مع التضخم.

كما نلاحظ من الجدول رقم (5-9) أن التضخم يكون مكبوحا أكثر في سوق السلع الاستهلاكية ،و ذلك كلما ابتعد الدينار من تحديد القوة الشرائية للعائلات و بالتالي فإن تداول الأوراق النقدية الذي يمثل حوالي 45% من النقود بمعناها الضيق (M1) خلال فترة 1970-1985 هو معنوي عند تحليل التضخم المكبوح و الاختلال النقدي ، كما أن الإعانات و التحديد الكمي للواردات أدت إلى انعدام العلاقة بين الأسعار الداخلية و الخارجية مما ساعد على ظهور التضخم المكبوح خلال الفترة 1971-1979، و ابتداء من

ذلك وما بين 1979-1983 حتى و إن تواصل الانتعاش النقدي فقد كان ذلك بوتيرة متباطئة .

أصبح تضخم الأسعار "مفتوحا" جزئيا بسبب تلاشي نظام القرض الذي حث السلطات العمومية على تعزيز المراقبة على نمو الائتمان للاقتصاد ، جاءت هذه المحاولة ضمن إعادة هيكلة النظام المالي بهدف الحد من الانتعاش النقدي<sup>1</sup>.

### 3. اختلال ميزان المدفوعات.

من بين العوامل التي كانت سبب في تخفيض قيمة الدينار الجزائري العجز الدائم في ميزان المدفوعات و كان السبب في ذلك ما يلي:

- الارتباط الكبير للصادرات بقطاع المحروقات حيث تمثل 95% .
- تطور السوق الموازي بسبب صرامة القوانين الخاصة بالواردات و الاستثمارات الخاصة و الرقابة على الصرف.
- ارتفاع الفوائد المدفوعة لصالح الديون الخارجية و التي تضاعفت بستة مرات ما بين 1980-1989 .
- قلة رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة إلى الجزائر .
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الجزائريين و ميلهم نحو ممارسة عمليات الاستيراد.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي.
- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي .

خلال سنوات السبعينات عرف الميزان التجاري في الجزائر عجزا مزمنًا و متواصلًا ، حيث كان هذا العجز ناتج عن سياسة التصنيع المطبقة آنذاك، و التي استوجبت استيراد كميات كبيرة من السلع ، فقد استلزم عدم الاكتفاء الذاتي للجهاز الإنتاجي المحلي استيراد سلع فلاحية و صناعية من أجل إشباع رغبات المواطنين، كما أنه وجهت السلع الوسطية و التجهيزية إلى المساهمة في تمويل و تدعيم المصانع المتواجدة في ذلك الوقت و الداخلة في إطار سياسة الصناعات المصنعة، فمنذ سنة 1979 عرف الميزان التجاري

1- بن زيان راضية ، مرجع سابق ، ص 87.

فائضا معتبرا و استمر هذا الحال إلى غاية 1985، و في سنة 1986 سجل الميزان التجاري عجزا بسبب انخفاض أسعار البترول بنسبة عامة هي 50% و انخفاض قيمة الدولار في 1980 بنسبة 40%، و قد بقي هذا العجز طوال السنوات المقبلة ماعدا سنة 1987 كان هناك فائض طفيف بسبب القيود التي عرفتھا الواردات و المتمثلة في انخفاض السلع التجهيزية بنسبة 60% و السلع الوسيطة بنسبة 30% و السلع الاستهلاكية بـ 25%، إذن فإن الأزمة التي عرفتھا الجزائر في ميزان المدفوعات امتدت إلى بداية الثمانينات.<sup>1</sup>

الجدول رقم (5-10): الميزان التجاري 1978-1987.

الوحدة: \$<sup>10</sup>.

| السنة           | 1978  | 1980  | 1982  | 1984  | 1986   | 1987 |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|--------|------|
| الصادرات        | 6.32  | 13.87 | 13.16 | 12.79 | 7.83   | 8.22 |
| الواردات        | 8.54  | 45.23 | 10.75 | 10.28 | 9.22   | 7.04 |
| الميزان التجاري | 2.22- | 3.32  | 2.41  | 2.51  | 1.39 - | 1.18 |

Source :CD-ROM-IFS-IMF2005.

كما نلاحظ في الجدول رقم (5-10) فقد سجل ميزان التجاري عجز في سنة 1978 ثم فائض من 1979 إلى سنة 1989 ثم عاد مرة ثانية ليسجل عجز في سنة 1986.

الجدول رقم (5-11): مؤشر ميزان المدفوعات.

الوحدة \$<sup>10</sup>.

| السنة                | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|----------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| مؤشر ميزان المدفوعات | -1.1 | -0.5 | -0.4 | 1.2  | -1.5 | -0.3 | -0.8 | -0.7 |

Source: banque d'Algérie , 1999

نلاحظ من الجدول رقم (5-11) أن مؤشر ميزان المدفوعات سجل عجز مستمر في فترة 1982-1989 ما عدا سنة 1985 حيث سجل فائض 1.2 مليار دولار و ذلك لزيادة مداخيل المحروقات و ارتفاع قيمة الدولار .

1 - Revue perspective, N° 34 December 1991, Alger.

المطلب الثالث: مراحل تخفيض قيمة العملة في الجزائر .

أثر الانهيار الكبير الذي عرفته التنمية الدولية و ما نتج عنه من تراجع في معدلات النمو الاقتصادي بشكل بالغ على فعاليات الاقتصاد الجزائري ، خاصة بعد التدهور الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات في السوق الدولية ، و انخفاض الاحتياطات النقدية الأجنبية بسبب ارتفاع خدمة الدين و ما نتج عنه من عجز في تلبية احتياجات الاستثمار و الاستهلاك ، كل هذه الأسباب جعلت الجزائر تقوم بعدة إصلاحات اقتصادية في الثمانينات سعيا منها للخروج من وضعها الحرج اقتصاديا ، و هذه الإصلاحات استهدفت :

■ رفع معدلات الإنتاج.

■ رفع معدلات الاستثمار.

■ تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

لكنها باءت بالفشل خصوصا مع آثار أزمة البترول في سنة 1986 التي زادت من حدة الأزمة الاقتصادية في الجزائر.

و نظرا لعدم قدرة الجزائر على استرجاع أو الحفاظ على توازنها الاقتصادية لجأت إلى صندوق النقد الدولي في إطار سياسات التعديل الهيكلي ، و من بين العوامل التي ساهمت في الوصول إلى التعديل الهيكلي<sup>1</sup> :

■ ارتفاع أسعار الفائدة التي اقترنت بها مجموعة من الدول بما فيها الجزائر التي

أصبحت تستنزف جزءا كبيرا من إيرادات صادراتها .

■ الحماية الجمركية من حيث التحيز في التمييز بين منتجات الدول النامية و الدول الرأسمالية.

■ التضخم المستورد.

■ تدهور شروط التبادل التجاري .

■ سياسة الانفتاح الفاشلة في قطاع التجارة الخارجية .

■ عجز موازين المدفوعات في سنوات متتالية .

1- الأخضر عزي ، وآخرون ، مقال بعنوان "وجهة نظر آثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر". مجلة العلوم الإنسانية.

- الأمن الغذائي حيث لا يوجد توازن بين النمو السكاني و النمو في إنتاج الغذاء.
- الفساد الإداري و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج .
- فشل نمط التنمية و زيادة حدة البطالة .
- فشل نقل التكنولوجيا و هجرة الأدمغة.

كما أن صندوق النقد الدولي يسعى إلى تشجيع التجارة الخارجية بواسطة آليات سعر الصرف و إزالة العقبات أمام النفقات السلعية و الخدمات و ذلك تماشياً مع أهداف منظمة التجارة العالمية ، لذلك فإن برنامج التعديل الهيكلي يوصي بانتهاج سياسة أسعار صرف تتماشى و الإصلاحات بشكل عام بحيث أن سعر الصرف له دور في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات ، و يرى صندوق النقد الدولي أن العديد من البلدان التي تعاني من العجز تقوم بتحديد أسعار صرفها بطريقة حكومية و تحكيمية لا تعكس حالة السوق لذا يوصي صندوق النقد الدولي إلى إجراء في تخفيض العملة الوطنية من أجل توحيد سعر الصرف في السوق الرسمية و الموازنة ، إلا أن عملية التخفيض لها آثار على الصادرات و الواردات و كذلك تدفق رؤوس الأموال و التحويلات الخارجية ، لذلك لا بد من إتباع سياسة لتخفيض قيمة العملة بشكل تدريجي <sup>1</sup>.

يعتبر سعر الصرف أهم المتغيرات الاقتصادية التي تستوجب الإصلاح في سياسات التعديل الهيكلي ، و ذلك لاسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية ، و المراحل التي تمت مع صندوق النقد الدولي من أجل إصلاحات سعر الصرف\* في إطار برنامج التعديل الهيكلي هي :

■ المرحلة الأولى: "اتفاق الاستعداد الائتماني الأول في: 31-05-1989"

■ المرحلة الثانية: "اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني في : 03-06-1991"

■ المرحلة الثالثة: "اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث في أبريل 1994"

1. المرحلة الأولى "اتفاق الاستعداد الائتماني الأول في سنة 1989" .

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي من أجل الاستفادة من دعم مجموعة الدولية المالية و ذلك لإعادة دفع الديون و النهوض بالاقتصاد الوطني ، و للحصول على

1- مدني بن شهرة، مداخلة بعنوان "سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر- برنامج وآثار"، مرجع سابق، ص 3.  
\*أي تخفيض قيمة الدينار سنة 1994.

الأقساط المتعاقد عليها في إطار اتفاق التثبيت و في 30 ماي 1989، وافق ص.ن.د. على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب حقوق خاصة وقد استخدم المبلغ كله كشرية واحدة<sup>1</sup>، و قد أدت هذه الخطوة إلى انعقاد اتفاق سري الأول من نوعه بالنسبة للجزائر ، حيث كان هذا الاتفاق من نوع الاستعداد الائتماني و قد كانت المؤشرات الاقتصادية في الجزائر في تلك الفترة تتميز بالضعف ، حيث كان الادخار المالي ضعيف و هذا ما يؤثر على الاستثمار ، و كان معدل الفائدة الحقيقي سالب بسبب التضخم الكامن حيث وصل معدل التضخم في سنة 1989 بمؤشر أسعار للاستهلاك إلى 17.2% ، كما تميز الناتج الداخلي بنمو سلبي مقارنة بالحجم مع حاجة المؤسسات إلى تمويل احتياجات رأسمال حيث ارتفعت القروض المقدمة للاقتصاد بـ 18% ، و كذلك لم يكن الجهاز المصرفي في المستوى حيث محفظة الأوراق المالية تتميز ببنية غير طبيعية .

يعتبر قانون النقد و القرض من أهم النصوص التشريعية للنظام المصرفي في تاريخ الجزائر المستقلة ، حيث جاء بقواعد تنظيمية و رقابية و توجيهية تتناسب و خصوصيات اقتصاد السوق ، و نال بفضل البنك المركزي استقلالية إجرائية و السلطة اللازمة للإشراف على النقد و القرض في الجزائر.<sup>2</sup>

في اتفاق الاستعداد الائتماني الأول الذي كان بتاريخ 31 ماي 1989 سطرت مجموعة من الأهداف في برنامج هذا الاتفاق و هي كما يلي :

- سياسة نقدية صارمة و ذلك لمراقبة النقد و القرض.
  - تحسين وضعية المالية العامة و التقليل من الإنفاق العام .
  - مواصلة تخفيض قيمة الدينار و التحرير التدريجي للأسعار.
- ومن جملة الإجراءات التي شملها البرنامج المقترح في رسالة القصد\* الموقعة من طرف رئيس الحكومة الجزائري آنذاك إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 28 مارس ، العمل على:
- تطبيق سياسة سعر صرف مرنة .

1- خالدي الهادي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة الجزائر أبريل، 1996، ص 195.

2- باشوندة رفيق ، سليمان زناقي ، "عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري" الملتقى الوطني الأول للمنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 14-15 ديسمبر 2004.

\*أكدت هذه الرسالة المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية و الاعتماد على ميكانيزمات الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف.

■ تشجيع سياسة إحلال الواردات.

■ توفير مستويات من احتياطات الصرف الدولية .

و يكون ذلك حسب البرنامج بمواصلة السلطات في تطبيق سياسة الانزلاق التدريجي نحو المرونة و التي تسمح بالتوحيد لسوق الصرف الرسمي و الموازي في فترة لا تتجاوز 3 سنوات ، و بمجرد أن يصبح سعر الصرف الرسمي أكبر تعبيراً عن الندرة الحقيقية للعملة الصعبة فإنه يمكن الإسراف في تحرير نظام التجارة و جعله أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي.

لما فقد الدينار الجزائري أكثر من 30% من قيمته خلال الفترة الممتدة من 1986-1988 ، اتخذ هذا البرنامج إجراءات من شأنها امتصاص جزء من السيولة الفائضة في الاقتصاد ، و ذلك قصد تخفيض الضغط المتجه نحو الانخفاض على سعر الصرف الموازي ، و تقريب سعر الصرف الرسمي إلى حدود سعر الصرف الموازي.

و بعد تنفيذ هذا البرنامج كانت بعض المؤشرات الاقتصادية كما يلي :

■ انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي.

■ ارتفاع الكتلة النقد بنسبة 11.32% .

■ تدهور الاستهلاك الإجمالي ب 5% .

■ معدل التضخم في سنة 1990 كان يقدر ب 17.9% ، بعدما كان 9.3% سنة 1989

و هذا ما يؤكد التعامل بمعدل فائدة حقيقي سالب<sup>1</sup>.

■ القيام بعدة إجراءات اجتماعية من شأنها التخفيف من إجراءات ارتفاع الأسعار.

## 2. المرحلة الثانية "اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني في 1991".

سبق هذا العقد إجراءات تحريرية قامت بها السلطات الجزائرية كالتحرير الجزئي للأسعار، التخفيض الغير مباشر للدينار ... الخ. و في 3 جوان 1991 تم الاتفاق على قرض بمبلغ 400 مليون دولار يدفع على أربع شرائح تبلغ كل شريحة 100 مليون دولار (الشريحة الأولى: جوان 1991، الثانية: سبتمبر 1991، الثالثة: ديسمبر 1991، الرابعة: مارس

1- بلغوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 190.

(1992)، الشريحة الرابعة لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك محتوى الاتفاقية بسبب الانحرافات التي عرفتتها الأجور في الفصل الأول من سنة 1992.

وقد احتوى هذا الاتفاق مجموعة من الشروط من ضمنها<sup>1</sup>:

- تحرير التجارة الخارجية تحريراً تاماً ( وضع آليات التحرير التجارة الخارجية).
  - انزلاق سعر الدينار قبل 31 مارس 1991 ، متبوع إما بتخفيض شديد لقيمة العملة أو إنشاء سوق حرة للعملة الصعبة .
  - ترقية النمو الاقتصادي عن طريق المؤسسات العمومية و الخاصة ، التي تعمل على تنويع الصادرات لتقليل من هشاشة التوازنات المالية الخارجية .
  - انسحاب واضح للدولة من الحياة الاقتصادية .
  - تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية ( استبدال بالدعم المباشر عن طريق المنح).
  - التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور و خفض النفقات العامة، والحد من الكتلة النقدية بجعلها في حدود 41 مليار دينار ( لقد تم خفض عجز الموازنة بـ5 مليار دينار جزائري).
  - تحرير الأسعار ورفع معدل الفائدة.
  - تحقيق قابلية تحويل الدينار و هذا ما يعمل على تحرير التجارة الخارجية.
- طالب خبراء صندوق النقد الدولي بعد معاينة نتائج برنامج السلطات النقدية، العمل على تحقيق رصيد موجب للخزينة في حدود 31.8 مليار دج لتغطية احتياجاتها ، الحكومة عجزت عن تطبيق هذه التدابير مما استوجب عليها تحرير رسالة قصد ثانياً في 1991.09.03 حيث أكدت في هذه الرسالة على تخفيض قيمة الدينار من 18.5 دج للدولار إلى 22.5 دج للدولار و كذلك لتقليص النفقات العامة و إعادة تقييم الإيرادات لتحقيق رصيد ميزاني في حدود 4.9% من الناتج الداخلي الإجمالي.
- وكان أمام الجزائر خيارين في تسعير الدينار ضمن سياسة سعر الصرف في البرنامج :
- تعويم العملة في الجزائر ابتداء من أوت 1991.
  - تخفيض الدينار حيث لا يتجاوز الفرق بين سعر الرسمي و الموازي 25%.

إن الجزائر تفتقد إلى أدنى تجربة فيما يخص تعويم العملة ، فالتعويم في هذه الحالة إلى جانب ضعف الاحتياطات الخارجية يؤدي إلى تدهور كبير في قيمة الدينار ، و إلى نتائج وخيمة على قطاع الإنتاج و تكلفة المعيشة و كذلك الاستقرار السياسي ، لذلك قامت السلطات النقدية بتخفيض قيمة الدينار ، حيث كان سعر صرف الدولار في حدود 21.5 دينار ليصل في نهاية 1991 إلى 21.77 دينار.

و بعد تنفيذ هذا البرنامج كانت بعض المؤشرات الاقتصادية كما يلي :

- معدل التضخم كان يقدر بـ 31.7 و هو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب.
- المديونية الخارجية قدرت بـ 26.7مليار دولار في سنة 1992 بعدما كانت 28.8 مليار دولار في سنة 1990.
- الكتلة النقدية قدرت بـ 21.3 سنة 1991 بعدما كانت 11.13% في سنة 1990.
- تغير الناتج الوطني الخام بمعدل 0.8% و هذا ما يدل على وجود تباعد بين المؤشرات النقدية و المؤشرات العينية.
- العمل على جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب و ذلك برفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992 و رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20%، و تحديد سعر تدخل البنك الجزائري عند مستوى السوق النقدية 17%.

### 3. المرحلة الثالثة "اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث في أبريل 1994".

في 9 أبريل 1994 و بعد فشل اتفاقات الاستعداد الائتماني الأول و الثاني تم إرسال رسالة النبة إلى ص.ن.د متعلقة باتفاق الاستعداد الائتماني، وهو اتفاق تثبيت لمدة سنة خاص بتمويل التسهيلات الموسعة ، وبمقتضى هذه الرسالة منح ص.ن.د قرضا مقداره 1مليار دولار لتدعيم برامج التصحيح، وكان أول إجراء تم تنفيذه هو تخفيض العملة الوطنية بنسبة 40.17% بالرجوع إلى سعر صرف 8 أبريل 1994 وبحوالي 50% بالنسبة للسعر السابق لهذا التاريخ وجاء هذا التخفيض مع إعلان مجلس النقد والقرض أن هذا التخفيض ضروري لاسترجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى.<sup>1</sup>

1- Zoubir l'yes : "le fond monétaire au secours du régime ", le monde diplomatique, mars 95, p 67.

و من بين أهداف البرنامج<sup>1</sup>:

- توفير مناصب عمل جديدة و العودة إلى النمو الاقتصادي.
- المعدل المستهدف للنتائج المحلي الداخلي 3% سنة 1994 .
- دعم القيمة الخارجية للعملة و ذلك بزيادة احتياطات الصرف .
- تخفيض معدل التضخم إلى 10%.
- معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية يكون عند مستوى 20%.
- تخفيض الكتلة النقدية في سنة 1994 بنسبة 14% التي كانت في سنة 1993.
- تشجيع الاستثمار في السكن .

الجدول رقم (5-12) : بعض المؤشرات الاقتصادية قبل سنة 1994.

الوحدة: 10<sup>9</sup> \$.

| السنة        | 1990  | 1991  | 1992  | 1993  |
|--------------|-------|-------|-------|-------|
| معدل النمو%  | 1.3 - | 1.2 - | 1.6   | 2.2 - |
| معدل التضخم% | 16.62 | 25.89 | 31.87 | 20.54 |
| %PIB/M2      | 58.74 | 44.32 | 43.74 | 49.68 |

Source: banque d'Algérie 2000.

تمثلت سياسة سعر الصرف في هذا البرنامج بالقيام بـ :

- تخفيض الدينار الجزائري بنسبة 40.07% و هذا يدل على أن قيمة الدينار يجب أن تعكس الواقع الاقتصادي و تعمل على توازن سوق الرسمي و الموازي للصرف.
  - الوصول إلى قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط حتى يتمكن جميع المتعاملين الذين تتوفر لديهم أموال بالدينار الحصول على العملة الصعبة.
  - إصلاح نظام تسعير الدينار من خلال الاعتماد على طريقة التثبيت.
- إن البرنامج اتفق الاستعداد الائتماني في أبريل 1994 حقق نتائج كانت سبب في إيقاف عملية التدهور الاقتصادي و من جملة هذه النتائج ما يلي :

1 - بن عزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 195-196.

- تحقيق توازن نسبي لسوق الصرف، بفضل التمويلات التي عززت ميزان المدفوعات خلال فترة البرنامج منها :
- ✓ 5.3 مليار دولار وفرتها عملية إعادة الجدولة.
- ✓ تمويلات الدعم الموجهة لميزان المدفوعات منها 1 مليار من صندوق النقد الدولي.
- انتقال خدمة الديون الخارجية إلى 47 % من الصادرات، مقابل 94 % قبل إعادة الجدولة.
- احتياطات الصرف قدرت بـ 2.6 مليار دولار ، مقابل 1.5 مليار دولار سنة 1993.
- اتفاق التمويل الموسع " أبريل 1995 - مارس 1998":
- منذ سنة 1995 شرعت الجزائر في تنفيذ برنامج تعديل هيكلي مدته 03 سنوات في الإطار الآلي الموسع للقروض، و عرف هذا الاتفاق باتفاق التسهيلات الموسعة حيث هذا البرنامج أقر سياسة مرنة للصرف تدعم تنافسية الاقتصاد الوطني في مجال الصادرات و إحلال الواردات ، و من أجل ذلك سطرت السلطات النقدية مسعى يتضمن وضع سوق بينية للعملات الصعبة ، يتم التخلي التدريجي عن نظام الربط لسعر الصرف ، ليأخذ مكانه نظام التعويم المدار ، أما في ما يخص قابلية تحويل الدينار فإنه تقرر استكمال تحويله بين سنتي 1997 و 1998.
- وهذا الاتفاق يرمي إلى إحراز فائض في الميزانية العامة ونجد من بين أهداف هذا الاتفاق الموسع ما يلي:<sup>1</sup>
- استعادة النمو و الاستقرار المالي وخلق مناصب شغل.
- محاولة تقريب معدل التضخم من المعدل العالمي 3% - 4% سنة 1997.
- التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة والفقيرة.
- ضمان نوعية النمو باختيار القطاعات الخاصة (الخصوصية).
- أما التدابير التي اتخذت ضمن برنامج التمويل الموسع فهي كما يلي:<sup>2</sup>

1 - Banque d'algerie : lettre de transmission monde d'accord appuyé par la mécanisme élargi de crédits de FMI le 30/03/1995.

2- خالد الهادي، مرجع سابق، ص 217-229.

- إرساء نظام الصرف وتحرير المبادلات.
- تحرير الأسعار.
- إقرار تطبيق أسعار الفائدة الموجبة ( ما عدا تلك المتعلقة بمجال السكن).
- تقليص الأجور من خلال الاعتماد إصلاح نظام التوظيف العمومي.
- تقليص مجال الإعفاءات الضريبية مع ترشيد استخدام النفقات وإصلاح هياكل الضرائب الجمركية.
- تحسين الشبكة الاجتماعية وسوق العمل وتشجيع الاستثمار الخاص بالسكن.
- إصلاح القطاع العام ( السياسة، التجارة، النقل و الصناعة الغذائية).
- استبدال صناديق المساهمة بالشركات القابضة.
- إصلاح القطاع الزراعي وذلك بتحرير أسعار هذا القطاع ورفع الدعم النهائي عن أسعار الحبوب كما تم إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.

#### المبحث الثالث: سياسة سعر الصرف في المغرب

#### المطلب الأول : نظام سعر الصرف الدرهم المغربي.

يعد نظام سعر الصرف الدرهم نظاما ثابتا و مستقر ، فالدرهم المغربي مربوط بسلة خاصة من العملات الأجنبية ، و يتم حساب ترجيح هذه العملات داخل السلة وفقا للتوزيع الجغرافي الخاص بالمبادلات التجارية التي يجريها المغرب هذا من جهة ، و من جهة أخرى وفقا لنصب كل عملة في عمليات السداد الخارجي .

و كان اختيار المغرب لنظام سعر الصرف المرتبط بسلة من العملات ليس عشوائيا، و إنما مر هذا الاختيار بثلاث مراحل :

#### ■ المرحلة الأولى :

المفاضلة بين نظام سعر صرف ثابت و نظام التعويم ،حيث وقع اختيار المغرب على نظام الصرف الثابت لأنه يشكل استقرار لسعر الصرف الخاص به و لمعدلات تضخم منخفضة .

■ المراحل الثانية :

تتمثل هذه المرحلة في اختيار نوع أداة الربط ، حيث كان كل من الدولار و الفرنك الفرنسي العملتين الرئيسيتين في عمليات التبادل و السداد التي يقوم بها المغرب ، و بما أن المغرب خرج من منطقة الفرنك منذ السنوات الأولى لاستقلاله السياسي ، و كان حريصا على استقلاله النقدي ، فقد كانت عملية ربط الدرهم بالدولار أو الفرنك الفرنسي أمر مستبعد و اختار سلة من العملات .

■ المرحلة الثالثة :

تتعلق هذه المرحلة باختيار عملات سلة الربط ، فالعملة الموحدة على أساس السلة تتميز بكونها تشجيع عملية استقرار الصرف حيث أنها تسمح ببعض التعويض عن الحركات الخاصة بالعملات التي تمثلها و التي قد تكون متباينة ، و لقد فضل المغرب اختيار سلة خاصة يتم تكوينها وفقا للأهمية النسبية للعملات الكبرى التي تدخل في مبادلاته و في عمليات سداده الخارجي ، مع إمكانية تغيير مكوناتها وفقا للتغيرات التي تطرأ على العمليات التبادل التجاري و السداد الخارجي للدولة ، و وفقا لخياراتها الإستراتيجية .  
وتطور نظام سعر الصرف الدرهم المغربي وفق المراحل التالية :

■ **إنهاء نظام تكافؤ سعر الفرنك** : حيث في ديسمبر 1958 تم إنهاء نظام تكافؤ سعر الفرنك بين فرنسا و المغرب ، حيث لم يلتزم المغرب بخفض القيمة التي قررتها فرنسا .

■ **إنشاء هيئة وطنية للإصدار و هو بنك المغرب** : في 1959 تم إنشاء هيئة وطنية للإصدار و هو بنك المغرب و قد حل محل بنك دولة المغرب و هو بنك خاص و قد تم إغلاق حساب العمليات التي كانت تربطه بوزارة الخزانة الفرنسية ، حيث في هذه الفترة تم إصدار عملة وطنية ، و هي الدرهم ، كان ذلك بمثابة خروجا فعليا من منطقة الفرنك الفرنسي ، و ابتداء من هذه الفترة و الى غاية 17 ماي 1973 كان سعر الصرف الدرهم المغربي ثابت و موحد .

■ **ربط الدرهم بسلة عملات** : منذ 17 ماي 1973 تم ربط الدرهم رسميا بسلة من عملات يتم تحديد معاملاتها وفقا لأهميتها في عمليات التبادل و السداد

الخارجي ، و اعتمد على الفرنك الفرنسي كعملة القياس ، و كان أول تعديل لسلة في سنة 1980 .

■ انزلاق الدرهم في إطار سياسة التصحيح الهيكلي : في الفترة المحصورة من سنة 1980 إلى غاية سنة 1987 قامت المغرب بإجراءات متعلقة بسياسة انزلاق الدرهم في إطار سياسة التصحيح الهيكلي ، حيث تنج عن ذلك - بدون إعلان رسمي - رصد هبوط سعر الدرهم داخل السوق.

■ تعديل السلة العمولات : حيث في ماي 1990 تم ثاني تعديل للسلة و انخفاض قيمة الدرهم مرتبطا بالسلة .

■ الموافقة على المادة الثامنة من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي : حيث في 21 يناير 1993 وافق المغرب على المادة الثامنة من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي و بذلك أصبح الدرهم المغربي عملة قابلة للتحويل في العمليات الجارية.

و حسب تعليمات المادة الثامنة للصندوق تم الوصول إلى التحويل الجاري بينما التحويل الكلي لرؤوس الأموال سمح بها لغير المقيم <sup>1</sup>.

■ النظام المتبع من ماي 1996 إلى غاية يناير 2002 : هذه الفترة شهدت العديد من التطورات المتعلقة بنظام الصرف بالمغرب و كانت على النحو التالي:

- في ماي 1996 تم إنشاء سوق للصرف .
- في 1 يناير 1999 أصبح الأورو عملة القياس.
- في 25 أبريل 2001 تم ثالث تعديل للسلة و تخفيض قيمة الدرهم بنسبة 5 %
- في 1 يناير 2002 الأورو يحل محل عملات الدول الأعضاء في منطقة اليورو على قائمة العملات المسعرة من قبل بنك المغرب .

1- بن بوزيان محمد ، طاهر زياتي ، مرجع ، سابق.

المطلب الثاني: آلية تحديد سعر الصرف.

يتم تحديد سعر الصرف الدرهم مقابل العملات المسعرة من قبل بنك المغرب بشكل حر في سوق العملات الأجنبية بين البنوك، و يقوم بنك المغرب بالتدخل على مدار اليوم داخل السوق و ذلك بتحديد أسعار بيع و شراء العملات المسعرة و التي تطبق على عملياته مع البنوك ، و يتم وضع هذه الأسعار التي تمثل النطاق ما بين السعر الأدنى و السعر الأعلى للسوق ، و على أساس سلة عملات ترجيحية وفقا للتوزيع الجغرافي لعمليات التبادل التجاري التي يقوم بها المغرب ، و وفقا لنصيب كل عملة في عمليات السداد للخارج ، و يخضع كذلك تحديد هذه الأسعار لتغير أسعار الصرف التقاطعية التي تسجلها أسواق الصرف الدولية ، و يتعين على البنوك فيما يتعلق بعمليات الصرف مع عملائها عدم تجاوز حدود الأسعار التي وضعها بنك المغرب على أن يحصل على عمولة قدرها 0.2 % لهيئة الصرف و ذلك بالإضافة إلى عمولتها الخاصة <sup>1</sup>.

الجدول رقم (5-13) : تطور سعر صرف الدرهم المغربي مقابل الدولار.

| السنة | سعر صرف الدرهم المغربي-الدولار | السنة | سعر صرف الدرهم المغربي-الدولار |
|-------|--------------------------------|-------|--------------------------------|
| 1990  | 8.24                           | 2003  | 9.57                           |
| 1991  | 8.71                           | 2004  | 8.87                           |
| 1992  | 8.54                           | 2005  | 8.87                           |
| 1993  | 9.3                            | 2006  | 8.8                            |
| 1994  | 9.2                            | 2007  | 8.19                           |
| 1995  | 8.54                           | 2008  | 7.75                           |
| 1996  | 8.72                           | 2009  | 8.06                           |
| 1997  | 9.53                           | 2010  | 8.42                           |
| 1998  | 9.6                            | 2011  | 8.09                           |
| 1999  | 9.8                            | 2012  | 8.63                           |
| 2000  | 10.63                          | 2013  | 8.41                           |
| 2001  | 11.3                           | 2014  | 8.41                           |
| 2002  | 11.02                          |       |                                |

المصدر : موقع مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية [www.sesrtcic.org](http://www.sesrtcic.org).

1- بشير حمدوش ، "التجربة المغربية في إدارة سعر الصرف"، وقائع الندوة في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي و صندوق النقد الدولي ، أبو ظبي ، 2002 ، ص 245

- سوق الصرف في المغرب :

أنشأ سوق الصرف في ماي سنة 1996 قبل هذه الفترة كانت البنوك هي التي تقوم بعمليات بيع و شراء العملات من بنك المغرب ، كما لم يكن متاحا للشركات التفاوض بشأن أسعار الصرف الخاص بها. و يسمح سوق الصرف للبنوك بالآتي<sup>1</sup>:

- التأثير على تحديد سعر العملات الأجنبية بضعها أو سحبها فيما بينها أثناء فترة فتح السوق و من ثم إعطاء تسعيرة فورية لعملائها و أيضا للمستثمرين الأجانب .
- القيام بعمليات مقايضة فيما بينها ( استبدال عملة بعملة) و مع بنك المغرب أو مع البنوك الأجنبية.
- الاستثمار بعملات أجنبية لدى البنوك الأجنبية و الحصول على أوراق مالية أجنبية .
- القيام بعمليات تغطية بعقد أجل لا يتعدى مداه عام واحد.
- إعطاء ما لديها من فائض من العملات الأجنبية لبنك المغرب عند إقفال السوق أو شرائها منه عند الحاجة لذلك ، غير أنه يمكنها في حدود المسموح أن تقرر الاحتفاظ بمركزها من العملات الأجنبية سواء على الأجل الطويل أو القصير.

يسمح سوق الصرف بشكل غير مباشر للشركات بالآتي :

- وضع البنوك في حالة منافسة ، مما يسمح للشركات أن تفاوض معهم بشأن الأسعار و اختيار البنك الذي سيتولى معاملاتها التجارية أو المالية و هذا الأمر متاح بشكل خاص للشركات الكبرى .
- الحصول على التسعيرة عند الطلب.
- تسوية المعاملات يوم صدور الأمر بذلك .

1- بشير حمدوش ، مرجع سابق، ص 246.

■ الحصول على نفس القيم المطبقة على مستوى الدولي .

**المطلب الثالث : سياسة سعر الصرف في المغرب .**

في برنامج التصحيح الهيكلي و في إطار سياسة سعر الصرف فقد قام المغرب بخفض قيمة الدرهم أعلى معدل له منذ عام 1983 وكانت الأهداف المعلنة لسياسة خفض قيمة الدرهم تتمثل في استعادة توازن ميزان المدفوعات وتحرير المبادلات التجارية وتشجيع الصادرات .

**- أهداف تخفيض قيمة الدرهم المغربي:**

■ **استعادة توازن ميزان المدفوعات :** كان من المقرر أن يؤدي خفض سعر الصرف إلى استعادة تنافسية الصادرات المغربية من السلع والخدمات بالنسبة للدول المنافسة ، وكان هذا التخفيض لتقييد الطلب الداخلي برفع ثمن الواردات ، لكن لم يكن الدرهم مقوماً بأكثر من قيمته الفعلية كما تدل على ذلك مؤشرات سعر الصرف الفعلية الحقيقية التي تم حسابها وفقاً لطريقة الصندوق النقد الدولي.

■ **تحرير المبادلات التجارية :** وذلك وفقاً لمبدأ خفض القيمة مع التعويض، لأن تخفيض سعر الصرف يسمح بتحرير المبادلات عن طريق تعويض انخفاض الحماية التعريفية وغير التعريفية، ويقلل خفض الحماية التجارية من الأثر التضخمي لخفض سعر الصرف.

■ **تشجيع الصادرات الصناعية :** وضع البنك الدولي برنامج إصلاح لكل من الصناعة والتجارة الخارجية ، كما قام بدعم تنفيذه واستهدف هذا البرنامج القضاء على التشوهات التي شجعت الصناعات البديلة للواردات على حساب صناعات التصدير، و تخفيض قيمة الدرهم سمحت بتقليل التشوهات التي تحد من الصادرات الصناعية كما يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية لصالحها.

نتج عن سياسة سعر الصرف المتبعة في المغرب زيادة الصادرات الصناعية واستعادة توازن حساب العمليات الجارية ، حيث في الفترة الممتدة 1986-1987 بلغ معدل متوسط

النمو السنوي لإجمالي الصادرات 13.5 % و متوسط المنتجات الصناعية الجاهزة 44.7 %، وقد أدت زيادة المنتجات الصناعية التي ارتفعت من 12.5% إلى 26.5 % من إجمالي الصادرات إلى تعديل هيكل الصادرات ، وكانت المنسوجات أكثر المنتجات الصناعية تطورا إذ زادت نسبتها في إجمالي الصادرات من 7.3% إلى 17.1%<sup>1</sup>

جدول (5-14) : تطور هيكل الصادرات في الفترة 1991-2000 %

| مجموعة المنتجات           | 1981 | 1984 | 1987 | 1993 | 2000 | حصة الاتحاد الأوروبي |
|---------------------------|------|------|------|------|------|----------------------|
| مواد غذائية مشروبات و تبغ | 25.3 | 22.4 | 27.1 | 26.3 | 21.3 | 64                   |
| طاقة و زيوت التشحيم       | 4.5  | 4    | 2.7  | 2.7  | 3.7  | 72                   |
| منتجات خام                | 40.2 | 31.3 | 19.7 | 13   | 9.6  | 48.7                 |
| الفوسفات                  | 31.9 | 24.2 | 13.2 | 7    | 5.2  | 31.2                 |
| سلع و سيطرة               | 17.5 | 26.8 | 24   | 24.4 | 21.6 | 60.5                 |
| مشتقات الفوسفات           | 13.6 | 22.4 | 19.1 | 17.9 | 11.2 | 31.1                 |
| منتجات جاهزة              | 12.5 | 15.1 | 12.5 | 33.7 | 43.8 | 92.7                 |
| منسوجات                   | 7.3  | 9.2  | 17   | 21.4 | 32.9 | 95.5                 |
| المجموع                   | 100  | 100  | 100  | 100  | 100  | 74.7                 |

المصدر : بنك المغرب.

المبحث الرابع : سياسة سعر الصرف في تونس.

المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار التونسي.

في سنة 1978 قامت السلطات النقدية في تونس بربط الدينار التونسي بسلة تتكون من الفرنك الفرنسي و المارك الألماني و الدولار الأمريكي و في سنة 1981 أضيفت أربع عملات لهذه السلة، و قامت السلطات النقدية التونسية بتخفيض قيمة العملة في سنة 1986 ، و على إثر هذا التخفيض قامت تونس بالتخلي عن نظام الصرف الثابت و إحلاله بنظام الصرف الوسيط بغية التقليل من تقلبات سعر الصرف ، في سنة 1990 قامت السلطات النقدية التونسية بتحديد سعر الصرف الفعلي الاسمي بطريقة يتم من

1- بشير حمدوش ، مرجع سابق ، ص 250.

خلالها الحفاظ على معدل الصرف الفعلي الحقيقي ثابتا ، إضافة إلى إنشاء سوق ما بين البنوك 1991 و الهدف منها هو السماح للوسطاء المعتمدين بتنفيذ مختلف معاملات الصرف بما فيها العمليات الجارية ، أما في سنة 2001 فقد قامت تونس بتوسيع نظام التعويم لسعر الصرف الاسمي استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين القدرة التنافسية .

الجدول (5-15) : المراحل التي مر بها سعر الصرف في تونس.

|  |             |
|--|-------------|
| تم اختيار في هذه المرحلة المارك الألماني كعملة مرجعية بدل الفرنك الفرنسي إلى غاية 1978 حيث ارتبط الدينار التونسي بسلة مكونة من ثلاث عملات هي الفرنك الفرنسي ، المارك و الدولار ، توسعت هذه السلة في 1981 لتشمل الليرة الايطالية ، الفرنك البلجيكي ، و الفلورين الهولندي و البزينا الإسباني .   | 1973 - 1981 |
| تميزت هذه المرحلة بتراجع وزن الدولار من سلة العملات 1981 و هذا بسبب انخفاض أسعار البترول و كذا عجز في موازين المدفوعات من 3,8 سنة 1980 إلى سنة 1984 مما أدى إلى إتباع سياسة تخفيض العملة بهدف تشجيع الصادرات من طرف السلطات التونسية.  | 1984 - 1989 |
| أدى العجز الحاصل في ميزان المدفوعات إلى تخفيض العملة التونسية في أوت 1986 من طرف السلطات التونسية ، حيث انخفضت قيمة الدينار التونسي بـ 10 % سنة 1986، و في هذه المرحلة و بعد هذا الانخفاض قامت تونس بالتخلي عن نظام الصرف الثابت و إحلاله بنظام الصرف الوسيط بغية التقليل من تقلبات سعر الصرف .  | 1984-1986   |
| بعد أزمة 1986 فرض صندوق النقد الدولي تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وتخفيض الدينار التونسي بنسبة 7% بالنسبة للعملات الأجنبية، و قام البنك المركزي بتخفيض معدل الصرف الاسمي تدريجا حتى يصل سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى مستوى التوازن من أجل اكتساب على المنافسة.   | 1986 - 1989 |
| في 1990 تم تحديد سعر الصرف الفعلي الاسمي بطريقة يتم من خلالها الحفاظ على معدل الصرف الفعلي الحقيقي ثابتا ( تطبيق نظرية تعادل القوة الشرائية ) إضافة إلى إنشاء سوق ما بين البنوك 1991 و الهدف منها هو السماح للوسطاء المعتمدين بتنفيذ مختلف معاملات الصرف بما فيها العمليات الجارية ، و في سنة 1997 تم السماح للوسطاء المعتمدين المقيمين و غير المقيمين بتسوية معاملات الصرف الآجلة لحساب عملائهم المقيمين و هذا في إطار عمليات الواردات من السلع و الخدمات المالية لمدة أقصاها 12 شهر، و عمليات التصدير لمدة أقصاها 9 أشهر . | 1990 - 2001 |
| أما في سنة 2001 فقد قامت تونس بتوسيع نظام التعويم لسعر الصرف الاسمي استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين القدرة التنافسية .   |             |

المصدر: من إعداد الباحث.

المطلب الثاني : نظام سعر الصرف في تونس.

يتبع البنك المركزي التونسي سياسة صرف مرنة، حيث يتحدد سعر صرف الدينار التونسي مقابل العملات الأجنبية في السوق الصرف ما بين البنوك ، وفي هذا الإطار تقوم البنوك المنتصبة على الساحة بتبادل العملات فيما بينها على أساس أسعار صرف تحددها بكل حرية، و ويتمثل دور البنك المركزي التونسي في التدخل لتعديل السيولة في حالة عدم توازن العرض والطلب للعملات الأجنبية على هذه السوق، ويتولى البنك المركزي التونسي يوميا، للإعلام، نشر معدلات أسعار الصرف التي تم التعامل بها في اليوم السابق على سوق الصرف فيما بين البنوك.

أفضى مسار تحرير تنظيم الصرف الذي انطلق في سنة 1987 إلى التحرير الجاري للدينار في ديسمبر 1992، ومنذ ذلك التاريخ، تتمتع الشركات المقيمة بحرية القيام بكل التحويلات بعنوان توريدها للسلع والخدمات، وذلك على غرار الشركات المصدرة كليا التي تتمتع منذ سنة 1972 بالحرية الكاملة للصرف بالنسبة للعمليات المرتبطة بأنشطة الإنتاج.

وبالنسبة لعمليات رأس المال، صاحب هذا المسار منح الحرية:1

- للشركات المقيمة المصدرة جزئيا أو كليا في الاستثمار بالخارج بغية معاضدة

جهودها في التصدير

- للبنوك والشركات في الحصول على قروض بالعملة الأجنبية في حدود 10 و 3

ملايين دينار سنويا على التوالي، وذلك لتلبية حاجيات أنشطتها، وحسب التشريع الجديد،

يمكن لمؤسسات القرض التي تحصلت على ترقيم من وكالات تقييم أو المدرجة

بالبورصة، اقتراض أي مبلغ من غير المقيمين بدون سقف عندما تفوق مدة تسديد القرض

12 شهرا، في حين يمكن للشركات الأخرى اقتراض مبالغ إلى حد 10 ملايين دينار في

السنة.

- للمستثمرين الأجانب في الحصول على أقل من 50% من المساهمات بالمحفظه في الشركات التونسية المدرجة أو غير المدرجة بالبورصة.

و يقع العمل على تدعيم الإصلاحات ومختلف الإجراءات المتخذة وذلك في إطار التوجه نحو التحرير الكلي للدينار التونسي.

#### - مبادئ تشريع الصرف في تونس<sup>1</sup>:

يرتكز تشريع الصرف و التجارة الخارجية حسب ما تم إصداره بالقانون عدد 18 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي 1976، والقانون عدد 41 لسنة 1994 المؤرخ في 7 مارس 1994 المتعلق بالتجارة الخارجية و النصوص التطبيقية لهما. ويعتمد تشريع الصرف على المبادئ الآتية :

- حرية التحويل بعنوان العمليات الجارية للنتائج الحقيقي الصافي إضافة إلى فائض القيمة الناتج عن تحويل أو تصفية رؤوس الأموال المستثمرة مسبقا عبر توريد عمالات، و تخضع لترخيص مسبق كل العمليات الأخرى و التعهدات التي تفضي أو يمكن أن تفضي لتحويل وكذلك كل مقاصة ديون مع الخارج.
- يجب أن يتم تحويل الأموال بين البلاد التونسية والخارج بواسطة البنك المركزي التونسي أو بتفويض منه عن طريق وسطاء مقبولين من قبل وزير المالية باقتراح من محافظ البنك المركزي التونسي.
- يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي إيداع الأوراق النقدية الأجنبية والشيكات والكمبيالات المدونة بعملة أجنبية لدى وسيط مقبول، بالإضافة إلى الأسهم الأجنبية التي تكون بحوزته على التراب التونسي، ويمكن للأشخاص الطبيعيين الذين يقيمون عادة بالخارج أن يحتفظوا لديهم، مدة إقامتهم بالتراب التونسي، بالعملات التي استوردوها بصورة شرعية لمجابهة نفقاتهم أثناء هذه الإقامة .
- يجب على الأشخاص الطبيعيين المقيمين ذوي الجنسية التونسية بالإضافة للذوات المعنوية المقيمة التصريح للبنك المركزي التونسي بموجوداتهم في الخارج.

1- Banque Centrale de Tunisie, [www.bct.gov.tn](http://www.bct.gov.tn).

- يجب على المقيمين الإعادة للوطن العملات المتأتية من تصدير السلع وخلاص الخدمات المسداة بالخارج وكل دخل أو ناتج منشأه من الخارج وتسليمها في سوق الصرف، وذلك ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع الجاري به العمل.
  - يحدد سعر الصرف للدينار التونسي بحرية في سوق الصرف، التي أحدثت منذ مارس 1994، بين الوسطاء المقبولين على الساحة التونسية بما في ذلك البنوك غير المقيمة.
  - يتدخل البنك المركزي التونسي في هذه السوق و ينشر، بعنوان الإعلام في اليوم الموالي على الأكثر، أسعار الصرف فيما بين البنوك للعملات والأوراق النقدية الأجنبية.
  - يمكن لمصدري وموردي المنتجات والخدمات التحوّط من مخاطر الصرف في السوق فيما بين البنوك لأجل، ويتم التفاوض على سعر الصرف لأجل بحرية بين المتعاملين والبنك الطرف.
  - يسمح للوسطاء المقبولين بتسعير خيارات الصرف عملة / دينار لصالح حرفائهم المقيمين وذلك لتمكينهم من التحوّط من مخاطر الصرف الناجمة عن العمليات التجارية للسلع والخدمات وعن العمليات المالية التي أنجزت طبقا لتراتب الصرف الجاري بها العمل.
  - يجب على المقيمين إتمام عملية شراء خيارات الصرف عملة / دينار بواسطة وسيط مقبول ويجب أن تكون هذه العملية مقترنة بعملية تجارية أو مالية تحققت فعليا، طبقا لتراتب الصرف الجاري بها العمل.
  - يمكن للوسطاء المقبولين القيام فيما بينهم بعمليات خيارات الصرف عملة / دينار وذلك للتحوّط من مخاطر الصرف المرتبطة بعمليات حرفائهم المقيمين.
  - خيارات الصرف المسموح بها هي التي تكون من النوع الأوروبي.
- أما بخصوص عملات التسديد فيمكن لهذه العمليات التي تكون بين الدولة التونسية والخارج أن تتم بالعملات المسعرة في سوق الصرف أو بالدينار التونسي القابل للتحويل عبر حسابات أجنبية.

المطلب الثالث: واقع سياسة الصرف بعد ثورة الياسمين.

شهد سوق الصرف في تونس بعد 17 ديسمبر 2010 تطورات كبيرة، حيث تراجع سعر صرف الدينار التونسي ليلعب مستويات لم يعرفها في الماضي.

حسب البنك المركزي التونسي وقع تداول الدينار التونسي بسعر بلغ 2.3129 بالنسبة للأورو و 1.693 بالنسبة للدولار في بداية شهر جويلية 2015 ، و يعود ذلك إلى اختلال الموازين بين العرض و الطلب على العملة الصعبة ، و هذا ما أثر سلبا على قيمة الدينار التونسي وسعر صرفه مع العملات الأجنبية ، كما أن مصادر تزويد البنك المركزي في تونس بالعملة الصعبة تقلصت بسبب الأوضاع السياسية الصعبة ، وبذلك فإن الفرق في العرض والطلب على العملة الصعبة أثر على مستوى سعر صرف الدينار مع بقية العملات التي تتعامل معها تونس.

الجدول رقم(5-16) : تطور سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار.

| السنة | سعر صرف الدينار التونسي-الدولار | السنة | سعر صرف الدينار التونسي-الدولار |
|-------|---------------------------------|-------|---------------------------------|
| 1990  | 0.88                            | 2003  | 1.29                            |
| 1991  | 0.92                            | 2004  | 1.25                            |
| 1992  | 0.88                            | 2005  | 1.30                            |
| 1993  | 1.00                            | 2006  | 1.33                            |
| 1994  | 1.01                            | 2007  | 1.28                            |
| 1995  | 0.95                            | 2008  | 1.23                            |
| 1996  | 0.97                            | 2009  | 1.35                            |
| 1997  | 1.11                            | 2010  | 1.43                            |
| 1998  | 1.14                            | 2011  | 1.41                            |
| 1999  | 1.19                            | 2012  | 1.56                            |
| 2000  | 1.37                            | 2013  | 1.62                            |
| 2001  | 1.44                            | 2014  | 1.7                             |
| 2002  | 1.24                            |       |                                 |

المصدر : موقع مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية  
[www.sesrtic.org](http://www.sesrtic.org)

في شهر ماي من سنة 2013 بلغ سعر الدينار التونسي 1.52 أمام الدولار ، مما دفع بالبنك المركزي إلى التدخل بشكل منظم لضخ السيولة في سوق الصرف و

تعديل أسعار الصرف و وقف تدهور سعر الدينار التونسي ، و قد بلغت قيمة الأموال التي ضخها 1887 مليون دينار، أي ما يعادل 33 بالمائة من الحجم الإجمالي المتداول في السوق، و هو ما مكن في النهاية من وضع حد لتدهور سعر الدينار و الحد من تبعاته السلبية على نسبة التضخم و الاستثمار، كما ساعد في توفير السيولة اللازمة للإيفاء بالتعهدات الداخلية و الخارجية لتونس.

كما قام البنك المركزي في شهر ماي 2015 بضخ 638 مليون دينار ، و هذا ما أسهم في ارتفاع قيمة الدينار و استقراره في حدود 1.64 بالنسبة للدولار ، و أرجع البنك المركزي التونسي سبب تراجع الدينار التونسي مقابل الدولار و الأورو إلى الوضع الاقتصادي العام و اختلال التوازنات المالية و تنامي العجز التجاري، بالإضافة إلى تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج و الاستثمارات الأجنبية التي تأثرت بالأوضاع المحلية المتردية و بالوضع الاقتصادي العام خصوصا في دول الاتحاد الأوروبي<sup>1</sup> .

الجدول رقم: (5-17) : وضعية الميزان التجاري التونسي 2011-2013 .

الوحدة: مليون دينار

| السنة | الصادرات | الواردات | الحاصل التجاري |
|-------|----------|----------|----------------|
| 2011  | 18777.7  | 24770.8  | -5993.1        |
| 2012  | 19523.4  | 28336.4  | -8813          |
| 2013  | 20821.9  | 29565.7  | -8743.8        |

المصدر: بنك تونس

نلاحظ من الجدول رقم: (5-16) أن العجز التجاري تسبب في الاختلال الحاصل في سوق الصرف، حيث كانت حصيلة المبادلات التجارية في سنوات 2011 ، 2012 ، 2013 سلبية بقيمة تقدر على التوالي بـ 5993.1 ، 8813 ، 8743,8 مليون دينار ، و كان هذا العجز بسبب الارتفاع المستمر للصادرات و التي تعتمد أساسا على المواد الغذائية والصناعات التحويلية .

1 - محمد سميح الباجي عكاز، " بعد تواصل التضخم و تدهور سعر صرف: الدينار التونسي يفقد قيمته في الداخل و الخارج"، مقال من صحيفة نواة التونسية بتاريخ 22-9-2015: [www.Nawaat.org](http://www.Nawaat.org)

## خاتمة الفصل:

كان الاقتصاد الجزائري تحت الرقابة التامة للدولة ، حيث أدى نظام تسيير العلاقات الاقتصادية و التجارية بهذه الطريقة إلى إعطاء صورة خاطئة للسوق الداخلية التي كانت شبه معزولة عن التأثيرات الخارجية و بالتالي لم يكن باستطاعة سعر الصرف أن يؤثر على تطور الاقتصاد ، و نتيجة لذلك وجدت الجزائر نفسها أمام مشكلة المغالاة في قيمة الدينار و هذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج كالسلع و الخدمات في الجزائر مقارنة بالتالي تم إنتاجها في الخارج .

بدأت عملية التخفيض كحتمية لا بد منها من أجل تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ، فبعد التوجه إلى مؤسستي بريتون وودز قامت السلطات النقدية الجزائرية بتخفيض القيمة الخارجية للدينار و هي تهدف بذلك إلى تحقيق آثار إيجابية بفضل هذا التخفيض.

أما المغرب تميز نظام الصرف فيها بالثبات حيث ربط الدرهم المغربي بسلة من العملات لكن تعرض هو الآخر لعدة تخفيضات حسب الظروف الاقتصادية ، أما سياسة سعر الصرف في تونس فقد تم ربط الدينار التونسي سنة 1978 بالفرنك الفرنسي و المارك الألماني و الدولار الأمريكي، كما قامت تونس بتوسيع نظام التعويم لسعر الصرف الاسمي استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي في سنة 2001.

# الفصل السادس

## مقدمة الفصل:

يعتبر الاقتصاد القياسي فرعاً من فروع علم الاقتصاد ، إذ يهتم بالقياس والتقدير الميداني للعلاقات بين الظواهر والمتغيرات الاقتصادية ، كما يعتبر الأداة التوفيقية بين النظرية الاقتصادية و الواقع الاقتصادي باستعمال الأدوات الرياضية و الاحصائية ، حيث يعتمد الاقتصاد القياسي على التصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقة العامة لمتغيرات النماذج متخذاً في ذلك اللغة الرياضية لصياغة موضوع النموذج على شكل معادلات تبسط العلاقة بين المتغيرات .

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى محورين ، المحور الأول " تنسيق سياسة سعر الصرف بين دول المغرب العربي للوصول إلى العملة الموحدة" و تطرقنا فيه إلى منافع و نفقات الخاصة بأسعار الصرف المثبتة أو العملة المشتركة ، و إلى آلية سياسة الصرف في الاتحاد الأوروبي ، و إلى محاولة تنسيق سياسة الصرف بين الجزائر و تونس و المغرب وفق آلية عمل الإتحاد الأوروبي ، أما المحور الثاني "دراسة قياسية لإمكانية لتوحيد العملة بين الجزائر، تونس و المغرب" و تطرقنا فيه إلى دراسة العلاقة بين روابط التجارة الخارجية والنشاط الاقتصادي لدول المغرب العربي وفق طريقة بانل ، و ذلك من أجل معرفة إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي بين الجزائر و تونس و المغرب ثم توحيد العملة بين هذه الدول الثلاثة.

1. تنسيق سياسة سعر الصرف بين دول المغرب العربي للوصول إلى العملة الموحدة.

1. المنافع الخاصة بأسعار الصرف المثبتة أو العملة المشتركة :

يمكن حصر هذه المنافع في النقاط التالية:<sup>1</sup>

■ زيادة الكفاءة التخصصية نتيجة إزالة مخاطر الصرف، و هذا ما يشجع على التكامل الإنتاجي و على التبادل الدولي حيث يتم تشجيع تدفقات التجارة و الاستثمار بين دول الأعضاء في الاتحاد أي إزالة مخاطر سعر الصرف، كما أن تثبيت أسعار الصرف يمكن أن يؤدي إلى تحويل المخاطر إلى سوق السندات خاصة إذا أصبحت أسعار الفائدة أكثر تقلبا بسبب تغيير الأحوال النقدية المحلية تجاه سعر الصرف الثابت ، و لا يؤدي تثبيت سعر الصرف إلى زيادة درجة التقلب التي تصيب النشاط الاقتصادي الحقيقي إذا كان منشأ هذه الصدمات هو القطاع المحلي الحقيقي، و لكنها تصبح أقل إذا تولدت الصدمة في القطاع النقدي المحلي.

■ إذا حدث انخفاض في أسعار الفائدة المعدلة بحسب المخاطر، نتيجة انخفاض أو تلاشي مخاطر الصرف، تنتج بعض المكاسب الديناميكية في الرفاهة من زيادة معدل التكوين الرأس مالي، و يحدث ذلك في الدول التي لديها معدلات تضخم و أسعار فائدة مرتفعة.

■ كانت أسعار الصرف المعمومة منذ سنة 1973 مصحوبة بعمليات تحديد مرتفع و انحرافات واسعة لأسعار الصرف الحقيقية عن قيم تعادل القوة الشرائية ، و أدى ذلك بالمقابل إلى وجود آثار اقتصادية حقيقية ضارة ، إذن فإزالة التحديد المرتفع لسعر الصرف يشجع على الاستقرار الاقتصادي.

1 - سي بول هالوود، رونالد مكدونالد، مرجع سابق ، ص 572-575.

- نفقات المعاملات التي تنطوي عليها عمليات التغيير بين عملة و أخرى سوف تتلاشى إذا تم استخدام عملة مشتركة.
- يمكن لبعض الدول في الاتحاد النقدي أن يكتسبوا المصداقية النقدية كنتيجة لقيامهم بالتخلي عن استقلالهم النقدي و ترك أحوالهم النقدية محكومة من جانب بنك مركزي للاتحاد يتميز بالاستقلالية.
- مكاسب خاصة بالرفاهة تتحقق إذا قلة درجة التقلب في الأسعار النسبية، لأن ثبات سعر الصرف يؤدي إلى تقليل درجة عدم الاستقرار في الأسعار النسبية خاصة اذا كانت بعض الأسعار أكثر حساسية بالنسبة لحركات سعر الصرف و على سبيل المثال الأسعار الخاصة بالسلع القابلة للتجار من غيرها.

## 2. النفقات الخاصة بأسعار الصرف المثبتة أو العملة المشتركة:

تتمثل أبرز هذه النفقات فيما يلي:<sup>1</sup>

- إذا استمر التضخم مرتفعا في إحدى الدول الأعضاء أو دخول دولة في الاتحاد النقدي و كان سعر صرف عملتها مقوما أعلى عن قيمته الحقيقية، فإن هذه الدولة يمكن أن تمر بفترة كساد، مع وجود أسعار فائدة حقيقية مرتفعة، و انخفاض في معدل النمو الاقتصادي ، و ارتفاع في معدل البطالة.
- سعر الصرف الخاصة بالاتحاد النقدي هو عبارة عن متوسط لأسعار الصرف التوازنية للدول الأعضاء قبل الانضمام إلى الاتحاد ، لذلك إذا كانت بعض الدول الأعضاء تعاني من صدمات غير متماثلة فإن سعر الصرف الخارجي الخاص بالاتحاد النقدي لا يستطيع أن يتحرك بشكل يرضي عنه كل عضو.

1 - سي بول هالوود، رونالد مكدونالد، مرجع سابق ، ص 576-577.

### 3. آلية سياسة الصرف في الاتحاد الأوروبي.

#### ■ معايير الانضمام إلى منطقة اليورو: <sup>1</sup>

- ألا يزيد عجز الموازنة العامة للدولة عن 3% عن النتائج المحلي الإجمالي للدولة.
- ألا يتجاوز الدين العام 50% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- ألا يتجاوز معدل التضخم 3% سنويا.
- ألا تزيد أسعار الفائدة في الأجل الطويل عن 75 % سنويا.
- أن يتم دراسة طلب الانضمام لليورو خلال فترة عامين، يبدأ حسابها عند تقديم الطلب و يتم خلالها دراسة ملف عملة هذه الدولة و أوضاعها النقدية و الائتمانية ، و أوضاعها الاقتصادية بصفة عامة.
- أن تكون البنوك المركزية للدولة الراغبة في الانضمام مستقلة تماما عن الحكومة في سياستها النقدية.

#### ■ سياسة سعر الصرف اليورو:

على النطاق الأوروبي و الذي يستوجب المعاملات المحلية للدول لاثني عشر " المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الفلورين الهلندي، البيزيتا الاسباني، الفرنك البلجيكي، فرنك لوكسمبرج، ليرة الإيطالية، شلن نمساوي، مارك الفنلندي، جنيهة الإيرلندي، إسكودو البرتغالي، دراخمة اليوناني"<sup>2</sup>، و تقوم آلية سعر الصرف في الاتحاد الاوروبي على دعامتين رئيسيتين هما :

1 - محسن لخضيري " اليورو - الإطار الشامل للعملة الأوروبية الوحيدة": الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة النيل العربية،

2002، ص 83 - 90

2 - نفس المرجع، ص 97.

- يجب على كل دولة من دول المجموعة الأوروبية أن تحافظ على سعر صرف عملتها مقابل عملات باقي دول المجموعة، بحث لا يتجاوز هامش التغيير عن 2.25% تقريبا باستثناء إيطاليا فقد سمح لها بهامش أوسع 6%.

- ألا يتم تعديل الأسعار المركزية إلا باتفاق دول المجموعة.

إذا تجاوزت تقلبات أسعار الصرف 2.25% و 6% بالنسبة لليرة الإيطالية من المعدلات المركزية الثنائية، فإنه يجب أن تتدخل السلطة النقدية في الدولة المعنية في أسواق الصرف الأجنبية للمحافظة على تلك الأسعار، و يكون التدخل في الأسواق الصرف الأجنبية بعملات الدولة المشتركة في ها النظام حتى تصل أسعار الصرف إلى حدود هامش التقلب المسموح به، أما إذا تقلبت أسعار الصرف داخل نطاق الهامش و قبل الوصول إلى حدوده العليا أو الدنيا فإنه لا يستبعد التدخل في أسواق الصرف الأجنبية ، و لكنه غير ملزم و يمكن أن يكون التدخل بعملات الدولة أو عملات أخرى، و هذه الأمور تكون خاضعة مسبقا للتنسيق فيما بين البنوك المركزية لهذه الدول.

و يستدل على مؤشرات التباعد و التي يتبين فيها إذا كان سعر الصرف عملة ما مغاير لإتجاه تطور اسعار صرف باقي العملات في المتوسط إذا انحرف سعرها الواقعي عن معدلها المركزي بنسبة 0.25% (0.75%) من الحد الأقصى المسموح به صعودا و هبوطا، و يكون هذا مؤشر للسلطات النقدية الوطنية لاتخاذ الإجراءات الوقائية، و هذه النسبة تسمى بالحدود الوقائية للتدخل.

و عندما يظهر مؤشر التباعد لعملة ما فإن السلطات النقدية في الدولة تتخذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الوضع، و على الأخص في مجال السياسة النقدية ذات التأثير المباشر على الحركات رؤوس الأموال و أسعار الصرف مثل أسعار الفائدة.<sup>1</sup>

1- محمد رشدي ابراهيم مسعود، "توحيد العملات النقدية و أثره في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية"، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2010، ص 113.

و تم تثبيت أسعار صرف العملات المحلية لدول الاتحاد الأوروبي، وفق مصدر فني تقني توازني بحت يركز على القوة و القدرة الشرائية للعملة، و توازنات كل منها بالنسبة لليورو قياسيا للعملة الوطنية الخاصة بكل دولة حتى لا تحدث تدافعات اجتياحية شديدة في سوق دول المجموعة تؤدي إلى اضطرابات مدمرة.<sup>1</sup>

#### 4. تنسيق سياسة الصرف بين الجزائر و تونس و المغرب وفق آلية عمل الإتحاد الأوروبي.

سنقوم في هذا الشأن بعرض التطورات المتعلقة بـ :

✓ سعر الصرف الدينار الجزائري - الدرهم المغربي ، ثم سعر الصرف الدينار الجزائري - الدينار التونسي بالإضافة إلى معدلات التغير للفترة 1990-2014.

✓ سعر الصرف الدرهم المغربي - الدينار الجزائري ، ثم سعر صرف الدرهم المغربي - الدينار التونسي بالإضافة إلى معدلات التغير للفترة 1990-2014.

✓ سعر صرف الدينار التونسي - الدينار الجزائري ، ثم سعر صرف الدينار التونسي - الدرهم المغربي بالإضافة إلى معدلات التغير للفترة 1990-2014.

---

1 - محسن لخضيري، مرجع سابق، ص 97.98.

الجدول رقم (6-1): معدلات تغير سعر صرف الدينار الجزائري مع المغرب و تونس

| السنة | سعر صرف الدينار الجزائري-الدولار | سعر صرف الدينار الجزائري-الدرهم المغربي | سعر صرف الدينار الجزائري-الدينار التونسي | معدل التغير سعر % صرف الدينار الجزائري-الدرهم المغربي | معدل التغير سعر % الدينار الجزائري - الدينار التونسي |
|-------|----------------------------------|---|--|---|--|
| 1990  | 8.96                             | 0.919                                   | 0.106                                    | -   | -  |
| 1991  | 18.47                            | 0.471                                   | 0.049                                    | - 48.74   | - 53.77  |
| 1992  | 21.84                            | 0.391                                   | 0.04                                     | - 16.98   | - 18.36  |
| 1993  | 23.35                            | 0.398                                   | 0.042                                    | 1.79  | 5  |
| 1994  | 35.06                            | 0.226                                   | 0.028                                    | - 43.21   | - 33.33  |
| 1995  | 47.66                            | 0.179                                   | 0.019                                    | - 20.79   | - 32.14  |
| 1996  | 54.75                            | 0.159                                   | 0.017                                    | -11.17  | - 10.52  |
| 1997  | 57.71                            | 0.165                                   | 0.019                                    | 3.77  | 11.76  |
| 1998  | 58.74                            | 0.163                                   | 0.019                                    | - 1.21  | 0  |
| 1999  | 66.57                            | 0.147                                   | 0.017                                    | - 9.81  | - 10.52  |
| 2000  | 75.26                            | 0.141                                   | 0.018                                    | - 4.08  | 5.88   |
| 2001  | 77.22                            | 0.146                                   | 0.018                                    | 3.54  | 0  |
| 2002  | 79.68                            | 0.138                                   | 0.017                                    | - 5.47  | - 5.55   |
| 2003  | 77.39                            | 0.123                                   | 0.016                                    | -10.86  | - 5.88   |
| 2004  | 72.06                            | 0.123                                   | 0.017                                    | 0   | 5.88   |
| 2005  | 73.28                            | 0.121                                   | 0.017                                    | - 1.62  | 0  |
| 2006  | 72.65                            | 0.121                                   | 0.018                                    | 0   | 5.88   |
| 2007  | 69.29                            | 0.118                                   | 0.018                                    | - 2.47  | 0  |
| 2008  | 64.58                            | 0.12                                    | 0.019                                    | 1.69  | 5.88   |
| 2009  | 72.65                            | 0.11                                    | 0.018                                    | - 8.33  | - 5.88   |
| 2010  | 74.39                            | 0.113                                   | 0.019                                    | 2.72  | 5.88   |
| 2011  | 72.94                            | 0.11                                    | 0.019                                    | - 2.65  | 0  |
| 2012  | 77.54                            | 0.111                                   | 0.02                                     | 0.9   | 5.26   |
| 2013  | 79.34                            | 0.105                                   | 0.02                                     | - 5.4   | 0  |
| 2014  | 80.58                            | 0.104                                   | 0.021                                    | - 0.95  | 5  |

المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات.

من خلال الجدول رقم (6-1) نلاحظ ان سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من

الدرهم المغربي و الدينار التونسي يتميز في اغلب الأوقات بعدم الاستقرار ، حيث في سنوات بداية التسعينات بلغت معدلات التغير في سعر صرف الدينار الجزائري مستويات مرتفعة ، فمثلا في سنة 1991 بلغ معدل التغير سعر صرف الدينار الجزائري- الدرهم المغربي " - 48.64 " ، و معدل التغير سعر صرف الدينار الجزائري- الدينار التونسي " - 53.77 " و كان ذلك نتيجة الفترة الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري في أوائل التسعينات و كذلك تخفيضات لدينار الجزائري في تلك الفترة .

كما نلاحظ أن معدلات التغير تجاوزت في أغلب السنوات 2.25 صعودا أو نزولا و هذا نتيجة لأنظمة و سياسات سعر الصرف المتباينة في الجزائر و المغرب و تونس .

الجدول رقم (6-2): معدلات تغير سعر صرف الدرهم المغربي مع الجزائر و تونس

| السنة | سعر صرف الدرهم المغربي - الدولار | سعر صرف الدرهم المغربي - الدينار الجزائري | سعر صرف الدرهم المغربي - الدينار التونسي | معدل التغير سعر صرف الدرهم المغربي - % الدرهم التونسي | معدل التغير سعر صرف الدرهم المغربي - % الدرهم الجزائري |
|-------|----------------------------------|---|--|---|--|
| 1990  | 8.24                             | 1.086                                     | 0.106                                    | -   | -  |
| 1991  | 8.71                             | 2.12                                      | 0.105                                    | - 0.94  | 95.21  |
| 1992  | 8.54                             | 2.557                                     | 0.103                                    | - 1.9   | 20.61  |
| 1993  | 9.3                              | 2.51                                      | 0.107                                    | 3.88  | - 1.83   |
| 1994  | 9.2                              | 3.81                                      | 0.109                                    | 1.86  | 51.79  |
| 1995  | 8.54                             | 5.58                                      | 0.111                                    | 1.83  | 46.45  |
| 1996  | 8.72                             | 6.278                                     | 0.111                                    | 0   | 12.5   |
| 1997  | 9.53                             | 6.055                                     | 0.116                                    | 4.5   | - 3.55   |
| 1998  | 9.6                              | 6.118                                     | 0.118                                    | 1.72  | 1.04   |
| 1999  | 9.8                              | 6.792                                     | 0.121                                    | 2.54  | 11.01  |
| 2000  | 10.63                            | 7.079                                     | 0.128                                    | 5.78  | 4.22   |
| 2001  | 11.3                             | 6.833                                     | 0.127                                    | - 0.78  | - 3.47   |
| 2002  | 11.02                            | 7.23                                      | 0.128                                    | 0.78  | 5.81   |
| 2003  | 9.57                             | 8.086                                     | 0.134                                    | 4.68  | 11.83  |
| 2004  | 8.87                             | 8.124                                     | 0.14                                     | 4.47  | 0.46   |
| 2005  | 8.87                             | 8.261                                     | 0.146                                    | 4.28  | 1.68   |
| 2006  | 8.8                              | 8.255                                     | 0.151                                    | 3.42  | - 0.07   |
| 2007  | 8.19                             | 8.46                                      | 0.156                                    | 3.31  | 2.48   |
| 2008  | 7.75                             | 8.332                                     | 0.158                                    | 1.28  | - 1.51   |
| 2009  | 8.06                             | 9.013                                     | 0.167                                    | 5.69  | 8.17   |
| 2010  | 8.42                             | 8.834                                     | 0.169                                    | 1.19  | - 1.98   |
| 2011  | 8.09                             | 9.016                                     | 0.174                                    | 2.95  | 2.06   |
| 2012  | 8.63                             | 8.984                                     | 0.18                                     | 3.44  | - 0.35   |
| 2013  | 8.41                             | 9.437                                     | 0.192                                    | 6.66  | 5.04   |
| 2014  | 8.41                             | 9.581                                     | 0.202                                    | 5.2   | 1.52   |

المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات.

من خلال الجدول رقم (6-2) نلاحظ أن تطورات سعر صرف الدرهم المغربي مقابل الدولار الأمريكي تميزت بالاستقرار خلال الفترة 1990-2014 و كان ذلك نتيجة نظام التثبيت المتبع من قبل السلطات النقدية المغربية ، أما بخصوص معدلات التغير لسعر

صرف الدرهم مقابل الدينار الجزائري و الدينار التونسي تجاوزت في الكثير من السنوات 2.25 صعودا و هبوطا.

الجدول رقم (3-6): معدلات تغير سعر صرف الدينار التونسي مع المغرب و الجزائر.

| السنة | سعر صرف الدينار التونسي - الدولار | سعر صرف الدينار التونسي - الدينار الجزائري | سعر صرف الدينار التونسي - الدرهم المغربي | معدل التغير سعر صرف الدينار التونسي - % الدينار الجزائري | معدل التغير سعر صرف الدرهم المغربي - % الدينار التونسي |
|-------|-----------------------------------|--|--|--|--|
| 1990  | 0.88                              | 10.118                                     | 9.363                                    | -  | -  |
| 1991  | 0.92                              | 20.076                                     | 9.467                                    | 98.41  | 1.11   |
| 1992  | 0.88                              | 24.818                                     | 9.704                                    | 23.62  | 2.5  |
| 1993  | 1.00                              | 23.35                                      | 9.3                                      | - 5.91   | - 1.13   |
| 1994  | 1.01                              | 34.71                                      | 9.108                                    | 48.65  | - 2.06   |
| 1995  | 0.95                              | 50.168                                     | 8.989                                    | 44.53  | - 1.3  |
| 1996  | 0.97                              | 56.443                                     | 8.989                                    | 12.5   | 0  |
| 1997  | 1.11                              | 51.99                                      | 8.585                                    | - 7.88   | - 4.49   |
| 1998  | 1.14                              | 51.526                                     | 8.421                                    | - 0.89   | - 1.91   |
| 1999  | 1.19                              | 55.941                                     | 8.235                                    | 8.56   | - 2.2  |
| 2000  | 1.37                              | 54.934                                     | 7.759                                    | - 1.8  | - 5.78   |
| 2001  | 1.44                              | 53.694                                     | 7.847                                    | - 2.25   | 1.13   |
| 2002  | 1.24                              | 56.112                                     | 7.76                                     | 4.5  | - 1.1  |
| 2003  | 1.29                              | 59.992                                     | 7.418                                    | 6.91   | - 4.42   |
| 2004  | 1.25                              | 57.648                                     | 7.096                                    | - 3.9  | -4.34  |
| 2005  | 1.30                              | 56.369                                     | 6.823                                    | - 2.21   | - 3.84   |
| 2006  | 1.33                              | 54.624                                     | 6.616                                    | - 3.09   | - 3.03   |
| 2007  | 1.28                              | 54.123                                     | 6.398                                    | - 0.91   | - 3.29   |
| 2008  | 1.23                              | 52.904                                     | 6.3                                      | - 2.25   | - 1.53   |
| 2009  | 1.35                              | 53.814                                     | 5.975                                    | 1.72   | - 5.15   |
| 2010  | 1.43                              | 52.02                                      | 5.888                                    | - 3.33   | - 1.54   |
| 2011  | 1.41                              | 51.73                                      | 5.737                                    | - 0.55   | - 2.56   |
| 2012  | 1.56                              | 49.705                                     | 5.532                                    | - 3.91   | - 3.57   |
| 2013  | 1.62                              | 48.993                                     | 5.191                                    | - 1.43   | - 6.16   |
| 2014  | 1.7                               | 47.4                                       | 4.947                                    | - 3.25   | - 4.7  |

المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات.

من خلال الجدول رقم (6-3) نلاحظ قوة سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدينار الجزائري و الدرهم المغربي و ذلك بسبب استقرار الوضع الاقتصادي في تونس خاصة قبل ثورة الياسمين ، أما بخصوص معدلات التغير لسعر صرف الدينار التونسي مقابل الدينار الجزائري و الدرهم المغربي تجاوزت في الكثير من السنوات 2.25 صعودا و هبوطا.

من خلال الجداول رقم (6-1)، (6-2)، (6-3) يتبين أن أسعار الصرف بين الجزائر و تونس و المغرب غير مستقرة ، و إذا ما أرادت هذه الدول أن تحقق تنسيق للسياسة الصرف فيما بينها وفق خطى الاتحاد الأوروبي يجب أن تقوم بـ:

- ✓ ضرورة وجود رغبة السياسة لذلك.
- ✓ ضرورة التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي.
- ✓ إتباع نظم أو آلية صرف تقوم على تثبيت عملات كل من الجزائر و تونس و المغرب مع بعضها البعض أو اعتماد عملة حسابية مشتركة فيما بينها يمكن أن تتحول هي ذاتها إلى عملة موحدة فيما بعد، كما تحولت الوحدة النقدية الأوروبية السابقة الايكو (european currency unit) (ecu) إلى اليورو.
- ✓ اعتماد صندوق مشترك للتدخل لدعم أسعار صرف العملات التي تتعرض إلى ضغوط، و تقديم العون المالي لبلدان العجز وفق شروط معينة.
- ✓ قابلية كاملة و دائمة و متبادلة لتحويل بين عملات من الجزائر و تونس و المغرب.
- ✓ يجب على الجزائر و تونس و المغرب تحقيق درجة عالية من التنسيق بين السياسات المالية و النقدية أو سياسات نقدية و مالية مشتركة كشكل من أشكال التعاون البنوك المركزية لهم، ثم تحويلها إلى منظومة بنوك مركزية أو مؤسسة نقدية مركزية .

✓ توسيع المنطقة العملة" الجزائر و تونس و المغرب" لتشمل عددا أكبر من البلدان ، كانضمام ليبيا و موريطانيا من أجل زيادة نسبة المعاملات الدولية الخارجية التي ضمن حدود هذه الدول الثلاثة، و الحد من تأثير التقلبات في أسعار صرف المناطق و الدول الأخرى على مستويات الأسعار المحلية.

## II. دراسة قياسية لتوحيد العملة بين الجزائر، تونس و المغرب.

### 1. أفاق توحيد العملة في دول المغرب العربي:<sup>1</sup>

- في المرحلة الأولى يجب إنشاء بنك مركزي مغربي و هو من يقوم بمهام المقاصة و التسوية بين المدفوعات الدولية بهدف تعزيز التجارة و حركة رؤوس الأموال و الأشخاص من دون استخدام العملة.
- من شأن التعاون النقدي أن يأخذ شكل اتفاقيات معارضة و المدفوعات الثنائية أو متعددة الأطراف مع هدف تحقيق قابلية التحويل يقتصر على دول المغرب العربي حيث يجب ألا توجد أي قيود على صرف العملات في المعاملات النقدية أو الرأسمالية.
- التكامل النقدي: و يتطلب نقل بعض الصلاحيات من السلطات الوطنية للموامة بين المغرب العربي و سياسات سعر الصرف، و هذا التقارب الاقتصادي و النقدي يفرض الشفافية في البيانات الإحصائية.
- إنشاء مركز للدراسات المغاربية: يقوم بتوجيه المجاميع الرئيسية و مسؤول عن التنبؤ في نماذج الاقتصاد القياسي و هذا ما يستوجب على دول الاتحاد المغاربي تحديث أدواتها الإحصائية و جعلها شفافة و موثوق بها.
- تحقيق اتحاد نقدي كامل : أي تحقيق هذا الاتحاد مع عملة موحدة و يتوقف ذلك على وضع سياسات التعاون متبادلة المنفعة و إنشاء منطقة اقتصادية بهدف تعزيز

1 - كميل الساري ، ترجمة كامل المرعاش، "الاختلالات البنوية و السياسات النقدية و المالية الدولية"، Edition Cabrera ، ص 292-295.

الإصلاحات الهيكلية و جذب الاستثمارات الأجنبية المنتجة، أي استقبال رؤوس الأموال الأجنبية من خلال التركيز على عوامل المدخلات التكنولوجية و معرفة كيفية خلق فرص العمل في مجالات إحلال الواردات و ذلك لإعادة التصدير .

■ كما ينبغي للدول التي لديها وفرة في احتياطات العملات الأجنبية مثل الجزائر أن تضع أموالها في استثمارات منتجة في المنطقة و تكون طويلة الأجل، كما على الدول المغاربية أن تسعى إلى تعزيز تبادل السلع و الخدمات و رأس المال لتحقيق التكامل الاقتصادي و النقدي و تحقيق التقارب الاقتصادي.

■ عملات دول المغرب العربي غير قابلة للتحويل و هذا ما يمنع الهروب المحتمل لرؤوس الأموال خارج المنطقة المغاربية، كما أن صعوبة الحصول على العملة الأجنبية تؤثر على الواردات، أما إذا كانت هناك عملة مشتركة بين دول الاتحاد المغاربي فان ذلك يسهل للفاعلين الاقتصاديين المغاربيين من التصدير والاستيراد داخل المغرب العربي من دون استخدام العملات، و كذلك يمكن للمسافرين المغاربيين استخدام العملة المغاربية لتتقل بحرية داخل الأراضي المغاربية، كما يمكن تأسيس معهد نقدي مغاربي تعهد له مسؤولية التعامل مع التفويضات بين التدفقات النقدية في كل فترة و ذلك بتسجيل التعاملات سواء الدائنة أو المدينة ثم يتم تسويتها بين دول المغاربية.

■ توحيد العملة في دول المغرب العربي يتوقف على وتيرة الإصلاحات الهيكلية و آليات تنفيذ التقارب بين اقتصاديات المغاربية ، إلا أن القرار النهائي هو القرار السياسي في هذه الدول.

## 2.التعريف بالإطار القياسي:

### ■ تعريف الاقتصاد القياسي:

لقد أصبح الطابع الكمي للعلاقات الاقتصادية محل اهتمام الاقتصاديين في محاولة تطوير أساليب البحث العلمي، و خلق فرع جديد يهتم بالقياس الميداني للعلاقات الاقتصادية و جعل النتائج كأرضية لاتخاذ القرار الملائم، فقد عرف كل من سام ولسن، توبمانس واتسون الاقتصاد القياسي على انه "فرع من فروع الاقتصاد، يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعة، المبني على أساس التماسك بين النظرية و المشاهدة، متخذا بذلك أساليب الاستقراء الملائمة"، و يعتمد الاقتصاد القياسي على التصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقة العامة لمتغيرات النماذج، متخذين في ذلك اللغة الرياضية لصياغة موضوع النموذج على شكل معادلات تبسط العلاقة بين المتغيرات، و بهذا يعتبر الاقتصاد القياسي وسيلة تحليلية لدراسة الأوضاع الاقتصادية المتعلقة و الملموسة و يكون محلا لدراسة مستقلة ينفرد بها علماء الاقتصاد.

إلا أن القياس الاقتصادي يختلف عن الرياضيات الاقتصادية التي تعني تطبيق الرياضيات على تلك العلاقات الاقتصادية دون التأكد من صحة تلك العلاقات ميدانيا و يعتبر لقياس الاقتصادي أداة توفيقية ما بين النظرية الاقتصادية ، الرياضيات الاقتصادية و الإحصاء. لكنه يختلف تماما عن كل هذه الفروع. و يعتمد باحثو القياس الاقتصادي على مبادئ النظرية الاقتصادية عند بنائهم لنموذج القياس الاقتصادي Econometric Model ، مستعملين النظرية الإحصائية و تقنيات القياس الاقتصادي. و من ثم يختبرون ميدانيا، بعض العلاقات الموجودة فيما بين المتغيرات الاقتصادية ، و يمكن تطبيق القياس الاقتصادي على عدة ميادين مثل العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، الصحة ، النقل و غيرها .

إن أول ظهور للقياس الاقتصادي جاء مع إنشاء جمعية القياس الاقتصادي Society Econometric المكونة سنة 1930 ، و من ثم إصدار المجلة الدورية Econometrica سنة 1933 تبعتها بعد ذلك عدة دوريات أخرى متخصصة في هذا الميدان مثل مجلة القياس الاقتصادي Journal of Econometrics و غيرها .

لبناء أي نموذج قياس اقتصادي نبدأ عادة بنظرية العلاقات الاقتصادية، حتى نقيس و نحدد الصياغة الرياضية للنموذج (بناء النموذج). و منه نستعمل طرقا مناسبة (طرق التقدير في القياس الاقتصادي) للحصول على مقدرات عددية لمعلم العلاقات الاقتصادية ( المرونات ، المضاعفات ، الأميال ، التكاليف الحدية ، المعاملات التقنية و غيرها) .

إن أهم ميزة في نموذج القياس الاقتصادي للعلاقات الاقتصادية هو أنه يحتوي على الحد العشوائي (عنصر الخطأ) الذي يخضع لقوانين الاحتمال ، و الذي نجده مهملا لدى النظريات الاقتصادية و الرياضيات الاقتصادية ، إذ يعطي هذا المتغير العشوائي العلاقات الصحيحة و الدقيقة للظواهر و العلاقات الاقتصادية فيما بينها.

هناك ثلاثة أهداف رئيسية للقياس الاقتصادي (1):

- ✓ بناء النماذج القياسية الاقتصادية ، أي بناء النماذج الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني ، و هناك عدة طرق لبناء نموذج القياس الاقتصادي من النموذج الاقتصادي عن طريق اختيار الشكل الدالي ، تخصيص الهيكل العشوائي للمتغيرات و هكذا ، و تمثل هذه المرحلة مشكلة تصور الصياغة الرياضية في منهجية القياس الاقتصادي .
- ✓ تقدير و اختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة ، و تمثل هذه العملية المرحلة الإحصائية للقياس الاقتصادي .
- ✓ استعمال النماذج المقدره بغرض التنبؤ ، التحليل الاقتصادي ، أو اتخاذ القرارات المناسبة .

1- تومي صالح " مدخل لنظرية القياس الاقتصادي" الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999 ص 05.

■ مفهوم النموذج الاقتصادي:

نموذج التصرف الاقتصادي يعطينا مختصرة على العالم الاقتصادي الحقيقي المعقد، النموذج الاقتصادي هو الصياغة أو التشكيل الرياضي (La formalisation) للنظرية الاقتصادية، عند بناء هذه النماذج، يهتم الاقتصاديون بالعوامل التي يرونها أساسية عند دراسة ظاهرة اقتصادية ما: بصفة أكثر دقة.

يرى E.MANILVAUD أن النموذج يمثل في التشكيل الرياضي للأفكار و المعارف المتعلقة بظاهرة ما<sup>(2)</sup>، هذا التعريف يقودنا إلى بعض الإضافات:

- ✓ النموذج الاقتصادي يختلف عن الظاهرة الاقتصادية التي يمثلها، إذا يوجد ضياع للمعلومات بين الحقيقة الاقتصادية و النموذج الاقتصادي.
- ✓ النموذج لا يعتبر تشكيلا جديدا للأفكار الاقتصادية، و إنما يريد الاقتصادي من خلاله التحكم في التصرفات الاقتصادية، لذلك من اجل نفس الحقيقة الاقتصادية لا تكون الأهداف المسطرة من طرف مختلف الباحثين بالضرورة متشابهة.
- ✓ التشكيل المستعمل (La formalisation utilisée) غالبا ما يكون رياضيا، النتائج المحصل عليها ما هي في الحقيقة إلى نتائج منطقية للفروض الأساسية الموضوعة عند صياغة النموذج.
- ✓ المعرفة الاقتصادية ليست معرفة كاملة و ليست معرفة مطلقة، بل تتغير و تكتمل مع مرور الوقت، و مع تطور تقنية الإعلام و الطرق التحليلية المستعملة في البراهين، مثال ذلك تطور الرياضات و الإعلام الآلي و طرق المعاينة.

---

2-E.MANILVAUD "Méthodes statistique de l'économie" DOUNOD.Paris 1981. P45.

✓ النموذج هو نظرة مختصرة معتمدة للواقع إذا فالحقيقة الاقتصادية ما هي إلا نهاية النماذج الاقتصادية المتطورة شيئاً فشيئاً عند بناء النماذج الاقتصادية. يفرض الاقتصاديون أن المعالم في معدلات النموذج تبقى ثابتة أو بعبارة أخرى أن العلاقات المختلفة تحفظ في نفس الصيغة، و العوامل الخارجية لا تتغير إلا في حالة ذكر العكس (Sauf indication contraire) حتى يكون بإمكاننا القيام بالتنبؤات المستقبلية.

#### ■ مفهوم النموذج الاقتصادي القياسي:

النماذج الاقتصادية غالباً ما تكتفي بشرح بيانات (هياكل) النظرية الاقتصادية التقليدية و ليست قادرة على حل بعض مشاكل السياسة الاقتصادية، و لذلك اضطر الباحثون الاقتصاديين على بناء النماذج الاقتصادية القياسية.

فالنموذج الاقتصادي القياسي هو نموذج اقتصادي يمكن أن يتعامل مع العشوائية أي يدخل متغيرات عشوائية تتميز بتوزيعاتها الاحتمالية.

#### ■ السلاسل الزمنية:

✓ تعريف: هي عبارة عن سلسلة من القيم العددية لمؤشر إحصائي يعبر عن ظاهرة ما بالنسبة للزمن، على أن تكون لكل قيمة إحصائية فترة زمنية تقابلها، بحيث يكون متغير الزمن  $t$  مستقل تقابلها قيمة إحصائية مرتبطة  $y_t$ . ويتم تحليل معطيات الفترات السابقة من أجل دراسة الظواهر و التنبؤ بها مستقبلاً.

✓ مركبات السلسلة الزمنية : تتكون السلسلة الزمنية بصفة عامة من أربع مركبات :<sup>1</sup>

- مركبة الاتجاه العام: تبيّن الاتجاه العام للظاهرة المدروسة في المدى الطويل، و يكون الاتجاه العام بصفة عامة على شكل خط مستقيم .

1 - جلاطو جيلالي، "الاحصاء مع تمارين و مسائل محلولة"، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص167-168 .

- المركبة الموسمية: تبين تغير الظاهرة المدروسة في المدى القصير، وهي ناتجة عن التغير في الفصول أو المواسم.
- المركبة الدورية: وهي عبارة عن مركبة الدورة الاقتصادية، تبين أثر النشاط الاقتصادي في المدى المتوسط، تتناسب مراحلها مع مراحل الدورة الاقتصادية (الانتعاش، الرواج، الركود الكساد).
- المركبة العشوائية: تتمثل في التغيرات التي لا يمكن ضبطها أو التي لا توجد لها علاقة بعنصر الزمن، وهي ناتجة عن عوامل غير منتظمة.
- ✓ **استقرار السلاسل الزمنية** : يقصد بالسلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة أو بالنقصان<sup>1</sup>، كما نقول عن سلسلة أنها مستقرة عند ثبات متوسطها الحسابي و تباينها عبر الزمن .
- ✓ **اختبار استقرار السلاسل الزمنية**: يمكن اختبار استقرار السلسلة الزمنية انطلاقاً من دراسة دوال الارتباط المشترك، أو من خلال اختبار الجذر الأحادي .
- ✓ **اختبارات الجذر الأحادي** :
- **اختبار (DF) DICKEY et FULLER**: يسمح بتوضيح صفة الاستقرار أو عدمه للسلسلة الزمنية، عن طريق تحديد اتجاه محدد أو عشوائي. ويوجد ثلاث نماذج في شكل اختبارات ذات المبدأ : إذا قبلت فرضية العدم  $H_0$  في أحد النماذج فإن السلسلة غير مستقرة.

1 - شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات"، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص200 .

$$y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى}$$

$$y_t = \phi_1 Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{نموذج الانحدار الذاتي مع إدخال حد ثابت}$$

$$y_t = \phi_1 Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \text{نموذج الانحدار الثابت مع إدخال الحد العام t}$$

حيث اختبار الفرضيات:

$$H_0 : \phi_1 = 1$$

$$H_1 : \phi_1 \neq 1$$

ويتم تقدير المعلمة  $\phi$  بواسطة طريقة المربعات الصغرى .

- اختبار **ADF DICKEY et FULLER Augmentés** <sup>1</sup>: هو اختبار موسع و مطور عن اختبار DF حيث يأخذ في الحسبان عدم ترابط الأخطاء، ويتم تقدير ثلاث نماذج قاعدية باستخدام طريقة المربعات الصغرى :

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \xi_t \quad \text{النموذج الأول}$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + C + \xi_t \quad \text{النموذج الثاني}$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + C + b_t + \xi_t \quad \text{النموذج الثالث}$$

1 - شيخي محمد ، مرجع سابق، ص 109-110 .

حيث:  $\xi_i$ : تشويش أبيض (متوسط معدوم، وتباين  $\sigma_\xi^2$ )

$$P = \phi - 1 \quad (P \text{ عبارة عن درجة التأخير})$$

ومنه تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان المعامل (P) يختلف جوهريا عن الصفر (0)، ويمكن الإثبات الرياضي أن المعامل P يساوي:

$$\rho = (\phi_1 - 1) \cdot (1 - \phi_1 - \dots - \phi_{p-1})$$

$\phi_1, \phi_2, \phi_3, \dots, \phi_{p-1}$ : معاملات.

ومنه يتم اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0 : \phi_1 - 1 = 0$$

$$H_1 : \phi_1 - 1 < 0$$

المقدرة  $\hat{\phi}_1$  درست من طرف Dickey-Fuller، وباستعمال طريقة المحاكاة Monte Carlo، واستخرجوا جدولاً للقيم الحرجة  $(\hat{\phi}_1 - 1)$ ، مقارنة بـ  $Z_{cal}$  الحسابية حيث:

$$Z_{cal} = \frac{\hat{\phi}_1 - 1}{\delta \hat{\phi}_1}$$

- في حالة  $Z_{cal} \geq Z_{tab}$ ، هذا يعني وجود جذر أحادي (R.U)، ومنه نقبل

بالفرضية العدمية (H0)، وبالتالي السلسلة الزمنية غير مستقرة.

- وفي حالة  $Z_{cal} < Z_{tab}$ ، معناه السلسلة الزمنية مستقرة ويمكن تحديد قيمة P عن

طريق اختبار القيمة التي تقوم بتدنية معيار « Akaike » 1979، أو معيار

« Schwarz » 1978 حيث:

$$Akaike(\rho) = n \log \left( \delta_{\varepsilon t}^2 \right) + 2(3 + \rho)$$

$$scharz(\rho) = n \log \left( \delta_{\varepsilon t}^2 \right) + (3 + \rho) \log n$$

Var :  $\left( \delta_{\varepsilon t}^2 \right)$  الأخطاء العشوائية بعد عملية التقدير.

n: المشاهدات.

إن عملية الاختبار تتم وفق المراحل الآتية:

أولاً: تقدير النموذج الثالث:

إذا تم قبول الفرضية العدمية  $H_0$ ، يعني هذا أن السلسلة الزمنية غير مستقرة أي يوجد بها جذر أحادي، ومنه اختبار معنوية المعامل  $b$ ، (معامل الاتجاه Tendence)، باستعمال اختبار (t) لاستودنت « Student »، فإذا كان يختلف عن الصفر فهذا يعني أن السلسلة الزمنية من المسار (Ts) وأنجع طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام ليتم الإجراء الدراسة على حد التصادفية (البواقى)، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية ( $H_0$ )، وتم قبول الفرضية البديلة نمر إلى المرحلة الثانية أي تقدير النموذج الثاني.

ثانيا : تقدير النموذج الثاني:

إذا تم قبول ( $H_0$ )، يعني وجود جذر أحادي، ومنه السلسلة غير مستقرة من مسار  $Ds$ ، يتم بعدها اختبار معنوية المعامل الثابت ( $c$ ) باستعمال اختبار « student »، فإذا كان هذا الأخير يختلف عن الصفر معناه أن السلسلة الزمنية من المسار  $DS$  ذو انحراف، وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروق، مع إضافة  $C$  الثابت، أما إذا كان يختلف عن الصفر، فهذا يعني أن السلسلة من المسار ( $DS$ ) دون انحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروق دون إضافة الثابت ( $C$ ).  
أما في حالة قبول الفرضية البديلة  $H_1$  فيجب تقدير النموذج الأول.

ثالثا: تقدير النموذج الأول:

في حالة قبول فرضية العدمية  $H_0$ ، معناه أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار  $DS$  دون انحراف وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات، أما في حالة قبول الفرضية  $H_1$  يعني هذا أن السلسلة الأصلية مستقرة.

#### ■ التكامل المتزامن:

✓ **تعريف :** التكامل المتزامن هو عبارة عن ربط متغيرات من نفس الدرجة أو مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل توليفة خطية مكاملة من رتبة أقل أو مساوية لأصغر رتبة للمتغيرات المستعملة، فإذا كانت رتبة المتغيرة الأولى له ، ورتبة المتغيرة الثانية هي  $b$ ، فإن رتبة المتغيرة الناتجة تكون أقل من رتبة القيمة الكبرى بين الرتبتين.<sup>1</sup>

1- بن قدير علي ، مرجع سابق، ص 212.

✓ شروط التكامل المتزامن: من بين شروط تكامل سلسلتين:  $X_t$  و  $Y_t$  تحقق ما يلي:<sup>1</sup>

- أن تكون منتجة من سلسلة عشوائية من نفس درجة التكامل.
- أن تكون التوليفة الخطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة من درجة تكامل أقل معناه:

$$\begin{matrix} X_t \rightarrow I(d) \\ Y_t \rightarrow I(b) \end{matrix} \Rightarrow \alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \rightarrow I(d-b)$$

حيث  $d \geq b \geq 0$

ومنه:  $X_t, Y_t \rightarrow COI(d; b)$

$[\alpha_1; \alpha_2]$ : عبارة عن شعاع التكامل المتزامن.

في حالة وجود (k) متغيرة ( $k \geq 2$ ) يكون لدينا:

$$\begin{matrix} Y_{1t} \rightarrow I(d) \\ Y_{2t} \rightarrow I(d) \\ \vdots \\ Y_{kt} \rightarrow I(d) \end{matrix}$$

إذا وجد شعاع:  $\alpha = [\alpha_1; \alpha_2; \dots; \alpha_k]$  ذو بعد (K.1) مع  $d > 0$ .

1 - شيخي محمد ، مرجع سابق ، ص 290 .

■ ماهية بيانات بانل :

تتشر البيانات الإحصائية إما بشكل سلاسل زمنية أو بيانات مقطعية أو مزيج بينهما وتكون البيانات في هذه الحالة بشكل بيانات سلسلة قطاعية .  
إذن إن حزم سلاسل البيانات الزمنية المقطعية ( أو البيانات الطولية ) هي عبارة عن مجموعة تتألف من سلسلة زمنية لكل مجموعة بيانات مقطعية في مجموعة بيانات<sup>1</sup>.

وبعبارة أخرى تعرف بيانات بانل على أنها مزيج من بيانات السلسلة الزمنية والبيانات القطاعية . فهي تعطي بيانات عن مجموعة من المفردات عبر سلسلة زمنية ، فإذا كانت بيانات السلسلة الزمنية تهمل أثر التغير في سلوك المتغير من مفردة لأخرى وتفترض أن الأفراد يتصرفون بنفس الطريقة حيال حدث ما ، في حين تهمل البيانات القطاعية أثر التغير في قيم المتغير من فترة زمنية لأخرى وتفترض أن سلوك الأفراد لا يتغير عبر الزمن ، فإن بيانات السلسلة القطاعية تحتوي على الأثرين ، ويستخدم هذا النوع من البيانات عادة لتكبير حجم العينة عندما لا تتوفر بيانات كافية من نوع السلسلة الزمنية أو من نوع البيانات القطاعية كل على حدى ، و من أهم فوائد تحليل بانل<sup>2</sup> :

---

1- السواعي خالد محمد ، " Eviews و القياس الاقتصادي " ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الثقافي ، عمان ، الأردن ،

2002 ، ص 34 .

2- العبدلي عابد ، " محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل " ، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الاسلامي للتنمية ، جدة ، مجلد 16 ، عدد 1 ، 2010 ، ص 17 .

- ✓ التحكم في التباين الفردي ، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية ، و الذي يفضي إلى نتائج متحيزة .
- ✓ تتضمن بيانات البائل محتوى معلوماتي ، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية ، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى ، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية ومن جانب آخر ، تتميز بيانات البائل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل .
- ✓ توفر نماذج البائل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل ، التي قد تخفيها البيانات المقطعية ، كما أنها أيض تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية ، مثل البطالة والفقير . ومن جهة أخرى ، يمكن من خلال بيانات البائل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى .

كما تبرز كذلك أهمية إعداد بيانات ونماذج البائل عندما يرغب الباحث بتقدير نموذج لمقطع عرضي لا تكفي بياناته لوصف سلوك هذا المقطع . وبالتالي تتيح هذه النماذج وصف سلوك مجموعة معينة من الدول الأفراد ، المنشآت كلا واحدا خلال فترة زمنية معينة ، مما يتيح الحصول على تقديرات تعبر عن معلومات أكثر وحقائق أفضل كونها تعبر عن معلومات تعطيها بيانات المقطع العرضي فضلا عن معلومات تعطيها السلسلة الزمنية.<sup>1</sup>

1- جبوري محمد ، " تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي : دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات البائل " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ، بنوك ومالية ، ( 2012 / 2013 ) ، ص 299 .

- ايجابيات وسلبيات بيانات السلاسل الزمنية المقطعية :

أهم ايجابيات طريقة التحليل الكمي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية :

- ✓ عدد كبير من المشاهدات .
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس .
- ✓ يمكن الأخذ بالاعتبار تأثيرات الميزات غير الملاحظة .
- ✓ انخفاض خطر التعدد الخطي .
- ✓ ابراز آثار المدى الطويل والقصير .
- ✓ اختبارات النماذج أكثر ملائمة .
- ✓ انخفاض تحفيز تقدير المعلمات .

أهم سلبيات طريقة التحليل الكمي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية :

- ✓ وجود مشاهدات مفقودة مما يؤدي إلى اضطراب في نوعية التقدير .
- ✓ معطيات بانل غير أسطوانية حيث يوجد هناك نقص سواء في الأفراد ن الفترات أو كلاهما معا .
- ✓ لا يتم معالجتها بكل برامج الحاسوب الخاصة بالقياس الاقتصادي .

- النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل :

إن من أهم النماذج لتحليل بانل تتمثل فيما يلي:

✓ النموذج التجميعي :

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات البانل حيث تكون فيه معاملات الانحدار المقدره ثابتة لجميع الفترات الزمنية بمعنى آخر يهمل تأثير البعد الزمني في هذا النوع من النماذج .

وتصاغ معادلة الانحدار للنموذج التجميعي على الشكل الآتي :

$$y_{it} = a + x_{it} \beta + \varepsilon_{it}$$

ويفترض في هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي ، بالإضافة إلى أن القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي صفر ، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية ( OLS ) في تقدير معاملات النموذج .

### ✓ نموذج التأثيرات الثابتة :

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع  $\beta_0$  تتفوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل  $\beta_j$  ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية ، و عليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية: <sup>1</sup>

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1, 2, \dots, N, \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث أن :  $E(\varepsilon_{it}) = 0$  ،  $\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$  .

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة  $\beta_0$  لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن (time invariant) و إنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية .

1- زكريا يحي الجمال ، " اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية " ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، 2012 ، العدد 21 ، ص 271 .

✓ نموذج التأثيرات العشوائية :

على خلاف نموذج الآثار الثابتة ، يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية ليست معالم ثابتة ، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفر وتباين محدد ، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج . ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي : وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية ، وبمقارنته مع نموذج الآثار الثابتة ، فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل بلد أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا ، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل بلد أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي ، وفي حالة وجود كلا الآثار الزمنية والمقطعية في نموذج الآثار العشوائية ، فيشار إليه أحيانا كنموذج مكونات الخطأ العشوائي أو مكونات التباين ، نظرا لأن الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي .

صيغة النموذج العام ذو مكونات الخطأ يعطى بالصيغة التالية :

$$Y_{it} = a_i + x_{it}\beta + \varepsilon_{it}$$

$$\varepsilon_{it} = a_i + \mu_t + \mu_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1,2,\dots$$

$$T = 1,2,\dots,T$$

هذا النموذج يكون عاما على اعتبار إن الخطأ  $\varepsilon_{it}$  يضم في آن واحد الأثر المحدد الفردي  $a_i$  و الأثر المحدد للزمن  $\mu_t$  .

هذه الآثار لها خصوصية وميزة العشوائية ، الخطأ  $a_i$  تمثل وتحط عدم الأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الفردية أو العوامل التي يصعب قياسها، بالنسبة للمكون  $\mu_t$  فإنه يلتقط المتغيرات التفسيرية المهملة التي تكون مشتركة بالنسبة لكل المفردات في الفترة T

ويفترض أن المتغيرات التفسيرية تكون خارجية ، الأخطاء العشوائية  $\mu_{it}$  ،  $\mu_{it}$  و  $a_i$  فهذا النموذج تعتبر مستقلة وتوزيعها بشكل مطابق .

حتى يتم تحديد أي هذه النماذج أفضل لاستخدامه في التحليل يتم تطبيق ثلاثة اختبارات تتمثل في:

- الاختيار بين نموذج الانحدار المجمع (PRM) ونموذج الآثار الثابتة (FEM) :
- تتم المفاضلة بين نموذج PRM ونموذج FEM باستخدام اختبار F وفقا للصيغة التالية :

$$F(n-1, nT-n-k) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PRM}^2) / (n-1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (nT-n-k)}$$

يقوم الاختبار على أساس مقارنة F المحسوبة بقيمة F الجدولية بدرجة حرية للسط تساوي n-1 ودرجة حرية للمقام تساوي nT-n-k أي أنه إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية F فإنه يتم رفض فرضية العدم ، وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج FEM أفضل من نموذج PRM .

- الاختيار بين نموذج الانحدار المجمع (PRM) ونموذج الآثار العشوائية (REM) :

تتم المفاضلة بين نموذج PRM و REM باستخدام اختبار مضاعف لاغرانج (LM)، والمقترح ( 1980 ) من قبل Breusch and Pagan :

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left[ \frac{\sum_{i=1}^n (T \bar{e}_i)^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T e_{it}^2} - 1 \right]^2 \sim \chi^2$$

من المعادلة نلاحظ أنه إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار LM أقل من القيمة الجدولية عند درجات حرية ( 1 ) فإن هذا يعني أنه لا يمكن رفض فرض العدم القائل بأن النموذج REM هو أفضل مقدر و أكفاً .

• اختبار Hausman :

يقوم اختبار هوسمان Hausman 1978 على الاختلاف الجوهرى بين التأثيرات الثابتة والعشوائية وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة ، فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متنسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية هي الأكثر كفاءة ، بينما تحت الفرضية البديلة القائلة بوجود الارتباط فإن مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط المتنسقة والأكثر كفاءة .  
ويحسب الاختبار وفق الصيغة التالية :

$$W = (\hat{b}_{LSDV} - \hat{\beta}_{GLS}) / [\text{Var}(\hat{b}_{LSDV}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{b}_{LSDV} - \hat{\beta}_{GLS})$$

حيث :

$(\hat{b}_{LSDV} - \hat{\beta}_{GLS})$  : تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية .

$\text{Var}(\hat{b}_{LS}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})$  : هي الفروق بين مصفوفة التباين - التغاير لمقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية .

وتتبع w تحت فرضية العدم توزيع  $\chi^2$  مع درجة حرية k-1 أي عدد المتغيرات المستقلة باستثناء الحد الثابت ، وبمقارنة القيمة المحسوبة لـ W مع القيمة الجدولية ، فإذا تبين

زيادة القيمة الجدولية عن المحسوبة عندها يقبل الفرض العديم بأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية ، وأما إذا قبل الفرض البديل فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون هو الأفضل .

### 3. الدراسة القياسية :

#### ■ عينة الدراسة :

تقتصر بيانات الدراسة على عينة مكونة من ثلاث دول من دول المغرب العربي والمتمثلة في : الجزائر ، المغرب ، تونس ، وهي هنا تمثل البعد المقطعي .  
أما فترة الدراسة فهي تمتد من 1990 إلى 2014 ، وهي هنا البعد الزمني .

#### ■ البرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي Eviews7 لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية التي تم ذكرها وكذلك تقدير النماذج القياسية بصيغتها النهائية.

#### ■ خطوات الدراسة :

- ✓ تم جمع البيانات اللازمة عن متغيرات الدراسة .
- ✓ تم حساب كثافة الصادرات البينية ، كثافة الإيرادات البينية ، كثافة إجمالي التجارة البينية ( وفق القوانين الموضحة ) .
- ✓ تم تفريغ النتائج بواسطة برنامج Excel على برنامج Eviews7 .

■ متغيرات الدراسة :

✓ المتغير التابع : الناتج المحلي الخام (PIB) :

يعني الناتج المحلي الإجمالي مجموع السلع والخدمات التي يوجد لها الاقتصاد خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة ، وهو بالتالي يعكس حجم النشاطات الاقتصادية ويوضح مدى التطور أو التقدم المحقق في هذه النشاطات وهذه المتغيرات تدل على الجهد المبذول في المجتمع.

✓ المتغيرات المستقلة :

$$X_{i,jt} = X_{i,jt} / (X_{it} + X_{jt})$$

• كثافة الصادرات البينية، وتحسب وفق ما يلي :

$$M_{i,jt} = m_{i,jt} / (m_{it} + m_{jt})$$

• كثافة الواردات البينية، وتحسب وفق ما يلي :

• كثافة إجمالي التجارة البينية، وتحسب وفق ما يلي :

$$TOT_{i,jt} = (X_{i,jt} + m_{i,jt}) / (X_{it} + X_{jt} + m_{it} + m_{jt})$$

حيث:

|  |  |
|--|--|
| $X_{i,jt}$ ← كثافة الصادرات البينية              | $M_{i,jt}$ ← كثافة الواردات البينية                |
| $x_{i,jt}$ ← صادرات البينية بين الدولة $i$ و $j$ | $m_{i,jt}$ ← الواردات البينية بين الدولة $i$ و $j$ |
| $x_{it}$ ← صادرات الدولة $i$                     | $m_{it}$ ← واردات الدولة $i$                       |
| $x_{jt}$ ← صادرات الدولة $j$                     | $m_{jt}$ ← واردات الدولة $j$                       |

- اختبارات التحديد:

✓ اختبار لاغرنج (LM) للمفاضلة بين النموذج العشوائي و التجميعي:

الجدول رقم ( 6 - 4 ) : اختبار (LM) لنموذج كثافة الصادرات البينة على الناتج المحلي.

| Effects Test             | Statistic | d.f.   | Prob.  |
|--------------------------|-----------|--------|--------|
| Cross-section F          | 15.844564 | (2,71) | 0.0000 |
| Cross-section Chi-square | 27.676978 | 2      | 0.0000 |

source:Eviews7

الجدول رقم ( 6 - 5 ) : اختبار (LM) لنموذج كثافة الواردات البينة على الناتج المحلي.

| Effects Test             | Statistic | d.f.   | Prob.  |
|--------------------------|-----------|--------|--------|
| Cross-section F          | 22.544607 | (2,71) | 0.0000 |
| Cross-section Chi-square | 36.875933 | 2      | 0.0000 |

source:Eviews7

الجدول رقم ( 6 - 6 ) : اختبار (LM) لنموذج كثافة اجمالي التجارة البينة على الناتج المحلي.

| Effects Test             | Statistic | d.f.   | Prob.  |
|--------------------------|-----------|--------|--------|
| Cross-section F          | 16.399841 | (2,71) | 0.0000 |
| Cross-section Chi-square | 28.483727 | 2      | 0.0000 |

source:Eviews7

✓ اختبار Hausman للمفاضلة بين النموذج العشوائي و الثابت:

الجدول رقم ( 6 - 7 ) : اختبار Hausman لكثافة الصادرات البينية على الناتج المحلي.

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Equation: Untitled  
Test cross-section random effects

| Test Summary         | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob.  |
|----------------------|-------------------|--------------|--------|
| Cross-section random | 0.060892          | 1            | 0.8051 |

source:Eviews7

الجدول رقم ( 6 - 8 ) : اختبار Hausman لكثافة الواردات البينية على الناتج المحلي

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Equation: Untitled  
Test cross-section random effects

| Test Summary         | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob.  |
|----------------------|-------------------|--------------|--------|
| Cross-section random | 2.304834          | 1            | 0.1290 |

source:Eviews7

الجدول رقم ( 6 - 9 ) : اختبار Hausman لكثافة اجمالي التجارة البينية على الناتج المحلي.

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Equation: Untitled  
Test cross-section random effects

| Test Summary         | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob.  |
|----------------------|-------------------|--------------|--------|
| Cross-section random | 1.003600          | 1            | 0.3164 |

source:Eviews7

#### 4. تفسير نتائج الدراسة من الناحية القياسية :

✓ يتضح من خلال الجداول رقم (6-4) ، (6-5) ، (6-6) لاختبار لاغرنج (LM) أن القيمة الإحصائية لاختبار LM معنوية من خلال قيمة P-value ( إذ بلغت في النماذج الثلاثة 0.000 ) ، وعلى هذا الأساس ووفقا لنتائج اختبار LM فإن نموذج العشوائي أفضل من نموذج التجميعي .

✓ يتضح من خلال الجداول رقم (6-7) ، (6-8) ، (6-9) لاختبار (Hausman) أن الاختبار غير دال إحصائيا عند مستوى 0.05 حيث بلغت في النماذج الثلاثة السابقة بالترتيب ، 0.8 ، 0.12 ، 0.31 ، مما يعني قبول الفرضية العدمية و التي تنص على أن مقدرة التأثيرات العشوائية هي الأكثر كفاءة من التأثيرات الثابتة.

✓ من خلال نتائج اختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملائمة لدراسة تأثير روابط التجارة البينية على الناتج المحلي.

خطوات تقدير النموذج :

- نموذج أثر كثافة الصادرات البيئية على الإنتاج المحلي :

الجدول رقم ( 6-10) : تقدير معاملات كثافة الصادرات البيئية على الناتج المحلي .

| نماذج الانحدار            |             | الثابت   | المعامل | R- Square<br>(R <sup>2</sup> ) | Adjusted R-<br>Square | F-Statistic | Prob<br>(F-S) |
|---------------------------|-------------|----------|---------|--------------------------------|-----------------------|-------------|---------------|
| الأثار الغائبة<br>(FEM)   | Coefficient | 19030.85 | 4586073 | 0.536902                       | 0.517335              | 27.43843    | 0.0000        |
|                           | Prob        | 0.0345   | 0.0000  |                                |                       |             |               |
| العشوائية الأثار<br>(REM) | Coefficient | 18812.76 | 4609306 | 0.295695                       | 0.286047              | 30.64831    | 0.0000        |
|                           | Prob        | 0.4147   | 0.0000  |                                |                       |             |               |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews7

- نموذج أثر كثافة الواردات البيئية على الإنتاج المحلي

الجدول رقم ( 6-11) : تقدير معاملات كثافة الواردات البيئية على الناتج المحلي

| نماذج الانحدار            |             | الثابت   | المعامل | R- Square<br>(R <sup>2</sup> ) | Adjusted<br>R- Square | F-Statistic | Prob<br>(F-S) |
|---------------------------|-------------|----------|---------|--------------------------------|-----------------------|-------------|---------------|
| الآثار الثابتة<br>(FEM)   | Coefficient | 36752.35 | 2692487 | 0.388416                       | 0.362574              | 15.03064    | 0.0000        |
|                           | Prob        | 0.0032   | 0.0262  |                                |                       |             |               |
| الآثار العشوائية<br>(REM) | Coefficient | 38670.81 | 2488544 | 0.056662                       | 0.043739              | 4.384742    | 0.03973       |
|                           | Prob        | 0.0668   | 0.0381  |                                |                       |             |               |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews7

- نموذج أثر كثافة التجارة الإجمالية البينية على الانتاج المحلي :

الجدول رقم ( 6- 12 ) : تقدير معاملات كثافة إجمالي البينية على الناتج المحلي.

| نماذج الانحدار            |             | المعامل  | الثابت    | R- Square<br>(R <sup>2</sup> ) | Adjusted<br>R -Square | F-Statistic | Prob<br>(F-S) |
|---------------------------|-------------|----------|-----------|--------------------------------|-----------------------|-------------|---------------|
| الأثار الثابتة<br>(FEM)   | Coefficient | 9893039  | -509.4508 | 0.574115                       | 0.556120              | 31.90395    | 0.0000        |
|                           | Prob        | 0.0000   | 0.9624    |                                |                       |             |               |
| العشوائية الأثار<br>(REM) | Coefficient | 10026715 | -1355.168 | 0.352168                       | 0.343294              | 39.68355    | 0.0000        |
|                           | Prob        | 0.0000   | 0.9420    |                                |                       |             |               |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews7

و بالتالي تصبح معادلة كل نموذج بالنحو التالي :

✓ نموذج أثر كثافة الصادرات البينية على الناتج المحلي :

$$PIB = 18812.76 + 4609306 X$$

✓ نموذج أثر كثافة الواردات البينية على الناتج المحلي :

$$PIB = 38670.81 + 2488544 M$$

✓ نموذج أثر كثافة اجمالياتجارة البينية على الناتج المحلي :

$$PIB = 1355.168 + 10026715 Total$$

من خلال المعادلات يتضح أن :

✓ إن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في كثافة الصادرات البيئية ستؤدي لزيادة الناتج

المحلي بمقدار 4609306 وحدة .

✓ إن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في كثافة الواردات البيئية ستؤدي لزيادة الناتج

المحلي بمقدار 2488544 وحدة .

✓ إن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في كثافة إجمالي التجارة البيئية ستؤدي لزيادة

الناتج المحلي بمقدار 10026715 وحدة.

#### ■ معامل التحديد $R^2$ :

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر في النماذج السابقة على التوالي - حسب الجداول رقم (6-10) ، (6-11) ، (6-12) - بـ 29% ، 5% ، 35% ، أي أن كثافة الصادرات البيئية تتحكم بـ 29% من التغيرات التي تحدث على الناتج المحلي الإجمالي ، ونفس الأمر ينطبق على كل من كثافة الواردات البيئية وكثافة إجمالي التجارة البيئية إذ تتحكم كل منها على التوالي بـ 5% و بـ 35% من التغيرات التي تحدث على الناتج المحلي ، أما الباقي في كل حالة فتفسره عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج .

#### ■ اختبار فيشر F :

يهدف هذا الاختبار إلى قياس معنوية النموذج ككل ، ومن خلال النتائج المتحصل عليها حسب الجداول رقم (6-10) ، (6-11) ، (6-12) ، إذ قدرت قيمة  $Prop(F)$  في النماذج السابقة على التوالي 0.000 ، 0.03 ، 0.000 ، وكل هذه القيم أقل من 0.05 مما يعني أن هذه النماذج لها معنوية إحصائية.

#### 5. تفسير نتائج الدراسة من الناحية الاقتصادية :

بما أن كثافة كل من الصادرات البينية ، الواردات البينية ، إجمالي التجارة البينية تؤثر تأثيرا ضعيف ، فتؤكد هذه النتائج على:

- ✓ ضعف التجارة البينية بين كل من الجزائر، المغرب وتونس .
- ✓ غياب التكامل الاقتصادي بين هذه الدول ، لأن هذا الأخير يعتمد بالأساس على حرية وكثافة تبادل عناصر الإنتاج .
- ✓ إذن عدم وصول هذه الدول إلى تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها كمرحلة تسبق مرحلة توحيد العملة ، يؤكد على " عدم إمكانية توحيد العملة بين الجزائر ، المغرب وتونس " في ظل الظروف الاقتصادية الحالية .

#### ■ سبل تنمية التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي:

- بغية رفع التجارة البينية بين الجزائر و تونس و المغرب إلى مستوى ما حققته التكتلات الإقليمية الأخرى ، هناك مجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها، وتتمثل في:
- ✓ استكمال الإطار المؤسسي بتشريعات مغاربي متعلق بالمنافسة يسمح بتجنب الممارسات المضادة للمنافسة المشروعة ، مع العمل على تحقيق مبدأ المنافسة السليمة بين منتجي بلدان الإتحاد.
  - ✓ تحقيق مبدأ حرية تسويق منتجات الاستثمار داخليا وخارجيا مع حرية نقل الملكية كليا أو جزئيا بين مواطني دول الإتحاد.
  - ✓ منح أية مزايا يمنحها الطرف المتعاقد لمواطني أية دولة أخرى للمستثمر المغاربي مع ضمان تحويل رؤوس الأموال وعوائدها بدون تحديد الآجال.
  - ✓ تكليف غرف الصناعة والتجارة للبلدان المغاربية بمهمة التعريف بمختلف القطاعات التي تشكل فرصا تصديرية لمنتجاتهم.

✓ استخدام الموارد المتاحة بكفاءة من خلال توزيع عوائد عوامل الإنتاج وتحقيق التوزيع التوازني للدخول والثروات وتوزيع تكاليف ومنافع التحولات، مع دعم البلدان الأقل نموا في المنطقة.

✓ الوضوح والثبات النسبي في القوانين والتشريعات التي تحدد طبيعة الملكية ومجالاتها والقيود التي ترد على استغلالها، مع إزالة العوائق الدولية بما يضمن إتاحة فرصة للتملك بكل حرية في جميع دول إتحاد المغرب العربي بشكل يؤدي إلى نمو المشاريع المشتركة وتطورها.

✓ الحفاظ على الموارد وتتميتها، بالابتعاد عن طرق الاستخدام التي تقوم على التبيد والتلوث، لأن الاضطراب في نظم استغلال الموارد المتاحة على مستوى البلدان المغاربية عامل يساعد على تدهور وضعيتها.

✓ توجيه الطاقات البشرية للقطاعات التي يمكن أن تمثل جانب مهم لتنمية التجارة البيئية وبالأخص قطاعي الزراعة والصناعة من خلال تقديم كل وسائل الدعم.

#### ■ معوقات التجارة البيئية لدول إتحاد المغرب العربي :

أهم المعوقات التي تعيق سبيل التجارة البيئية للأقطار الخمس، تتمثل فيما يلي:

✓ عدم استغلال فرص المبادلات التجارية المتاحة، حيث نجد أن تأمين الواردات غالبا ما يتم عبر شريك ثالث رغم وجود إمكانية للاستيراد من المنطقة.

✓ غياب كلي لأية إستراتيجية مشتركة في الإنتاج والتسويق، والإعتماد على الإتحاد الأوروبي .

✓ عدم وجود الحماية للإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية .

✓ عدم إزالة الحواجز الجمركية أمام سلع دول إتحاد المغرب العربي.

✓ عدم استغلال الموارد المالية المتاحة -خاصة في الجزائر- في إقامة مشاريع تنموية ذات بعد إقليمي والتوجه نحو إنتاج الواردات.

- ✓ عدم استخدام القوة البشرية المتزايدة للنهوض بالقطاعات الحيوية وبالأخص الزراعة والصناعة مما جعلها طاقات تستهلك دون أن تنتج من جهة، وتزيد من حدة البطالة من جهة أخرى.
- ✓ عدم التأسيس لمنطقة تجارة حرة مغاربية في ظل غياب سياسة تجارية مشتركة تتحدث صراحة عن المزايا التي تُمنح للمنتجات المغاربية في المنطقة.
- ✓ شهادات الإستيراد والجودة المفروضة على الواردات بطريقة تمييزية، مع تعدد النظم الجمركية بين البلدان، مما يؤثر في رفع تكاليف التبادل.
- ✓ تدني خدمات النقل البري والبحري في البلدان المغاربية مع ارتفاع تكلفتها.
- ✓ نقص المعلومات عن النظام التفضيلي، الفرص التصديرية المتاحة في المنطقة لانعدام الهيئات المتخصصة في التعريف والإعلان عن كل المستجدات في هذا الشأن.

### خاتمة الفصل:

لقد تضمن هذا الفصل دراسة إمكانية تنسيق سياسة الصرف بين الجزائر و تونس و المغرب و فق آلية الاتحاد الأوروبي حيث لاحظنا أنه في أغلب السنوات السابقة أن معدل التغير لسعر صرف عملات هذه الدول تجاوز 2.25 صعودا و هبوطا.

و كذلك تضمن هذا الفصل توحيد العملة بين الجزائر ، المغرب وتونس ، حيث بينت النتائج القياسية المتحصل عليها ضعف تأثير كل من كثافة الصادرات البينية ، الواردات البينية ، إجمالي التجارة البينية على الناتج المحلي ، وهذه النتائج تؤكد عدم إمكانية توحيد العملة في الظروف الاقتصادية الحالية ، ولكن إذا تم العمل على زيادة تكثيف المبادلات البينية بين دول المغرب العربي لزيادة روابط النشاط الاقتصادي كشرط لنجاح التكامل الاقتصادي فيتم الوصول إلى عملة موحدة .

العلمة العامة

### الخاتمة العامة:

#### ■ ملخص الدراسة:

يعتبر التكامل الاقتصادي عملية تدريجية و متواصلة ، حيث تنتقل من حالة التفكك و التجزئة إلى حالة التعاون و التكامل فيما بين الدول ، عبر مراحل ودرجات تنطلق من أبسطها ثم تتطور حتى تصل إلى درجات أعلى للتكامل الاقتصادي وتحقيق الاندماج الاقتصادي التام وهو أقصى مراحل التكامل ، و لا يقوم التكامل الاقتصادي بين الدول إلا بتوافر شروط ، مقومات ودوافع تعزز كيانه ، إذ يعد التكامل الاقتصادي خيارا استراتيجيا لتحقيق النمو و تقدم الاقتصاديات الدول المنخرطة فيه ، ويساهم في زيادة حركة المبادلات البينية ، إلى جانب تعبئة الموارد المتاحة واستغلالها .

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مسيرة التكامل المغاربي ، معتمدين في ذلك على منهجية تمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة : "ما مدى تنسيق سياسة الصرف و إمكانية توحيد العملة للجزائر و تونس و المغرب ؟ "

و بسبب الأهمية التي يتميز بها موضوع الدراسة حاولنا التطرق إلى كل المفاهيم الخاصة به ، حيث يتمثل الهدف الأساسي من بحثنا هذا في تبيين مدى إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي و توحيد العملة بين الجزائر و تونس و المغرب ، لذلك قمنا بتقسيم دراستنا إلى ستة فصول كما يلي :

✓ **الفصل الأول :** في هذا الفصل تعرضنا إلى كافة المفاهيم الخاصة بصرف الصرف و أنظمتها و النظريات المفسرة له بالإضافة لأسواق الصرف و المتدخلون فيها .

✓ **الفصل الثاني :** خصصناه إلى مفهوم العملة النقدية و تطورها و كذلك إلى أنواعها و خصائصها ، و إلى مختلف النظريات النقدية ، و إلى مختلف وظائف النقود و إلى الكيفية التي تقاس على أساسها ، و إلى أنواع الأنظمة النقدية و أسس إصدار العملة النقدية.

✓ **الفصل الثالث :** في هذا الفصل تعرضنا إلى مفهوم التكامل الاقتصادي وأهميته و شروطه و نظرياته و إلى مراحلها و محدداته و إلى مفهوم التكامل النقدي و علاقته بالتكامل الاقتصادي و كذلك إلى مفهوم و شروط و نظريات المنطقة النقدية المثلى .

✓ **الفصل الرابع :** في هذا الفصل تعرضنا إلى مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري و التونسي و المغربي و إلى الإطار القانوني و التاريخي للتكامل الاقتصادي المغربي ، و إلى مقومات و تحديات و استراتيجيات التكامل المغربي .

✓ **الفصل الخامس:** في هذا الفصل تعرضنا إلى المفاهيم العامة لسياسات الصرف و إلى سياسات الصرف في الجزائر و تونس و المغرب.

✓ **الفصل السادس:** في هذا الفصل تعرضنا إلى تنسيق سياسة سعر الصرف بين الجزائر و تونس و المغرب للوصول إلى العملة الموحدة و كان ذلك بإتباع آلية الاتحاد الأوروبي بتثبيت أسعار صرف عملات هذه الدول في حدود 2.25% و كان ذلك بالتطرق إلى تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مع الدرهم المغربي و الدينار التونسي ، و سعر صرف الدرهم المغربي مع الدينار الجزائري و الدينار التونسي ، و سعر صرف الدينار التونسي مع الدينار الجزائري و الدرهم المغربي ، و كذلك معدلات التغير لسعر صرف عملات هذه الدول فيما بينها، وكذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة قياسية لإمكانية توحيد العملة بين الجزائر، تونس و المغرب باستعمال بيانات بانل ، حيث عينة الدراسة تمثلت في: الجزائر ، المغرب ، تونس ، وهي تمثل البعد المقطعي لبيانات بانل ، أما فترة الدراسة فكانت محصورة بين 1990-2014 ، و هي تمثل البعد الزمني لبيانات بانل ، حيث تضمنت الدراسة القياسية تبين أثر كثافة كل من الصادرات البينية ، الواردات البينية ، إجمالي التجارة البينية على الناتج المحلي الإجمالي ، و كان ذلك بهدف معرفة مدى كثافة و حرية تبادل عناصر الإنتاج بين الجزائر و المغرب و تونس كشرط أساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي ثم توحيد العملة بين هذه الدول الثلاثة.

### ■ اختبار الفرضيات:

✓ فيما يخص الفرضية الأولى ، و التي تنص على " بإمكان كل من الجزائر و تونس و المغرب - تنسيق سياسة الصرف - بتثبيت سعر صرف عملاتهم وفق متطلبات توحيد العملة الأوروبية " نثبت عدم صحتها لأن أسعار الصرف بين الجزائر و تونس و المغرب غير مستقرة و غير مثبتة ، و يتجاوز معدل التغير لسعر صرف عملات هذه الدول فيما بينها 2.25% صعودا و هبوطا في أغلب الأوقات هذا من جهة ، و من جهة أخرى أن الآلية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي - قبل إصدار الأورو- في مجال سياسة الصرف بين دول الأعضاء على شرط تثبيت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء فيما بينها دون أن يتجاوز هامش التغير 2.25% ، و هذا ما لم يتحقق بين الجزائر و تونس و المغرب.

✓ فيما يخص الفرضية الثانية، والتي تنص على " بإمكان كل من الجزائر و تونس و المغرب تحقيق التكامل النقدي و توحيد العملة " نثبت عدم صحتها لأنه و من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها تبين أنه يكاد ينعدم تأثير كثافة الصادرات البينية و كثافة الواردات البينية و كثافة إجمالي التجارة البينية على الناتج المحلي الإجمالي ، و هذا ما يفسر من الناحية الاقتصادية في عدم تحقيق كثافة و حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الجزائر و تونس و المغرب ، و هذا ما يفسر كذلك باستحالة توحيد العملة و تحقيق التكامل الاقتصادي و النقدي بين هذه الدول الثلاثة .

توحيد العملة بين الجزائر و تونس و المغرب غير ممكن في الوضع الاقتصادي الحالي لهذه الدول ، خاصة في ظل عدم استغلال فرص المبادلات التجارية المتاحة بين هذه الدول ، و عدم إزالة الحواجز الجمركية أمام سلع ، و عدم وجود الحماية للإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية ، و عدم استغلال الموارد المالية المتاحة - خاصة في الجزائر- في إقامة مشاريع تنموية ذات بعد إقليمي ، و عدم التأسيس

لمنطقة تجارة حرة مغربية ، و غياب سياسة تجارية مشتركة ، و عدم إنشاء بنك مركزي مغربي يقوم بمهام المقاصة و التسوية بين المدفوعات الدولية بهدف تعزيز التجارة و حركة رؤوس الأموال بين هذه الدول ، و في ظل وجود قيود على صرف العملات في المعاملات النقدية أو الرأسمالية بين هذه الدول .  
إلا أن القرار السياسي في هذه الدول هو الأمر الأساسي الذي يتوقف عليه مستقبل اندماج سياسة الصرف و توحيد العملة بين الجزائر و تونس و المغرب .

### ■ نتائج الدراسة:

- من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:
- ✓ للمنطقة النقدية المثلى شروط ومعايير يجب الوفاء بها من طرف الدول الراغبة في التكامل فيما بينها .
  - ✓ يعتبر التكامل الاقتصادي المغربي ضرورة ملحة ، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تطورات وتحديات ، حيث أصبح من غير الممكن بقاء الدول منفردة .
  - ✓ تزخر منطقة المغرب العربي بثروات كبيرة ومقومات لو استغللت بطريقة جيدة لساهمت في تسريع عملية التكامل المغربي .
  - ✓ ضعف ومحدودية المبادلات التجارية البينية إذ لا تتجاوز 3 % بين دول اتحاد المغرب العربي .
  - ✓ عدم إمكانية اندماج سياسة الصرف و توحيد العملة بين الجزائر ، المغرب وتونس في ظل الظروف الاقتصادية الحالية ، التي تتميز باختلاف وضعف البنية الاقتصادية لهذه الدول ، و الخلافات السياسية.

### ■ التوصيات و الاقتراحات:

- بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ، يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات، والتي تتمثل فيما يلي :
- ✓ إنشاء بنك مركزي مغربي و تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المغربية.

- ✓ تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي المغربي ، وذلك من خلال تغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية .
- ✓ العمل على إنشاء منطقة مغربية للتبادل الحر والحرص على استكمال بناء مؤسسات الاتحاد .
- ✓ تحسين شبكات الطرق ، الموانئ والنقل الجوي ، وشبكات الاتصال في المنطقة المغربية لتفعيل و تنشيط الحركة التجارية .
- ✓ تكثيف عملية التبادل التجاري البيني بين دول المغرب العربي .
- ✓ تحفيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- ✓ العمل على إيجاد حلول جذرية لتجاوز جميع التحديات التي تقف دون مسار التكامل الاقتصادي المغربي .

### تم بحمد الله

بهذا نرجو أن نكون قد ساهمنا من خلال هذه الدراسة و لو بقدر ضئيل في تكملة جهود الباحثين اللذين سبقونا في هذا المجال، و نتمنى التوفيق للباحثين المهتمين بهذا الموضوع و نسأل الله أن نكون قد وفقنا إلى ما كنا نسعى إليه و الله الموفق و الهادي لحسن السبيل.

# قائمة المراجع

### 1. الكتب باللغة العربية:

1. أبو فتوح الناقة أحمد، " نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية " ،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1998.
2. أحمد الغندور ، " الاندماج الاقتصادي العربي " ،معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 1970.
3. أحمد عارف العساف و آخرون ،اقتصاديات الوطن العربي ، الأردن ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2010.
4. أحمد فريد مصطفى ، " الاقتصاد النقدي والدولي " ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009.
5. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية ، 1993.
6. أسامة محمد الفولي ، مجدي شهاب، " العلاقات الاقتصادية الدولية "،الدار الجامعية الجديدة،القاهرة، 1997.
7. إسماعيل إبراهيم الطرد، " إدارة العملات الأجنبية" ، مطبعة الروزنا، الطبعة الأولى، الأردن 2001.
8. إسماعيل العربي، "التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب"، الطبعة الثانية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.
9. إسماعيل العربي، "التكتل و الاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة"، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974.
10. أنس البكري ، وليد الصافي ، " النقود والبنوك "، الطبعة الأولى ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.
11. بسام الحجار ، " نظام النقد العالمي وأسعار الصرف " ،الطبعة الأولى" ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2009
12. بن علي بلعزوز ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004.
13. بول أ.سامويلسون ، "علم الاقتصاد "، ترجمة موفق مصطفى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993.
14. التنير سمير ، " التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية " ، الطبعة الأولى ، بيروت ، معهد الانماء العربي ، 1978.
15. تومي صالح " مدخل لنظرية القياس الاقتصادي" الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999 .
16. جلاطو جيلالي ،"الإحصاء مع تمارين و مسائل محلولة"، الطبعة الخامسة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2005.
17. جلال جوييدة القصاص ، "اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية " ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2010.
18. جلدة سامر بطرس ، "النقود والبنوك " ، الطبعة الأولى ، دار البداية ناشرون وموزعون ،عمان ، 2008.
19. جون وليامسون ، " التكامل النقدي العربي " ، بيروت لبنان ، مركز دراسات الوحدة ، 1986.
20. حازم البلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، الكويت، 2000.
21. الحجار بشام، "العلاقات الاقتصادية الدولية" ، المؤسسة الجامعية، بيروت ، 2003 .
22. حداد أكرم ، هذلول مشهور ، " النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري "، الطبعة الثانية ، الأردن ،دار وائل للنشر، عمان ، 2008.
23. حسن النجفي " النظام النقدي الدولي و أزمة الدول النامية " بيت الموصل ، العراق، 1988 .
24. حسين عمر ، " التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر : النظرية والتطبيق " ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1998.
25. حسين عوض الله زينب ، " اقتصاديات النقود والمال " ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2007.
26. خالد الراوي وآخرون، "نظرية التمويل الدولي"، دار المناهج، الأردن، 2000.

27. خالد الهادي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة الجزائر أفريل، 1996.
28. رشاد العصار ، رياض الحلبي ، " النقود والبنوك " ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.
29. ريمون حداد، "العلاقات الدولية"، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000.
30. زينب حسن عوض الله، " الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، 1999 .
31. سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1994.
32. سعيد جايد مشكور العامري ، " المالية الدولية نظرية وتطبيق " ، الطبعة لأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 .
33. سعيد سامي الحلاق ، العجلوني محمد محمود ، "النقود والبنوك والمصارف المركزية " ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ،الأردن، 2010.
34. سلمان بودياب ،"اقتصاديات النقود والبنوك "، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، 1996.
35. سمير محمد عبد العزيز ، " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في اطار العولمة " ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، 2002.
36. السواعي خالد محمد ، " EvIEWS و القياس الاقتصادي " ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الثقافي ، عمان ، الأردن ، 2002 .
37. سي بول هالوود، رونالد مكدونالد، ترجمة محمود حسن حسني، "النقود والتمويل الدولي"، دار المريخ، السعودية، 2007.
38. سيد عيسى ،"أسواق وأسعار صرف النقد الأجنبي"، مطبوعات معهد الدراسات المصرفية، القاهرة 1984 .
39. السيد متولي عبد القادر، "اقتصاديات النقود و البنوك"، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2010.
40. شقير محمد لبيب ، "الوحدة الاقتصادية العربية تجاريا وتوقعاتها " ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
41. شيخي محمد ،"طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات"، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ،عمان ، 2012،
42. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، 1983 .
43. صبيحة بخوش ، " اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989 – 2007 " ، عمان ، الأردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2011.
44. ضياء مجيد ، " الاقتصاد النقدي " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2008.
45. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003 .
46. عادل أحمد حشيش ، شهاب مجدي محمود ، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2005،
47. عادل أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2000.
48. عبد الحميد براهيمى ، " أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل " ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، لبنان ، مركز الوحدة العربية، 1991.
49. عبد الحميد براهيمى ، " المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية " ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996.

50. عبد العزيز سمير محمد ، " عالمية تجارة القرن 21 "، الجزء 2 ، الاسكندرية ، المكتب العربي الحديث ،2006.
51. عبد العزيز قادري ، " صندوق الدولي -الآليات والسياسات، دار هومة، طبعة أولى ، الجزائر 2003.
52. عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد،" اقتصاديات النقود " ، القاهرة ،2008.
53. عبد القادر رزيق لمخادمي، "التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جديدة للإنتاج و التبادل"، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009.
54. عبد القادر كشير، "تحو تنظيم اقتصادي جديد من منظور الدول النامية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995.
55. عبد المطلب عبد الحميد ،"اقتصاديات النقود و البنوك"،الدار الجامعية، الطبعة الأولى ، الاسكندرية-مصر ،2009.
56. عبد المطلب عبد الحميد ،"السوق العربية المشتركة -الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة"،مجموعة النيل العربية ،الطبعة الأولى ، 2003 .
57. عبد المنعم السيد علي ، " الوحدة النقدية العربية "، الطبعة الأولى، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1986.
58. عبد المنعم السيد علي، "الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مركز دراسات للوحدة العربية، لبنان، 2008.
59. عبد المنعم السيد علي،" اقتصاديات النقود والمصارف " ، الأكاديمية للنشر ، الأردن ،1998.
60. عجمي هيل - يسع أرسلان رمزي ياسين ، " النقود والمصارف والنظرية النقدية " ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ،2009.
61. عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي" ، دار مجدلاوي ، الطبعة الأولى ، عمان 1999.
62. على الكنز و آخرون ، " المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة" ،القاهرة، مكتبة مدبولي ،1998.
63. علي عبد الفتاح أبو شرار ،"الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن، دار النشر و التوزيع والطباعة ،2007.
64. عماد عبد الغني ، " الاقتصاد العربية وتناقضات السوق والتنمية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2005.
65. عوض الرفاعي غالب ، بلعربي عبد الحفيظ ،"اقتصاديات النقود والبنوك " ، الطبعة الأولى ، دار وائل نشر للتوزيع ، الأردن ، 2012.
66. فليح حسن خلف ، " اقتصاديات الوطن العربي "، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2004.
67. فليح حسن خلف ،" النقود والبنوك " ، الطبعة الأولى ، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان ،2006.
68. فليح حسين خلف ،" العلاقات الاقتصادية الدولية"،مؤسسة الوراق للنشر،عمان،الطبعة الأولى .
69. قدي عبد المجيد، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
70. كامل أسامة ، حامد عبد الغني ، " النقود والبنوك " ، طبع بدار الوفاء لدنيا الطباعة ، ونشر بمؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية البحرين ، الإسكندرية ،2006.
71. كامل بكري، "التكامل الاقتصادي"، الإسكندرية، المكتبة العربية الحديث للطباعة و النشر، 1984.
72. كامل بكري،"الاقتصاد الدولي"،الدار الجامعية، بيروت، 1988.

73. كميل الساري ، ترجمة كامل المرعاش، "الاختلالات البنوبية و السياسات النقدية و المالية الدولية"، Edition Cabrera
74. مبروك حسين ، "المديونية النقدية و المالية الجزائرية" ، دار هومة للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2004 .
75. متولي السيد عبد القادر ،"اقتصاديات النقود والبنوك" ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان ، 2009.
76. مجدي محمود شهاب " الاقتصاد الدولي" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية"، 1996.
77. مجدي محمود شهاب ، "اقتصاديات النقود والمال" ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2000.
78. محسن لخضيري" اليورو - الإطار الشامل للعملة الأوروبية الوحيدة": الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2002.
79. محمد بالقاسم حسن بهلول ، "سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر" ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
80. محمد رشدي ابراهيم مسعود ، " توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية " ، القاهرة ، دار النشر للجامعات ، 2009.
81. محمد رشدي ابراهيم مسعود،" توحيد العملات النقدية و أثره في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية"، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2010.
82. محمد زكي الشافعي،"مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية" ، دار النهضة بيروت، بدون تاريخ.
83. محمد زكي شافعي ،"مقدمة في البنوك" ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .
84. محمد سيدي عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
85. محمد صالح القريشي ، "اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية" ، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009.
86. محمد عبد العزيز العجمية، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، 1979 .
87. محمد عبد العزيز العجمية،" الاقتصاد الدولي"، دار الجامعات المصرية، دون ذكر مكان النشر، 1978.
88. محمد لبيب شقير،" الوحدة الاقتصادية العربية تجارها و توقعاتها"، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
89. محمد هشام خواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية، حلب"، مديرية المطبوعات الجامعية، 1972.
90. محمد يونس، على عبد الوهاب نجا،" اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
91. محمود حميدات " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000.
92. محمود يونس، "أساسيات التجارة الدولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون تاريخ.
93. مدحت الصادق،" النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة 1997.
94. مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل" (التجربة الجزائرية )، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
95. المدني توفيق، " اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية " ، دمشق ، مطبعة اتحاد الكتاب العرب ، 2006.
96. مروان عطوان "أسعار صرف العملات وأزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية" دار الهدى الجزائر ، 1992 .

97. مصطفى الفيلاي ، " المغرب العربي الكبير نداء المستقبل " ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.
98. مصطفى محمد العبد الله ، " الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية" ، مركز الدراسات للوحدة العربية ، بيروت-لبنان ، 2001 .
99. مغاوري شلبي علي ، "الأورو والآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم" ، مكتبة زهراء الشرق ، مصر ، 2000.
100. مقلاتي عبد الله ، " الثورة الجزائرية والمغرب العربي " ، الجزائر ، وزارة الثقافة ، 2012.
101. نادر عبد العزيز شافي ، " المصارف والنقود الالكترونية " ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، 2007.
102. ناظم محمد نوري الشمري ، " النقود والمصارف " ، دار زهران للطباعة والنشر ، عمان ، 2007.
103. نوفل أحمد سعيد ، الظاهر أحمد جمال ، " الوطن العربي والتحديات المعاصرة " ، مصر ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2008.
104. هوشيار معروف ، "تحليل الاقتصاد الدولي" ، دار جرير ، عمان ، 2005.
105. الوادي محمود حسين و آخرون ، " النقود والمصارف " ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2010 .
106. يسرى أحمد عبد الرحمن ، " اقتصاديات النقود والبنوك " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.
107. يونس محمود ، " اقتصاديات دولية " ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2007.

## II. الأطروحات و الرسائل :

108. بعداش عبد الكريم ، " الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005 " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص النقود والمالية ، جامعة الجزائر ، 2008/2007.
109. بلعور سليمان ، " التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج" ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، فرع إدارة الأعمال ، جامعة الجزائر ، 2008 / 2009 ،
110. بن زيان راضية ، " دراسة قياسية واقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية ، الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر 1970-1999 " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001-2002 .
111. بن عزوز محمد ، " الاقتصاد الجزائري واشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة 1990 -2007 " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر .
112. بن قدور علي ، "دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي - دراسة حالة الجزائر" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، للمركز الجامعي مولاي الطاهر ، سعيدة ، الجزائر ، 2005.
113. جبوري محمد ، " تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي : دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات البنابل " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ، بنوك ومالية ، 2012 - 2013.
114. جديدين لحسن ، " تسيير خطر سعر الصرف ، حالة الجزائر " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2004.

115. حفيظ فاطمة ، " الاصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي ( الجزائر ، تونس والمغرب ) " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2010 / 2011 .
116. دبيش أحمد، " دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1997.
117. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر-1990-2004)، أطروحة دكتوراه تخصص مالية، جامعة الجزائر ، 2005-2006.
118. دلال بن سميعة ، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه تخصص مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012-2013.
119. رميدي عبد الوهاب ، " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية " ، أطروحة دكتوراه ، في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط ، جامعة الجزائر ، 2006/2007 .
120. زاوي فضيلة ، " تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر - دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - " ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، فرع : مالية المؤسسة ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، 2008 / 2009 .
121. عبد العزيز صقر ليلي ، " العملة الخليجية الموحدة الارتباط بالدولار والبدائل " ، رسالة ماجستير ، في الاقتصاد ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة المملكة العربية السعودية ، 2011.
122. العمري مومن ، " شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني " ، أطروحة دكتوراه في التاريخ ، تخصص العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009 / 2010 .
123. عمورة جمال، "دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو -متوسطية " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
124. قحايرية أمال ،" الوحدة النقدية الأوروبية الاشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب " أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 / 2006 .
125. قدار نعيمة " نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر منهج شعاع الانحدار الذاتي" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، سنة 1997.
126. قدايرة أمال : " الوحدة النقدية الأوروبية، الاشكاليات والآثار على المديونية للدول الجنوبية" ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005-2006.
127. لمقدم عبيرات، "التكامل الاقتصادي الزراعي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة" ، أطروحة دكتوراه، مكان المناقشة ، جامعة الجزائر، 2002.
128. محرز محمد عباس ، " نحو تنسيق ضريبي في اطار التكامل الاقتصادي المغاربي " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع النقود والمالية ، جامعة الجزائر ، 2001 - 2005.
129. مقدم عبيرات ، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية التجارية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر، 2001 / 2002 .
130. منصور محمد الشريف ، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص إدارة الأعمال ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008/2009 .

131. نايف على عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج من التعاون إلى التكامل ، سلسلة الدكتوراه ، (28) ، الطبعة الأولى،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 .

### III. المجالات:

132. الأخضر عزي ، وآخرون ، مقال بعنوان "وجهة نظر آثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي- حالة الجزائر".مجلة العلوم الإنسانية.

133. بغداد كبرالي، " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، جانفي 2005، العدد الثامن .

134. بهلولي فيصل ، " إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة " ، مجلة الباحث الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2014 ، العدد 14 .

135. حنيش الحاج ، " التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني "، مجلة الباحث عدد 2012/10 ، جامعة البليدة ، 2012.

136. زكريا يحي الجمال ، " اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية " ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية ، 2012 ، العدد 21.

137. العبدلي عابد ، " محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل " ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، جدة ، مجلد 16 ، عدد 1 ، 2010 .

138. مجلة التمويل والتنمية، مارس 2004.

139. مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد السادس، 1990 .

140. محمد الشرقي ، مقال من مجلة الوسط، المغرب، تاريخ النشر 1998/10/22، العدد 13015.

141. محمد سميح الباجي عكاز، " بعد تواصل التضخم و تدهور سعر صرف: الدينار التونسي يفقد قيمته في الداخل و الخارج"، مقال من مجلة نواة التونسية بتاريخ 22-9-2015 : [www.Nawaat.org](http://www.Nawaat.org)

142. محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكامل"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، 1997.

143. مدني بن شهرة، مداخلة بعنوان " سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر - برنامج وآثار"، مجلة العلوم الإنسانية.

144. نيرمين السعدني، " سياسات سعر الصرف في الدول النامية " مجلة سياسات الدولية، العدد 144، أبريل 2001.

145. يوسفات علي ، صديقي أحمد ، " مشروع العملة الخليجية الموحدة ، والدروس المستفادة من أزمة منطقة اليورو "، مجلة الباحث الاقتصادي ، ماي 2013 ، العدد رقم 01 .

### IV. الملتقيات دولية و وطنية:

146. باشوندهة رفيق ، سليمان زناقي ، "عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري" الملتقى الوطني الأول للمنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 14-15 ديسمبر 2004.

147. بن بوزيان محمد ، زباني الطاهر ، "الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر : دراسة مقارنة مع تونس والمغرب " ، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية : فرص وتحديات ، جامعة الأغواط 18- 20 أبريل 2005 ، الأغواط ، الجزائر .
148. دادن عبد الغنى ،سويسي الهواري، " أهمية مرونة الدفع بين اليورو والدولار الأمريكي في الجزائر " الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات " 18- 20 أبريل 2005، جامعة الأغواط- الجزائر .
149. رابحي المختار، "إستراتيجية ترقية وتحسين تنافسية القطاع الصناعي التونسي للفترة 2007-2016" ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الجلفة، الجلفة، الجزائر .
150. زايري بلقاسم ، " تأثير اليورو على اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط " ، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية : فرص وتحديات ، جامعة الأغواط ، 19-20 أبريل 2005 ، الأغواط ، الجزائر .
151. صباغ رفيقة ، مهداوي هند ، " انعكاسات الأزمة المالية العالمية الراهنة على دول مجلس التعاون الخليجي"، الملتقى الدولي الثاني ، حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بالوادي ، يومي 26 و 27 فيفري 2012 ، الوادي ، الجزائر .
152. عدوكة لخضر ، بن عبيزة دحو ، " التكتلات الإقليمية والتنمية الاقتصادية - اتحاد المغرب العربي الواقع والتحديات في ظل الأزمات الحالية " الملتقى الدولي الثاني حول "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات " ، بالمركز الجامعي بالوادي ، يومي 26 و 27 فيفري 2012 ، الوادي ، الجزائر 2.
153. عشور عبد الكريم ، " معوقات التكتل الاقتصادي العربي بين العوامل الداخلية اتحاد المغرب العربي نموذجا " ، الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات " ، بالمركز الجامعي واد سوف ، ، يومي 26 - 27 فيفري 2012 ، الوادي ، الجزائر ، 2012.
154. محمد الراتول، " تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، الملتقى الوطني الأول تحت عنوان : المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، 14 و 15 ديسمبر 20.
155. محمد الشكري " تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي " ، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقيمة الاقتصادية ، يومي 7 - 8 نوفمبر 2007 ، الدوحة ، قطر .
156. ونوغي فتيحة ، لرقط فريدة ، " التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات " ، الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية ، جامعة فرحات عباس بسطيف ، يومي 8 - 9 ماي 2004 ، سطيف ، الجزائر .

### V. البحوث و الندوات و المنشورات:

157. بشير حمدوش ، "التجربة المغربية في إدارة سعر الصرف"، وقائع الندوة في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي و صندوق النقد الدولي ، أبو ظبي ، 2002 .
158. جورج قرم ، " كيف نجعل من الاتحاد المغاربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة " ، ندوة حول " الاندماج المغاربي : تحفيز وتنشيط الاقتصاد " يوم 23 - 6 - 2012 ، تونس.

159. حربي موسى عريقات "التكامل الاقتصادي العربي و تحديات ظاهرة العولمة " ،بحوث اقتصادية عربية ، العدد 20 ،2000.
160. الحسن عاشي، "التحديات الاقتصادية في تونس"-أوراق كارنيغي-، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ،ديسمبر 2011.
161. داهش محمد علي ، " اتجاهات العمل الوجدوي في المغرب العربي المعاصر " ، الطبعة الأولى ، العدد 87 ، دراسات استراتيجية تصدر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2003 .
162. الشابي علي ، " الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغربي" ، قدمت هذه الورقة في ندوة المغرب العربي والتحولت الاقليمية الراهنة يومي 17 و18 فبراير 2013 ، الدوحة ، قطر ،2013.
163. العباس بلقاسم ، "اساسيات أسعار الصرف" ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط،العدد23 - نوفمبر2003 .
164. عبد الغني عماد، " التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة: أسباب التعثر و شروط الإنطلاق" ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، العدد 40، فبراير 2015.
165. عبد الله بن دعيدة،"التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية(التخطيط)"، مركز دراسات الوحدة العربية،1999 .
166. علي قزويني، "التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة"، منشورات الدراسات العليا، ليبيا، 2004.
167. فرانسيس جيرو نيلام ترجمة محمد عبد العزيز و محمود سعيد الفاخري " الاقتصاد الدولي" منشورات جامعة قاريونس بنغازي 1991 .
168. محمد بوبوش ، " وحدة المغرب العربي والتكتلات الاقليمية الأخرى " ، بحوث اقتصادية عربية ، 2008 ، العدد 42 .
169. محمد ناشر "التجارة الخارجية و الداخلية، ماهيتها و تخطيطها" منشورات جامعة حلب ، كلية العلوم الاقتصادية 1997 .
170. معارف اسماعيل ، " الوضع الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية " ، الجزائر ، منشورات ANEP ،2009.
171. صندوق النقد الدولي-نشرة معلومات معممة رقم 12/96-3أوت 2012.

### VI. المراسيم و التعليمات و الجرائد الرسمية:

172. التعليم رقم 625 المؤرخة في 18/08/1992 الصادرة من مصالح وزارة المالية.
173. التقرير السنوي، "ال فلاحة المغربية بالأرقام 2012"، وزارة الفلاحة و الصيد البحري، المملكة المغربية.
174. الجريدة الرسمية رقم 02 سنة 1988.
175. الجريدة الرسمية رقم 16 سنة 1990.
176. الجريدة الرسمية، العدد 16/1990، القانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد و القرض.
177. محمد لكاساسي ، محافظ بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر سنة 2003" تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني ، أبريل 2004.
178. المرسوم التنفيذي رقم 95-22 المؤرخ في 26/08/1995 ،المتعلق بخصوصة المؤسسات العمومية.

### VII. مواقع الانترنت :

179. [www.attijariwafabank.com/.../ANB\\_Rapport\\_de gestion\\_2012\\_VA\\_pdf.10/03/2015](http://www.attijariwafabank.com/.../ANB_Rapport_de_gestion_2012_VA_pdf.10/03/2015)
180. الديوان الوطني للإحصاء الجزائري، <www.ons.dz>، [ 13 / 4 / 2015 ].
181. صلاح الدين فهمي محمود ، " العلاقات الاقتصادية الدولية في الاسلام " ، متاح على الموقع [www.Kotobarabia.com](http://www.Kotobarabia.com)
182. المعهد الوطني للإحصاء/ إحصائيات تونس ، <www.ins.tn>، [ 13 / 4 / 2015 ].
183. المندوبية السامية للتخطيط ، <www.hcp>، [ 13 / 4 / 2015 ].
184. موقع الأمانة العامة لدول المغرب العربي <http://www.maghrebarabe.org/ar/>، 20015-3-7.
185. موقع البنك المركزي التونسي [www.bct.gov.tn](http://www.bct.gov.tn)
186. موقع البنك المغربي.
187. موقع مؤسسة Heritage، [http: www.heritage.org/index](http://www.heritage.org/index)، 13 / 4 / 2015

### VIII. مراجع باللغة الاجنبية:

188. Abderrzak benhabib , ben bouziane . m, ziani .T « marché de change informel et mesalignement, la cas du dinar Algérienne » faculté des science économique , tlemcen , Algérie
189. Alain Manjon, « Comprenddre l'économie mondiale », Ellips, Paris 1995.
190. Banque d'algerie, résumé sur le programme de confirmation avril 1994.
191. Banque d'algerie : lettre de transmission monde d'accord appuyé par la mécanisme élargi de crédits de FMI le 30/03/1995.
192. Barrea, Théorie des relation Internationales, paris, Ciaco Edition 1978.
193. Bela balassa ,the theory of economic integration ,RICHARD D , RWIN,INC,HOMEWOOD,ILLINOIS,1961.
194. Benlhafsi « extraversion économique et risque de change » revue science humain , Université mentouri = , N° 16Decembre 2001.
195. Bernard guillochon , « Economie international », 3eme edition Dunod, Paris 2001.
196. Bouzidi Al Madjid ,25 questions sur le mode de fonctionnement l'économie Algérienne, imprimerie de l'APN Alger 1988 .
197. E.MANILVAUD "Méthodes statistique de l'économie" DOUNOD.Paris 1981.
198. Fougère J. et voisin, « Le système financière et monétaire ntrenational », édition Nalban 1994.
199. Hadj nacer abderrahmane " le pouvoir d' chat du dinr" les cahiers de la reforme tom 05 02eme édition – ENG 1990 .
200. Hocine benssad " l'ajustement structurel et expériences ".A lain édition .Alger 1993 .
201. instruction , N° 78/95 du 26 décembre 1995.
202. Ivanc.Johnson·Wiliam w.roberts (1982) ، " Money and banking" "New York ،CBC College publishing ،
203. Jean Mare siroen , « Finances international » Armand eolin édition , Paris . 1993 .
204. Jean-Marc Siroén, la régionalisation de l'économie mondiale et multilatéralisme, cahiers de français ,n° 299 ,novembre 2000 .
205. Journal officiel de la république algérienne de 10/04/64 .
206. Liman M.C " note de travail sur l'opportune de valeur le Dinar Algérien " les cahiers de la reforme tome 05، 02eme édition –ENAG 1990 .
207. media BANK , le journal interne de la banque d'algerie , N° 44 OCT /NOV 1999 .
208. MILET obravich « les effets de la d'évaluation française de 1958 »les aides d'organisation paris 1970.
209. Mishkin , Federic S, "Monnaie , Banque et Marchés Finaciers " , France , Pearson Education, 2007.
210. Paul .R. Krugman , Maurice abstfeld « Economie internationale » , De Boeck université 3eme édition, Belgique 2001.
211. Paul de grauwe- Economie de l'intégration - de Boeck université , 3<sup>eme</sup> édition ,paris, 1999.
212. PEYBARD JOSETTE « risques du change », librairie vuibert.

213. Philippe D'arvisenet, Jean Pierre Petit « Economie internationale », Dunod, Paris 1999.
214. pierre huibert , breton et Armaond , Denis shor « la dévaluation » édition boucheme , 3<sup>eme</sup> édition 1993 .
215. Rapport Préliminaire sur Les Effets Economiques et sociaux du P.A.S bulletin officieN 6 , Deuxième session.
216. REDRIGER DORNBUSH « exchange rate and inflation » the ill press Cambridge , U. S.A , 1994.
217. Revue perspective, N° 34 December 1991, Alger.
218. Tahar Ben Marzouka, mangi safra « monnaie et finance international approche macroéconomique » édition l'harmattan, France, 1994
219. Yawwiga Forowicz, Economie Internationale, Benchemin, Quebec, 1995.
220. Yves Simon, Samir manai « techniques financières internationale », 7<sup>eme</sup> édition, Economica , Paris, P182.
221. Zenasni Soumia , " Les effets de l'intégration financière sur la croissance des économies du Maghreb dans un contexte de globalisation et de crises", Thèse du doctorat en science économiques , Université Abou Bekr Belkaid , Tlemcen, 2013 / 2014 .
222. Zoubir l'yes : "le fond monétaire au secours du régime ", le monde diplomatique mars 95.

# قائمة الملاحق

متغيرات الدراسة القياسية:

| pays    | A    | année    | pib      | X       | M       | TOTAL   |
|---------|------|----------|----------|---------|---------|---------|
| الجزائر | 1    | 1990     | 6,19E+04 | 0,01221 | 0,00885 | 0,00755 |
|         | 1    | 1991     | 4,67E+04 | 0,00945 | 0,01174 | 0,00764 |
|         | 1    | 1992     | 4,92E+04 | 0,01394 | 0,014   | 0,01019 |
|         | 1    | 1993     | 5,10E+04 | 0,00955 | 0,01361 | 0,0086  |
|         | 1    | 1994     | 4,24E+04 | 0,01645 | 0,01542 | 0,01136 |
|         | 1    | 1995     | 4,21E+04 | 0,01283 | 0,01013 | 0,00793 |
|         | 1    | 1996     | 4,69E+04 | 0,01123 | 0,00696 | 0,00638 |
|         | 1    | 1997     | 4,82E+04 | 0,00805 | 0,00125 | 0,00343 |
|         | 1    | 1998     | 4,82E+04 | 0,00615 | 0,00123 | 0,00245 |
|         | 1    | 1999     | 4,86E+04 | 0,0075  | 0,00165 | 0,00314 |
|         | 1    | 2000     | 5,48E+04 | 0,00846 | 0,00262 | 0,00452 |
|         | 1    | 2001     | 5,47E+04 | 0,01036 | 0,00296 | 0,00509 |
|         | 1    | 2002     | 5,68E+04 | 0,00873 | 0,00554 | 0,00524 |
|         | 1    | 2003     | 6,79E+04 | 0,00744 | 0,00415 | 0,00439 |
|         | 1    | 2004     | 8,53E+04 | 0,00943 | 0,00458 | 0,00537 |
|         | 1    | 2005     | 1,03E+05 | 0,00712 | 0,00558 | 0,00495 |
|         | 1    | 2006     | 1,17E+05 | 0,00741 | 0,00583 | 0,00519 |
|         | 1    | 2007     | 1,35E+05 | 0,00948 | 0,00572 | 0,00589 |
|         | 1    | 2008     | 1,71E+05 | 0,01603 | 0,00569 | 0,00882 |
|         | 1    | 2009     | 1,37E+05 | 0,01431 | 0,0076  | 0,00801 |
| 1       | 2010 | 1,61E+05 | 0,01704  | 0,00808 | 0,0095  |         |
| 1       | 2011 | 1,99E+05 | 0,01697  | 0,00889 | 0,00999 |         |
| 1       | 2012 | 2,08E+05 | 0,02242  | 0,00888 | 0,01213 |         |
| 1       | 2013 | 2,09E+05 | 0,03204  | 0,00841 | 0,01499 |         |
| 1       | 2014 | 221000   | 0,03212  | 0,00775 | 0,01399 |         |
| المغرب  | 2    | 1990     | 2,89E+04 | 0,01127 | 0,00411 | 0,00431 |
|         | 2    | 1991     | 3,11E+04 | 0,01154 | 0,00636 | 0,00549 |
|         | 2    | 1992     | 3,18E+04 | 0,01048 | 0,00898 | 0,00617 |
|         | 2    | 1993     | 2,99E+04 | 0,01076 | 0,0097  | 0,00661 |
|         | 2    | 1994     | 3,39E+04 | 0,01226 | 0,00875 | 0,00688 |
|         | 2    | 1995     | 3,69E+04 | 0,00885 | 0,00736 | 0,00523 |
|         | 2    | 1996     | 4,09E+04 | 0,00775 | 0,00802 | 0,00499 |
|         | 2    | 1997     | 3,73E+04 | 0,00385 | 0,00867 | 0,00384 |
|         | 2    | 1998     | 4,00E+04 | 0,00487 | 0,00692 | 0,00374 |
|         | 2    | 1999     | 3,97E+04 | 0,00293 | 0,00831 | 0,00377 |
|         | 2    | 2000     | 3,70E+04 | 0,00462 | 0,01095 | 0,00451 |
|         | 2    | 2001     | 3,77E+04 | 0,00415 | 0,01126 | 0,00477 |
|         | 2    | 2002     | 4,04E+04 | 0,00414 | 0,00937 | 0,00429 |
|         | 2    | 2003     | 4,98E+04 | 0,00332 | 0,00873 | 0,00381 |
|         | 2    | 2004     | 5,69E+04 | 0,0041  | 0,00724 | 0,00349 |
|         | 2    | 2005     | 5,95E+04 | 0,00326 | 0,01255 | 0,00483 |
|         | 2    | 2006     | 6,56E+04 | 0,00471 | 0,01348 | 0,00527 |
|         | 2    | 2007     | 7,52E+04 | 0,00378 | 0,01754 | 0,00692 |
|         | 2    | 2008     | 8,89E+04 | 0,00357 | 0,016   | 0,00646 |
|         | 2    | 2009     | 9,09E+04 | 0,00557 | 0,01424 | 0,00709 |
| 2       | 2010 | 9,08E+04 | 0,0063   | 0,01554 | 0,00735 |         |
| 2       | 2011 | 9,92E+04 | 0,00544  | 0,01604 | 0,00755 |         |
| 2       | 2012 | 9,59E+04 | 0,0059   | 0,01569 | 0,00764 |         |
| 2       | 2013 | 1,04E+05 | 0,00467  | 0,01613 | 0,00793 |         |
| 2       | 2014 | 112550   | 0,0036   | 0,01459 | 0,00713 |         |
| تونس    | 3    | 1990     | 1,35E+04 | 0,00846 | 0,01047 | 0,00616 |
|         | 3    | 1991     | 1,43E+04 | 0,008   | 0,01274 | 0,0066  |
|         | 3    | 1992     | 1,70E+04 | 0,01189 | 0,0152  | 0,00867 |
|         | 3    | 1993     | 1,60E+04 | 0,0094  | 0,01033 | 0,00631 |
|         | 3    | 1994     | 1,72E+04 | 0,01114 | 0,01093 | 0,00733 |
|         | 3    | 1995     | 1,98E+04 | 0,01475 | 0,01297 | 0,00933 |
|         | 3    | 1996     | 2,15E+04 | 0,00931 | 0,01098 | 0,00667 |
|         | 3    | 1997     | 2,07E+04 | 0,00497 | 0,00705 | 0,00382 |
|         | 3    | 1998     | 2,18E+04 | 0,00558 | 0,00585 | 0,00361 |
|         | 3    | 1999     | 2,29E+04 | 0,00442 | 0,00461 | 0,0029  |
|         | 3    | 2000     | 2,15E+04 | 0,00414 | 0,00814 | 0,00371 |
|         | 3    | 2001     | 2,21E+04 | 0,00599 | 0,00738 | 0,0042  |
|         | 3    | 2002     | 2,31E+04 | 0,00694 | 0,00694 | 0,00432 |
|         | 3    | 2003     | 2,75E+04 | 0,00644 | 0,00682 | 0,00408 |
|         | 3    | 2004     | 3,12E+04 | 0,00653 | 0,00445 | 0,00322 |
|         | 3    | 2005     | 3,23E+04 | 0,00848 | 0,00586 | 0,00404 |
|         | 3    | 2006     | 3,44E+04 | 0,00745 | 0,00721 | 0,00408 |
|         | 3    | 2007     | 3,89E+04 | 0,00979 | 0,00797 | 0,00503 |
|         | 3    | 2008     | 4,49E+04 | 0,0104  | 0,01271 | 0,00658 |
|         | 3    | 2009     | 4,35E+04 | 0,01526 | 0,00965 | 0,00745 |
| 3       | 2010 | 4,41E+04 | 0,01366  | 0,0117  | 0,00763 |         |
| 3       | 2011 | 4,59E+04 | 0,01146  | 0,01041 | 0,00637 |         |
| 3       | 2012 | 4,51E+04 | 0,01146  | 0,01514 | 0,00805 |         |
| 3       | 2013 | 4,69E+04 | 0,01096  | 0,01648 | 0,00862 |         |
| 3       | 2014 | 4,91E+04 | 0,00874  | 0,01989 | 0,00894 |         |

■ تقدير معاملات النماذج وفق نموذج الآثار الثابتة :

Dependent Variable: PIB  
 Method: Panel Least Squares  
 Date: 04/30/15 Time: 08:25  
 Sample: 1990 2014  
 Periods included: 25  
 Cross-sections included: 3  
 Total panel (balanced) observations: 75

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| C        | 19030.85    | 8829.133   | 2.155461    | 0.0345 |
| X        | 4586073.    | 843272.2   | 5.438425    | 0.0000 |

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

|                    |           |                       |          |
|--------------------|-----------|-----------------------|----------|
| R-squared          | 0.536902  | Mean dependent var    | 62080.27 |
| Adjusted R-squared | 0.517335  | S.D. dependent var    | 48749.12 |
| S.E. of regression | 33868.03  | Akaike info criterion | 23.75019 |
| Sum squared resid  | 8.14E+10  | Schwarz criterion     | 23.87379 |
| Log likelihood     | -886.6321 | Hannan-Quinn criter.  | 23.79954 |
| F-statistic        | 27.43843  | Durbin-Watson stat    | 0.181742 |
| Prob(F-statistic)  | 0.000000  |                       |          |

Dependent Variable: PIB  
 Method: Panel Least Squares  
 Date: 04/30/15 Time: 08:25  
 Sample: 1990 2014  
 Periods included: 25  
 Cross-sections included: 3  
 Total panel (balanced) observations: 75

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| C        | 36752.35    | 12024.11   | 3.056554    | 0.0032 |
| M        | 2692487.    | 1185584.   | 2.271022    | 0.0262 |

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

|                    |           |                       |          |
|--------------------|-----------|-----------------------|----------|
| R-squared          | 0.388416  | Mean dependent var    | 62080.27 |
| Adjusted R-squared | 0.362574  | S.D. dependent var    | 48749.12 |
| S.E. of regression | 38920.79  | Akaike info criterion | 24.02830 |
| Sum squared resid  | 1.08E+11  | Schwarz criterion     | 24.15190 |
| Log likelihood     | -897.0614 | Hannan-Quinn criter.  | 24.07765 |
| F-statistic        | 15.03064  | Durbin-Watson stat    | 0.095783 |
| Prob(F-statistic)  | 0.000000  |                       |          |

Dependent Variable: PIB  
 Method: Panel Least Squares  
 Date: 05/02/15 Time: 01:11  
 Sample: 1990 2014  
 Periods included: 25  
 Cross-sections included: 3  
 Total panel (balanced) observations: 75

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| C        | -509.4508   | 10778.51   | -0.047265   | 0.9624 |
| TOTAL    | 9893039.    | 1597216.   | 6.193928    | 0.0000 |

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

|                    |           |                       |          |
|--------------------|-----------|-----------------------|----------|
| R-squared          | 0.574115  | Mean dependent var    | 62080.27 |
| Adjusted R-squared | 0.556120  | S.D. dependent var    | 48749.12 |
| S.E. of regression | 32478.76  | Akaike info criterion | 23.66642 |
| Sum squared resid  | 7.49E+10  | Schwarz criterion     | 23.79002 |
| Log likelihood     | -883.4907 | Hannan-Quinn criter.  | 23.71577 |
| F-statistic        | 31.90395  | Durbin-Watson stat    | 0.211756 |
| Prob(F-statistic)  | 0.000000  |                       |          |

■ تقدير معاملات النماذج وفق نموذج الآثار العشوائية:

Dependent Variable: PIB  
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)  
 Date: 04/30/15 Time: 08:23  
 Sample: 1990 2014  
 Periods included: 25  
 Cross-sections included: 3  
 Total panel (balanced) observations: 75  
 Swamy and Arora estimator of component variances

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| C        | 18812.76    | 22931.26   | 0.820398    | 0.4147 |
| X        | 4609306.    | 837999.7   | 5.500367    | 0.0000 |

| Effects Specification |  | S.D.     | Rho    |
|-----------------------|--|----------|--------|
| Cross-section random  |  | 36688.01 | 0.5399 |
| Idiosyncratic random  |  | 33868.03 | 0.4601 |

| Weighted Statistics |          |                    |          |
|---------------------|----------|--------------------|----------|
| R-squared           | 0.295695 | Mean dependent var | 11271.21 |
| Adjusted R-squared  | 0.286047 | S.D. dependent var | 39823.88 |
| S.E. of regression  | 33649.47 | Sum squared resid  | 8.27E+10 |
| F-statistic         | 30.64831 | Durbin-Watson stat | 0.180205 |
| Prob(F-statistic)   | 0.000000 |                    |          |

| Unweighted Statistics |          |                    |          |
|-----------------------|----------|--------------------|----------|
| R-squared             | 0.327128 | Mean dependent var | 62080.27 |
| Sum squared resid     | 1.18E+11 | Durbin-Watson stat | 0.125878 |

Dependent Variable: PIB  
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)  
 Date: 04/30/15 Time: 08:26  
 Sample: 1990 2014  
 Periods included: 25  
 Cross-sections included: 3  
 Total panel (balanced) observations: 75  
 Swamy and Arora estimator of component variances

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| C        | 38670.81    | 20779.12   | 1.861041    | 0.0668 |
| M        | 2488544.    | 1177948.   | 2.112609    | 0.0381 |

| Effects Specification |  | S.D.     | Rho    |
|-----------------------|--|----------|--------|
| Cross-section random  |  | 29434.14 | 0.3638 |
| Idiosyncratic random  |  | 38920.79 | 0.6362 |

| Weighted Statistics |          |                    |          |
|---------------------|----------|--------------------|----------|
| R-squared           | 0.056662 | Mean dependent var | 15872.09 |
| Adjusted R-squared  | 0.043739 | S.D. dependent var | 40155.08 |
| S.E. of regression  | 39267.09 | Sum squared resid  | 1.13E+11 |
| F-statistic         | 4.384742 | Durbin-Watson stat | 0.087958 |
| Prob(F-statistic)   | 0.039735 |                    |          |

| Unweighted Statistics |           |                    |          |
|-----------------------|-----------|--------------------|----------|
| R-squared             | -0.043438 | Mean dependent var | 62080.27 |
| Sum squared resid     | 1.83E+11  | Durbin-Watson stat | 0.053954 |

Dependent Variable: PIB  
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)  
 Date: 05/02/15 Time: 01:12  
 Sample: 1990 2014  
 Periods included: 25  
 Cross-sections included: 3  
 Total panel (balanced) observations: 75  
 Swamy and Arora estimator of component variances

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| C        | -1355.168   | 18547.95   | -0.073063   | 0.9420 |
| TOTAL    | 10026715    | 1591632.   | 6.299643    | 0.0000 |

Effects Specification

|                      | S.D.     | Rho    |
|----------------------|----------|--------|
| Cross-section random | 26185.67 | 0.3939 |
| Idiosyncratic random | 32478.76 | 0.6061 |

Weighted Statistics

|                    |          |                    |          |
|--------------------|----------|--------------------|----------|
| R-squared          | 0.352168 | Mean dependent var | 14946.93 |
| Adjusted R-squared | 0.343294 | S.D. dependent var | 40079.70 |
| S.E. of regression | 32479.56 | Sum squared resid  | 7.70E+10 |
| F-statistic        | 39.68355 | Durbin-Watson stat | 0.209693 |
| Prob(F-statistic)  | 0.000000 |                    |          |

Unweighted Statistics

|                   |          |                    |          |
|-------------------|----------|--------------------|----------|
| R-squared         | 0.367475 | Mean dependent var | 62080.27 |
| Sum squared resid | 1.11E+11 | Durbin-Watson stat | 0.145173 |

### ■ مصادر بيانات الدراسة القياسية :

✓ بالنسبة للنتائج المحلي و اجمالي الصادرات و الواردات لسنوات 1990-2013 :

- قاعدة بيانات المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية الرئيسية : [www.sesrtcic.org/baseind](http://www.sesrtcic.org/baseind)

- أما سنة 2014 من موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات :

[www.iagc.net](http://www.iagc.net)

✓ بالنسبة للصادرات و الواردات البيئية لسنوات 1990 – 2014 من قاعدة بيانات خارطة التجارة

الدولية : [www.trademap.org](http://www.trademap.org)

## الملخص :

استهدفت هذه الدراسة امكانية اندماج سياسة الصرف و توحيد العملة بين الجزائر ، المغرب و تونس ، إذ تضمنت محورين أساسيين ، الاول متعلق بسياسة سعر الصرف في كل من الجزائر ، المغرب و تونس و امكانية اندماجها وفق معايير سياسة الصرف للانضمام في الاتحاد الأوروبي ، أما المحور الثاني فكان يهدف إلى دراسة إمكانية توحيد العملة بين الجزائر ، المغرب و تونس ، و لتحقيق هذا الهدف تم استخدام نماذج بيانات البائل لدراسة أثر كثافة روابط التجارة البينية على الناتج المحلي ، و بينت لنا الدراسة القياسية استحالة توحيد العملة بين هذه الدول الثلاثة لعدم تحقيق كثافة و حرية انتقال عناصر الإنتاج و هذا ما يفسر بعدم وصولها إلى تحقيق التكامل الاقتصادي كمرحلة تسبق مرحلة توحيد العملة .

## Le Résumé:

Le but de cette étude est d'étudier la possibilité de fusionner les politiques de taux de change et réaliser union monétaire entre l'Algérie, le Maroc et la Tunisie, donc l'étude a été divisée en deux axes : Le premier axe allouent la politique de taux de change en Algérie, le Maroc, la Tunisie, et la possibilité d'intégration conformément aux normes de la politique de change pour adhérer à l'Union européenne. Le deuxième axe a été conçu pour étudier la possibilité de réaliser union monétaire entre l'Algérie, le Maroc et la Tunisie. Pour atteindre cet objectif, on a utilisé le modèle de données panel pour étudier l'impact de l'intensité des liens commerciaux intra-régionaux sur le PIB.

L'étude a montré l'impossibilité d'unification monétaire entre les trois pays à cause de l'absence d'opacité et de la libre circulation des facteurs de production, ce qui explique le manque d'accès à l'intégration économique comme une étape précédant l'étape de l'union monétaire.

## The abstract :

The purpose of this study is to study the possibility of merging the exchange rate policies and achieve monetary union between Algeria, Morocco and Tunisia, so the study was divided into two areas: The first area to allocate exchange rate policy in Algeria, Morocco, Tunisia, and the possibility of integration in accordance with standards of the exchange rate policy to join the European Union. The second area was designed to study the possibility to achieve monetary union between Algeria, Morocco and Tunisia. To achieve this, we used the panel data model to study the impact of the intensity of intra-regional trade links on GDP.

The study showed the impossibility of monetary union between the three countries because of the absence of opacity and the free movement of production factors, which explains the lack of access to economic integration as a step preceding stage of monetary union.